سلسلة

السياسة والأمن القومي

الأمن القومي والشؤون الإفريقية السياسية

الدكتور

إبراهيم جابر السيد أحمد

إعداد

فهد أسامه الملاح

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962

ا . أ

أحمد، إبراهيم جابر السيد .

الأمن القومي والشـؤون الإفريقية السـياسـية / إبراهيم جابر السيد أحمد، وآخرون. –ط1.–دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.2022م.

432 ص؛ 17 × 24سم. (سلسلة السياسة والأمن القومي).

تدمك : 978-977-308-775-3

1. سياسة . 2. أمن قومي.

أ – المؤلف، وآخرون. ب. العنوان.

رقم الإيداع: 22577.

الناشر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق – شارع الشركات– ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف– فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725

E-mail: *elelm_aleman@yahoo.com*
elelm_aleman2016@hotmail.com

2022

الفهـــرس

مقدمـــة

ويعرف الأمن القومى بـأنـه " تلـك المجموعـة من القواعـد الحركيـة التى يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحمـايـة الـذاتيـة الوقـائيـة الإقليميـة ومفهوم الأمن القومى ليس إلا عمليـة تقنين لمجموعة من المبادىء تتضـــمن قواعد الســـلوك القومى التى تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية "، وبهذا المعنى يتكون الأمن القومى من مبادىء مقننة تنبع من طبيعة الأوضـاع الاسـتراتيجية والخصـائص المختلفة والمتعلقة بعلاقات التعامل مع الامتداد الإقليمى وخصــائصـــه من جانب والعنصـر البشـرى وسـلوكياته من جانب آخر

كما يعنى استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها والتى تتمثل في:

- **البعد الســياســى:** الذي يتمثل فى الحفاظ على الكيان الســياســى الداخلى للدولة.
- **البعد الاقتصـادى:** الذي يرمى إلى الوفاء باحتياجات الشـعب وتوفير سـبل التقدم والرفاهية له.
- **البعد الاجتماعى:** الذي يهدف إلى تنمية الشعور بالإنتماء والولاء.
- **البعد العسكرى:** الذي يوفر تأمين المصالح والدفاع عنها.
- **البعد المعنوى:** الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- **البعد البيئى:** الذي يوفر التأمين ضـــد أخطار البيئة التى ترصـــد لها قدر كبير من موارد الدول للتخلص من النفايات والتلوث.

الفصل الأول
الأمن القومى العربى

تعريف الأمن القومى:

إن الأمن هو التطور والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية فى ظل حماية مضمونة وعلى ذلك فالأمن القومى ليس هو حجم وكفاءة المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن القومى ليس هو القوة العسكرية وإن كان يشملها والأمن القومى ليس هو الاستراتيجية القومية وإن كان يتضمنها انما الأمن الحقيقى للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التى تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية فى كافة المجالات سواء فى الحاضر والمستقبل.

ويقصد بالأمن الوطنى: أن لكل دولة ولاسيما العربية خصوصياتها الوطنية وحساباتها الداخلية وأيضاً الخارجية فى علاقاتها الدولية والثنائية، إلا أننا نرى أن يتم حصر العناصر المشتركة مع الآخرين التى لا يختلف عليها أحد من الآخرين لتتكون فيها بنود الأمن القومى فلا أحد يختلف أن القضية الفلسطينية هى قضية أمن قومى للجميع.

إن إعادة تعريف الأمن القومى لا يقتصر فقط على دول العالم الثالث ولكن يتعداه ليصيب الدول المتقدمة بما فيها الزعيم المهيمن على هذا العالم – الولايات المتحدة – وأصبح هناك ما يهدد الدولة داخل حدودها والمساندة لدول اخرى بحجة حماية الأمن القومى داخل الدولة نفسها فالولايات المتحدة هى التى ساندت النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا لفترة طويلة خدمة لمصالحها وهى التى ساندت ومازالت اسرائيل الدولة القائمة على أساس دينى عنصرى عرقى ممثلاً فى الصهيونية السياسية والتحالف الاستراتيجى الأمريكى

الاسرائيلى يقوم على أسس راسخة تكفل التفوق النوعى الإسرائيلى على جميع الدول العربية.

ومن الجديد فى إعادة التعريف أن دولاً أصبحت تعتبر الأمن القومى لدول أخرى امتداداً لها وأصبح يشمل بنوداً أخرى ومنها (حقوق الانسان) ولو فى الدول الأخرى.

ومن مكونات الأمن القومى:

1 – الأمن العسكرى:

يواجه العالم الآن تغيراً جذرياً فى طبيعة النزاعات المسلحة بين دوله نتيجة اختفاء الاتحاد السوفيتى، وتفرد الولايات المتحدة على قمة العالم وانتهاء التوازن الذى فرضته الحرب الباردة والتى خرجت منها الولايات المتحدة منتصرة فقد زادت احتمالات نشوب نزاعات مسلحة بين الدول الصغرى وتفكك كيانات بعضها بعد أن كانت متماسكة فى ظل الاستقطاب الدول القديم.

ذلك المناخ الأمنى الجديد صار مشجعاً على نشوب حروب كثيرة وانتشار الإرهاب والصراعات الطائفية والدينية الداخلية، ومثال ذلك ما حدث فى يوجوسلافيا من حروب داخلية. وغزو العراق للكويت وانتشار الإرهاب المسلح فى العديد من الدول.

ويشهد العالم كثيراً من العمليات العسكرية التى لا ترقى إلى مستوى الحروب الشاملة الكبرى من نوعية الصراعات المسلحة فى البوسنة والصومال ورواندا وطرأت موضوعات جديدة على الأمن العسكرى لم تكن مطروحة من قبل للتطور التكنولوجى المتلاحق مثل ظهور أسلحة جديدة لحرب المعلومات وحرب الشبكات لها تأثير مدمر ليس فقط على أسلحة العدو ونظم معلوماته العسكرية ولكن أيضاً على بنيته التحتية المدنية والاقتصادية والمالية والأمن العسكرى لمعظم الدول يحاول التكيف مع هذه الأوضاع وأمام المجتمع الدولى

خيارات متعددة إما العودة إلى انقسام دولى جديد بين الأقطاب الدولية أو العمل من أجل تعظيم المصالح المشتركة وضبط التسلح.

2 – الأمن الاقتصادى:

يمكن تعريفه فى أنه يمثل " قدرة الدولة على توفير المنتجات والخدمات الضرورية لأمنها القومى باستخدام قدراتها الإنتاجية المحلية أو من خلال التجارة العالمية طبقاً لقواعد عادلة.

3 – البعد الأمنى:

وهو حماية الوطن من الداخل والخارج إزاء أية مصادر يمكن أن تهدد وجوده أو سلامته كالإرهاب (التطرف الفكرى والسياسى) والمخدرات التى تدمر البنية البشرية للدولة والهجرة غير المشروعة التى تؤدى الى اختلال التركيب الديموجرافى للدولة.

ويعبر مفهوم الأمن القومى عن مفاهيم أخرى فى الفكر الاستراتيجى ومنها:

*** مفهوم المصلحة القومية:**

تعتبر المصلحة القومية أساسها ما تبنى عليه صياغة الاستراتيجية القومية للدولة وسياستها الخارجية وسياستها للدفاع وتعتبر صورة وحكم واقعى على نجاح تلك الاستراتيجية وأيضاً سياساتها التخصصية وصولاً لتحقيق الغايات والأهداف القومية لتلك الدولة.

*** مفهوم الاستراتيجية القومية:**

هى منهج (فن وعلم) استخدام قوى الدولة بكامل عناصرها (سلما وحربا) وتوجيه ذلك الحشد فى الاتجاه الذي يحقق الهدف القومى المحدد وفى إطار الغاية القومية للدولة.

*** مفهوم الهدف القومى:**

ينبع الهدف القومى من الغاية القومية للدولة المتمثلة فى الثلاث قيم الرئيسية وهي (المحافظة على الذات – الحرية – الرفاهية والازدهار) وترتبط الأهداف بالاستراتيجيات لكل دولة على حدة وهو ينبع "أى الهدف القومى" من الغاية القومية للدولة وقد ينفذ فى مرحلة واحدة أو قد يقسم إلى مراحل يحدد لكل مرحلة فترة زمنية لتحقيقه.

وخير مثال على عدم ثبات المفهوم وتطوره عبر الزمن من سياسة الاحتواء إلى الانتقام الشامل إلى سياسة الرد المرن إلى سياسة الهيمنة والتطبيق القوى لهذا هو الولايات المتحدة كقطب عالمى وحيد فإنها تتدخل خارج حدودها على أساس مصلحى وليس فقط بما تربطه بالإرهاب.

فالقوة الأمريكية لها مصدران:

<u>المصدر الأول:</u> قوة عسكرية متطورة.

<u>المصدر الثانى:</u> قوة اقتصادية وتكنولوجية وفكرية.

ولهذا نرى:

1 – استسلام الدول الأخرى لهذه القيادة.

2 – النجاح الاقتصادى فى ظل ركود عالمى.

3 – التقدم التكنولوجى الهائل بصفة دورية دائمة.

ويمكن أن تلعب الصين دوراً قطبياً منافساً ولكنها ترى أن الأولوية الآن هى للتنمية خاصة وأن لديها مشاكلها العديدة مثل مشكلة تايوان، ولكن نتوقع عودة روسيا كقوة كبرى فى السنوات العشر القادمة وأن تعود لدورها ويساعدها **على ذلك عدة عوامل:**

1 – لها قيادات فكرية.

2 – قوة عسكرية نووية وموقع جغرافى متميز.

3 – الإرادة السياسية لأن العبرة بالسياسة الخارجية.

4 – تقدم تكنولوجى.

ومن التحليل السابق نخلص الى أن الأمن القومى لأية دولة محدد بعدة عوامل:

1 – عوامل سياسية.

2 – عوامل عسكرية وأمنية.

3 – عوامل اقتصادية.

ولذا فأى تهديد خارجى لأية دولة هو تهديد للأمن القومى لها وهذا التهديد يواجه بتأمين الأمن القومى لها، بل وصل الأمر بأن بعض الدول ومنها الدول العظمى عندما تواجه بتهديد خارجى ولو بمجرد الشك تستبق الأمور وتقوم بالضربة العسكرية الأولى بما تسمى فى هذه المرحلة بالضربة الاستباقية أو الإجهاضية ولو تعارضت مع الشرعية الدولية على أساس شرعية القوة التى أضحت مفهوماً بديلاً عن مبادىء وقواعد القانون الدولى وبما يتعارض وحق تقرير المصير للشعوب على أساس عسكرة السياسة الخارجية.

تعريف الأمن الإقليمى:

هو اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول التى تنتمى الى إقليم واحد يسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكرى لدول ذلك الإقليم إلى منع أية قوة أجنبية أو خارجية من التدخل فى ذلك الإقليم فهو نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم.0 وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدى للقوى الدخيلة من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث ويجب ألا تختلط بمفهوم السياسة الإقليمية التى تبدأ من مبدأ التجانس الإقليمى وهذا المفهوم تأصل فى ذهن القيادات الفرنسية منذ وضع أصوله ديجول.

الأمن الجماعى:

يعنى أن مجموعة من الدول ذات المصـالح المشـتركة يجمع بينها شـبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية بغية تحقيق أهداف مقترحة تتميز بالتشاور وقت الأزمات والتخطيط العسكرى ودفع التهديد الخارجى، هذا وضح بارزاً أثناء الحرب الباردة وأدى إلى ظهور الأحلاف العسـكرية كامتداد لنظرية توازن القوى (الحلف الأطلنطى – حلف وارسو) إلا أن تطور مفهوم الأمن الجماعى التقليدى فى اتجاه كان مطروحاً منذ بداية القرن العشـرين ولكنه أصـبح أكثر جاذبية بعد انتهاء الحرب الباردة ونعنى به (الأمن الجماعى) هذه الصـورة من صـور الأمن تختلف بشـكل جذرى عن مفهوم الأمن المشـترك من حيث أنها لا تعالج الأمن بصـــورته الثنائية " دولة ضـــد دولة " ولكن ترفع مســئولية الأمن الى الإطار الجماعى ومن ثم تؤدى إلى نقل مســئولية الأمن إلى هيئات دولية فوق ســلطة الدولة، أدى هذا التطور إلى أول مساس بسيادة الدولة وكان هدفه البعيد تحقيق حلم لمجتمع الدول أو حكومة عـالمية، ولم تنج محـاولـة تحقيق هذا الحلم بعد الحرب العالمية الأولى بإنشـاء عصـبة الأمم وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هرول العالم مرة اخرى إلى نفس الفكرة وأنشـأ الأمم المتحدة التى صـــادفت قدراً معقولاً من النجاح ومازالت حتى الآن تواجه أعاصير السياسة الدولية المتقلبة.

الأمن القومى العربى فى عالم متغير:

يتضــمن الأمن القومى العربى ســلامة الوطن العربى من التهديدات التى تهدد إلى سـلامته وبقائه ومن ثم فهو يغطى أقاليم كافة الأقطار العربية، وتأمين مسـتقبلهم وتأمين جميع الممرات البحرية التى تمر عبر الوطن العربى، وتصــل بجيرانه إلا أن البعض فى المدارس العربية يرفض المفهوم ويرى أنـه لكل دولـة أمنها الخاص منفردة ولاسيما بعد رؤية فريق من المدرسة الحديثة أنه ليس هناك وجود للأمن القومى المطلق نظراً للتقدم التكنولوجى الرهيب وتشـــابك وتفاعل

المصـــالح بل ووجود الحدود المشــتركة التى يســهل اجتيازها. إلا أننا نتفق مع "الفريق /طـه المجدوب " الذي يؤكد توافر عناصـــــر ومقومات الأمن القومى العربى والذي لـه دوائره والتى بتهديدها يتهدد الأمن القومى العربى كلـه ويحدد **أن أهم الدوائر الأمنية للأمن القومى العربى:**

1 – الدائرة الأمنية للبحر المتوسط.

2 – الدائرة الأمنية للبحر الأحمر.

3 – الدائرة الأمنية للخليج العربى.

ولذا فإن البعض مثل اســـرائيل يرفض أى نظام أمنى عربى متماســـك عسكرياً ناهيك عن الأطماع الأجنبية فى المنطقة العربية التى تؤيد ذلك.

واذا كان عالمنا العربى مازال يؤثر الأمن الوطنى وتغليب المصـــلحة المحلية الوطنية على الأمن القومى العربى حيث لم يتم حتى الآن تفعيل معاهدة الدفاع العربى المشـــترك وبعد الغزو العراقى للكويت فشـــلت الجامعة العربية فى حل الأزمة ولجأت لهيئات دولية أخرى وبرز الخلل فى النظام الإقليمى العربى، الأمر الذى أثار الوسـاوس حول انهيار النظام الإقليمى العربى وانهيار الأمن القومى العربى، فبرز الأمن الوطنى والــذى يعنى أن لكــل دولــة خصوصياتها الوطنية وحساباتها الداخلية وأيضاً الخارجية فى علاقاتها الدولية والثنائية ولذا تبرر الكويت أن أمنها الوطنى استدعى تدخل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ســـواء لتحريرها أو كمبرر لمســـاندة الغزو الأمريكى للعراق باعتبار أن العراق أصـــبح يمثل المصـــدر الأول للتهديد لدول الخليج الأخرى، وأعطى الفرصـــة للولايات المتحدة الحليف الاســـتراتيجى لاســـرائيل بأن تكون اللاعب الأوحد فى المنطقة ووقعت الكارثة وتحت ذريعة امتلاك أسـلحة الدمار الشــــامل عدم امتثال النظام العراقى لقرارات الأمم المتحدة كان الغزو

الأنجلوأمريكى للعراق وسقوط بغداد فى مارس 2003 وأصبحت وبحق (فلسطين ثانية).

*** نتائج الغزو الأنجلوأمريكى للعراق:**

رغم وجود معارضة عالمية واسعة النطاق ضد الحرب التى اعتدت فيها أمريكا على دور الأمم المتحدة والقانون الدولى أو ما يسمى بالشرعية الدولية وسيادة فكرة منطق استخدام القوة العسكرية كانت الحرب غير المبررة على العراق والاحتلال الفعلى لدولة ذات سيادة وبنفس تجربة الغزو العراقى للكويت مع اختلاف اللعبة العسكرية والسياسية وكانت سيناريوهات الغزو الأنجلوأمريكى على النحو التالى:

أ – إن صدام حسين الرئيس العراقى أثبت فى بداية الحرب ذكاءً استراتيجياً عندما قام بتقسيم العراق إلى أربع مناطق عسكرية لكل منها قائد ذو خبرة عسكرية عالية أثبت معجزة فى الصمود والمقاومة.

ب – وعلى الرغم من ذلك فإن صدام أخطأ من الناحية **التكتيكية:**

1 – عدم تقدير الموقف من حيث قدرات العدو وطبيعة التعددية العرقية للشعب العراقى رغم أن الهجوم افتقد عنصر المفاجأة وهي من أبرز مبادئه.

2 – فشل فى تطبيق نظرية (معركة الأسلحة المشتركة) رغم توافرها لدى العراق واعتماده على الحرس الجمهورى! وتجاهل الجيش العراقى وقيادته وهو العنصر الرئيسى فى الحروب.

وبدون التفاصيل فإنه أيا كان الدفاع العراقى فإن الولايات المتحدة – اللاعب والقطب الأوحد– لا يمكن أن تسمح لنفسها فى النهاية إلا بالانتصار وغزو العراق.

وأياً كانت الأسباب فإنها معركة غير متكافئة ولا يمكن أن نصدق ما قاله قائد قوات الغزو الأمريكى بأن رجال صدام حسين استسلموا له مقابل حفنة من الدولارات لا تزيد قيمتها عن ثمن صاروخ واحد.

المقاومة العراقية:

المقاومة أمر طبيعى لأى احتلال فى أى مجتمع انسانى وكما كان سقوط بغداد من خلال المطار مفاجئاً، كانت المقاومة أيضاً بنفس التصور وأخطأ قادة الاحتلال فى تقدير قدرة وطبيعة المقاومة والتى تتميز بأساليب أو اتجاهات لم يعرفها التاريخ العسكرى وصمود مدن عراقية مثل (الفلوجة والرمادى وغيرهما) وأيا كانت نوعية القائمين بالمقاومة المسلحة فإنها (مقاومة وطنية) واذا كان الواقع يشير الى غياب الأمن والاستقرار.. فإن التحليل السياسى أو المسار السياسى – أمر لا يعنينا – إلا بزوال الاحتلال ورحيله وهذا ما تحدده طبيعة الأرض.

ومن أبرز نتائج الاحتلال الأنجلوأمريكى للعراق أنه أحدث بالفعل فراغاً استراتيجياً وأصبح جدار الأمن القومى العربى عارياً فى الجناح الشرقى (أمن الخليج) وهذا يمثل بالفعل انتصاراً استراتيجياً لإسرائيل المصدر الرئيسى الأول لتهديد الأمن القومى العربى سواء فى تحطيم القوة العسكرية الثانية فى النظام الإقليمى العربى أو بتواجد القواعد العسكرية الأمريكية بمنطقة الخليج بالإضافة الى دور الموساد الإسرائيلى وأساليبه فى تنفيذ المخططات الإسرائيلية وفى تحقيق الحلم الصهيونى.

*** مستقبل الدائرة الأمنية للبحر المتوسط:**

إن الضربة الجوية الإسرائيلية لسوريا وهى دولة المواجهة الوحيدة مع اسرائيل فى يوم 2003/10/5 أمر يثير القلق ويعد تهديداً خطيراً للأمن القومى العربى تهدف اسرائيل من خلاله الى إثبات أن لها ذراعاً طويلاً – التى يمكن

أن تطول بها المنطقة العربية فى أى موقع جغرافى بالإضـــافة الى الســـياســـة الأمريكية المعادية لسوريا فى إطار ما يسمى بقانون معاقبة سوريا – واذا كانت سـوريا قد اسـتخدمت الحكمة فى التصـرف بلجوئها الى الشـرعية الدولية الا أن سـوريا ليسـت هى العراق، وإن كان الأمر يثير القلق حول مسـتقبل هذه الدائرة من الأمن القومى العربى إذا أخذنا فى الاعتبار ما يدور فى لبنان أيضاً.

*** الجامعة العربية والتردى العربى:**

الجامعة العربية ليســـت هى هيئة فوق الدول العربية وتعتبر فى الواقع منظمة إقليمية تعبر أو تمثل الحكومات العربية وليس الشـــعوب العربية ويجب ألا نحملها الكثير خاصـــة على مسـتوى مسـئولية الفشـل فى التعامل مع الغزو العراقى للكويت أو الغزو الأمريكى للعراق ومن هنا فنحن ضـــد انهيار الجامعة العربية، وإذا كان لها ســـلبياتها على أســـاس أنه ليس لها آلية تنفيذية مع عدم وجود قوة مسـلحة عربية أو وحدة اقتصـادية وصـولاً إلى سـوق عربية مشـتركة، فـإن لهـا إيجـابيـاتهـا ولابـد فقط من إعـادة هيكلـة النظـام العربى وتطوير النظم الســـياســـية العربية أولاً قبل تطوير الجامعة وينبغى أن نحافظ عليها على أن تكون التكتلات العربية الأخرى فى إطارها، لا أن تحل محلها وذلك من خلال الوصول إلى سياسات عربية متناغمة.

*** أمن البحر الأحمر:**

يعتبر البحر الأحمر من أهم الدوائر الأمنية المباشـرة للأمن القومى العربى من عدة اعتبارات هى:

<u>**أ – من الناحية الاســـتراتيجية:**</u> البحر الأحمر يمثل قناة الوصـــل بين البحار المفتوحـة فى المحيطين الهنـدى والأطلنطى عبر البحر المتوســـط وقنـاة السـويس، فضـلاً عن تحكمه في مخارج ومداخل كل من البحر المتوسـط والمحيط العربى فأى تحرك عبر أى منهما يجب أن يمر بـالبحر الأحمر

وتتضـــح هذه الأهمية فيما يتعلق بنقل البترول بأنابيب من وإلى الخليج العربى فـإذا كـان حـل أزمـة الطـاقـة من نـاحيـة كميـة الإنتـاج مفتـاحـه فى الخليج العربى فإن حلها من ناحية النقل يعتمد على البحر الأحمر.

ب – يبلغ عدد ســكان الدول العربية المطلة على البحر الأحمر 100 مليون نسـمة كما أن السـاحل الغربى له والبالغ طوله 2200 كم يوجد منها 400 فقط لدول غير عربية أما باقى السـواحل فهو عربى، فضـلاً عن السـاحل الشــرقى كله، كما أن أغلب الحمولات البحرية التى تمر فى البحر الأحمر حمولات عربية وهذا يضـــفي أهمية خاصــــة على أمن هذه الدول العربية المطلة عليه.

ج – يطل على كل من شـــاطىء البحر الأحمر دولتان من أكبر الدول العربية هما الســعودية فى الشــاطىء الشــرقى ومصـــر فى الشــاطىء الغربى وهى مركز الثقل الأول فى الوطن العربى وطول ســواحل كل من الدولتين المطلة على البحر الأحمر يجعل منه منطقة حساسة لأمن كليهما خاصة فيما يتعلق بإمكانية السـيطرة على منابع النيل من خلال التوغل غرباً على شاطىء البحر وبالتالى يهدد الأمن المصرى فى الصميم.

ومن الزاوية الاسرائيلية: فإن الدبلوماسية الإسرائيلية نشطت حرباً وسلماً بالصــراع والتعاون لتؤكد الأهمية الكبرى التى يحتلها البحر الأحمر بالنســبة لها وتحتل اسرائيل مركزاً رئيسياً فى الصراع فى البحر الأحمر وفى ضوء ذلك فمن الأهمية بمكان تزايد وعى دول المنطقة بأهداف اســرائيل وإحداث ســيادة عربية افريقية مشــتركة على البحر الأحمر والالتزام بســياســة حســن الجوار العربى الافريقى.

وقد أشار بعض العسكريين والمفكرين السياسيين الى ضرورة إنشاء قيادة عســكرية بحرية موحدة ممثلة فيها دول البحر الأحمر تشــمل أســطولاً كبيراً به

عدد من القطع البحرية تمكنها من السـيطرة على مياه البحر الأحمر وبما يمنع اختراق اسرائيل للجسد العربى ولو من الجانب الإفريقى.

*** معركة المياه القادمة:**

يرى الباحثون السـياسـيون والعسـكريون أنه إذا كانت المعركة الحالية هي معركة البترول فإن الحرب القادمة هى حرب المياه.. ويرتبط الأمن المائى العربى بدول غير عربية على أسـاس أن مصـادر المياه العربية تنبع من هذه الدول.

ولاتزال الأزمة المائية فى إسـرائيل تثير بها المشـاكل مع الدول العربية حتى لو تم تسوية الصراع العربى الاسرائيلى، وليس أدل على ذلك من مشاكلها مع لبنان بسـبب نهر الوزانى فى الفترة الحالية ولذا سـعت اسـرائيل إلى إقامة علاقات خاصـة مع دول الجوار الجغرافى العربى المركزية والتى تؤثر بصـفة رئيسـية على الأمن المائى العربى من خلال إثارة الوقيعة بينها وبين الدول العربية بحجة عدم العدالة فى توزيع المياه بين الجانبين العربى وهذه الدول، بصورة متبادلة، بالإضافة إلى المحاولات الإسرائيلية فى الحصول على المياه من دول الجوار غير العربية فكان التحالف الاسـتراتيجى التركى الإسـرائيلى 1996 والذى لايزال يثير تسـاؤلات عديدة، وهناك خلافات تركية مع بعض الدول العربية المحددة ومنها مشاكل نهرى دجلة والفرات مع سوريا والعراق، وأياً كان الأمر لنفى تركيا لهذا التحالف واعتباره نوعاً من التعاون، إلا أنه يعتبر تهديداً للأمن الإقليمى باعتبار أن إسرائيل هى المصدر الرئيسى للتهديد للأمن القومى العربى والحليف الأول للولايات المتحدة.

إلا أن سـوريا بقيادة بشـار الأسـد وبتحرك عربى أحدثت نوعاً كبيراً من التوازن فى العلاقات التركية السورية ومحاولة التوصل إلى اتفاق نهائى لقسمة

عادلة تضمن حقوق سائر الأطراف وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولى المنظمة للمياه الدولية وتساعد على توطيد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

وتستغل اسرائيل نتائج عدم الاستقرار السياسى والمصالح المتضاربة فى حوض النيل وإثارة أثيوبيا ودق إسفين معها ومع الدول العربية فى حوض النيل ولاسيما مصر بإثارة إنشاء مشروعات على النيل وبحجة ضعف حصة أثيوبيا مع أنها نافورة المياه فى أفريقيا بدون نهر النيل، ولكنها تسعى لتوسيع مفهوم الأمن القومى الأثيوبى بورقة نهر النيل ولذا يشهد التعاون العسكرى الإسرائيلى الأثيوبى ذروته من خلال إسناد أثيوبيا لإسرائيل وبصفة عامة مهمة تدريب وتطوير القوات المسلحة الأثيوبية منذ عام 1996. ويعد الوجود العسكرى الإسرائيلى فى أثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى ولصالح الأمن الإسرائيلى إلا أن مصر والسودان تحتفظان حالياً بعلاقات قوية مع دول حوض النيل وأياً كان الأمر فإن اسرائيل فى هذه المنطقة الحساسة خطر حاضر ومؤثر على الأمن القومى العربى والمياه أحد أشكال ومظاهر هذا الخطر.

والنيل بالنسبة لمصر شريان الحياة وأى مساس أو تلاعب فى مياه النيل يعنى الحرب مباشرة باعتبار أن ذلك ضرب للأمن القومى المصرى وتهديد مباشر من أى مصدر خارجى. وبهذا يتبين أهمية الأمن المائى.. عربياً ومصرياً ويتأكد أن الحرب القادمة التى ستندلع هى حرب المياه!

*** إعادة بناء نظرية الأمن القومى العربى:**

على الرغم مما أحدثه الغزو العراقى للكويت 1990 والاحتلال الأمريكى للعراق 2003 من تداعيات سلبية خطيرة على الأمن القومى العربى فإنه لا يصل إلى حد الانهيار، ولايزال متواجداً نظراً للروابط الجغرافية والمصلحة المشتركة إلا أنه ليس بالإمكان أن نغفل شيئاً مؤثراً ومحسوساً فى عالم اليوم ما لم تتمكن الأمة العربية – على مستوى القمة – من أن تعيد الاعتبار مرة اخرى

لفكرة ومنهجية (الأمن القومى العربى) الذي توارى الاهتمام به وتراجع الحديث عنه خشية أن يكون ذلك مدخلاً لاتهامنا بالإرهاب!!

لابد أن تسارع الأمة العربية من خلال – مؤسسة القمة – بإزالة تلك الضبابية القائمة بين الأمن القطرى والأمن القومى وأن يجرى تحديد واضح لبدايات ونهايات الأمن القطرى وبدايات ونهايات الأمن القومى ومتى يصبح الخطر الذي يتعرض له قطر عربى خطراً قومياً يستحق الاحتشاد للدفاع لكي تتجنب الأمة كمائن التوريط!

وإذا كان مفهوم الأمن الجماعى العربى قد ولد فى ظروف عصيبة وضاغطة نشأت إثر الهزيمة فى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 فإن الأمة العربية تمر الآن بظروف أصعب وأقسى بعد ذلك الذي جرى فى العراق وذلك الذي مازال يتواصل فى فلسطين فضلاً عما يلوح فى الأفق من مخاطر فى جنوب وغرب السودان. ومن ثم فإن من الضرورى سرعة العمل على رد الاعتبار لفكرة ومنهجية الأمن القومى العربى وإدخال التعديلات الواجبة على الميثاق الراهن للجامعة العربية لكي يكون هناك تواصل وارتباط بين مختلف ركائز الأمن القومى السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وأيضاً العسكرية.

*** الجامعة العربية والأمن القومى:**

الدعوة الى إحياء صيغة الأمن القومى العربى يخشاه البعض خشية الاتهام بالمروق وتهديد الأمن الإقليمى والدولى، إلا أننا نستطيع أن نستشهد بنماذج عديدة لمثل هذا الإطار من أطر الأمن الإقليمى فى عدة مناطق من العالم بهدف ضمان الأمن والاستقرار، من نوع حلف شمال الأطلسى الذى ازدادت أهميته وتوسعت قاعدته برغم زوال الخطر الحقيقى الذى نشأ الحلف من أجله، وهو خطر التوسع الشيوعى فى أوروبا ولذا فإنه فى الوقت الذى

تحاول فيه بعض الدول العربية أن تلوح بالانســـحاب من الجامعة العربية فإنه من الأولى بها ان تدعو الى تقوية دور الجامعة العربية باعتبارها الركيزة الأساسية للنظام الإقليمى العربى والتى يمكن من خلالها أن يواجه العرب – اذا ما صدقت النيات – الصدمات الأمريكية الموجعة فى العراق وفلسطين وتفعيل الولايات المتحدة لقانون محاسبة سوريا الذى ليس من المستبعد أن يكون بمثابة عصا التهديد المرشحة للاستخدام ضد دول العربية أخرى.

فقد آن الأوان لكى نقول بأننا قادرون على تحويل الضـــعف الى قوة لأن بناء مقومات القوة مازالت متوافرة لدينا خصـــوصـــاً على صـــعيد التكامل الاقتصادى الذى يصنع الأرضية الصلبة للقوة العربية الشاملة ولقد آن الأوان لكى نفعل شيئاً مؤثراً فى عالم اليوم وألا يصيبنا الشلل ونعترف بالعجز والتردد، والذى لو اخترق نفوسنا فإننا نفقد الحركة.. وتقع الكارثة، وإذا كان العالم العربى لا يمكن أن يصارع القوة الأمريكية التى تملك كل عناصر القوة عالمياً وتدعى أنها تقود الديمقراطية فى العالم ولكن سـياسـتها الدولية متناقضـة إلا أنه يملك عوامل القوة (موقع جغرافى – موارد طبيعية كالبترول و..) وهى عوامل تمكنه من أن يكسب دولاً عظمى أخرى تقف فى صفه فى حالة توافر الإرادة السياسية ونجاح العرب على خطة واحدة معينة وباكتســـاب الدول التى تعتبر نفســـها صـديقة للولايات المتحدة فى أن تلعب دور الوسيط لتخفيف سـياسـة الانحياز الأمريكى الكامل لإسـرائيل وتقوية المنظمات الإقليمية التى تشـارك فيها الدول العربية من عوامل القوة لدينا مثل منظمة المؤتمر الإســـلامى وحركة عدم الإنحياز.

*** مشروع الشرق الأوسط الكبير:**

المقصود منه من حيث الواقع من وجهة النظر الاستراتيجية والسياسية الأمريكية – التى تطرحه – هو الإعداد لبناء القوة الإقليمية الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط (اسرائيل) والإعداد لنظام إقليمى شرق أوسطى يحل محل النظام العربى وهو الأمر الذى يجعل من اسرائيل – الخصم الرئيسى للأمن القومى العربى – القوة الفاعلة واللاعب الوحيد فى اطار النظام الشرق أوسطى، وإحكام الهدف الاسرائيلى الأمريكى فى تفتيت النظام العربى، بإدخال دول اخرى مثل إيران وباكستان وتركيا فى النظام الجديد وبحيث تصبح اسرائيل القوة الضاغطة على هذا النظام بأكمله، وتصبح تسوية الصراع العربى الاسرائيلى – من خلال الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود 4 يونيو 1967 وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حلما فقط يراود العرب وإن كان هذا المشروع تحت ستار السلام وتسوياته بحيث تصبح الخطوة الرئيسية هى إفراغ المنطقة من كل قوة حقيقية قائمة أو محتملة وتفتيت النظام العربى، وإحلال نظام جديد شرق أوسطى تعلو قمته اسرائيل فى إطار نظام عربى ممزق إلا أن مصر – بصفة خاصة – ترى أن ذلك المشروع ما هو إلا (نكتة) وأنه لامجال للحديث عن الشرق الأوسط الكبير أو الصغير كما ورد على لسان وزير خارجية مصر أحمد ماهر أثناء وبعد طرح هذا المشروع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية النصف الثانى لعام 2004 وإن كان مطروحاً منذ فترة تعود إلى بداية السبعينات حيث كان يثور التساؤل حول (نظام عربى أم نظام شرق أوسطى).

والجديد أن انضمام 10 دول جديدة للاتحاد الأوروبى ليصبح تعداد الاتحاد 453 مليون نسمة يؤثر علينا دون شك حيث يعد تمدد الاتحاد فى اتجاه الشرق بدخول دول شرق أوروبا فيه ومغازلة دول البلقان وروسيا؛ سبباً مباشراً

فى محاولة فرض الولايات المتحدة ما يعرف بالشـــرق الأوســـط الكبير علينا كوســيلة لمواجهة وحصـــار المارد الأوروبى فهل نحذو حذو أوروبا ونحاول أن نتفق على المواجهة بدلاً من الذوبان؟!

الأمن القومى المصرى:

هو قدرة مصــر فى كافة الجبهات على حماية سـيادتها، وحدودها، ضـد التهديدات الخارجية وأن يكون أمنها الخارجى امتداداً لأمنها الداخلى.

ورغم توقيع مصــر معاهدة الســلام مع إســرائيل فإن اسـرائيل لاتزال هي المصــدر الرئيســى الأول لتهديد الأمن القومى المصــرى، والذي يعتبر جزءاً من الأمن القومى العربى وتحتل الســياســة العربية لمصــر الموقع الأول الملموس باعتبار الدائرة العربية الدائرة الرئيسـية الأولى فى السـياسـة الخارجية المصـرية ومصر هى المنافس بل والرادع العربى القوى لإسرائيل فى المنطقة العربية.

العلاقـة المتبـادلـة بين الأمن المصـــرى والأمن القومى العربى تفترض أن أحد الأمنين أكثر قوة بحيث يستطيع أن يستخدم الأمن الآخر لصالحه دون أن يتضــمنه وذلك لأن علاقة الاســتيعاب تفترض وحدة الانتماء فى حين يقوم التعاون على أمن وحدة المصـالح وأبرز مثال لها هى العلاقة بين الأمن القومى الاسرائيلى والأمن القومى الأمريكى.

ولكل دولة عربية أمنها القومى الخاص بها لأن واقع التجزئة يفرض أمنا قومياً لكل دولة لحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية وبما يعزز القوة الذاتية لها، ولكن هذا الأمن هو جزء من الأمن القومى العربى، ويخطىء من يتصــور أنه يمكن لأي دولة عربية أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن باقى الدول العربية.

إن العلاقة بين الأمن المصـــرى والأمن العربى علاقة تفاعل وتنســـيق مشـترك ولم يحدث أن اصـطدم الأمن القومى المصـرى بالأمن القومى العربى، وهذا يحقق أكبر المزايا لكلا الأمنين. والأمن المصـــرى وحمايتـه أو حمـايـة

مصـــالح الأمن القومى المصـــرى ولو بإســتخدام القوة المســلحة هو العنصـــر الرئيســى الأول والذي يعد له ألف حســاب لحماية الأمن القومى العربى من أى تهديد من مصادر خارجية.

إن عروبة مصــر لاجدال فيها والذين يحاولون نفى عروبة مصــر بألفاظ خيالية يتناســون أن عروبة مصــر هى حزام أمن لمصـــالح الدول العربية كلها، وإذا تصــور البعض بعد اتفاقية الســلام بين مصــر واســرائيل عزل مصــر فإن المبالغة الســياســية نفى عروبة مصــر بالنســبة للأمن القومى العربى هو انهيار كامل للأمن القومى العربى وهذا يعنى انهيار الكيان العربى ذاته.

مصر وحماية الأمن القومى العربى:

تلتزم مصــــر بحماية مصــــالح الأمة العربية التى تقود مصــــر حركتها التاريخية ويتجاوز هذا الالتزام اتفاقات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى إلى الدفاع الشـــامل عن أهدافها وغاياتها ومصــــالحها ضــــد التهديدات القريبة والمستقبلية الخارجية منها والداخلية.

ويفرض الأمر على صــانع القرار تقوية الصــلات والارتباطات الدولية مع دول ومنظمات ترتبط أهدافها ومصــالحها وقوة تأثيرها مع مصــر وتطوير قواتها المسلحة بأحدث وسائل التكنولوجيا العسكرية، باعتبارها ركيزة استراتيجية للردع وأداة مواجهة أخطر التهديدات الاستراتيجية لمصر وأصعبها، وهى معادلة القدرة النووية الإســـرائيلية أو تحييدها – وأن تأثيرات تطوير القدرات الصـــــاروخية والفضـائية لإسرائيل على الأمن القومى العربى واضـحة تماماً، وتتطلب أن تُبنى ســياســة مصــر العســكرية على قدرات الردع مع بداية القرن الحادى والعشــرين فالقوات المسلحة هى صمان أمان الأمن القومى وحشد الجهود العربية العسكرية المنسقة فى مواجهة الخطر الصـهيونى والذى سيستمر دوماً المصـدر الرئيسـى الأول لتهديد الأمن القومى العربى. ولذا يتعجب البعض ويتســاءل أنه إذا كانت

اسرائيل تريد السلام مع العرب فلماذا الاتفاقيات العسكرية مع تركيا؟ بل وصل الأمر بها إلى التعاون العسكرى مع الصين والهند، مع تطوير إمكانياتها العسكرية وتطويق الدول العربية، وهيكلة الجيوش الأفريقية بتسليح اسرائيلى حتى يتسنى لها التدخل تحت ستار ذلك ولما كانت اسرائيل تتبنى دائماً استراتيجية هجومية لما يسمى بحماية مصالحها الحيوية ولذا فإن الصراع العربى الاسرائيلى صراع وجود وليس صراع حدود، ولذا تولى مصر أهمية قصوى للحفاظ على الحد الأدنى لحماية الأمن القومى العربى وتسعى جاهدة الى وجود أرضية مشتركة لتفعيل مؤسسات جامعة الدول العربية، ودورها باعتبار أن مصر هى (الدولة القائد) فى المنطقة العربية وتسعى إلى توثيق علاقاتها مع الدول العربية ولاسيما الدول التى تمثل العمق الاستراتيجى للأمن القومى المصرى كالسودان، وتسعى إلى إحياء التكامل المصرى السودانى ليعود إلى الحياة من جديد وحفاظاً على مياه النيل الذى يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر (تربة وماء) وأى مساس به يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى.

نظرية الأمن القومى الاسرائيلى:

تقوم نظرية الأمن الإسرائيلى أساساً على التفوق والردع ومفهوم الحرب الخاطفة والقصيرة ولذا نرى تنامى القدرات النووية لإسرائيل مقارنة بكل أقطار الوطن العربى مجتمعة، وترى إسرائيل أن استمرار أمنها لا يدوم إلا إذا استمر الأمن القومى العربى معرضاً للخطر وهكذا فإن العلاقة بين الأمن القومى العربى والوجود الإسرائيلى تدخل فى إطار السياسة الصفرية حيث أن تحقق أى منها يعنى نفى وإلغاء الآخر.

ويرتكز مفهوم اسرائيل للأمن القومى على ضمان توفير القدرة على تأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية من خلال امتلاك القدرات العسكرية المتطورة والتى تمثل من وجهة نظر اسرائيل الخيار الأكثر أهمية لدعم كيانها

وبقائها وبذلك تكون القوى المواجهة لها مدركة لخطورة تخليها عن امتلاك مقومات بناء القوة الشاملة المؤثرة اقليمياً، وتقوم اسرائيل بتطوير قدرتها النووية بناء على الاستراتيجية العسكرية القائمة على أساس الاحتفاظ بالتفوق العسكرى واحتكار الرادع الاستراتيجى النووى وتعتبره رادعاً اقليمياً للدول العربية المجاورة.

إلا أننا نرى أن المشكلة تكمن فى أن تطوير هذه القدرات قد تتحول الى قوة نووية عالمية ومن هنا يصبح الأمر فى نطاق الإطار العالمى وإضعاف القرارات الخاصة ولاسيما من مجلس الأمن بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

المؤسسات الفاعلة فى صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية:

وأبرز هذه المؤسسات والتى لها دور فاعل مؤثر وحقيقى:

1 – رئيس الوزراء:

يتولى السلطة التنفيذية الفعلية فى إسرائيل حكومة تتألف من مجلس الوزراء يرأسه زعيم الحزب السياسى الفائز فى الانتخابات أو زعيم أكبر الأحزاب التى يفوز ائتلافها فى الانتخابات وهذا هو الوضع الذي مازال قائماً فى إسرائيل منذ نشأتها عام 1948، وقد أثبت رئيس الوزراء الاسرائيلى الحالى شارون زعيم حزب الليكود أو اليمين المتطرف الدور الهام الذي يلعبه رئيس الوزراء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

2 – وزارة الخارجية:

تقوم بالعمل بصورة وثيقة مع كل من وزارة الدفاع وأجهزة المخابرات الإسرائيلية وتتحدد مسئولياتها فى السياسة والتخطيط ومواجهة الأزمات والمشكلات الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية وتحديد المهام السياسية وتكاليفها. ويعتبر وزير الخارجية أحد أعضاء اللجنة الوزارية للدفاع فى اسرائيل

وترتبط السياسة الخارجية والسياسة العسكرية فى اسرائيل ارتباطاً وثيقاً فكلاهما يتطلع إلى الخارج أبعد من الحدود القومية.

3 – **أجهزة المخابرات الخارجية:**

أحد تنظيمات الأجهزة العليا فى إســـرائيل وتقوم بإعداد التقارير والخرائط السـرية والدراسـات المسـبقة التى تغطى كافة الاحتمالات ومتابعة وتنسـيق لكل ما يجرى فى الدول الأخرى وأعمال الجاسـوسـية وسـلاح هام للولايات المتحدة في حماية مصـالحها وتلعب دوراً كبيراً فى الحفاظ على المصـالح الاسـتراتيجية الإسـرائيلية من خلال ما توصـى به السـلطات الإسـرائيلية بما يسـاعدها على تحقيق أهدافها السياسية والأمنية.

4 – **مؤسسة الهستدروت:**

تعتبر مؤسسة الهستدروت: " اتحاد عمال إسرائيل " من أنشط الأجهزة الإسـرائيلية وأكثرها فاعلية فيما يختص بتنفيذ السـياسـة الإسـرائيلية فهو بحكم مكانته وظروف نشـأته يشـارك فى أعمال وتنظيم معظم الأحزاب السـياسـية فى إسرائيل.

5 – **أبرز الأحزاب الإسرائيلية:**

تضم خريطة الأحزاب الإسرائيلية عدداً من الأحزاب والتجمعات السياسية النشطة فى المجتمع الإسرائيلى **وأبرز هذه الأحزاب:**

أ – حزب الليكود: وقد وصــل إلى السـلطة لأول مرة فى انتخابات الكنيسـت التاسـع فى مايو 1977، وكلمة ليكود – تعكس ما معناه أن اسـرائيل هى الأرض الواقعة ما بين الأردن والبحر المتوسـط، وهو الحزب الحاكم الآن.

ب – حزب العمل: وهو الحزب المعارض وغالباً ما يتضـاءل الفارق بينه وبين حزب الليكود فى مجال تفوق المرشحين.

6 – **الرأى العام**:

والذي لا جدال فيه أن الرأى العام الاسرائيلى – على مختلف مستوياته – طرأ عليه تغيرات جوهرية تتجه مستقبلاً ناحية المزاج العدوانى وتقوم باستطلاعات الرأى العام فى اسرائيل معاهد متخصصة وتحظى نتائجها باهتمام واسع، خاصة إذا ما جرت عقب أحداث هامة، وفى حين أن استطلاعات الرأى العام فى اسرائيل تقدم أساساً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات إزاء قضايا مثارة، الا ان الرأى العام نفسه يظل عرضة للتحكم فيه وصياغته من جانب الأجهزة الرسمية للدولة وطبقاً لاتجاهات الطبقة الحاكمة فى اسرائيل.

*** الأهداف الحقيقية للسياسة الاسرائيلية:**

تنفذ اسرائيل سياستها الخارجية عامة على أساس أنها فى خدمة المصلحة القومية والأمن الاسرائيلى **فى ثلاثة أهداف رئيسية هى:**

1 – **الأمن القومى**:

ترى اسرائيل من وجهة نظرها أنها تواجه معضلة الدفاع وأقرب مثال لشرح تلك المعضلة هو قيام اسرائيل بامتلاك أسلحة نووية وجعلها جزءاً من ترسانتها العسكرية فإسرائيل ترى من وجهة نظرها أن تلك الأسلحة ضرورية لأمنها فهى تعيش فى محيط عربى واسع يكن لها العداء وكثير ما يردد قادة اسرائيل السياسيون والعسكريون أن اسرائيل لن تتحمل هزيمة واحدة أما العرب فيمكن أن يتحملوا أكثر من هزيمة.

2 – **الشرعية السياسية**:

والتى تنطوى على تأمين وضمان الوجود دولياً والاعتراف القانونى والواقعى بالوجود والأمن الاسرائيلى فى المنطقة العربية ومن قبل الدول العربية.

3 – الهيمنة الإقليمية:

ويعد الأمن والشـــرعية مقدمات ضـــرورية لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأساسى طويل المدى للوجود الاسرائيلى ولاسيما فى الإقليم المحيط والمجاور واللذان يمثلان المجال الحيوى للوجود الاسرائيلى.

إن شـارون هو صـاحب النظرية الاسـتراتيجية القائلة ان أمن اسـرائيل يتجاوز الدول العربية ليمر بتركيا وباكســتان وإيران وإفريقيا معتبراً هذه الأخيرة ذات موقع اسـتراتيجى مهم كعمق للدول العربية وامتداد طبيعى لها يتيح الوجود فيها التسـبب بمتاعب للدول العربية والحصـول على موقع اسـتراتيجى فعال فى البحر الأحمر.

ولم تتغير السياسة الامريكية فى إعلانها على الدوام الالتزام بأمن اسرائيل والتزامها " بالتفوق النوعى الاســتراتيجى الاســرائيلى " والســياســات الأمريكية الداعمة عسـكرياً واقتصـادياً لاسـرائيل فى ظروف احتلالها للأراضــى العربية والســياســة المزدوجة المعايير فى الصــراع العربى الاســرائيلى عند التعامل مع اسـرائيل، ففى حين أن اسـرائيل تمتلك الأسـلحة النووية وأسـلحة الدمار الشـامل نجد أن مبررات الغزو الامريكى للعراق هو امتلاك العراق لأســلحة الدمار الشامل المزعومة وتهديده لجيرانه !!

*** اسرائيل النووية.. والكيل بمكيالين:**

كشـفت صـحيفة (لوس انجلوس تايمز) الأمريكية عن اسـتطاعة اسـرائيل تحسين قدرات صواريخ (كروز) الأمريكية بحيث تصبح قادرة على حمل رؤوس نووية مما يعنى – كما قالت الصـحيفة الأمريكية – قدرة اسـرائيل على اسـتخدام السلاح النووى من الغواصات بجانب الأرض والجو.

يأتى ذلك فى الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل بزعامة شارون سياسة عدوانية دموية تهز الاستقرار فى الشرق الأوسط فهى مزقت خارطة الطريق الامريكية وأغارت بطائراتها على سوريا وجنوب لبنان.

إن المسألة النووية تطرح مثالاً هاماً لسياسة الكيل بمكيالين التى درجت عليها الإدارة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بإسرائيل المعتدية وتعزيز قدراتها على حساب دول الشرق الأوسط مجتمعة، وهذا يطرح سؤالاً لا مناص للإدارة الأمريكية من الاجاية عنه أيهما أشد تهديداً للسلام والأمن فى المنطقة إيران أم اسرائيل؟! حتى يكون رد الفعل فى الاتجاه الصحيح بدلاً من كيل التهم إلى إيران وترصدها بحملات التفتيش وافتعال الأزمات معها، وترك الحبل الاسرائيل على الغارب.

إن الولايات المتحدة فى حاجة الى التنسيق مع اسرائيل ولا يمكن توقع علاقات متوترة بينهما لأن الرئيس الأمريكى يعنيه فى المقام الأول الصوت اليهودى واللوبى الصهيونى والمركز المادى لليهود، وإن كانت الادارة الامريكية بدأت تستيقظ من وهم (العالم العربى) على أساس بدء حوار حقيقى دون التضحية بمصالح اسرائيل، ومن المفارقات سيادة النغمة الأمريكية فى اعتبار دول عربية حليفة للولايات المتحدة خارج حلف الناتو وحديث الحكام العرب عن الصداقة العربية الأمريكية بعد الغزو العراقى للكويت وبالإضافة الى الطرح الأمريكى بما يسمى (مشروع الشرق الأوسط الكبير) تشرع فى إنشاء ما يسمى بالمنظمة العربية الأمريكية وبالطبع فإن التحليل السابق فى الدراسة للدور الأمريكى فى المنطقة يوضح النوايا الخبيثة للولايات المتحدة والسلوك المتناقض والسؤال: هل ترغب الولايات المتحدة أن تقود العرب نحو المجهول ؟!

الملف النووى الاسرائيلى والقدرة العسكرية العربية

⋆ الملف النووى الاسرائيلى:

إن القدرات النووية الاسرائيلية تشكل تهديداً للأمن القومى العربى. وفى ذلك قال أحد المحللين المصريين " مهما قلت عن القدرات النووية فإنها تظل تهديداً لأمن الآخرين. خذ أى دولتين فى أى مكان فى العالم وفجأة تكتشف إحدى الدولتين أن الأخرى تمتلك قدرات نووية، من المؤكد أن تلك الدولة تبدأ فى التفكير فى كيفية مواجهة هذا التهديد ". ومن ثم فأبرز تحديات الأمن القومى العربى – الملف النووى الاسرائيلى.

ولقد أذاعت محطة B . B . C فيلماً احتوى على حجم الترسانة النووية الاسرائيلية وأثبت بالأدلة امتلاك اسرائيل للسلاح النووى للإصرار الإسرائيلى على التفوق النووى وارتكزت على مراكز الأبحاث فى العالم المتقدم من خلال الولايات المتحدة فقد حاولت اسرائيل امتلاكها للسلاح النووى منذ عام 1955 (برنامج الرئيس الأمريكى ايزنهاور) على أساس أنها الطرف الأضعف فى المنطقة العربية وحرصت على الغموض والسرية ومعها الولايات المتحدة مع كل رئيس جديد لها على شرط أن يكون برنامجها فى طى الكتمان وفى عام 1998 عقد شيمون بيريز اجتماعاً صحفياً مع الملك حسين قال ان " اسرائيل امتلكت السلاح النووى من أجل أوسلو " ويقصد بهذا إشعار الجانب العربى بالتفوق العسكرى والنشاط النووى الإسرائيلى لم يعد خافياً وأبرزه مفاعل ديمونه وتخزين الأسلحة النووية فى أماكن مثل حيفا وبئر يعقوب وتمتلك رؤوساً نووية وأسلحة تكتيكية ومنها أسلحة نووية انشطارية وألغام نووية وفى إطار النظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة تسعى لتحجيم ومنع انتشار السلاح النووى وتغض الطرف عن اسرائيل وترى انها فوق العالم كله، وأصبحت فى المرتبة الثالثة فى العالم بالنسبة لوسائل الحمل (الصواريخ – الطائرات –

الغواصـــات) وأخطرها صـــواريخ كروز ولذا تتصــرف فى المنطقة كدولة عظمى ولا تستطيع الولايات المتحدة الضغط عليها، فى الوقت الذى تمنع فيه أى تطور نووى فى المنطقة حتى ولو كان تطويراً ســـــلمياً وقد أكد الدكتور إدوارد تيلر ان اســـرائيل لديها ما لا يقل عن 300 قنبلة نووية وهذا يثير التســاؤلات كيف أنها تتحدث عن الســلام ولا تعمل للســلام ؟ والدليل على ذلك هذه الترسـانة النووية، وكيف تدعى أنها دولة مضـــطهدة فى المنطقة مع أنها تملك ترســـانة من هذا السـلاح؟! ومازالت تسـعى لهذه الأسلحة ولم توقع اسرائيل أو تنخرط فى اتفاقية منع الانتشار النووى رغم الموقف المصرى الواضح عام 2000 لإدخال اسرائيل فى المعاهدة ولم يُفرض عليها أو توقع على أى التزام بهذا الشأن بل إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت أنها لا تملك ســـلطة التفتيش على المنشـــآت الإســـرائيلية وفى الوقت الذي تخرج فيه المبادرات العربية لجعل منطقة الشـــرق خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك اسرائيل.

⋆ **القدرة العسكرية العربية:**

القوة العسـكرية ليسـت هى السـلاح الوحيد ونحن لا نتحدث عن امكانات القتال ولكن عن الدفاع (defence) فبالنســبة لقدرات الســلاح المصــرية فإن مصـر قادرة على حماية حدود أرضـها سواء الحدود الدولية أو مناطقها الداخلية وكل ما يمس ســيادة الدولة وهيبتها وبالنســبة لمصـــر والعرب فليس بإمكانهم بالطبع أن يمتلكوا ســـلاحاً نووياً لتوقيعهم على معاهدة منع انتشـــار الأســـلحة النووية ولكن لديهم وســـائل عديدة وبدائل اخرى منها التقليدية وغير التقليدية والبديل الأهم هو البديل التكنولوجى (التصـــنيع مع تكنولوجيا المعلومات وبناء القاعدة التكنولوجية للعرب) وهذا اتجاه مهم يجب أن يهتم به العرب وكذلك اســتخدامهم للذرة فى النطاق الســلمى (كالطب والعلاج) وعلينا كأمة عربية أن

نتعاون وأن نعلى من استخدام الطاقة الذرية سلمياً الى جانب المفاعلات البحثية بما يمكن تسميته (العنصر النووى السلمى).

وإذا كانت المادة العاشـــرة من اتفاقية منع الانتشـــار النووى تنص على إمكانية دولة على الانســحاب منها ولكن هذا يضــعها تحت الإطار الدولى من ناحية العقوبات الاقتصـــــادية وغيرها وبالتالى فمن الناحية العملية فإنه من الصــعب على الدول العربية الانســحاب منها وكما أن المبادرات خرجت لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنها المبادرات المصرية والســورية بعد نجاح افريقيا لإعلان أنها خالية من انتاج الســلاح النووى، واذا كان ما صرح به الوزير الاسرائيلى المتشدد ليبرمان من امكانية اسرائيل ضرب السـد العالى بالســلاح النووى واعادة احتلال اسـرائيل لسـيناء واغتيال اسـرائيل بصـــفة دورية لعلماء الذرة العرب فإننا نطالب بالانتباه لهذه المخاطر جدياً والاستعداد لمواجهتها بكافة الأسلحة.

وبالنســبة لقدرات اســرائيل النووية فإن أمامها عدة عقبات على مســتوى استخدام السلاح النووى:

أ – أن اسرائيل تعنى به دعائياً القدرة على الردع فقط.

ب – تغير الظروف الدولية ومعرفتها للقدرة العربية اذا ما حاولت استخدامه.

ج – أنه حتى فى حالة اختلال التوازن بالنســبة لها عملية قاتمة وقد نتنبأ باستخدام 5% فقط لو فرضت حرب شاملة فى المستقبل.

د – أن اســتخدام الســلاح النووى وبال عليها فى المقام الأول والمعلومات فى معظمها اســتخباراتية وليســت لدينا تقديرات دقيقة عن ترســانتها النووية ولكن نراعى تفوقها القوى فى ذلك.

هـ – لم يحدث ضرب نووى سوى فى هيروشيما ونجازاكى باليابان وبالتالى المسألة بالنسبة لاسرائيل شديدة التعقيد وليست بالسهل اليسير.

وعودة الى عملية الضربة الجوية الاسرائيلية لسوريا لنؤكد اذا ما تكررت فإن هذا يعنى الخطر الثانى للأمن القومى العربى فى محاوره وهو أمن البحر المتوسط وذلك بعد انهيار أمن الخليج الذى أصبح عارياً، ولا يمكن التساهل من أية دولة عربية وفى مقدمتها مصر كدولة قوية لها هيبتها وريادتها ودورها فى الدفاع عن الأمنى القومى العربى أمر طبيعى، ونوضح للقارىء أن سوريا ليست هى العراق من حيث الموقع والقدرة العسكرية وطبيعة الشعب السورى وباعتبارها دولة المواجهة الوحيدة مع اسرائيل ولا يمكن لاسرائيل ان تفجر المنطقة بكاملها وان كانت هذه التصرفات تجعل المنطقة بؤرة ساخنة قابلة للانفجار فى أى وقت.

وإذا كانت للمعركة العسكرية عناصرها وهى:

1 – الأرض.

2 – الجندى.

3 – السلاح.

4 – إرادة القتال.

فإن سوريا كفيلة بالردع وقادرة على حماية أراضيها وليس هناك أى وجه للمقارنة بين سوريا والعراق، وهذه الأخيرة التى خرجت من الحرب العراقية الإيرانية بقوة عسكرية تقليدية متواضعة وأوصلتنا الى الحال الذى نحن عليه الآن من غزوها لدولة عربية شقيقة هى الكويت سنة 1990 وما طرأ من سيناريوهات انتهت الى مأساة سقوط بغداد لرعونة القيادة المنفردة والتى أثارت التساؤل هل يعود العراق معافى فى ظل غياب الأمن وانتشار الفوضى وهل سيتحول الأمر الى حرب أهلية تستهدفها الولايات المتحدة والتى لا نعرف حقيقة

نواياها فى الانسحاب، تاركة الشعب العراقى وحده يقرر مصيره ويختار نظامه السياسى هذه أمور لا يمكن لأى محلل أن يتنبأ وبشكل قاطع بمستقبلها.

أبعاد الوجود الاسرائيلى فى أفريقيا فى الأمن القومى العربى:

ان دراسة متأنية لأبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية ضد النظام الاقليمى العربى وتدعيماً لنظرية الأمن القومى الاسرائيلى فإن الوجود الاسرائيلى فى افريقيا عسكرياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً يعتبر متغيراً حاداً وخطيراً فى مجال تهديد الأمن القومى العربى فدول الدائرة الافريقية أعضاء فى الاتحاد الافريقى وكلها دول تمثل سنداً قوياً وعمقاً استراتيجياً للوطن العربى ولأهمية افريقيا الاستراتيجية بالنسبة لاسرائيل (لأمنها).

وتتمثل أهداف الأمن القومى الاسرائيلى فى أفريقيا فى فرض شرعية الوجود الاسرائيلى على دول القارة وضمان الحصول على المجال الجغرافى الذى يحقق المطامع التوسعية لاسرائيل على حساب الأمن القومى العربى، ولذا كان اهتمامها الأمنى بالقارة وخلق مصالح اقتصادية من المنظور الاسرائيلى فى كونها سوقاً ضخماً أمام المنتجات الاسرائيلية وفى معرض إشارته الى الوجود الاسرائيلى فى افريقيا فإن " أهرونسون " أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب يعترف بأن هذا الوجود يتركز فى العديد من الدول التى لها تأثير هام فى النظام العربى والافريقى والتى تقع أيضاً ضمن دائرة الاهتمام الأمريكى، وتسعى اسرائيل الى خلق وجود فعال فى منطقة القرن الافريقى بصفة خاصة وتسعى الى تحقيق هدفين:

1 – النفاذ الى هذه الدول التى تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجى للدول العربية لإثارة المتاعب والتهديدات لها وخاصة المجاورة وهي دول ضعيفة مثل اليمن والصومال وليس الصراع اليمنى – الاريترى سوى نموذج لهذه الأساليب.

2 – خلق وجود عسكرى فعال فى المنطقة لتحقيق التفوق والسيطرة فى البحر الأحمر وقد ساعدها على ذلك مدى العجز العربى عن تقديم المعونات بكافة أشكالها الى القارة الافريقية ولذا سعت اسرائيل الى جانب فتح الأسواق الأفريقية أمام التكنولوجيا الاسرائيلية الى خلق قنوات للتعاون وتبادل المعلومات بين جهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) وأجهزة الاستخبارات فى بعض الدول الافريقية وبالتالى تمكين الموساد من جمع المعلومات عن الدول العربية ولاسيما النشاط الفلسطينى.

ولأن هناك تضاد فى مسألة الأمن الاسرائيلى والأمن العربى لأن هناك صراع عربى صهيونى وليس فقط فلسطينى اسرائيلى فإن هذا الصراع يتعدى دولة اسرائيل الى السلوك المعادى للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشعب العربى وللأسف المقارنة باسرائيل تجعل كل قطر عربى بل مجمل البلدان العربية تتضاءل أمام اسرائيل ذات الخمسة ملايين نسمة.

إن التحالف الاستراتيجى الأمريكى وتطابق مصالحهما فى افريقيا هو المصدر الرئيسى الثانى لتهديد الأمن القومى العربى ويقوم هذا التحالف على أسس متينة وتعيش اسرائيل وسط بيئة لازالت تقاوم وجودها فهى محاطة بحصار عربى سياسى واقتصادى وبجانب هذه العزلة تشعر اسرائيل أن الدول النامية لم تقبلها كدولة آسيوية أو أفريقية لتزايد عدوانها على الشعب الفلسطينى ومعادتها للشرعية الدولية ان أهمية القارة أمنياً وسياسياً واقتصادياً بدأت بالنسبة لاسرائيل من منطلق البحث عن المكاسب السياسية أمام ظروفها وعزلتها ولضمان توكيد الأمن والوجود الاسرائيلى كان لابد لها من سياسة خاصة تجاه أفريقيا وفق مخطط بارع مستفيدة من أوضاع وظروف القارة، واذا كان الأمن الاسرائيلى هو المحور الرئيسى لسياستها الخارجية فإن الهدف الاقتصادى لا يقل أهمية عن ذلك لأنها دولة تعتمد على المعونات الخارجية واعتمدت فى

سياستها فى افريقيا على مرتكزات ومخططات لتحقيق مآربها السياسية فالسياسة الاسرائيلية فى افريقيا ليست سياسة صداقة وانما لها أهدافها وأغراضها.

إن المحور الأساسى الذى تدور حوله الاستراتيجية الاسرائيلية هو نظرية الأمن الاسرائيلية التى جاءت ركائزها انعكاساً لفكرة ومعتقدات المؤسسة العسكرية والتى انحصرت على التوسع كهدف، وخلق القوة العسكرية واستخدامها كوسيلة، وتأكيد تحالفها مع القطب الأوحد كعامل ايجابى يضاعف من قدرتها على مواجهة المخاطر التى تهددها، هذا فضلاً عن استمرار بث الفرقة فى الصف العربى مع خلق الظروف المواتية لاستمرار الهجرة لتنمية قدراتها البشرية تحقيقاً لأهدافها القومية وفى مجال ربط الأهداف بالاستراتيجيات، فقد رسمت استراتيجية لخلق قنوات اتصال بين الأجهزة الاسرائيلية وقيادات افريقية موالية لها بحيث يسهل لها نقل مسرح العمليات فى العمق الاستراتيجى العربى ولتسهيل تهجير يهود أفريقيا وانتشار الغليان فى منطقة القرن الافريقى لتكون خطراً مباشراً على أمن البحر الأحمر من خلال تعاونها مع قوى مجاورة لهذه المنطقة ذات علاقات غير متطورة مع العرب، وللاستفادة من دعمها السياسى وتحقيق نفوذ مؤثر فى المنطقة بما يحقق لها مزايا استراتيجية هامة لا تستخدم ضدها من قوة عسكرية اخرى معادية غيرها لتمارس دوراً سياسياً واقتصادياً لخدمة مصالحها التى يأتى فى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى، ولا نتجاهل المخاطر الرئيسية فى السياسة الاسرائيلية العامة تجاه القارة الافريقية ككل أو فى صورة مناطق وأقاليم تتحدد فيها الحركة السياسية الاسرائيلية بمفاهيم الرغبة فى الهيمنة أو السيطرة الاسرائيلية المتحالفة والساعية تحت المظلة الامريكية، وترغب الولايات المتحدة فى ألا يكون لمصر دور فاعل ومؤثر فى حوض النيل بمعناه الشامل على المستوى السياسى ولذا تسعى اسرائيل، لكسر الحصار العربى وتهتم بمنطقة القرن الافريقى بحيث تحتل مكان القلب

بالنسـبة لها فى افريقيا، وتهتم اسـرائيل بوجود عسـكرى فعال وان لم يكن متفوقاً ومسـيطراً فى البحر الأحمر نظراً لأهميته الحيوية لوجود اسـرائيل والحفاظ على أمنها وقد كتب القائد السـابق للبحرية الاسـرائيلية موضـحاً الأهمية الاسـتراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لاسرائيل فأكد على خطورتها لأمنه القومى وكافة النواحى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط

ان بناء ما سُمى السلام العربى الاسرائيلى مر بمراحل عديدة كان أبرزها ولاتزال خطـة (خارطـة الطريق) التى تبنـاها الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن باعتبار أن الولايات المتحدة كقطب عالمى وحيد الراعى القوى لعملية السـلام وقد أشـار الرئيس الراحل أنور السـادات الى أن 99% من أوراق اللعبة بيد أمريكا على حد قوله وقد انقسم المحللون الى جبهتين أو فريقين:

1 – فريق أو جبهة تؤيد هذا الرأى وترى انه سـبق عصـره فقد حدث اختفاء الاتحاد السـوفيتى وأصـبحت الولايات المتحدة هى الزعيم المهيمن على العالم والتى بيدها وحدها الضغط على اسرائيل وأن عدم تأييد العرب لعملية السـلام منذ معاهدة السـلام المصـرية الاسرائيلية من الفرص الضـائعة التى تعود عليها العرب منذ قرار التقسيم 1948 وأن العرب لم يحصـلوا على ما كان عليه الأمر آنذاك حالياً.

2 – جبهة أو فريق يرى أن هذا الرأى هو الذي أوصـلنا الى ما نحن عليه الآن وأن معاهدة السلام هى بالفعل بداية انهيار النظام الإقليمى العربى.

وأيا كان الأمر فإن هناك أسلاكا شائكة تعوق عملية السلام وهي:

1 – الاحتلال الأمريكى للعراق وأهدافه الخبيثة فى المنطقة.

2 – المسـاومات الاسـرائيلية وتناقضـها وما يجرى على الأرض من بناء الجدار العازل وعمليات الإبادة والقمع ضـد الشـعب الأعزل فى فلسطين والإجماع

الاســـرائيلى على القدس عاصـــمة موحدة لاســـرائيل واندلاع الانتفاضـــة الفلسطينية واستمرار المقاومة.

3 – أن العنف والارهاب فى الشـــرق الأوســـط بل وفى العالم كله تُســـأل عنه الولايات المتحدة فهى صاحبته وخالقته.

4 – ازدواجية المعايير فى التعامل الأمريكى بشـأن الصـراع العربى الإسـرائيلى والذي ينزع منها المصداقية كوسيط محايد فى عملية السلام.

5 – سيادة منطق فرض القوة العسكرية فى السياسة الخارجية الأمريكية.

وإذا أرادت الولايات المتحدة بداية جديدة فى المنطقة فعليها الآتى:

- إرســـاء قواعد عادلة فى بناء الســـلام العربى الاســـرائيلى والضـــغط على اســـرائيل فى بدء حوار حقيقى وفعال مع الشـــريك الفلســـطينى وليس بدق الإسفين بين الفصـائل الفلسطينية أو بين مؤسسـة الرئاسـة المنتخبة شـعبياً والحكومة والتعامل معها.
- الانســـحاب غير المشـــروط من الأراضــــى العراقية وحق الشـــعب العراقى فى اختيار نظامه السياسى والالتزام بالحفاظ على وحدة وسلامة دولته.
- التوقف عن كيل التهم وافتعال الأزمات مع دول عربية اخرى مثل سوريا.

وإذا مـا توافرت هـذه الاجراءات (إجراءات بنـاء الثقـة) يمكن القول بـأن الطريق العادل للسلام قد بدأ ولكن إذا استمر الدعم الامريكى لاسرائيل، بما فى ذلك فى المحافل الدولية باســـتخدام حق الفيتو لصـــــالح اســـرائيل فإن طريق المقاومة سيصبح وحده هو الحل.

الفصل الثاني
آفاق عربية – أفريقية

إن ما بين أفريقيا السمراء وشمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا يوجد اتصال جغرافي وتاريخي وثقافي قديم في حساب الزمن. ومن أثر هذا يقول بعض علماء المصريات أن الثمار التي أينعت في مصر الفرعونية نمت من بذور أفريقية ألأصل.

قال جان لكلانت في مقال بعنوان (مصر الفرعونية وأفريقيا السمراء) في مجلة "العرض التاريخي" عدد أبريل – يونيو 1962م: "لعل أهم خدمة يقدمها علم المصريات للمعرفة الإنسانية هو أن يكشف عن معالم في تاريخ أفريقيا العتيق".

لقد ضم الإسلام في مرحلة الفتوحات الأولى الشعوب الناطقة بالقبطية في مصر والشعوب الناطقة بالبربرية في شمال أفريقيا. وبالتدرج استعربت هذه الجماهير الكثيفة لا استعراب الدم والعرق. لان هذه الشعوب كانت وافرة الإعداد بينما كان كل العرب يومئذ في حدود نصف مليون نسمة. ولكنه استعراب لغة وثقافة أن العرب بالرغم من قلتهم استنهضهم حادي الإسلام فضموا وعربوا التجمعات السكانية التي كانت تفوقهم ثراء وكثافة في أرض الرافدين وسوريا ومصر وشمال أفريقيا. لا وفرة الأعداد ولا القوة العسكرية كانتا سبب هذا التفوق بل أسبابه معنوية مردها إلى قوة الإيمان، والثقة بالنفس.

لقد أضاع العرب ذاتيتهم العريقة ليصنعوا كيانا لقويا وثقافيا واسعا في ظل دعوة كونية.

ان توسـع الدولة الإسـلامية جنوبا في أفريقيا وقف أمم المملكة السـودانية النوبية المسيحية في دنقلا بشمال السودان في عام 651 – 652م.

بالرغم من ذلك، فان الفترة 1050 – 1750 شهدت توسعا إسلاميا سلميا عبر الصـــــحراء الكبرى. وعبر البحر الأحمر، وعبر وادي النيل حتى بلغت الدعوة الشعوب الزنجية والحامية في شرق وغرب ووسط أفريقيا.

ففي غرب أفريقيا ســار الإســلام دين حكام مملكة غانا العريقة وآمن به حكام غيرهم من ممالك الغرب. وفي ذلك الإقليم أي غرب أفريقيا شـيدت أسـرة كيتا أضخم سلطنة عرفتها المنطقة تلك هي مملكة مالي.

وفي المنطقة الوســطى من غرب أفريقيا توغل الإســلام من النيجر إلى بلاد الهوســا، والى برنو وغانم ووداي حتى دارفور وبعد توغل واســع في هذه المناطق رســخت أركان الإســلام حركة الجهاد التي قادها الشــيخ عثمان دان فوديو.

وفي سـودان وادي النيل اسـتمر انتشـار الإسـلام سـلميا تصـحبه الهجرة العربية حتى رجحت كفة الإسلام والاستعراب فعبر عن ذلك قيام سلطنة الفونج في وادي النيل وسلطنة الفور في المنطقة الغربية.

وفي أثيوبيا حيث كانت المســيحية ديانة الحكام أحاطت بهم الدعوات الإسـلامية من كل جانب بل اسـتطاع الإمام أحمد قران أن يتغلب على الأسـرة الأمهرية الحاكمة أثناء القرن السـادس عشـر ولم يتراجع إلا بعد ان قامت ضـده قوات برتغالية.

وفي الساحل الشرقي على امتداد المساحة ما بين مقديشو وممباسا ترعرع شعب إسلامي أطلق عليه اسم السواحلة وكان خليطا من عرب وعناصر أفريقية واتخذ لغة مهجنة من أصـول بانتية وعربية سـميت باللغة السـواحيلية وصـارت لسان التخاطب العام لكل سكان المنطقة.

ونتيجة لهذه العوامل صارت الشعوب الكثيفة التي تسكن الحزام السوداني الأفريقي مسلمة ولعب قادتها وعلماؤها دورا قياديا في تاريخ الإسلام. وصارت لغات التخاطب العامة في كل تلك المنطقة وهي الغلب، والهوسة، ولغات شديدة التأثير باللغة العربية.

وفي شرق أفريقيا صار الصوماليون مسلمين واكتسبت لغتهم طابعا عربيا واضحا وتؤكده شجرة انتسابهم أن الجد للجماعة ولي عربي مهاجر وأثيوبيا أسلمت جزئيا. وفي تنزانيا وكينيا وأوغندا أعداد وفيرة من المسلمين. ولغة التخاطب العامة لكل شرق أفريقيا هي اللغة السواحيلية مخلوطة بالعربية.

وأشار بعض الناس إلى أن للإسلام في أفريقيا خاصا. وواضحا أن المسلمين في البيئات المختلفة يتأثرون ببيئتهم، وقد ساعد على ذلك عدم وجود سلطة دينية كالقساوسة تمنع من حدوثه. ولذلك يمكن أن نجد المسلمين في أفريقيا متأثرين إلى حد ما بالبيئة الأفريقية. لقد أوضحت في مكان آخر أن النحل والنزعات التي راجت بين المسلمين تفرعت من أصول إسلامية ثابتة وهذا هو الحال بالنسبة للإسلام في أفريقيا السمراء أيضا. فثمة مظهران رئيسيان للإسلام في أفريقيا السمراء.

المظهر الأول: هو سنة المجاهدين في سبيل الله أمثال الشيخ عثمان دان فوديو والحاج عمر في الغرب، وأحمد فران وأحمد بن عبد الله الحسن في الشرق.

والمظهر الثاني: هو سنة المتصوفة أمثال الشيخ السنغالي أحمدو بامبا مؤسس طريقة (المريدين).

ان المظهر الثوري الجهادي نابع من نفس المصادر الإسلامية التي أوجت بحركة الموحدين بقيادة ابن تومرت في شمال أفريقيا واوحت بجهاد

الحركة الوهابية في الجزيرة العربية بقيادة الشـيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير ابن السعود.

أما السنة الصوفية فان روادها يرجعون بها أيضا لأصول إسلامية منقولة أشـرت إليها في مكان آخر وهي ظاهرة منتشـرة في أفريقيا السـمراء وفي البلدان الإسلامية الأخرى.

وأهم الطرق الصوفية المنتشرة في أفريقيا السمراء هي:

القادرية التجانية، المريدية. أما القادرية فهي منتشـرة أيضـا في المشـرق العربي. والتجـانيـة منتشـــرة كذلك في المغرب العربي، والطرق الثلاث بينها اتصال: فالشيخ أحمد التجاني مؤسس التجانية كان في بداية أمره قادريا.

والشــيخ أحمدو بابا مؤســس المريدية كان في بداية أمره تجانيا وقد كان يرى أن الطرق الثلاث وسائل بديلة لنجاة الطالب والمريد.

أن المرابط السنغالي، والشيخ الجزائري، والفكي النوبي. الموديبو والفوديو الفلاني، والمعلم الهوسوي، والمعلم والسواحلي، كل هذه العبارات (مرابط، شيخ، فكي.. الخ) .. ذات معان متقاربة.. وهؤلاء الأشــخاص في منطق الصـــوفية حلقات أساسية في سلسلة الاتصال الروحي بين الخالق والخلق.

أخلص من هذا البيان إلى أن غالبية العرب اليوم مســلمون وقارتهم أفريقيا. وغالبية سكان أفريقيا السمراء اليوم مسلمون. وأهم لغات التخاطب العام في أفريقيا السمراء في غرب القارة وشرقها ذات صلات قوية باللغة العربية.

إن هذه الحقيقة الجغرافية، التاريخية، الروحية، الثقافية هي الدليل على قوة العلاقات العربية الأفريقية والمربط الوثيق لتلك العلاقات.

أثر أوربا وما بعده:

لقد كان التأثير الأوروبي على الشـــرق العربي أيام الحروب الصـــليبية ضـعيفا جدا ولعل أوروبا يومئذ تأثرت بالشـرق العربي أكثر مما أثرت فيه كذلك كان أول اتصـــال أوروبي بأفريقيا السـوداء على يد البرتغاليين ناعما في بداية الأمر ولم يكتسـب الخشـونة إلا بعد بداية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسـي حين عانت أفريقيا اسـتنزافا بشـريا رهيبا على يد أوروبا وكانت المسـيحية التي ترسخت في مصر والسودان وأثيوبيا مسيحية شرقية متأقلمة.

وفي القرن الثامن عشـر ثم التاسـع عشـر مرت أوروبا بالثورة الصـناعية التي قلبت أوضـــاعها من كل ناحية وطورت قدراتها التقنية والعلمية وقوتها العســكرية وعندما احتكت أوروبا الصـــناعية بأجزاء العالم الأخرى كان لها أثر هائل.

لقد توسـع السلطان الأوروبي وتوسـعت معه الكنيسـة الأوروبية مستخدمة أســاليب المجتمع الجديد. وفي فترة وجيزة من الزمان أخضـــعت آســيا وأفريقيا للإرادة الأوروبية. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر صار العالم مملوكا لأوروبا تفعل به ما تشـــاء. وفي وجه هذا نهض الدعاة والثوار يقاومون ولكن الأداة العســكرية الجديدة فرضـــت على العالم نظاما أوروبيا. لقد اســتطاع النظام الرأسـمالي الذي بلغ وجه في أوروبا أن يخضـع لإداراته ثروات العالم وأسـواقه والأيدي العاملة فيه محتميا بجيوش الاسـتعمار أو الاتفاقات التي أبرمها الحكام المحليون إرضاء للغزاة.

لن أخوض في تفاصـيل ذلك التاريخ ولكن يهمني أن أشـير إلى أن العالم غير الأوروبي خاض تجربة جديدة على يد الفتوحات الأوربية وما أعقبها من مؤثرات. ونتيجة لذلك وجدت الشــعوب الأخرى أنفســها وجها لوجه أمام عالم

الثورة الصناعية وأنها قاومت ذلك حينا وقبلته أحيانا مع النزعة العصرية رافضة للسيادة الأجنبية التي جاءت معها.

ومن هذه الخلفية تكونت حركة الوعي الوطني التي لحقت بها عوامل أخرى مؤدية إلى كفاح الشعوب المغلوبة من أجل استقلالها وسيادتها الوطنية.

لقد أسفر هذا النضال عن انهيار الإمبراطوريات الأوروبية وقيام عشرات الدول المستقلة اليوم في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. ان اشتراك هذه الدول في تجربة تاريخية متشابهة وفقرها وحاجتها للحماية والتنمية هي العوامل التي جمعت بينها في رابطة فضفاضة صارت تعرف بالعالم الثالث.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية برز التناقض الأساسي بين الحلفاء فانقسموا إلى معسكرين هيمنا على العالم المعمور. ولكن عددا من الدول الحديثة الاستقلال لم تر داعيا للانضمام لأحدهما فكونت نواة العالم الثالث وبمرور الزمن صار جميع سكان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية جزءا من العالم الثالث. لقد صار ناديا للفقراء.

عندما كان أعضاء هذا النادي على عتبة الاستقلال كان الفأل والأمل يملآن جوانحهم وانطلقت البشرى تعلن أن شمس الحرية والسعادة والرخاء قد أشرقت. ولكن في الأعوام القليلة التي أعقبت انتصارات الاستقلال والسيادة الوطنية اشتركت عوامل داخلية وخارجية في تبديد الحلم الجميل.

لقد صارت الدول الجديدة غير مستقرة وغير آمنة سياسيا. ومن الناحية الاقتصادية تكاثف سكانها بنسبة عالية بينما تناقصت دخولها من إيرادات العالم وتناقصت حصتها من تجارة العالم. ومن الناحية الاجتماعية اعتراها صراع رهيب بين القديم والجديد وتفاوت رهيب في مستويات الحياة بين فئاتها ووجدت نفسها في عالم مسخر لخدمة الدول الصناعية المتقدمة فهي فيه كالضيف

تسـير حسـب توجيهات صـاحب الدار لماذا هذا النحس بعد الفأل؟ ماذا أطاح بالأمل العريض؟

للرد على هذه التسـاؤلات يكثر التحليل والتنظير ولكن بعض التحليلات والآراء. والحلول التي راجت في العالم العربي وفي أفريقيا السمراء أسـفرت عن كثير من التشابه.

اتجاهات عربية:

الوعي القومي العربي الحديث نما أثناء الحكم العثماني واتخذ شـكله المعاصـر في كتابات عبد الرحمن الكواكبي وساطع الحصـري مجردا من القيود العرقية قائما على رابطة اللغة والثقافة. ان علاقة الوعي القومي العربي بالإسلام كانت محل خلاف بين المفكرين ولكن أكثرهم حتى بعض المسـيحيين العرب كانوا يقرون بوجود علاقة أساسية بين الإسلام والعروبة.

وأذكر من هؤلاء قسطنطين زريق وميشيل عفلق:

ان الفكرة الأسـاسـية التي اتجه إليها الوعي القومي العربي هي أن العرب أمة واحدة وينبغي أن تتحد. وقد نودي لذلك نداءات عامة لم تتخذ طابعا سياسيا حادا إلا بعد نكبة فلسطين.

ان الآراء التي نبعت من اتجاه قومي عربي بعد نكبة فلسـطين وأثارت تيارا سـياسـيا قويا هي آراء حزب البعث العربي الاشـتراكي. وجوهر تلك الآراء تبلور على يد الرئيس جمال عبد الناصـر. وفحوى تلك الآراء هو أن النظام السـياسـي المتعدد الأحزاب لا يلائم حالة شـعوب تنشـد توحيد إرادتها لبناء أوطانها. فلا بد من الوحدة الوطنية في تنظيم سياسي موحد، والنظام الرأسمالي لن يحقق التنمية. وحتى إذا استطاع تحقيقها فانه لا يكفل العدل الاجتماعي.

لذلك ينبغي أن يكون الاقتصـاد اشـتراكيا. وينبغي على العرب أن يتحدوا وأن يتخذوا الحياد الايجابي حيال الصـراع العالمي سـياسـة لهم. وللإسـلام دور في البعث العربي كما ان انبعاث العرب أن يشبع ذاتيتهم وأن يحقق كرامتهم.

اتجاهات أفريقية:

لقد أشـار كثير ن كتاب أفريقيا إلى وجود ماض أفريقي مجيد. ومنذ قرن من الزمان كتب مواطن من سـيراليون يدعي ج . أ . هورتون كتابا عن أمجاد الجنس الأفريقي. ونادى عدد من أبناء جزر الهند الغربية بالوحدة الأفريقية حتى أن أحدهم وهو هـ. س. وليامز دعا عام 1900 م إلى عقد أول مؤتمر للوحدة الأفريقية. وقد تجاوب مع الفكرة عدد من ساسـة قادة الشـعوب الأفريقية. وكان الرئيس كوامي نكروما من أقوى دعاتها وكان تكوين منظمة الوحدة الأفريقية صدى خافتا لها.

وفي 1939 قال أ. سيدير " إننا في جزر الهند الغربية لا نكتسب حيوية وذاتية الا من أفريقيا، ولكي تتمكن أفريقيا من نشر ذلك الإشعاع فلا بد لها أن تتحرر من أوروبا وأن تنمي ذاتيتها وفضـائلها الأصـلية. هذا الاتجاه تلاقي مع آخر ناشـئ في أفريقيا المتكلمة بالفرنسـية حيث طبق الفرنسـيون سـياسـة الامتصـاص الحضـاري فأدى ذلك إلى رد فعل احتوته حركة النجرتيود (Negritude) أو العزة الزنجية. هذه التيارات صـبت جميعا في شـعار الشخصية الأفريقية ومعناه: ثمة سمات حضارية مشتركة في كل أنحاء أفريقيا السـوداء ولا بد من اكتشـاف تلك الوحدة الحضـارية وجعلها أسـاس الذاتية الأفريقية والوسيلة لتحقيق كرامة الإنسان الأفريقي.

وكانت آراء الرئيس يوليوس نيريري أوضـح تعبير عن الاتجاهات السـياسـية الاقتصـادية في الفكر السـياسـي الأفريقي. قال نيريري ان النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب غريب على أفريقيا حيث توجد ديمقراطية أصـيلة

قائمة على التوافق والتراضـــي. لذلك لا بد من اتخاذ نظام ســياســي يمنع تعدد الأحزاب ويقيم حزبا وفاقيا يوجد الإرادة الوطنية. وقال ان الأسرة الأفريقية جهاز للتكافل الاجتماعي وتكوينها يتعارض تعارضا أسياسيا مع نظام اقتصادي تقوم المعاملات فيه على أساس النقود وحدها – أي النظام الرأسمالي – لذلك ينبغي اتخاذ نظام اشتراكي.

ثمة تشابه واضح بين الآراء الأساسية في كل من العالم العربي وأفريقيا الســـوداء حيث تجد ذيوع الأفكار **الآتية**: الاتحاد، الحياد، الذاتية، الكرامة، الديمقراطية الموجهة، والاشتراكية غير الأممية.

هذه الأفكار مع وضـــوحها وســـعة انتشـــارها لم تطبق بنجاح بل كان الإخفاق أكثر من النجاح. لماذا؟ سأذكر بعض الإخفاقات:

1. كان استبدال الحكومة الاستعمارية بحكومة وطنية أمرا سهلا ولكن النظام الذي يقوم عليه بناء الدولة الحديثة مثل الجهاز الإداري، القضـــائي، الدفاعي، نظام التعليم.. الخ. هذه لم يكن في الإمكان الإســـراع بتغيير محتواها لخدمة الحكم الجديد فبقيت على ما كانت عليه دون مســـاس مما جعل الأمر انتقالا في السلطة لا أكثر. وعقلية الحكام الوطنيين وأعوانهم لم تتشبع بفكر جديد ولا بتحلل أساس لمشاكل البلاد يلقي ضوءا على الحلول المطلوبة وهذا أدى إلى الاستمرار في إغفال القطاع التقليدي في الاقتصاد الوطني. وهكذا أهملت خط التنمية قطاعا يضـــم ما بين 70 بالمائة و80 بالمائة من سكان يستمرون في نشاط اقتصادي أعرج. فالفرد وأسرته لا يفلحون ســـوى ثلاثة أفدنة في ثلاثة أشـــهر كل عام. والنخبة الحاكمة والجهاز الإداري معها أغراها انفرادها بنصـــيب الأســـد من موارد البلاد.. ففي هذه البلدان يتراوح نصـــيب الأجور والمواهي ما بين 50 بالمائة و80 بالمائة من الميزانية العامة. وحتى عندما طبقت إصـــلاحات اشـــتراكية فان

ســـياســـات الإنصـــاف وجهت ضـــد المظالم الاجتماعية التقليدية للحد من ثروات الإقطاعيين والرأســـماليين ولكنها لم تتجاوزهم للحد من التفاوت في الرواتب والامتيازات داخل القطاع العام نفسه حتى صارت الفوارق بين الدخول الكبيرة والدخول الصـــغيرة في القطاع العام وداخل نطاق الدولة فوارق شـــاســـعة يبلغ أكبر تدخل في كثير من هذه البلدان 30 ضـــعفا من أصغر دخل من الأجور فيها.

وقد أتلف مشروعات الإصلاح والإجراءات الاشتراكية انتشار الفساد المالي والإداري. ذلك الفســـاد الذي انتعش مســـتمدا من مصـــادر داخلية وخارجية وجعل الصـفوة الحاكمة مضـر الأمثال للحياة المسـرفة المترهلة. ان قضـية التنمية الاقتصـــادية في أوروبا، في شـــرقها، وفي غربها، تؤكد أن فترة التقدم التنموي الحقيقي صـــحبتها فترة تقشـــف وانضـــباط خلقي طهري. ان التجرد والانضـــباط الخلقي شـــرط لا مناص منه لتحقيق التنمية الاقتصـــادية، وهذا العصر كان غائبا في أكثر مجهودات الدول العربية والأفريقية.

2. وفي أفريقيا أدى نظام الحزب الواحد إلى استبداد زعيم مفرد بالأمر كله دون قيود ترشـــيد ممارســـاته. وإذا اســـتثنينا تنزانيا (حيث لا يمكن القطع برأي محدد حتى الآن) فان نظام الحزب الواحد لم يعط البرهان بعد على قيام نظام سياسي وفاقي متطور. أما في العالم العربي ففي غالبي الحالات ابتلع النظام الســـياســـي بونابارتيون صـــفتهم الغالبة هي الحرص على فرض اشـــتراكية بوليســـية. ولتحقيق ذلك ضـــحوا بســـلامة الجيوش إذ اســـتخدموها في أعراض الشرطة وأدوا بالضبط والربط فيها وبددوا في سبيل ذلك الأموال العامة حتى صار "الأمن" هو مصب أضخم تيار اقتصادي إذ يبدد ما بين 30 بالمائة و50 بالمائة من مصروفات الميزانية العامة.

3. ولم يكن موقف القوى الأجنبية مشجعا. فالغرب ساند أي نظام أبدى احتراما للنشاط الرأسمالي وميلا ضد الشيوعية. والشرق عندما وجد فرصته مضى يستخدم مكانته لدعم الأقليات الشيوعية في السياسة الداخلية كما حدث في السودان ومصر على سبيل المثال.

لقد ثبت لدول العالم الثالث أن حرصها على سيادتها الوطنية وذاتيتها وكرامتها يوجب الحذر من حبائل الدول الكبرى.

4. ان الدول الكبرى تستطيع ان أرادت وأنفقت أن تعرقل مسيرة الشعوب النامية وتضعف القادة الذين يحرصون على الكرامة والسيادة الوطنية ولكن البدائل التي يأتون بها لن تكسب ثقة الشعوب وسف تتحطم. ان المطلوب ن الدول الكبرى لإقالة العالم الثالث العاثر هو سلوك يقارب نكران الذات في نتائجه: تعديل نظم التجارة العالمية وقوانينها لحماية إيرادات الدول النامية من تقلبات الأسعار العالمية ضدها، إفساح المجال في أسواق البلاد المتقدمة لسلع مصنوعة في البلاد النامية، المساعدة في تطوير تكنولوجيا مؤقلمة لظروف البلاد النامية ومخصصة لأحوالها، المساعدة في ضد تيار هجرة الخبراء والعلماء من العالم النامي، الحد عمدا من الامتيازات التي يعطيها التقدم والتفوق للعالم المتقدم في تعامله مع العالم المتخلف.. الخ. وإذا لم تحدث هذه المساعدات الودية الواعية ولم تصحبها بل تسبقها صحوة في الدول النامية تحقق إصلاحات داخلية جذرية فان العالم الثالث لن يفلت من ورطته وستعم النتائج السيئة العالم بأسره.

5. العلة الأساسية التي تضم التصميمات الفكرية العربية والأفريقية هي افتقارها إلى أساس نظري شامل يفلسف أصولها وفروعها ويربط ما بين أجزائها ويبعد عنها صفة التلفيق والتضييق فإذا نحن قرأنا فلسفة الثورة مثلا: – الذي كتبه جمال عبد الناصر وجدناه يتحدث عن حلقات ثلاث: العربية،

والإسلامية، والأفريقية. وبعد الإشارة العامة لهذه الحلقات لا يتبع ما يوضح دور الحلقتين الإسلامية والأفريقية فيسقط دورهما.

ومعلوم انه حيثما كان الإسلام دين الأغلبية فلا سبيل لإغفاله، نسيانه لان الإسلام دين يضم محتوى اجتماعيا فان أهمله أن أغفله المجددون حاول استغلاله دعاة الركود والجمود.

إن النقد المذكور هنا لا ينتقص من حقيقة أن العالمين العربي والأفريقي يقتحمان العصر الحديث ويلزمهما إطار من الذاتية يحق لشعوبهما الكرامة ويعطيها دورا فاعلا في تقرير المصير العالمي، والصعوبة التي توجهها القيادات الفكرية والسياسية هو التوفيق بين الذاتية والعصرية.

ولا شيء يضعف من الحجة لصالح الاتحاد في معظم الأقطار المذكورة. فان استثنينا مصر ونيجيريا فان بقية الأقطار دويلات لا معنى لها إلا في إطار اتحادات موسعة. أما النظام السياسي الملائم لهذه البلدان فلا يمكن أن يكون النظام البرلماني المتعدد الأحزاب لان هذا النظام لا ينجح إلا في مجتمعات نالت قدرا معلوما من التطور الاجتماعي والاقتصادي. هذه البلدان خامات تفتقر للبناء ولا يمكن أن يقوم تغير البناء في لجة الصراع الافتراق، ان المجتمعات المتقدمة في أوروبا وأمريكا عندما تواجهها أزمات كبرى تعلق نظامها السياسي وتوجد الأداء والقيادة والإدارة في ظل أحكام استثنائية. وبلداننا في ظروف تأزم شامل لا يفلح في مواجهتها إلا اتحاد الإرادة الوطنية. وتوحيد الإرادة قسرا وعن طريق الأجهزة البوليسية أمر مستحيل ولذا لا بد من انبعاث نظام ديمقراطي شعبي يوحد الإرادة بوسائل عديدة دون اللجوء لسياط الجلاد.

أما النظام الاقتصادي فلا سبيل لإطلاق الحرية الفردية فيه لان ذلك سوف يعني في عالم اليوم إتاحة المجال لرأس المال الأجنبي لأنه هو الأقوى والأقدر في العالم. ان البلدان الرأسمالية المتقدمة لم تواجه بالتنمية في ظل

عمالقة يسـيطرون على العالم ويحيلون جميع منافذ الحرية الاقتصـادية مداخل نفوذ لهم. كما أن الرأسمالية الوطنية في البلدان النامية اليوم ليست كالرأسمالية التي عمرت أوروبا الغربية وأمريكا من حيث النشـاط والجسـارة بل تتجه غالبا للنشاطات الطفيلية وللصرف التفاخري. وفوق هذا كله فان أوروبا وأمريكا عندما حققت نموها الاقتصـادي الرأسـمالي لم يكن عليها ان تراعي حدا أدنى من الأجور ولا حدا أدنى من التشـريعات الاجتماعية ولا مسـتوى معلوما من العدل الاجتماعي. وهذه الأمور صارت اليوم حتميات لا يستطيع أحد أن يطمع في استقرار سياسي ان هو أغفلها. ثمة حدا أدنى من العدل الاجتماعي لا يمكن إغفاله في عالم اليوم.

لهذه الأسباب مجتمعة صارت التنمية في ظل نظام اشتراكي أمرا حتميا. والمطلوب الآن هو تحرير النظم الاشـتراكية من أن تكوّن قناعات لطبقات اسـتغلالية جديدة وطرد المكتبية والديوانية والتواكل والخملة ليكون النظام الاقتصـادي الاشـتراكي منتجا بحق لا قناعا سياسيا لحماية مغانم الصفوة من غضبات السواد الأعظم.

هذه الاتجاهات: الذاتية، والعصـرية، الديمقراطية الموجهة، الاشـتراكية والنزعة للتكتل والاتحاد.. الخ . لا بد من أن يضمها سياج نظري متين يخاطب الفئات الحديثة والمثقفة ويلهب الجماهير الأمية في المدن والبوادي والأرياف ولا يلهب حماسها الا ما يثير تجاوبها الوجداني ويدفعها نحو الإقدام والتضحية.

هذا هو التحدي الأساسي الذي تواجهه قيادات الفكر والسياسة في الوطن العربي وفي أفريقيا السمراء.

قضايا:

بحثنا خلفية العلاقات العربية الأفريقية. وبحثنا التشــابه بين بعض الآراء العربية والأفريقية تجاه مشـاكل السـاعة والآن نبحث بعض القضـايا الهامة التي **سوف تؤثر في العلاقات بين العرب والأفارقة اقترابا وابتعادا وهي:**

1. الحضارات الأفريقية في نظر العرب:

لقد كان بعض الرحالة العرب أول من اكتشف وأشاد بوجود ماض أفريقي معتبر فالمسـعودي مثلا كتب قبل ألف عام واصـفا دولة أفريقية عظيمة بالقرب من منابع نهر الزامبيزي. وكتب البكري قبل تسـعمائة عام عن ضـخامة مملكة غانا. ولكن الفكر العربي بعد ذلك أصـــابه الركود فلم تتعد ملاحظات كثير من الكتاب العرب مظاهر البسـاطة التي تشـاهد في الحياة الأفريقية فأدى ذلك إلى التقليل من شـــانها في نظرهم. ان الباحثين الأوروبيين والأمريكان كشـفوا كثيرا عن خبايا حضـــارات أفريقيا السـوداء مقدمين البرهان على وجود تاريخ أفريقي وعلى أن النظم السـياسـية والاجتماعية والأفريقية تلائم أغراض المجتمعات الأفريقية وأن ثمة فلسفات للكون والحياة في أفريقيا وثمة اعتقاد بوجود إله أعظم تعاونه آلهة صـغار وأن فلسـفة الحياة تربط بين الأحياء والأموات والأجيال التي في عالم الغيب في تيار حيوي واحد يعطي حقوقا ويفرض واجبات. وأن شـعائر الانتقال كالختان وتجاوز الطفولة إلى الفتوة.. الخ. وســائل لإعطاء المراحل الطبيعية التي يجتازها الفرد مضـــمونا اجتماعيا ومحتوى تربويا. وان ثمة نظاما خلقيا ترعاه أرواح الأسـلاف وأن السـحر يلعب دورا نفسـانيا واجتماعيا وقائيا وعلاجيا. وأن اللغات الأفريقية ليسـت مجرد شـقشـقات بل بها أصـول مشـتركة وربما كانت مستقاة من أصل واحد. وربما تطورت تلك الأحوال إلى درجات عليا من الحضــارة. لقد كان كثير من هذا الحال الأفريقي سـائدا في الجزيرة العربية. اله واحد أعلى وآلهة صـغار. دور فردي وجماعي للسـحر في حياة الناس. لغة

مفزعة تتحدثها قبائل جلها أمي فانتقل العرب من ذلك الحال في قفزة كبرى على يدي الرسالة المحمدية. ولا بد من حدوث قفزة فانتقل العرب من ذلك الحال في قفزة كبرى على يدي الرسـالة المحمدية. ولا بد من حدوث قفزة مماثلة في أفريقيا السوداء قفزة في اتجاه التوحيد وفي اتجاه أساس تكليفي ضميري للأخلاق وفي اتجاه تطوير لغات وطنية مكتوبة واسعة الانتشار. والأفريقي المعاصر ينبغي أن يحقق هذا الانتقال عمدا وبالتخطيط الواعي: ان الاحترام المتبادل ينشأ إذا أدرك الغربي أن حضارة أفريقيا السوداء هي حضارة إنسانية قابلة للتطوير في اتجاه هداية الأديان الإبراهيمية وإسقاط العقائد والتقاليد المرتبطة بماض انقرض. ان الهداية من منطلق الاحترام وبالتي هي أحسن خير وأكثر فاعلية من الهداية من منطلق العنف والتحقير.

2- مناطق استقطاب عربي - أفريقي.

لقد اعتمد كثير من المعلقين والكتاب على أصداء التنافر بين العرب والأفارقة ليزيدوا من حجم الصحراء الكبرى كحائط متين بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا السمراء. ولقد رأينا في بداية هذا الحديث أن الصحراء والبحر الأحمر لم يحولا دون الاتصال بين طرفيها قبل الإسلام. ورأينا كيف أحال انتشار الإسلام الصحراء إلى قبضة من تراب والبحر الأحمر إلى جرعة من ماء. وبالرغم من هذا فقد بقيت بعض مناطق في أفريقيا الشرقية أنقسم الرأي حيالها. ان جنوب السودان هو أحد تلك المناطق. لقد انتشر الإسلام والعروبة عبر القرون في شمال السودان. وفي البداية حالت عوامل جغرافية دون انتشارهما في جنوب السودان. وحينما أزالت الوسائل الحديثة الموانع الجغرافية حلت محلها موانع سياسية وإدارية فرضها الاستعمار البريطاني في السودان. ولعل أوضح تعبير عن تلك السياسة هو ما جاء في مذكرة السكرتير الإداري للسودان السير هارولد ماكمايكل في عام 1930 من أنه ينبغي أن يتم تطوي

الجنوب على أساس حضارته المحلية الزنجية وأن يستخدم أهله اللغة الانجليزية كوسيلة تخاطب عام بينهم. وأن يقفل الجنوب تماما في الدين الإسلامي واللغة العربية والمؤثرات الشمالية كاللباس الوطني الشمالي .. الخ.

كان هذا هو أساس السياسة البريطانية في السودان حتى بعد الحرب العالمية الثانية ويومئذ اتضح للإدارة البريطانية أن أيام الإمبراطورية صارت معدودة فلا بد من اتخاذ قرار بشأن مصير الجنوب: أيكون دولة مستقلة في المستقبل؟ أم يلحق بأحد أقطار شرق أفريقيا مثل يوغندا؟ وبعد البحث استبعدوا هذين الاحتمالين لأسباب عملية وقرروا ان لا مفر من إلحاق الجنوب بشمال السودان في قطر واحد. هذا ما تقرر في عام 1948. أي أنهم قرروا نقض سياسة دامت عشرين عام أو يزيد في فترة وجيزة لآن الحكم الذاتي قام في السودان عام 1954 فلم تكن الأعوام الستة كافية لنقض السياسة القديمة.

لذلك وجدت القيادة الوطنية السودانية نفسها أمام تمرد في الجنوب بدأ في عام 1955 أي قبل استقلال السودان وبين نطالب القيادة السياسية الجنوبية التي تغذيها سياسات انفصالية مغروسة وبين استجابات القيادات السودانية التي لم تكف لإشباع تلك المطالب فتصاعد التوتر بين شقي الوطن وضاعت الثقة حتى التهب التمرد في عام 1963 فاستمر حتى وقف إطلاق النار بموجب اتفاقية أديس أبابا بين حكومة اللواء جعفر نميري وقيادة حركة الأنانيا في عام 1972م.

معظم الدول في أفريقيا السمراء لم تعتبر مشكلة جنوب السودان صراعا بين العرب والأفارقة بل اعتبروها بحق إحدى المشاكل التي ورثتها الأقطار المستقلة من الاستعمار. ولم يناد باعتبارها صراعا عربيا أفريقيا إلا قادة أمثال الدكتور ناندا – رئيس مالي وهو وأضرابه مقطوعون من التيار الوطني الأفريقي.. لتسليمهم لسلطان جنوب أفريقيا.

ولقد وقف القتال الآن في جنوب الســـودان وقام حكم ذاتي في الجنوب مســتمد من أســس اتفقت عليها جميع الأحزاب الســودانية في ديســمبر 1966 والتزمت حكومة الســـودان بتمويل أعادة تعمير الجنوب وبمســـاندة التنمية فيه ووجدت أنها لا تســتطيع الوفاء بالتزاماتها المالية خاصـــة على أثر مشـــاكلها الاقتصـــادية. كما أن صـــعوبات عملية أعاقت الأداء الإداري وأثارت الشـــك في قدرات الحكم الذاتي على أن يواجه تحدياته. على أي حال ما زال الاتفاق قائما ولم تؤد مشـاكل جنوب السـودان لانقسـام أسـاسـي في الرأي بين العالم العربي وأفريقيا.

وكان الاســـتعمار وإســـرائيل يحرصـــان لتطوير ذلك التناقض لإتلاف العلاقات بين العرب والأفارقة.

هناك نقطة أخرى هي اريتريا: ن بعض الدول العربية تعتبر إريتريا قطرا عربيا ينبغي أن يتحرر وينضـم غالى الجامعة العربية وآخرون في العالم العربي يرون أن تمزيق أثيوبيا لا معنى لـه بـل لا بـد من أن ينـال الأثيوبيون جميعـا والإريتريون حقوقهم السياسية والمدنية وأن ينال الإريتريون قدرا معلوما من الحكم الذاتي. ولكن الانقلاب الجديد في أثيوبيا لم يشـجع هذا الاتجاه بل حرصـا منه على الظهور بمظهر القوة والحســم والنجـاح – حيـث أخفق الإمبراطور – ضـــاعف حركـة القمع وقفل أبوتـاب الوفـاق. لـذلـك لم يجـد دعـاة الوفـاق بـدا من معاونة الاريتريين للدفاع عن أنفسهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، والموقف الآن هو أن لا أحد يستطيع أن يحسم الأمر عسكريا ولا سبيل لوفاق سياسي.

هذه المناطق نطاق اســـتقطاب عربي أفريقي ولكن حتى الآن لم ينشـــأ هذا الاستقطاب فهل ينشأ تحول البترول.

3 – موقف البترول:

لســـبب ما يعتبر البترول ســـلعة عربية بالرغم من أن العرب ينتجون 33 % منه وينتجه غيرهم في العالم وفي افر يقيا (نيجيريا – انغولا).

لقد اقترن البترول بالعرب لأسـباب عديدة من أهمها اسـتخدامه كسـلاح اقتصادي في الصراع العربي الإسرائيلي.

ان الربط بين السـياسـة والبترول ليس بدعة غربية. فالصـراع بين أمريكا والدول الأوربية حول امتيازات البترول. والصـراع بين شـركات البترول والحكومة الأمريكية من جانب ودول أمريكا الجنوبية من جانب آخر هي بعض مظاهر ارتباط البترول بالسياسة.

وفي الواقع ان قرار الرئيس ايزنهاور عام 1959 بتحديد كميات البترول المستوردة للسوق الأمريكي قرار سياسـي لمصـلحة الشركات التي تنتج البترول في أمريكا. والقول بأن هذا القرار نابع من اعتبارات إســـتراتيجية لجعل أمريكا مكتفية ذاتيا من إنتاج البترول قول مردود. لقد كان أفضــل لأمريكا أن تسـتورد البترول الأجنبي وتحافظ على مواردها الداخلية متى ينشأ تهديد حقيقي لمصادر البترول الأجنبي وحينئذ تلجأ لمصــادرها الداخلية. وعندما اتخذ الرئيس ايزنهاور ذلك القرار لم ينشـأ أي تهديد لمصــادر البترول الأجنبية بل كانت أمريكا تهيمن على الموقف في كل الأقطار المنتجة للبترول. إن أهمية ذلك القرار السـياسـي الذي اتخذه الرئيس الأمريكي هو أنـه خلق ردود فعل أدت إلى اتفاق منتجي البترول على إقامة منظمة الأوبك في عام 19560 لحماية إنتاجهم.

وليس اســتخدام الوسـائل الاقتصـــادية لتحقيق أغراض سـياسـية بدعة عربية. فرنسـا فعلت ذلك ضــد غينيا والمســتر دالاس مع تمويل إنشــاء السـد العالي ضد مصر مما أدى بتسلسل الأحداث إلى أزمة السويس عام 1956م.

وفي مســـتهل الســـبعينات تضـــافرت عوامل عديدة جعلت الطلب على البترول قويا في الســـوق العالمية. وحدثت تطورات نقلت الســـلطة على البترول من الشـــركات العالمية إلى أيدي الدول المنتجة. لقد كانت ليبيا رأس الرمح في فرض إرادة الدولة المنتجة على تحديد كميات البترول الذي يضـــخ، وفي تحديد الأســـعار وفي رفع نصـــيب الدولة من عائدات النفط. ثم توالت تطورات أدت لمشـــاركة الدول المنتجة للشـــركات. أي أن القرارات الهامة في صـــناعة البترول انتقلت جلها إلى الدول المنتجة ولذلك عندما قامت حرب رمضـان 1973 اسـتطاعت الدول العربية المنتجة للبترول أن تسـتخدم البترول سلاحا في المعركة فخفضت كميات الإنتاج وحرمت أمريكا وهولندا من البترول العربي لوقوفهما إلى جانب إسرائيل وجعلت أوروبا الغربية واليابان تتخذان موقفا أقرب إلى مسـاندة الحق العربي. وكان مما جعل الموقف العربي قويا هو أن ما طالبت به الدول العربية تضـــمنته قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ظل تصـاعد الطلب للبترول استطاعت الدول المنتجة للبترول أن ترفع سعر البترول مرتين: مرة 70 بالمائة والأخرى 130 بالمائة.

ولا أريد أن أسـهب في تفاصـيل صـراع البترول وأزمة الطاقة ولكن يهمني الإشـارة إلى أن ارتفاع أسـعار البترول إلى ما يقارب أربعة أضـعافه أثقل كاهل ميزان المدفوعات للدول المســـتهلكة للبترول. وكان وقعه ثقيلا علا الدول المتخلفة المستوردة للبترول ون بينها غالبية دول أفريقيا السمراء.

ان الحجة الوجيهة التي دفعت الدول المصـــدرة للبترول إلى زيادة أسـعاره وفحواها أن أســـعار البترول لم ترتفع أكثر من ارتفاع أســـعار صـــادرات الدول المتقدمة، أن رصـــائد الدول المصـــدرة للبترول تآكلت بســـبب تخفيض ســـعر الصـرف للدولار والإسـترليني وأضـعف قوتها الشـرائية ارتفاع الأسـعار وانتشـار التضـــخم.. هذه الحجة لم تشـــف غليل الدول الأفريقية لأنها عانت من كل هذا

مثلما عانت من ارتفاع أسعار البترول. ومما أثار حفيظة كثير من هذه الدول الأفريقية السمراء أنها اتخذت موقفا قويا لصالح الحق العربي وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل لإصرارها على احتلال أراضي الآخرين بالقوة لا يستثنى من هذا الموقف إلا الدول الأفريقية الواقعة تحت نفوذ جنوب أفريقيا.

معنى هذا انه في اللحظة التي بلغ التعاطف العربي الأفريقي قمته بدأ كأن موقف البترول سوف يؤدي بذلك التعاطف. ونتيجة لذلك شهدت نجالس منظمة الوحدة الأفريقية احتكاكات عربية افريقية وصار بعض الصحفيين الأفارقة ينادي بتكوين منظمة وحدة لدول أفريقيا السوداء وآخرون تحدثوا عن استخدام مياه النيل سلاحا ضد الدول العربية المصدرة للنفط. وهكذا.

لقد ساعدت الدول العربية المصدرة للنفط الدول الفقيرة المستهلكة له بإقامة صندوق خاص يعاونها معاونة محدودة على سداد ثمن البترول. كما أعطت بعض الدول العربية إعانات وقروضا ثنائية لبعض الأقطار الأفريقية ولكن هذا كله لم يعالج مشاكل الدول الفقيرة.

ان نوعية النظام الاجتماعي الموجود في كثير من البلدان العربية المصدرة للنفط وغياب أجهزة حديثة تمكنها من امتصاص عائدات النفط في استثمار نافع يعطيان انطباعا بأن لدى العرب ما يفوق احتياجاتهم. ولكن الحقيقة هي أن الدول العربية المنتجة للنفط دول فقيرة. ان العالم العربي كله وسكانه 100 مليون يبلغ دخله القومي ثلث الدخل القومي البريطاني وسكان بريطانيا 50 مليونا.

إذا نظرنا إلى عائدات النفط من زاوية احتياجات الدول العربية التنموية يتضح لنا أن هذه العائدات تتيح فرصة التنمية الاقتصادية في العالم العربي دون الحاجة للمرور بالحرمان والشقاء الذي صحب القفزة التنموية في أوروبا الغربية والشرقية. وهذا المشروع التنموي العربي يمكن أن يشمل البلدان الأفريقية

أيضا. هذه النظرة الإستراتيجية الموسعة للتنمية يمكن أن تحقق أغراضا عديدة. يمكنها أن تضع أساسا ماديا قويا للوفاق العربي الأفريقي، ويمكنها أن تشترط فتحقق تكتلات وحدوية في العالم العربي وفي أفريقيا حسب مقتضى عوامل الجيوفيزياء، وان تستقطب لصالح الجهد التنموي عددا من الدول المتقدمة الغربية والشرقية لأن استيراد التكنولوجيا والخيرات والمعدات من هذه الدول من لوازم التنمية ويمكنها عن طريق التضامن بين عدد كبير من دول العالم الثالث أن تخلق منيرا مسموع الصوت يطالب بإصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي لصالح الدول المتخلفة.

ان النفط العربي وعائداته ينهكها أن تمزق العالم العربي شر ممزق وأن تعزل العرب المنتجين للنفط عن العالم الثالث. وأن ترهق اقتصاد الدول الفقيرة، وأن تنفق في صرف تفاخري مسرف. وفي استطاعة الإرادة العربية أن تسد تلك الثغرات وأن تلعب دورا أساسيا في تطوير وتحيد وبعث جزء كبير من العالم الثالث هو الجزء العربي الأفريقي أو الجزء الأكبر منه. لقد صارت للعرب إمكانية مادية تضاف إلى إمكانياتهم الروحية والمعنوية والثقافية التي تكمن في الإسلام وفي اللغة العربية مما يرشحهم لدور قيادي هام في العالم الثالث.

ان ما سوف يفعله العرب فعلا رهن باتجاهات الحركة السياسية في العالم العربي والاختيار واضح بين قفز إلى أعلى عليين وقفز إلى أسفل سافلين.

4 – الموقف من قضية فلسطين:

ان إسرائيل اهتمت كثيرا بعلاقاتنا بالدول الأفريقية الحديثة الاستقلال واستعانت بفرنسا (قبل ديغول) لتقيم علاقات حميمة مع أفريقيا المتحدثة بالفرنسية. واستطاعت عن طريق علاقاتها الخاصة بأمريكا أن تكون جسرا لبعض المساعدات الأمريكية لدول افريقية عديدة وأن تمنح عددا منها خبرات وفرص تدريب .. الخ.

لقد تباطأت الدول العربية في أحياء علاقاتها لتاريخية بالدول الأفريقية في فترة ما بعد الاســـتقلال. وحتى عام 1971 لم يكن التمثيل الدبلوماســـي العربي في الأقطار الأفريقية مكتملا إلا في قطرين هما: نيجيريا وغانا. وبعدهما بمسـافة تأتي السـنغال وأثيوبيا وهكذا. وكانت إسـرائيل في ذلك الوقت قد أقامت تمثيلا دبلوماسيا كاملا في كل أفريقيا السمراء، وكان نشاط إسرائيل في أفريقيا متنوعا: مشـــاركة للدول الأفريقية في مشـــروعات اقتصـــادية بشـــروط مغرية. ومساعدات في تدريب وتنظيم الحركات العمالية، وفي التدريب العسكري خاصة القوات الجوية والمظلية وفي بناء أجهزة الأمن، وتقديم الخبرات الفنية في الزراعة والصـناعة والنظام المصـرفي وهكذا. واسـتخدمت إسـرائيل في سـبيل ذلك موارد أصـــــدقائها (أمريكا) وموارد الثروات اليهودية العالمية هادفة إلى الاعتماد على أفريقيا السوداء في مقاومة المقاطعة العربية.

وحاولت إســـرائيل أن تقدم نفســـها لأفريقيا بأنها إحدى دول العالم الثالث التي حققت نموا اقتصـاديا وعلميا وتقنيا فائقا وأنها سـتسـاعد دول العالم الثالث الأخرى لتنهض مسـتعينة بالتجربة الإسـرائيلية. وكان العرب يدركون حقيقة هذه المزاعم ويعلمون أن إســـرائيل نتيجة هجرة غرســـت مجتمعا وافدا في ديار غيره ولذلك حاولوا إقناع الأفارقة بالتشـابه بين إسـرائيل وبين دول الأقليات البيضــاء في جنوب القارة الأفريقية، ولكن نجاح الســياســة الإســرائيلية في أفريقيا حال لوقت طويل دون التجاوب الأفريقي مع الموقف العربي. ثم تعاقبت أحداث فتحت أذهان الدول الأفريقية لأمور لم تكن في حسـابهم. لقد سـارعت إسـرائيل في تأييد انفصـــــال بيافرا فوقفت ســـافرة مع جنوب أفريقيا وأفريقيا البرتغالية، وأوضح الانقلاب اليوغندي أن إسرائيل تستطيع ان تستخدم علاقاتها الاستشارية لأغراض سـياسـية. ثم أن الحملة الدبلوماسـية العربية كشـفت تعسـف إسـرائيل وإصـرارها على التوسـع والاحتلال وإخضـاعها لأرض عضـو في منظمة الوحدة

الأفريقية. لقد كان تجاوب الدول الأفريقية مع المطالبة العربية بإزالة آثار عدوان 67 ميســـورا بالقياس للحق العربي الفلســـطيني. هذه العوامل زعزعت الموقف الإســرائيلي في أفريقيا الســوداء. وفي المســتقبل القريب ســوف يســتمر العرب يتمسكون بأن السلام في الشرق الأوسط رهن بإزالة آثار عدوان 1967 وبتقرير المصير للشعب الفلسطيني. أما غالبية دول أفريقيا السمراء فسوف تقرن السلام بإزالة آثار عدوان 1967 وفي هذين الموقفين بذور اختلاف ولكن الأطماع الإســـرائيلية والإصـــرار على التوســـع ســـوف تجعل احتمالات الخلاف هذه احتمالات نظرية.

5 – التمييز العنصري:

آخر القضــايا إلي ســأتناولها هي قضــية العدل والحرية وتقرير المصــير في الإقليم الأفريقي الواقع جنوب نهر الزامبيزي.

ان ســياســات حكومة البرتغال الاســتبدادية التعســفية هي المســئولة عن التيار اليســـــاري الذي اندفع في البرتغال بعد الانقلاب الأخير. وبنفس المنطق قويت التيارات اليســارية في أفريقيا البرتغالية. وبالرغم من حدة النزاع في أفريقيا البرتغالية فان الموقف في جنوب أفريقيا أكثر خطورة لآن البيض يشكلون نسبة أعلى منها في أي قطر آخر اســـتوطنه البيض في أفريقيا وقد أقاموا مجتمعا صــناعيا قويا. أولئك السكان البيض قطعوا صــلاتهم تماما بأوطانهم الأصــلية خارج جنوب أفريقية. وحرصــا على هذه المصــالح الهائلة يصــر البيض على حرمان السكان الأفارقة الأصليين من حقوق المواطن حاشدينهم في بانتوستانات أو حظائر آدمية عاملين على اســتغلال أيديهم العاملة في الصــناعات بموجب نظام قاهر يحول دون الاختلاط العنصــري ويخصــص للأفريقي دورا ناقصـــا في حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد حامت المخاوف حول مصـــير جنوب افريقية أيام بزوغ شـــمس الاسـتقلال وتقرير المصـير في أفريقيا في بداية السـتينات، ونتيجة لذلك انتاب القلق رأس المال الأجنبي فأخذ ينحســـر عن جنوب أفريقيا بل يخرج منها أكثر مما يدخل فيها. ولكن في ضـوء العثرات التي واجهت الدول الحديثة الاسـتقلال وانحســــار موجة الفأل والأمل في أفريقيا حوالي عام 1965 عادت الثقة في جنوب افريقية مرة أخرى وانسـكبت فيها رؤوس الأموال الأجنبية وتصـاعد الإنتاج الصناعي. ثم زاد من ثراء البلاد ارتفاع أسعار الذهب الجنوني الذي قفز من 35 دولار للأوقية إلى 150 دولارا. ولذلك زادت قدرات جنوب افريقية وزاد الأمل في مســـتقبلها وارتفعت نفقاتها العســـكرية لتقيم أداة بطش رهيبة مزودة بأســـلحة دفاعية وهجومية بالغة الكفاءة والقوة النارية. وانطلاقا من الثقة في موقفها أخذت جنوب أفريقيا زمام المبادأة ودعت إلى قيام ســـوق مشـــتركة بينها وبين البلدان الأفريقية التي تتاخمها ليسـوتو، بتسـوانالاند، سـوازيلاند. هذا الإجراء سوف يوسع الأسواق لمنتجاتها وسف يحيطها بدول صديقة تعزلها من غضبات بقية القارة.

وبالرغم من أن جنوب افريقية أعانت نظام أيان ســـميث المتمرد في روديسيا ليقاوم المقاطعة الاقتصادية فإنها وجدت أن نظام روديسيا لا يقوى على الوقوف في وجه التحديات الرهيبة وســوف يعتمد عليها أكثر وأكثر فيكون عبئا ثقيلا سـوف يضـعف قيمة الإجراءات التجميلية التي اتخذتها لتخدع بعض القيادات الأفريقية فتتساق معها في سياسـة الانفتاح. كما أن الوقوف مع نظام أيان سميث الضـعيف سوف يكلف جنوب أفريقيا مزيدا من الكراهية لدى الرأي العام الغربي المســتنير. لذلك ضــغطت جنوب أفريقيا على نظام أيان ســميث ليصل الوفاق مع الحركة الوطنية الأفريقية لا رغبة في وفاق بين البيض والسود قائم على العدل بل لضمان نجاح سياسة الانفتاح على الدول الأفريقية السوداء

المتاخمة لها وإقامة سياج يحمي سياسة التفرقة العنصرية داخل جنوب افريقية نفسها.

وهذه السياسات التي تحاولها جنوب أفريقيا مهدئات لا تجدي في النهاية ولن تمنع الموقف بين البيض والســـود من أن يتفجر تفجيرا ثوريا عنيفا. ولن يحول دون ذلك إلا إذا تراجعت جنوب أفريقيا عن سياسة التفرقة وأعادت النظر في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإعطاء المواطن الأسود حقوقا مساوية لحق المواطن الأبيض هذا أو الثورة العارمة.

ان المراحل التي سوف تؤدي إلى تلك الثورة نفسها سوف تستقطب الرأي العام العالمي كله. ان الموقف من هذه القضية سوف يذيب كل الفواصل بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء ويبقى التناقض الأساسي بين كل أفريقيا والأقليات العرجاء بل ان الرأي العام العالمي الليبرالي والاشـــتراكي والتقدمي سوف يقف إلى جانب الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا.

الفصل الثالث

دعم التجارة البينية الأفريقية

تسعى وزارة التجارة الخارجية والصناعة في إطار برنامجها التنفيذي لعام 2006/2005 إلى تحقيق زيادة مطردة في الصادرات المصرية، وتقليل العجز في الميزان التجاري، وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تبنت الوزارة العديد من السياسات والبرامج لتطوير البنية المؤسسة والتشريعية اللازمة للتصدير، ودعم القدرة الترويجية والتسويقية للصادرات، وتمويل ومساندة وضمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى التحرك الدولي والإقليمي الفعال لزيادة الصادرات إلى أهم الأسواق العالمية وفتح منافذ وأسواق جديدة للصادرات المصرية من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول والأقاليم المختلفة بعقد اتفاقات تجارة حرة معها من ناحية ومن ناحية أخر تبنى مواقف تفاوضية في إطار منظمة التجارة العالمية تتأسس على المصالح المتبادلة وتنسيق المواقف مع الدول النامية .

وفيما يلي المحاور التي ارتكزت عليها الوزارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية خلال الفترة القادمة:

تطوير قواعد البيانات والمعلومات: -

قامت الوزارة بإصدار العديد من الدراسات والتقارير والنشرات وتوزيعها على الجهات الحكومية ورجال الأعمال والمصدرين من أهمها دراسات من دول الهند – تجمع الايموا– السيماك– الميركسور – تركيا– نيجيريا– سريلانكا– السعودية – اليابان– سنغافورا، وكذلك تقارير عن المبادلات التجارية مع الدول العربية خلال الفترة 98– 2003، العلاقات التجارية مع الكوميسا خلال الفترة

99/ 2003 متضمناً لأهم المبادلات التجارية والمشاكل والعقبات التي تعترض سبل تنمية هذه المبادلات.

دعم القدرة الترويجية والتسويقية للصادرات المصرية: -

تولى الوزارة اهتماماً خاصـــاً بجهود الترويج والتســـويق للصـــادرات المصرية التي من شأنها فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية وتعريف الســـوق العالمية بالمنتجات المصـــرية وآليات الوصـــول إليها من خلال برامج ترويجيـة وتســـويقيـة، كمـا تهتم الجهود في ذات الوقـت بتوعيـة المنتجين والمصـدرين بما تحتاجه الأسواق المختلفة من اشتراطات فيما يصـدر إليها من منتجات.

وفى هذا الإطار فقد أحيت الوزارة العمل بالقرار الوزاري رقم 44 لســـنة 1996 بتشكيل لجنة استشارية دائمة للترويج للصادرات المصرية تشارك فيها كافة أجهزة وقطاعات الوزارة المختلفة.

أما فيما يتعلق بالترويج لصـــادرات الخدمات المصـــرية في الأســـواق الخارجية في مجال الإنشـــاءات، الاســـتشـــارات، الخدمات الصـــحية والعلاجية وغيرها من المجالات الأخرى، فقد قامت الوزارة بالتعاون من اتحاد الصـــناعات المصرية بتشكيل لجنة لمتابعة عقود وإعادة أعمار العراق وبحث الاستفادة منها ومساعدة الشركات المصرية على القيام بتنفيذ بعض هذه العقود سواء مباشرة أو من الباطن أو توريد سلع وخدمات للشركات العراقية والأجنبية المسند إليها عقود الأعمار.

التفاوض حول اتفاق التجارة في الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية والذي سيزيد من الخدمات المصرية في الأسواق العربية حيث تشـــير الإحصـــاءات إلى وجود فرص تصـــدير لتجارة الخدمات تبلغ 10 مليار دولار في الدول العربية.

تدعيم التحرك الإقليمي والدولي لزيادة الصادرات: -

(أ) المستوي الأوروبي:

اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية:

تتعاون الوزارة مع الوزارات والجهات المعنية لتفعيل الاستفادة من اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية من خلال إجراءات وبرامج تأهيل وتحديث الصناعة المصرية، ومواءمة الصادرات الزراعية المصرية مع المواصفات التي تتطلبها أسواق الاتحاد الأوروبي، ويركز برنامج الوزارة في المرحلة القادمة **على الخطوات التالية:**

1- إعداد برامج توعية للمصدرين ورجال الأعمال بهدف شرح بنود اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وكيفية الاستفادة منها ونشر دراسات عن أسواق الاتحاد الأوروبي لأهم السلع التصديرية المصرية. **حيث يتضمن ذلك:**

- التعريف بالاتحاد الأوروبي وأهميته كسوق للصادرات المصرية.
- التعريف بنصوص اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وتفسيرها مع شرح الإجراءات المرتبطة بها سواء للصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي أو للواردات.
- التعريف بنظم ولوائح الاتحاد الأوروبي المؤثرة على السلع المصدرة.
- نشر دراسات لأهم السلع التصديرية للاتحاد الأوروبي مع توزيع كتيبات بأهم مؤشرات هذه الدراسات ونتائجها حتى يمكن الاستفادة منها.

2- متابعة تطبيق نظام التتبع على الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبي وذلك للتوافق مع الاشتراطات التي وضعها الاتحاد الأوروبي عام 2002 والتي تؤكد على أنه لن يتم إدخال أية منتجات لصناعات غذائية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما لم تكن خاضعة لنظام التتبع، حيث تستهدف

الوزارة مساعدة مصدري المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة الذين يقومون بالتصـــدير لأوروبا للتوافق مع اللوائح الأوروبية في شـــأن ســـلامة الغذاء وتداوله ويعد تطبيق نظام التتبع أحد العوامل التي تســـهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي.

3- تأهيل الشـركات المصـدرة للأسماك للاتحاد الأوروبي على نحو تتوافق فيه هذه الشـركات مع الاشـتراطات التي يضـعها الاتحاد الأوروبي على وارداته من الأسماك وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية من الأسماك.

4- تأهيل الشـركات المصـرية المصـدرة للفول السـوداني إلى الاتحاد الأوروبي حتى تتواءم والاشـــتراطات التي وضـــعها الاتحاد الأوروبي وأيضـــا القرار الوزاري رقم 62 لسنة2000 بشأن نظام إنتاج وفحص وإعداد الفول السوداني للتصـدير حيث سوف يتم وضـع قائمة بالمصـدرين المؤهلين لتصـدير الفول السوداني إلى الاتحاد الأوروبي أسوة بما حدث بالنسبة لصـادرات البطاطس وذلك لتفادى ما يصـدر عن نظام الإنذار السـريع داخل الاتحاد الأوربي من رفض للشحنات نتيجة عدم مطابقة المواصفات.

5- نشـــر دليل التجارة البيئية "التحديات البيئية للمصـــدرين للاتحاد الأوروبي" ويتضـمن هذا الدليل أهم القضـايا البيئية التي تواجه المصـدرين المصـريين للاتحاد الأوروبي بحيث يكون هذا الدليل وســـيلة إرشـــادية للمصـــدرين المصـريين إلى الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعريف المصـدرين المصـريين بالقواعد والاشـــتراطات البيئية المطبقة على واردات الاتحاد الأوروبي من بعض السلع ذات الأهمية للصادرات المصرية وهى " الجلود، المنسوجات، الخضر والفاكهة، النباتات والأزهار، السيراميك، الأسماك والكائنات البحرية" وذلك بهدف زيادة قدرتها على النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

6- متابعة ما يصـــدر من لوائح وتنظيمات في الاتحاد الأوروبي ونشـــرها على مجتمع المصـــدرين ورجال الأعمال اســـتمرارا لما قامت به الوحدة من قبل بنشـر القرارات المنفذة لاتفاقية المشـاركة المصـرية الأوروبية ونشـر دليل مصـدري زهور القطف، ودليل مصـدري الخضـر والفاكهة إلى الاتحاد الأوروبي، ويتمثل الهدف من ذلك في جعل المصدرين المصريين على دراية أولا بأول بكافة التشـــريعات واللوائح المؤثرة على الصـــادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

7- إصــدار نشـرات أســبوعية يتم نشـرها من خلال وســائل الإعلام المقروءة للتعريف باتفاق المشـاركة المصـرية الأوروبية وكيفية الاسـتفادة منها حيث أن الهدف هو الوصـول لصـغار المصـدرين والمشـروعات الصـغيرة التي لا تشـملها إتحادات المصـدرين وجمعيات رجال الأعمال وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.

8- إنشـاء وحدة للتدخل السريع بوحدة المشـاركة الأوروبية لحل المشكلات التى تواجه المصدرين والمستوردين يوما بيوم والناتجة عن تطبيق اتفاق المشاركة الأوروبية.

9- الإعداد للمفاوضـات القادمة بين مصـر والاتحاد الأوروبي حول تحرير تجارة الأســماك حيث يتم إعداد دراســة تمهيدية للمفاوضـــات حول تحرير تجارة الأســماك بهدف زيادة الصـــادرات المصـــرية من الأســماك إلى الاتحاد الأوروبي.

وفى ســـبيل تحقيق هذه الخطوات تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ خطة لزيادة مهارات العاملين بوحدة المشــاركة الأوروبية وذلك بالتعاون مع مشــروع المعونة الأمريكيةATR **وفى إطار برنامج تعزيز التجارة مع الاتحاد الأوروبي تتضـــمن الخطوات التالية:**

1. تنمية مهارات العاملين بوحدة المشـــاركة الأوروبية بهدف زيادة قدراتهم الخاصــة بإعداد الدراســات التي تركز على تحليل آثار تنفيذ الاتفــاق والأثر النــاتج عن تخفيض التعريفــات الجمركيــة كمــا هو منصوص عليه في اتفاق المشاركة الأوروبية.
2. تطوير مهاراتهم على تقديم الدعم لكافة الأطراف في مصـــر التي تبحـث عن معلومـات حول النصــــوص والبروتوكولات المرتبطـة بالاتفاق.
3. الإعداد لتنفيذ ورش عمل عن اتفاق المشــاركة المصـــرية الأوروبية للمصدرين وجمعيات رجال الأعمال.
4. وضع آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاق.
5. متابعة التغيرات التي تحدث في لوائح الاتحاد الأوروبي.
6. نشر المعلومات على تجمعات المصدرين ورجال الأعمال.
7. إنشاء آلية تشاورية مع القطاع الخاص.

(ب) المستوى العربي:

اتفاقية تيســيروتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لاقامه منطقة تجارة حرة عربية كبري:

تسعى الوزارة الى تكثيف جهودها لحث الدول العربية على الالتزام بأحكام منطقــة التجــارة الحرة العربيــة الكبرى، من حيــث الالتزام بــإزالــة القيود غير الجمركية، وتنفيذ نسب التخفيض المقررة فى الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى

ذات الأثر المماثل. كما تعمل الوزارة جاهدة مع الوزارات المعنية فى الدول العربية لتنسيق المواقف حتى يتم استكمال بعض الموضوعات المعلقة بين الدول الأعضاء فى إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **وتشمل هذه الموضوعات ما يلي:**

1. **اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:**

الإسراع بتوقيع اتفاقية الخدمات بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية، مما يتيح الفرصة أمام قطاعات الخدمات المصرية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص المتاحة لتصدير تجاره مصر الخدمية إلى الأسواق العربية لاسيما القطاعات ذات الميزة النسبية والقطاعات الناهضة في مصر مثل (قطاع الخدمات الثقافية والترفيهية، قطاع الاتصالات، قطاع البنوك المصرية).سوف يترتب على تحرير تجارة الخدمات ضرورة تحرير الاستثمارات المباشرة وحق التواجد للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب، الأمر الذي سوف يؤدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المنطقة العربية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

2. **توحيد المواصفات القياسية:**

ترجع اهمية توحيد المواصفات القياسية بين الدول العربيةالي معاناة صادرات الدول أعضاء المنطقة من عدم وجود مواصفة قياسية موحدة بين الدول الأعضاء حيث تطبق كل دولة من الدول مواصفات قياسية خاصة بها سواء كانت عالمية أو محلية الأمر الذي يؤدى في كثير من الأحيان إلى رفض السلع العربية المتبادلة لاختلاف المواصفة القياسية، ومن ثم تقيد حجم التبادل التجاري بين الدول، ولذا فانه من الضروري عقد اجتماعات مشتركة بين الدول

العربية لوضع مواصفة قياسية عربية أو اعتماد أحدى المواصفات الدولية وذلك بغرض توحيد المواصفات القياسية بين الدول الأعضاء والذي من شأنه زيادة حركة التبادل التجاري بينهم، ومن ثم زيادة الصادرات المصرية، وسوف يتبلور ذلك من خلال انشاء جهاز عربي موحد للقياس والمعايرة اسوة بما هو قائم في التجمعات الاقليمية المناظرة،وهو الجهاز الذي يتم حاليا دراسة انشائه في اطار جامعة الدول العربية.

3. قواعد المنشأ التفصيلية:

الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية العربية للحيلولة دون استفادة المنتجات غير العربية من مزايا اتفاقية التجارة الحرة حيث يؤدي ذلك الي الارتقاء بمستوى الصناعة العربية ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية وارتفاع حجم السلع العربية المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية وبالتالي زيادة الصادرات.

4. نقاط الاتصال:

تقوم نقاط الاتصال في الدول العربية بدور هام كوحدات محورية للتعامل مع كافة الإطراف المعنية داخل الدولة والأمانة العامة واللجان المعنية بالمنطقة هذا إضافة إلى دورها في معالجة بعض المشاكل التي ترد من القطاع الخاص أو فيما يخص تطبيق الية فض المنازعات والى التعريف بمنطقة التجارة العربية الكبرى لذلك فمن الضروري توثيق علاقات نقاط الاتصال بكافة الجهات المعنية داخل الدولة وتفعيل دورها الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على سرعة البت في اى مشاكل تعترض حركة التبادل التجاري مما يؤدى إلى الارتقاء والارتفاع بحركة التبادل التجاري بين البلدان العربية.

5-اعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للسلع الصناعية:

تعد خطوة اعتماد المعامل في الدول أعضاء المنطقة من السبل الفعالة لتنمية التبادل التجاري حيث تعاني الصادرات العربية المتبادلة من تأخر الإفراج الجمركي كنتيجة لطول إجراءات الفحص الأمر الذي يعد عائقاً أمام حركة التبادل التجاري بين الدول العربية وخاصة السلع الصناعية.

6- معاملة منتجات المناطق الحرة:

نظرا لانه لا تخضع منتجات المناطق الحرة لاحكام اتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري، وبالتالي لاتخضع لاي تخفيضات او اعفاءات جمركية فانه جاري الان الانتهاء من دراسة يقوم بها اتحاد الغرف التجارية لبيان مدي امكانية اخضاع منتجات المناطق الحرة لنسبة التخفيض الجمركي المنصوص عليها في إطار البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري بين الدول العربية.

ج-(استراتيجية التوجه نحو أفريقيا)

تعد السوق الافريقية سوقاً واسعة حيث يبلغ إجمالي سكانها حوالي 860 مليون نسمة وهي بمثابة قاعدة استهلاكية عريضة تتسم بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب وكذا مستويات الدخل وتبلغ اجمالي صادراتها 141 مليار دولار بنسبة 2 % من حجم الصادرات العالمية، في حين تبلغ وارداتها حوالي 136 مليار دولار، وتبلغ التجارة البينية للدول الأفريقية 11 مليار دولار مما يعتبر نسبة ضئيلة من اجمالي تعاملاتها التجارية وذلك خلال عام 2003.

ومن ثم فهي سوقا واعدة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة وتبلغ اجمالي الصادرات المصرية الى افريقيا 500 مليون دولار ويرجع الانخفاض النسبي للتواجد المصري في الاسواق الافريقية الى ارتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين

وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق بالاضافة الى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.

وفي اطار الجهود المبذولة لتنمية الصادرات المصرية وتوسيع القاعدة التسويقية للمنتج المصري بأفريقيا، بدأت وزارة التجارة الخارجية والصناعة في تنفيذ برنامج توجه مكثف لدول أفريقيا لما تتيحه هذه الأسواق من فرص تصديرية كبيرة ومتنوعة للصادرات المصرية ولهذا فقد وضعت الوزارة خطة تقوم على استراتيجية التحرك التجاري المصري في القارة الأفريقية ويعتمد هذا التحرك علي ثلاثة محاور اساسية، **نوجزها في الآتي:**

المحور الأول: التعاون على المستوى الثنائي :

التعاون مع أقطاب التنمية في القارة والمتمثلة في نيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا حيث تسيطر نيجيريا على اقتصاد الغرب الأفريقي كما تسيطر جنوب أفريقيا على اقتصاد الجنوب الأفريقي في حين ترتبط تنزانيا بالعديد من دول شرق وجنوب القارة وتسعى الوزارة إلى التفاوض مع هذه الدول كل على حدى لاقناعهم بمزايا إبرام اتفاق تجارة حرة مع مصر ، وتأمل الوزارة أن يشهد عام 2005 جولات تفاوضية جديدة.

المحور الثاني: التحرك في غرب افريقيا:

- يضم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (UEMOA) 8 دول من الغرب الأفريقي وقد تم بالفعل توقيع اتفاق اطاري بهدف الوصول خلال عامين الى اتفاق تجارة حرة، بالاضافة الى تقسيم دول الغرب الأفريقي الى أربعة مناطق تغطى 20دولة يتم نفاذ البضائع المصرية اليها من خلال 4 بوابات رئيسية هي داكار (السنغال)، أبيدجان (ساحل العاج)، كوتونو (بنين)، ودوالا (الكاميرون)، وقد تم اختيار هذه الدول باعتبارها مراكز

تجارية أساسية للدول الأفريقية، بالاضافة الى الموقع الجغرافي المتميز لاستغلالها كمراكز ومخازن لتجارة الترانزيت الى الدول المجاورة ويتم في تلك المراكز اتباع سياسة البيع المباشر حيث يقوم المنتجين المصريين بتصدير السلع التي تتسم بارتفاع الطلب عليها وتخزينها في مخازن تستأجرها الهيئة العامة للمعارض بالاشتراك مع القطاع الخاص ويتم التسويق والترويج والبيع المباشر لهذه السلع إما فى المراكز التجارية الأساسية او الدول المجاورة من خلال شركات تسويقية مثل الشركة المصرية الغرب افريقية للتصدير في داكار.

المحور الثالث: الشرق والجنوب الافريقي

- ترتكز إستراتيجية التوسع التجاري مع دول الكوميسا في الاعتماد على أربعة بوابات محورية هي كينيا وموريشيوس وجيبوتي وتنزانيا (بالرغم من انسحاب تنزانيا من اتفاقية الكوميسا الا أنها تعتبر معبراً رئيسياً لسبع دول أعضاء وهم: موزمبيق – زيمبابوي – ملاوي – رواندا – بوروندي – زامبيا – الكونغو الديمقراطية)، كما تعد كينيا معبرا إلى خمس دول وهي (جنوب إثيوبيا – جنوب الصومال – أوغندا – رواندا – جزر القمر)، كما تعد موريشيوس معبرا إلى كل من (مدغشقر – سيشل)، أما جيبوتي فتعد معبرا إلى (الصومال – ارتريا – إثيوبيا)، وبالنسبة للسودان فبحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة عملت الوزارة على استخدامها كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية دون الاعتماد عليها كنقطة انطلاق للنفاذ الى الأسواق المجاورة، ويتم النفاذ الى أسواق الدول الأعضاء من خلال شركات مشتركة مع هذه الدول وتأجير مساحات

تخــزين وعــرض بالمنــاطق الحــرة ويــتم التصــدير عــن طريــق البيــع المباشــر، والصــفقات المتكافئــة للتغلــب علــى المخــاطر، والبيــع للطــرف الثالــث مــن خــلال المخــازن المســتأجرة فــي بعــض الــدول وذلــك للتغلــب على ندرة العملة الأجنبية لدى بعض الدول.

هذا بالاضــافة الى عدم إغفال التحرك في وسـط القارة حيث تعمل الوزارة ايضـــا على التوجه لوســـط افريقيا من خلال التفاوض على الدخول فى اتفاق تجارة حرة مع الدول الاعضــاء فى (الاتحاد الاقتصــادى والنقدى لوسـط أفريقيا) CEMAC وهم (الكاميرون– الكنغو– الجابون– غينيا الاســـتوائية– أفريقيا الوسطى– تشاد).

كيفية تعظيم الاستفادة من الاتفاقات المبرمة

هناك العديد من التحديات التي تواجه الصــادرات المصــرية الى الســوق الأفريقية حيث تواجه منافســـة شـــديدة خاصـــة من بعض الدول الأوروبية، بالاضــافة الى ذلك تحظى دول جنوب شــرق اســيا بوجود منافذ بيع ومعارض دائمة تتيح امكانية توافر البضـــائع الحاضـــرة مما يزيد من تواجد تلك الدول بالاســـواق الافريقية فضـــلا عن انخفاض تكلفة الانتاج بتلك الدول، ولهذا فإن ابرام وتفعيل اتفاقيات التجارة ما بين مصــر والدول الافريقية ســيســهم فى زيادة القدرة التنافسـية للصــادرات المصـرية وذلك من خلال تحديد الوزارة لاسـتراتيجية التحرك نحو السوق الافريقية عبر عدد من الخطوات الرئيسية:

أولاً: تعظيم الاستفادة من الاتفاقات المبرمة بالفعل (الكوميسا)

تتكون الســوق المشــتركة للشــرق والجنوب الأفريقي (الكوميســا) من20 دولة وقد قامت تســع دول بإنشــاء منطقة تجارة حرة في عام 1999، هذه الدول هي: مصـــر، والســـودان، وكينيــا، وموريشـــيوس، وزامبيــا، وزيمبــابوي، وجيبوتي، وملاوي، ومدغشــقر، ثم انضــمت إليها دولتان هما رواندا وبوروندي

في 1/1/ 2004، تمهيداً لانضمام باقي الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة والانتقال إلى إنشاء اتحاداً جمركياً.

وتسعى الوزارة خلال عام 2006 الى تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا من خلال: –

- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول (كينيا والسودان وموريشيوس) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد الى منطقة التجارة الحرة على الانضمام.
- اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة.
- تفعيل منطقة الاستثمار الاقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RIA الامر الذي من شأنه ان يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الاعضاء.
- إقرار قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا، والاستفادة المصرية المستقبلية في مجال الاستثمارات المصرية والصادرات الخدمية في مجالات الانشاء والبنية التحتية الى العديد من الدول الأفريقية خاصة وان مصر من أوائل الدول التي وضعت قانون للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تنشيط الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال الترويج للسلع المصرية في دول الكوميسا مثل اقامة معارض متخصصة وارسال بعثات ترويجية لدول شرق وجنوب القارة.
- تحديد عدد من المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في أسواق الكوميسا مثل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والمنظفات بأنواعها والمنتجات الورقية

والصحية، ومواد البناء، والأدوية والمستلزمات الطبية بجانب الأجهزة المنزلية والكهربائية وإطارات السيارات والتركيز على الترويج لها.

- حث رجال الأعمال المصــريين على الاســتثمار في مجال النقل وبالأخص في مجال النقل البحري ومن ذلك مبادرة شــركة "ترانســمار" للنقل حيث من المقرر تسيير خطوط نقل بحري إلى موانئ العديد من الدول في شرق القارة وجنوبها.
- دفع عملية التوصـــــل الى اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات والجاري مناقشتها حاليا مع دول الكوميسا.
- تشكيل وحدة بقطاع الاتفاقات التجارية مسئولة عن التنسيق والاتصال بين ســكرتارية الكوميســا والجهات المعنية داخل مصــر وذلك لزيادة الاســتفادة والمشاركة الفعالة في برامج الكوميسا.
- تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها مؤخرا والخاصـــــة بإنشـــاء غرف تجارية مشـــتركة مع 13 دولة أفريقية منها دولتين أعضـــاء باتفاقية الكوميســـا (الكونغو الديمقراطية–بوروندي).

ولتعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية مع الدول الأفريقية بشكل عام ينبغي اتخاذ الاجراءات الاتية وتفعيلها:

- زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشـــر داخل الأســـواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الاسـواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضـائع حاضـرة يمكن أن تغزو الأسواق الافريقية وتقلل حدة المخاطر المالية.
- تفعيل بروتوكول التعاون المشترك بين البنك الأهلي المصري وشركة SGS الذي قامت الوزارة بابرامه بتاريخ 2004/4/1 بحيث يقوم البنك الأهلي بتمويل الصــفقات التصــديرية إلى الأســواق الأفريقية على أن تتولى شــركة SGS العملية التصديرية.

- تعظيم الاستفادة من الاتفاقات المبرمة بين الوزارة وشركتي الفحص العالميتين وهما شركة SGS وشركة كوتكنا السويسريتين وذلك لادارة المخازن والتأمين عليها لصالح البنوك المصرية والمصدرين المصريين وفحص البضائع المصرية قبل التصدير بالموانئ المصرية من خلال زيادة وعي المصدرين بخدمات تلك الشركات.
- تعظيم الاستفادة من شركة Bollere الفرنسية القائمة على الموانئ الافريقية والتي قامت الوزارة بالتعاقد معها لتسهيل عمليات التصدير لاسواق القارة الافريقية من خلال زيادة وعي المصدرين بالدور الذي تقوم به الشركة.
- استغلال خط ائتمان تمويل الصادرات المصرية لدى البنك الاهلي المصري المقدر بنحو 100 مليون جنيه لتمويل الصادرات المصرية بنظام البضاعة الحاضرة، بالاضافة الى العمل على زيادة خطوط الائتمان الممنوحة من البنوك المصرية بالعملة المحلية للمصانع المصرية في مقابل تصدير انتاجها.
- التأكد من استفادة المصدرين من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا وتعظيم الاستفادة من القروض طويل الأجل التي تم يوفرها بنك التنمية الأفريقي بتكلفة منخفضة القيمة.
- تفعيل اتفاقية التعاون المشترك مع هيئة المعارض الفرنسية promosalons لزيادة المعارض المتخصصة للترويج للسلع المصرية داخل الأسواق الأفريقية بالاستعانة بالخبرة الفرنسية وقاعدة البيانات الفرنسية لتعريف المستهلك الأفريقي بالمنتج المصري.
- العمل على سرعة انتهاء أعمال اللجنة المؤقتة والتي ترأسها مصر والخاصة بوضع كافة اللوائح الخاصة بإنشاء اتحاد عام للغرف الإفريقية والتي تم

الاتفاق عليها خلال مؤتمر الغرف التجارية والصـناعية والزراعية والذي عقد بالإسكندرية في ديسمبر 2004.

- نشـر وتوسـيع دائرة المعلومات الخاصـة بالمناقصـات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الافريقية حتى يتسـنى للمسـتثمر المصـري انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنويا.

(د) مستوى أمريكا اللاتينية:

العلاقات التجارية مع تجمع الميركسور

- يتكون تجمع الميركسـور -السـوق المشـتركة لدول أمريكا الجنوبية-من أربعة دول (البرازيل-الأرجنتين-اوروجواى-باراجواي)، بعدد سـكان يقدر بحوالى 230 مليون نسمة.
- ويمثل هذا التجمع سـوقا كبيرا تسـعى الصـادرات المصـرية لطرقها، وذلك لتقليل العجز في الميزان التجاري مع هذا التجمع والذي بلغ في عام 2003 حوالي 705 مليون دولار، بالإضـافة إلى أن دخول أسـواق أمريكا اللاتينية هو أحد أهداف اسـتراتيجية تنمية الصـادرات المصـرية في مرحلتها الثالثة بوصـفها أسـواقا جديدة، والتي من خلالها يتم التركيز على عدد من السـلع المصـرية التي تتمتع بميزة تنافسـية كبيرة سـواء زراعية أو صـناعية والتي تتزايد فرص نفاذها إلى أسـواق الميركسـور مثل:(الأثاث الخشـبي-الرخام والسـيراميك، الاسـمنت-الأدوية-النباتات الطبية والعطرية-المواد الكيميائية والعضوية-القطن-الأرز -الخضراوات المجففة-الطماطم-البطاطس-الثوم) .

(و) العلاقات التجارية من الولايات المتحدة الأمريكية

فى مجـال المفـاوضـات التجـاريـة مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والتي توليها الوزارة اهتمام خاص، قامت الوزارة بترتيب عقد عدة اجتماعات مع الجهات المصـرية لإعداد التصـور المصـري للمفاوضـات المزمع القيام بها

مع الجانب الأمريكي لوضع الأسس الفنية لمراحل وموضوعات التفاوض بشأن اتفاقية التبادل التجاري الحر بين البلدين. لقد تم بالفعل عقد العديد من الاجتماعات عبر "videoconferences" بين المسئولين المصريين والأمريكيين حول عدد من الموضوعات المختلفة متضمنة تدابير الصحة والصحة النباتية، والقيود الفنية على التجارة، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية.

وتهدف هذه المفاوضات التى بدأت الوزارة خطواتها الأولى مع الجانب الأمريكي إلى تحويل اتفاقية المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية الى اتفاقية منطقة تجارة حرة على غرار ما حدث بين الأردن وأمريكا وإسرائيل، الأمر الذي من شأنه إعطاء دفعة لتنمية الصادرات المصرية للسوق الأمريكي ونفاذ بعض السلع لهذا السوق، والاستفادة من إمكانية نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالأمريكتين من خلال السوق الأمريكي. كما تعمل الوزارة على تفعيل الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه فى مجال التجارة والاستثمار والمعروف باسم تيفا TIFA، فضلا عن تعزيز دور المجلس الرئاسي بين البلدين.

(ز) العلاقات التجارية مع تركيا

- تمثل تركيا أحد أهم حلقات التوجه المصري لزيادة الصادرات نظرا" لكبر حجم سوقها البالغ حوالي 70 مليون نسمة بالإضافة إلى محاولة تخفيف العجز في الميزان التجاري والذي يميل لصالح تركيا بمقدار 34 مليون دولار لعام 2003.
- تم التوقيع بالأحرف الأولي على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ 27 ديسمبر 2005، ومن المتوقع دخول الاتفاق حيز النفاذ بعد الانتهاء من إجراءات التصديق على الاتفاق من الجهات المسئولة في كل من البلدين.

- وفيما يلي أهم النقاط التي توصل إليها الطرفين في الاتفاق:

1- الإعفاء الكامل للصادرات المصرية من السلع الصناعية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

2- وتحرير الواردات المصـرية من السـلع الصـناعية من تركيا تدريجيا على فترات تصل إلى 15 عاما.

3- أما السـلع الزراعية فيتم تبادل قائمة لكل دولة من الدولتين تحتوي على السلع الهامة ذات الميزة النسبية لكل من الدولتين.

4- تبني قواعد المنشأ اليورو متوسطية .

(ح) العلاقات التجارية مع دول الافتا

- تتكون دول الافتا من أيسـلندا، النرويج، سـويسـرا /إمارة ليختنشـتاين بعدد سكان يقدر بحوالى 12 مليون نسمة، ويمثل أحد أهم أسواق دول أوروبا.
- تم عقد ثمان جولات من المفاوضـات بين مصـر ودول الافتا وعقدت الجولة الأخيرة بالقاهرة خلال شـهر نوفمبر 2004 وأسـفرت عن الاتفاق على التحرير الفوري للصـادرات المصـرية من السلع الصـناعية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ، والتحرير التدريجي على 12 سـنة للواردات المصـرية من السـلع الصـناعية من دول الافتا، أما فيما يخص السـلع الزراعية فقد قدمت مصـر لكل دولة من دول الافتا قائمة تخص الصادرات المصرية وتتشدد دول الافتا في بعض السلع التي ترغب مصر في تصديرها والتي تمثل أهمية كبيرة مثل البطاطس وزهور القطف والفواكه، أما بالنسبة لقواعد المنشأ فقد أكدت مصر على اعتزامها تطبيق قواعد المنشـأ اليورومتوسـطية والتي تم تطبيقها باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

مفاوضات منظمة التجارة العالمية: -

تتضـــمن المفاوضـــات الحالية بمنظمة التجارة العالمية التفاوض حول العديد من الاتفاقيات مثل الزراعة، والنفاذ إلى الأســواق للســلع الصــناعية، وتســهيل التجارة، ومكافحة الإغراق، والتجارة والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة في الخدمات.

وإيماناً بأهمية تحرير وإصلاح التجارة في تحسين مستوى أداء الاقتصاد العالمي وإرساء نظام تجاري متعدد الأطراف منصـق وعادل لا تنحصـر فقط مزاياه في النفاذ إلى الأسواق، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرة التنافسية والتخصيص الأمثل للموارد والذي يمكن الاستفادة منه بشكل أكبر في حالة فتح الأسواق أمام التجارة الدولية، فإن الموقف المصـري من المفاوضـات الحالية يتسم بمزيد من التحرير والإصلاح على المستوي التجاري الدولي للحد من الإجراءات الحمائية أحادية الجانب التي تؤدي إلى تشويه التجارة العالمية.

وحفاظاً على مصالح مصر الاقتصادية والتجارية ولضمان تبادل وتحقيق المكاسب لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وبصفة خاصة الدول النامية، فقد كان لمصـر دوراً رئيسياً خلال المفاوضـات الجارية حالياً بداية من المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة، وهو الأمر الذي يعكس الدور الريادي الذي تلعبه مصـر على المســتوى متعدد الأطراف وقيادتها للدول الأفريقية والعربية الأعضــاء بمنظمة التجارة العالمية والتنسيق الفعال مع الدول النامية في صـياغة القرارات والقواعد المتعلقة بالنظام التجاري العالمي.

ويتم تحديد أولويات التفاوض بالنسبة لمصـر أخذاً في الاعتبار أن يخدم الموقف التفاوضـي هدف الدولة في زيادة الاستثمارات وزيادة الصـادرات وخلق فرص عمل جديدة، عن طريق التفاوض حول حصـول الصـادرات المصـرية من المنتجات الزراعة والصــناعية والخدمية، على المزيد من فرص النفاذ إلى

الأسواق للأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الصادرات المصرية وتحسين القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق الخارجية، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية وكذا القطاع الخاص من خلال لجنة قومية عليا تم تشكيلها لهذا الغرض.

وتستهدف المواقف التفاوضية لمصر في إطار منظمة التجارة العالمية ما يلي:

- زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية من خلال خفض التعريفات المطبقة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة الرسوم المحددة والمركبة إلى رسوم قيمية، وتخفيض الأشكال المختلفة للدعم المشوهة للتجارة، وإلغاء كافة أشكال الدعم التصديري تدريجياً خلال فترة زمنية متفق عليها، مع السماح للدول النامية ومن ضمنها مصر بقدر من المرونة لتقديم منح لمنتجاتها الزراعية المصدرة بطريقة تتفق مع أهدافها التنموية.
- زيادة فرص نفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق العالمية من خلال المطالبة بإزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية خاصة فيما يتعلق بالسلع الصناعي ذات الأهمية التصديرية لمصر، وعدم مطالبة الدول النامية بإجراء تخفيضات على السلع الصناعية بشكل مماثل لذلك الذي تلتزم به الدول المتقدمة، على أن يتم هذا التخفيض على فترات زمنية أطول.
- إقرار مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية كجزء لايتجزأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية وتقديم المعونة الفنية وبناء القدرات للدول النامية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن عملية تحرير التجارة الدولية والتخفيف من لآثار السلبية التي قد تنجم عنها.
- بالنسبة للتجارة في الخدمات، الأخذ في الاعتبار القطاعات الخدمية ذات الأولوية في تحريرها وبالصورة التي تعكس مصلحة مصر الاقتصادية

والتجارية في مجال التجارة في الخدمات وخلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وكذا العمل على تبوء مصر مكانة عالية في تصدير الخدمات إلى الأسواق العالمية.

- بالنسبة للدخول في مفاوضات حول تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الموقف المصـــري يتواكب مع ما تنتهجه الحكومة الجديدة حالياً من ســـياســـات رامية إلى تطوير نظم العمل الجمركية والتقليل من الوقت المســـتهلك في الإفراج عن البضـــائع وتقليل كمية المســـتندات المطلوبة، وتطوير المنافذ الجمركية والموانئ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى جذب المزيد من الاســـتثمارات والتســـهيل والتقليل من الأعباء الملقاة على كلا من المستوردين والمصدرين.

تطوير البنية المؤسسية للخدمات التصديرية: -

- إصـــدار التشـــريعات الخاصـــة بالتجارة في الســـلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية والتي تتعلق بتجارة الســـلع التي تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف، وذلك تنفيذاً لالتزامات مصـــر في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشـــأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي ســـيؤدي إلى جذب المزيد من الاســـتثمارات العربية والأجنبية إلى مصـــر وخلق مناخ من الثقة لإنشاء صناعات ذات قدرة تصديرية بتنافسية عالية.
- وضع خطة لدراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمراعاة التزامات مصر في هذه الاتفاقيات، وذلك بالتعاون مع مشـــروع إصـــلاح الســـياســـات التجارية، ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية الصحة والصـــحة النباتية، والاتفاقية المزمع إنشـــائها خلال المفاوضـــات الحالية والمتعلقة بتســـهيل التجارة، بالإضـــافة إلى دراســـة أثر تحرير التجارة

في الخدمات في إطار المفاوضـــات الجارية حالياً حول تحرير التجارة في الخدمات.

- أما في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ســواء على المســتوى المحلى أو الدولي فيقوم جهاز نقطة الاتصــال لشـئون حماية الملكية الفكرية التابع للوزارة بدور فعال في هذا المجال، وذلك بالتنســيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج في شــأن حماية حقوق الملكية الفكرية المصـرية في دول العالم المختلفة مثل حقوق التأليف والنشــر والمصــنفات وبراءات الاختراع ومتابعة هذه الموضــوعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاســترداد والمحافظة على حقوق الجهات المصرية.

حماية السوق المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة:

تعمل الوزارة على تقديم الدعم والحماية للمنتج المصــــري فى مواجهة الممارسـات التجارية غير العادلة التى قد يتعرض لها فى السـوق المصـري من جانب المنتجات المســـتوردة المدعومة أو المغرقة حيث يتولي جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية المصـــري اتخاذ أســـاليب المعالجة التجارية اللازمة لحماية الصناعة وللحفاظ على الاستثمارات والعمالة بهذه الشركات.

إن حماية الصــناعة المحلية من الممارســات الضــارة فى التجارة الدولية يؤدي إلى الاســتغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة وإمكانية زيادتها نتيجة المنافسة الحرة العادلة وبالتالي ينعكس ذلك على خفض تكاليف الإنتاج ويحافظ على القدرة التنافســية لهذه الصــناعات وبما يمكنها من النفاذ إلى الأســواق الخارجية، وتطبيق آليات حماية المنافســة العادلة يســاهم فى جلب الاســتثمار العربي والأجنبي.

المستهدف فى عام 2006:

استمرار جهود التطوير المؤسسي وإعادة هيكلة جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية وتدعيم قدراته مادياً وبشرياً واستخدام نموذج Automated Flow System الذي تم اعداد لميكنة نظام العمل فى قضايا الدعم والإغراق والوقاية، كما سيتم اختبار نظام Correspondence System لميكنة المراسلات الخاصة بالجهاز وسيتم أيضاً إنشاء بريد إلكتروني Email و Web Site ليتمكن من القيام بدوره الذي يزداد اتساعاً مع زيادة مشاركة مصر فى التجارة الدولية واتساع حدة المنافسة، وتأهيل الكوادر الفنية العاملة بهذا الجهاز عن طريق برامج تدريبية متقدمة يتم تنظيمها فى الداخل والخارج بالتعاون مع الجهات المناظرة فى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المتخصصة فى مجال التجارة الدولية.

وفى إطار المستهدف تنفيذه من قضايا معالجة تجارية فى عام 2005 سيتم استكمال إجراءات التحقيق سيتم استكمال التحقيقات في لمبات الفلورسنت، الصاج المجلفن، أحواض الاستنلس ستيل، أوانى المائدة من البورسلين، الكباسات، الكبريت، بولى سيرم(مواسير ولوازمها)، منتجات البلور والزجاج، مراجعة نهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الصاج ذات منشأ أو مصدر من روسيا الاتحادية وكازاخستان ومراجعة نهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على أقلام الرصاص وأقلام التلوين بالرصاص.

المساندة القانونية للصادرات: -

تعمل الوزارة على تقديم الدعم القانوني للصادرات المصرية فى الخارج لمواجهة ما تواجهة من ممارسات تجارية غير عادلة فى الأسواق الخارجية، وما قد يثار ضد المنتجات المصرية من دعاوي الدعم والإغراق والوقاية من جانب الشركات الأجنبية فى الخارج **ويتم ذلك من خلال: –**

- تدبير الدعم المالي اللازم للتعاقد مع مكاتب المحاماة العالمية المتخصصة.
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفنى للصناعة الوطنية فى القضايا المقامة ضد الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية، وفى هذا الصدد تم تجنيب صناعة الصلب المصرية من رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية فى قضيتي الصلب المقامتين من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد وارداتهما من الصلب.
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفنى فى مجال حماية الصناعة الوطنية من ممارسات الإغراق وزيادة الواردات.
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفنى فى المفاوضات فى إطار منظمة التجارة العالمية.
- تفعيل دور الأجهزة المعنية بالوزارة فى تقديم كافة صور المساندة والدعم القانوني لكافة الشركات المصرية العاملة فى مجال التصدير إزاء ما قد يواجهها من نزاعات قانونية أو يثار ضدها من دعاوي دعم أو إغراق فى الأسواق الخارجية.

المستهدف فى عام 2006: -

1. متابعة مراجعة الرسوم النهائية المفروضة من جنوب أفريقيا على صادرات مصر من اسود الكربون.
2. متابعة الإجراءات الوقائية المفروضة من دولة جامايكا على صادرات مصر من الأسمنت الرمادي وقد تلجأ الوزارة لعرض هذا الأمر على جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

التدريب وتنمية القوى البشرية: -

المستهدف خلال عام 2006 استكمال عمليات التطوير الإداري والفنى لكافة إدارات القطاع لخلق كيانات مؤسسية قادرة ومؤهلة وحريصة على مساندة جهود تحسين مستوى التجارة الخارجية.

استكمال البرامج التدريبية القائمة وانتهاج أسلوب التدريب المستمر طوال الحياة الوظيفية للعاملين بالقطاع، تمشياً مع النظم الحديثة لإعداد الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة للتعامل بكفاءة مع المنظمات الدولية والشركاء التجاريين **ومتابعة الاتفاقيات والالتزامات التجارية وذلك على النحو التالي:-**

استكمال مشروع (AWFS) Automated Workflow System:

وهو المشروع الخاص بتحويل العمل في قضايا الدعم والإغراق والوقاية من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني لتوفير الوقت اللازم لإنهاء العمل بتلك القضايا والذي بدأ العمل به خلال عام 2004 وهو الآن في مراحل الاختبار النهائية ومن المتوقع بدء العمل به بداية عام 2006.

1- **مشروع إنشاء المكتبة الإلكترونية** E-Library: من خلال تطوير مركز البحوث الإلكترونية ليضم الدراسات والبحوث وأهم الدوريات والمراجع التي تخدم البحوث داخل القطاعين.

2- **مشروع الربط مع مصادر البيانات الخارجية** (مصلحة الجمارك) لتوفير البيانات الإحصائية عن الواردات والصادرات.

3- **إنشاء مجموعة نظم المعلومات اللازمة لتحسين الأداء مثل:**

- نظام معلومات لتوفير البيانات التجارية والاقتصادية عن جميع دول العالم.
- مشروع قوانين ولوائح وقرارات المعالجات التجارية (أهم القضايا، خبرات دول أخرى).
- مشروع قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية.

- مشروع التزامات مصر في منظمة التجارة العالمية.
- نظام الشئون المالية والإدارية والقانونية الحكومية.
- نظام إدارة الموارد البشرية HR System.

أثر تحرير التجارة فى الخدمات على مهنه المحاسبة والمراجعة ومزاوليها فى مصر:

لقد مرت مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر بعدة مراحل، لكل مرحلة فيها ملامح معنية، حيث تأثرت المهنة بالأوضاع والتشريعات السائدة فى كل مرحلة. وقد يكون لتحرير التجارة فى الخدمات (كمرحلة من هذه المراحل) دورا ما فى تطوير مهنه المحاسبة والمراجعة فى مصر، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على أبعاد هذا الدور وتحديد إيجابياته وسلبياته على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها فى مصر.

يخضع قطاع الخدمات فى مصر للتحرير فى ظل العديد من الاتفاقيات كنتيجة لارتباط مصر بصورة تعاقدية مع أربعة تجمعات إقليمية أساسية (هذا، بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (The General Agreement on Trade in Services {GATS}، هي (أنظر على سبيل المثال: على، 2004):

أ – تحرير التجارة فى الخدمات فى إطار النظام العربى لتحرير الخدمات والذي يرعاه **جامعة الدول العربية.** تحتل الدول العربية الأولوية المطلقة للسياسة الخارجية والمصالح المصرية بحكم أن العرب هم من أكبر المستثمرين في مصر، حيث تستوعب الدول العربية نسبة كبيرة من الصادرات المصرية سواء السلعية أو الخدمية، وتستضيف أكبر جاليات مصرية في الخارج. كما أن حركة الإنسان العربي خلقت طلبا على تجارة الخدمات جعلها تتفوق على التجارة في السلع في نسبة التجارة البينية بين مصر

وبعض الدول العربية. وقد أولت الدول العربية- منذ منتصـــف القرن العشرين- الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والتجاري البيني، لارتباطه بأهداف الجميع ومصـــالح الأمن المشـــترك. وعقدت العديد من الاتفاقيات وأنشـأت عشرات المؤسسات العربية التي وجهت العمل الاقتصادي العربي في عدة مسارات رئيسية سواء على المستوى الإقليمي أو تحت الاقليمي أو الثنائي. فعلى المستوى العربي الشامل عقدت اتفاقيات من أهمها (أنظر على سبيل المثال: الأهرام الاقتصادي ,2003):

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1951م .
- اتفاقية تســـهيل تجارة العبور (الترانزيت) بين الدول العربية لســـنة 1953م.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 1957 والتي انضمت لعضويته 13 دولة عربية هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت وســوريا والســودان وفلســطين وليبيا وموريتانيا والعراق واليمن الشــمالي واليمن الجنوبي ومصر، ثم انسحبت الكويت سنة 1989م ثم الامارات العربية المتحدة في عام 1999م.
- مشـروع السـوق العربية المشـتركة في ظل مجلس الوحدة لعام 1964م وتضـم سـبع دول عربية هي الأردن وسـوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن ومصر.
- برتوكول عام 1997م لتنفيذ اتفاقية تنمية وتســـهيل التبادل التجاري، والتى تم ترقيتها إلى مستوى منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2005 م.

ب – تحرير التجارة فى الخدمات الذي يرعاه **الاتحاد الأفريقي** (وريث منظمة الوحدة الإفريقية)، وما نتج عنه أو تحت مظلته من اتفاقيات تحت الإقليمية أهمها: تجمع الســوق المشـــتركة لدول شـــرق وجنوب إفريقيا

(الكوميســـــا) والـذي يتكون من 18 دولـة أفريقيـة. ويهدف هذا التجمع إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضـــــاء والذي قد يتم فى إطار ثنائي أو فى إطار إقليمي، والذي انضـــمت مصـــر إلى عضـــويته فى يونيو 1998م (Cairo & Alexandria Stock Exchange، .(1999.

ج – تحرير التجارة فى الخدمات فى محيط الأرو– متوســـطى والتى تنظمها **اتفاقية الشـراكة الأوروبية المتوسـطية:** تبلورت فكرة الشـراكة الأروبية– المتوسطية خلال المؤتمر الوزارى فى برشلونة فى نوفمبر 1995م والذي أطلق عليه وثيقة برشـــلونة. وقد أقر قيام تعاون بين 27 دولة (15 دولة من الاتحاد الأوربي و12 دولة متوســـطية هي الجزائر وقبرص والأردن ولبنان ومالطا والمغرب والســـلطة الفلســـطينية وســـوريا وتونس وتركيا وإسـرائيل ومصـر) وذلك لعمل نوع من التحالف بين شـطري المتوسـط. الهدف من هذه الشـراكة الأوربية المتوسـطية هو خلق السـلام والاسـتقرار والتنمية في المنطقة، وهو ماله من أهمية حيوية بالنسـبة لدول الشـراكة. وتركز الشراكة الأوربية المتوسطية أساسا على ثلاثة أهداف يطلق عليها السلة وهي (أنظر على سبيل المثال: د.حنفي، د. القط، 2003):

- الشراكة السياسية والأمنية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية.
- الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

الشـــراكة الأوربية المتوســـطية لها جانب ثنائي وجانب إقليمي. الجانب الثنائي يتم من خلال اتفاقيات شـــراكة بين الاتحاد الأوربي من ناحية وكل دولة متوســـطية من ناحية أخرى، وذلك للوصـــول إلى منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010م. أما البعد الاقليمي هو يتمثل في عمل منتدى وشـــبكة اتصـــال وبرامج في المنطقة ككل لتفعيل الســـلة المذكورة آنفا. بالإضـــافة إلى عمل تنســـيق بين

المؤسسات والبرلمانات والكيانات المختلفة بهدف خلق نوع من الثقة المتبادلة بين شعوب المنطقة.

وتتمثل السياسة الأورو متوسطية في مجموعة برتوكولات بدأ تطبيقها في عام 1992م **مقسمة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:**

(د.حنفي، د. القط ،2003):

- برتوكولات لمدة 5 سنوات .
- مشاريع تعاون واسعة النطاق .
- قروض لبرنامج الشراكة.

وبصفة عامة فان المجموعة تعمل على خلق أفضل الظروف الممكنة للتجارة مع دول البحر المتوسط خاصة الدول العربية (ومنها مصر)، مما يساعد على توفير ظروف اقتصادية ملائمة لنظام جديد أكثر استقرارا على حدود أوربا الجنوبية، وقد تم التعبير عن وجهة نظر الاتحاد الأوربي في سلة من الوثائق والتي أصدرتها المفوضية الأوربية ومن بينها وثيقة (من السوق الواحد إلى ماستريخت وما بعدها) . وقد استمر التفاوض بين الاتحاد الأوربي ومصر خلال الفترة من عام 1995م حتى عام 1999م، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق في يناير 2001م، ثم تم التوقيع النهائي عليه في يونيو 2001م .

د – تحرير التجارة فى الخدمات فى إطار انضمام مصر إلى منظمة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي مازال في انتظار قرار سياسي من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضع الولايات الأمريكية شروطا معينة فى سبيل توقيع هذا الاتفاق أهمها: إجراء إصلاح فى العديد من المجالات والقطاعات داخل مصر، وعمل تحرير أكبر فى قطاع الخدمات، ودخول مصر فى مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل.

هـ –الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) والخاضعة لإشراف منظمة التجـارة العـالميـة World Trade Organization (WTO): تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) جزءا رئيسـيا من الاتفاقية العامـة للتعريفة والتجارة فى الخدمات The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) والتى تم تحويلها إلى منظمة دولية تعنى بتحرير التجـارة الـدوليـة منـذ عـام 1995م وهى منظمـة التجـارة العالميـة (WTO)، حيث تم إدخال مجال الخدمات فى التجارة الدوليـة فى جولـة أوراجواى 1986/1993م . ومن هنـا تعتبر جولـة أوراجواى والتى انتهت فى ديســـمبر 1993م ووقعت عليها 117 دولة فى مراكش بـالمغرب من أهم جوالات الجـات لمـا لهـا من تـأثير كبير وهـام على مستقبل التجارة الدولية واقتصـاديات الدول الأعضـاء. هذا، وقد انضـمت مصـــر إلى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) فى مارس 1995م (أنظر على سبيل المثال: أحمد، WTO 2004، & 1997)

2- خلفية تاريخية:

إن معظم مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية فى مصر تأسست بإنجلترا فى بداية القرن العشـــرين، وكانت ترجع ملكيتها إلى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد القليلين. وبدأت تظهر فروع لهذه المكاتب فى مصر خلال فترة الاحتلال البريطانى لها، خاصـة مع ظهور شركات المسـاهمة فى مصـر. ويرجع السـبب فى قيام المحاسبون والمراجعون الأجانب بمراجعة حسـابات هذه والشـركات إلى (لوقا، 72 /1973):

- عدم إقبال المصريين فى ذلك الوقت على أداء مهنة المحاسبة المراجعة.
- كانت المصالح الأجنبية تمثل الأغلبية فى هذه الشركات.

هذا، وقد استمر الأجانب يزاولون مهنة المحاسبة والمراجعة بصفتهم الشخصية فى ظل قانون تنظيم أعمال الخبرة الحسابية أمام المحاكم الصادر عام 1909م. ثم صدر القانون رقم 133 لسنة 1951 والخاص بمزاولة المهنة، الذي اشترط أن يكون مزاول المهنة فى مصر مصريا (أنظر على سبيل المثال: د. شاهين،2000).

وعقب العدوان الثلاثى على مصر عام 1956 استغنت الدولة عن المحاسبين والمراجعين الأجانب، خاصة بعد صدور القانون رقم 5 لسنة 1956 الذي منع التعامل مع رعايا الأعداء، وبناء على ذلك، تم شطب أسماء المحاسبيين والمراجعين الأجانب من السجل العام للمحاسبين والمراجعين ومن عضوية نقابة المحاسبين والمراجعين (لوقا، 72 /1973).

هذا، وقد أدى صدور القانون رقم 133 لسنة 1951، والقانون رقم 5 لسنة 1956، وقرارات التأميم خلال الستينات والتى بموجبها تم تحويل ملكية أغلب الشركات المساهمة العاملة فى مصر إلى ملكية الدولة أو تم تصفيتها إلى انحسار المصالح الأجنبية بالشركات فى مصر، وبالتالى إلى انحسار مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية فى مصر.

وفى منتصف السبعينيات وإتباع الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى تم إنشاء بعض الشركات الجديدة ومنها فروع لبعض الشركات الأجنبية الكبيرة، وما ترتب على ذلك من حاجة هذه الفروع إلى مراجع حسابات أجنبى لمراجعة حسابات هذه الشركات، الأمر الذى يتعارض مع القانون رقم 133 لسنة 1951م والخاص بمزاولة المهنة والذى يشترط أن يكون مراجع الحسابات مصرياً، الأمر الذى أدى إلى قيام المراجع الأجنبي بمزاولة المهنة من خلال مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، وذلك بالتنسيق والمشاركة مع المكاتب الأجنبية الكبرى (أنظر على سبيل المثال: د.الصعيدى ،1996& ماهر ،2005).

ومع بداية التسعينيات اتبعت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادى بدعم من بعض المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وما ترتب على هذه السياسة من تشجيع الاستثمارات الخاصة ومنها الاستثمارات الأجنبية . الأمر الذى أدى إلى طلب المؤسسات المالية الدولية من مصر إعادة النظر فى ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر بما يتناسب مع سياسة الإصلاح الاقتصادى وحاجة المستثمر الأجنبى إلى مراجع حسابات أجنبى، والذى يتعارض مع القانون رقم 133 لسنة 1951م والخاص بمزاولة المهنة (World Bank)، 1997 . الأمر الذى أدى إلى قيام بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية بمزولة المهنة من خلال بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية .

هذا، وقد خضعت مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر – كغيرها من العديد من المهن الخدمية – إلى التحرير التدريجى اعتبار من أول يناير 1995م وهو تاريخ بدء العمل باتفاقية الجاتس (GATS)، على أن يتم التحرير الكامل للمهنة فى نهاية عشر سنوات من هذا التاريخ أى مع بداية عام 2005م، وقد كان ذلك نتيجة لانضمام مصر إلى اتفاقية الجات (GATT) عام 1970م. ولكن قد تحدد موقف مصر من تحرير التجارة فى الخدمات فى جولة أورجواى فى سبتمبر عام 1993/1986م. وقد تلخص موقف مصر فى استعدادها المبدئى لقبول الدخول فى التنظيم الدولى لتلك التجارة مع إعطاء المرونة فى التطبيق. فقد أعلنت مصر عن استعدادها لتقديم التزامات أولية فى عدد من القطاعات الخدمية التى تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التى تمانع من تحريرها بالفعل. ولم تشمل هذه القطاعات خدمة المحاسبة والمراجعة. أى أن الدولة لم تمانع من تحرير خدمة المحاسبة والمراجعة، كما أنها لم تضع أى قيود على تحريرها، الأمر الذى يسمح لمكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية من

مزاولـة المهنـة بصـــورة منفردة منذ أن وقعت مصـــر على اتفاقيـة التجـارة فى الخدمات (GATS) فى مارس عام 1995م (أنظر على ســبيل المثال: أحمد، 2004 & وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية، 2000). هذا، على الرغم من تعارض ذلك مع قانون مزاولة المهنة 133 لســنة 1951، ومشــروع قانون مزاولة المهنة لعام 2004 والذي يحظر على الأجانب مزاولة المهنة فى مصــر بصورة منفردة.

منذ أن تم التوقيع على الاتفاقيـة العامـة للتجـارة فى الخدمات (GATS) فى عام 1995م اهتمت منظمة التجارة العالمية (WTO) بوضع ضوابط محددة خاصـة بمهنة المحاسـبة والمراجعة الغرض منها هو تسـهيل التجارة فى خدمات هذه المهنـة، وذلك من خلال ضـــمان أن الأحكام والقواعد والقوانين المحليـة فى دولـة ما فى مجال خدمـة المحاســبة والمراجعة تتســق مع المتطلبات المنصـــوص عليها بالمادة الســـادســـة والســـابعة لاتفاقيـة التجـارة فى الخدمات (GATS) ولا تتعارض معها، وألا تشـــكل إجراءات التأهيل المهنى والمعايير الفنية وإجراءات منح الترخيص بمزاولـة المهنـة عائقا أمام التجارة فى هذه الخدمة، وأن تكون الضوابط الموضوعة للتحقق من كفاءة المهنيين الأجانب الراغبين فى مزاولـة المهنـة قـائمـة على معـايير موضـــوعيـة وواضـــحـة (أنظر علـى ســـبيـل المثـال: WTO، 1997 ; عويس، 1999 & International Federation of Accountants Committee، 1995).

3- الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع أثر تحرير التجارة فى الخدمات على مهنه المحاسبة والمراجعة ومزاوليها فى مصر فقد تناولته العديد من الدراسات بالبحث ولتحليل، ولكن من وجهت نظر مختلفة . فبعض الدراســات تناولته بشــكل غير مباشــر

وكمنتج ثانوى للبحث، أو تم تناوله بشـــكل نظرى بحت، **ومن هذه الدراســـات على سبيل المثال:**

- آثار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجاتس) على مهنة المحاسـبة والمراجعة (أبو غزالة، طلال، 1996).
- معايير دراســـات المحاســـبة والمراجعة والآثار المتوقعة لســـريان اتفاقية الجاتس (الفخرانى، خالد، 1998).
- انعكاســـات اتفاقية الجات على مهنة المحاســـبة والمراجعة فى مصـــر (محمد، كمال الدين، 1998).
- اتفاقية الجاتس وانعكاســـاتها على مهنة المحاسـبة والمراجعة فى مصـــر والدول العربية (د.الصعيدى، إبراهيم، 1998).
- تطوير مهنة المحاســـبة والمراجعة واتفاقية الجات (البطران، رافع محمد، 2001).
- المعالم الأســـاســـية لاتجاهات النهوض بمهنة المحاســـبة والمراجعة فى مصر فى ظل التحديات العالمية (د.شحاتة، حسين حسين، 2001).
- أثر تطبيق اتفاقية الجاتس على مهنة المحاســـبة والمراجعة فى مصـــر (د.عبد العظيم، حمدى، 2002).

وبعض الدراســـــات تناولته بشـــكل مباشـــر وكمنتج أولى للبحث، ولكنها ركزت على الأثر على التأهيل العلمى والعملى لمراجع الحســـابات، **ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:**

- إطار مقترح لمهنة المحاســـبة والمراجعة فى مصـــر فى ضـــوء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (عويس، حسن سيد، 1999)

- أثر التحولات العالمية الجديدة (العولمة والجات) التأهيل العلمى والعملى لمراجع الحسـابات الخارجي فى الدول النامية بالتطبيق على مصـر (د. أبو النصر، عصام، 2000)
- تطوير التأهيل العلمى والعملى لمراجع الحسـابات الخارجي فى ظل اتفاقية الجاتس (أحمد، وفاء محمد محمد، 2004) .

هذا، وتحاول الدراسـة الحالية تكملة بعض النقص فى الدراسـات السـابقة، وذلك بتركيزها على أثر تواجد مكتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر (فى ضـوء تحرير هذه الخدمة نتيجة لتحرير التجارة فى الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة) على المهنة ومزاوليها بشكل عام فى مصر.

4- مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث فى وجود تحديات قد تتعرض لها مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصـر، وبالتبعية المهنة والممتهنين نتيجة لتحرير التجارة فى الخدمات وتواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر، الأمر الذي قد يهدد حياة هذه المكاتب، والذي قد يؤثر سـلبا و/ أو إيجابا على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها المصريين.

5- فروض البحث:

يقوم هذا البحث على الفروض التالية:

- إن تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر يؤدى إلى تحقيق أثارا إيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.
- إن تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر يؤدى إلى تحقيق أثارا إيجابية وأخرى سلبية على مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر.

- إن تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر يؤدى إلى تحقيق أثارا إيجابية وأخرى سلبية على مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة المصريين فى مصر.

6- أهداف وأهمية البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسى إلى التعرف على ما يمكن أن يتحقق من تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر من إيجابيات وسلبيات على مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية ومزاولى المهنة المصريين.

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث فى التعرف على إيجابيات تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وكيفية الاستفادة منها، وأيضاً فى التعرف على كيفية مواجهة سلبيات تواجد هذه المكاتب فى مصر، خاصة فى ظل تحرير التجارة فى الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة.

7- منهج البحث:

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، فقد اعتمد الباحث على أسلوب المسح عن طريق توزيع قوائم استقصاء على بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر وبعض الأكاديميين فى بعض الجامعات المصرية.

هذا، وقد قام الباحث ببناء قائمة الاستقصاء بشكل يخدم هدف البحث من خلال تحديد العنوان الرئيسى لموضوع البحث وهو أثر تحرير التجارة فى الخدمات على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها فى مصر. ثم تم تحديد البنود الأساسية لهذا الموضوع والتى تخدم هدف البحث واختبار فروضه (أنظر ملحق البحث).

هذا، وقد قام الباحث بقياس درجة صدق أداة جمع البيانات المستخدمة (قائمة الاستقصاء) بالاعتماد على حكم علمى لبعض الباحثين المتخصصين (وخاصة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات) على وضوح أداة القياس، ومدى

قدرتها على تحقيق الهدف منها، أى قام الباحث بقياس Face Validity (Neuman)، 2002. **ومن هنا قام الباحث بالخطوات التالية:**

- توزيع نسخ من قائمة الاستقصاء على 9 أساتذة وأستاذ مساعد واحد بقسم المحاسبة بجامعة حلوان، واثنين من الأساتذة المساعدين بقسم المحاسبة بجامعة القاهرة، وأستاذ مساعد واحد بقسم المحاسبة بجامعة عين شمس، وأستاذ مساعد واحد بقسم المحاسبة بجامعة المنوفية، وأستاذ مساعد واحد بقسم المحاسبة بجامعة الأزهر.
- أرفق بالقائمة الموزعة خطاب للمحكمين الخمسة عشر يوضح لهم بأن المطلوب هو الحكم على وضوح أداة القياس، ومدى تحقيقها للهدف منها.
- كل القوائم تم توزيعها وتجميعها بشكل شخصى، كما تم إجراء مقابلة مع كل محكم لمناقشة تعليقاتهم وآرائهم فيما يتعلق بأداة البحث.
- طبقا لأراء المحكمين، تم تعديل صياغة بعض الأسئلة، كما تم إلغاء بعض الأسئلة وإضافة البعض الآخر، وذلك بما يحقق هدف البحث.

هذا، ويمثل مجتمع هذا البحث المحاسبين والمراجعين سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين فى مصر. أما الإطار الذي تم اختيار عينة البحث منه فيمثل بعض المحاسبين والمراجعين العاملين ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة فى القاهرة الكبرى، وبعض المحاسبين والمراجعين الأكاديميين العاملين ببعض الجامعات المصرية المتواجدة فى القاهرة الكبرى والمتمثلة فى جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة حلوان، وجامعة الأزهر. لقد تم اختيار القاهرة الكبرى كمصدر لتجميع البيانات المطلوبة لصعوبة تجميع بيانات من جميع أنحاء الجمهورية حيث يتطلب ذلك الكثير من الوقت والجهد والمال، وأيضا إلى تركز مكاتب المحاسبة الكبيرة والشهيرة بالقاهرة الكبرى . كما تم اختيار بعض المحاسبين والمراجعين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة لتوجه إليهم قوائم

الاستقصاء لأنه توجد علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بين هؤلاء المحاسبين والمراجعين المصـــريين وبين نظرائهم الأجانب، لذا فهم الأجدر فى إبداء الرأى السـليم فيما يتعلق بهدف البحث. كما تم أيضـاً اختيار بعض الأكاديميين لأنهم المسئولون عن تخريج الآلاف من المتخصصين فى مجال المحاسبة والمراجعة سنويا، كما أن بعضـهم يعمل بمكاتب محاسبة ومراجعة، لذا فهم الأجدر أيضـاً فى إبداء الرأى السليم بما يتعلق بهدف البحث.

هذا، وقد تم اختيار العينة التى سـيقدم إليها قوائم الاسـتقصـاء بطريقة عشوائية حكمية على أساس حجم المكتب وشهرته (بالنسبة لمكاتب المحاسبة والمراجعة) ، لذا تم توزيع 110 قائمة اسـتقصـاء على بعض المحاسـبين والمراجعين العـاملين فى 22 مكتـب من المكـاتـب الكبرى فى القـاهرة الكبرى وخاصـة المكاتب التى تتعامل مع مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية، وذلك من خلال الإطار التقريبى لمكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر التالى:

جدول (1) يبين الإطار التقريبى

لمكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر خلال التسعينيات

	مكاتب كبيرة	مكاتب متوسطة	إجمالى	النسبة
القاهرة الكبرى	44	135	179	%70
الإسكندرية	8	28	36	%14
باقى المحافظات	2	38	40	%16
الإجمالى	54	201	255	%100

المصـدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـاء، مركز المعلومات، التعداد الاقتصـــادى، 1995، 1996. **نقلا عن**: وفاء محمد محمد أحمد (2004)، "تطوير التأهيل العلمى والعملى لمراجع الحسـابات الخارجي فى ظل

اتفاقية الجاتس" (رسالة ماجستير، كلية التجارة– فرع البنات، جامعة الأزهر)، مع بعض التعديل .

كما تم اختيار عينة المحاسبين والمراجعين الأكاديميين العاملين ببعض الجامعات المصرية المتواجدة فى القاهرة الكبرى فى حدود 20 عضو من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات التجارة بهذه الجامعات (جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة حلوان، وجامعة الأزهر) لصعوبة وعدم جدوى توزيع قوائم استقصاء على جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، حيث تم اختيار المتخصصين فى مجال هذا البحث فقط (المتخصصين فى علم المراجعة وعلم المحاسبة المالية، وأيضاً من يعمل بمكتب محاسبة ومراجعة).

هذا، وقد تقديم 5 استمارات استقصاء لكل مكتب وقع عليه الاختيار، وقد بلغ عدد الاستمارات الصحيحة والتى تم تجميعها 91 استمارة بنسبة ردود حوالي 83%. كما تم تقديم 80 استمارة استقصاء للأكاديميين (سواء مدرس أو أستاذ مساعد أو أستاذ) **والتى تم تجميعها بالكامل على النحو التالى:**

جدول (2) يبين عدد قوائم

استقصاء التى تم توزيعها على بعض الأكاديميين

	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	إجمالى
جامعة القاهرة	7	8	5	20
جامعة عين شمس	8	8	4	20
جامعة حلوان	5	9	6	20
جامعة الأزهر	11	6	3	20
الإجمالى	31	31	18	80

8- تحليل النتائج الأساسية للاستقصاء الموزع على مكاتب المحاسبة والمراجعة:

من تحليل بيانات هذه قوائم يتضح مايلى:

أ- إن تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر يؤدى إلى تحقيق آثار إيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. **تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلى:**

- إمكانية نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة فيما يتعلق بأداء المهنة إلى مصر وبالتالى تحسين جودتها. (رأى 96% من عينة البحث).
- تحسين جودة أداء المهنة من خلال خلق منافسة دولية (رأى 84% من عينة البحث).

هذا، وهناك علاقة ذات مغزى إحصائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. وقد ثبتت هذه العلاقة باستخدام كا^2 وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS، كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (3) كا^2 للعلاقة بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر

كا^2		معامل الارتباط	
قيمة	المعنوية	قيمة	المعنوية
6.419	0.035	0.675	0.003

هذا، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. وقد ثبتت هذه العلاقة باستخدام معامل الارتباط Spearman’s rho and kendall’s tau، كما هو موضح بالجدول السابق.

هذا، يعنى تحقق الفرض الأول والذي يتعلق بوجود علاقة ذات مغزى إحصائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

ب- إن تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر يؤدى إلى تحقيق آثارا إيجابية وأخرى سلبية على مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر. حيث **تتمثل أهم الآثار الإيجابية فيما يلى:**

- إمكانية الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة القادمة من الخارج وخاصة من الدول المتقدمة (رأى 86% من عينة البحث) .
- إمكانية خلق منافسة قوية تؤدى إلى تحسين أداء المهنة وتطويرها مستقبلاً (رأى 79% من عينة البحث) .
- إعطاء حافز لتنمية مهارات العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية لمواجهة المنافسة الدولية (رأى 91% من عينة البحث) .

أما أهم الآثار السلبية فتتمثل فيما يلى:

- إن تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر قد يؤدى إلى تقليل نصيب المكاتب المصرية من سوق الخدمة، حيث يفضل بعض رجال الأعمال التعامل مع المكاتب الأجنبية (رأى 96% من عينة البحث) .
- انتقال ذوى الخبرات من المكاتب المصرية إلى المكاتب الأجنبية سعياً وراء الرواتب العالية مثلما حدث مع فروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر (رأى 89% من عينة البحث) .
- قد يؤدى تواجد مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية فى مصر إلى تسرب بعض المعلومات ذات الحساسية إلى الدول الأخرى مما يؤثر

على اقتصـــــاد وأمن البلد، وبالتالى على عمل مكاتب المحاســـبة والمراجعة مستقبلا (رأى 91% من عينة البحث) .

هذا، وهناك علاقة ذات مغزى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصــر وتحقيق بعض الآثار السـلبية على مكاتب المحاسـبة والمراجعة فى مصــر، ولكن لا توجد علاقة ذات مغزى بين تواجد مكاتب محاســبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مكاتب المحاســبة والمراجعة فى مصر، كما هو موضح بجدول (4).

جدول(4) كا^2 العلاقة بين تواجد مكاتب محاســـبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والســـلبية على مكاتب المحاســـبة والمراجعة فى مصر

	كا^2		معامل الارتباط	
	قيمة	درجة المعنوية	قيمة	درجة المعنوية
تحقيق آثار إيجابية	427..	808..	−148..	155..
تحقيق آثار سلبية	8.087	0.021	0.212	0.031

هذا يعنى تحقق الفرض الثانى جزئيا، وذلك فيما يتعلق بوجود علاقة ذات مغزى إحصـــائى بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق آثار ســـلبية على مكاتب المحاســـبة والمراجعة فى مصـــر، ولكن هذا لايعنى عدم وجود علاقة ارتباط بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية وان كانت هذه العلاقة غير قوية وسالبة، كما هو موضح بجدول (4).

ج – إن تواجد مكاتب محاســبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر يؤدى إلى تحقيق آثارا إيجابية وأخرى ســلبية على مزاولى المهنة فى مصــر. **تتلخص أهم الآثار الإيجابية فيما يلى:**

- تحسين مهارتهم وخبراتهم من خلال الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة القادمة من الخارج (رأى 85% من عينة البحث) .
- تحسين وضعهم المادى من خلال عملهم بمكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية، أو زيادة رواتبهم بالمكاتب المصرية كحافز لعدم انتقالهم إلى المكاتب الأجنبية. (رأى 89% من عينة البحث) .

أما أهم الآثار السلبية فتتلخص فيما يلى:

- تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـر قد يقلل من نصـيب المكاتب المصـرية، وبالتالى تدنى الوضـع الاقتصـادى لمزاولى المهنة بها. (رأى 96% من عينة البحث).
- تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـر قد يؤدى إلى إغلاق بعض المكاتب المصــرية وخاصـــة المكاتب الصــغيرة الحجم، الأمر الذى قد يؤدى إلى بطالة العاملين بهذه المكاتب (رأى 56% من عينة البحث).

هذا، وهناك علاقة ذات مغزى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الســلبية على ممارســى مهنة المحاســبة والمراجعة، ولكن لا توجد علاقة ذات مغزى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية، كما هو موضـــح بالجدول التالى:

جدول (5) كا^2 للعلاقة بين بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والسـلبية على ممارسـى المهنة فى مصر

	كا^2		معامل الارتباط	
	قيمة	درجة المعنوية	قيمة	درجة المعنوية
تحقيق آثار إيجابية	6.062	0.058	095..	0.165
تحقيق آثار سلبية	11.789	0.008	0.896	0.013

هذا يعنى تحقيق الفرض الثالث جزئيا، وذلك فيما يتعلق بوجود علاقة ذات مغزى إحصـائى بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار السلبية على مزاولى المهنة فى مصر. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود علاقة ارتباط بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مزاولى المهنة فى مصـر، وان كانت هذه العلاقة غير قوية ولكنها موجبة، كما هو موضح بجدول (5).

هذا، ويؤيد حوالي 24%من عينـة البحث (أغلبهم من المكاتب الكبيرة) تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة مشـتركة (مصـريين وأجانب) ولكن فى ظل تشـريع ينظم العلاقة بين المصـريين والأجانب ويسـمح للأجانب بمزاولة المهنة فى مصر.

9- تحليل النتائج الأساسية للاستقصاء الموزع على الأكاديميين:

من تحليل بيانات هذه قوائم نجد أنها مشـابهة إلى حد كبير للنتائج التى تم الحصـول عليها من بيانات الاسـتقصـاء الموزع على مكاتب المحاسـبة والمراجعة. **وتتلخص هذه النتائج فيما يلي:**

أ- إن تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر يؤدى إلى تحقيق أثارا إيجابية على مهنة المحاسـبة والمراجعة فى مصـر. **وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:**

- إمكانية الاسـتفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة القادمة من الخارج بشكل يؤدى إلى تحسين جودة أداء المهنة (رأى 99% من عينة البحث).
- تسمح بوجود منافسـة دولية تزيد الاهتمام بالتحسـين المستمر لأداء المهنة من خلال زيادة كفاءة الممتهنين من خلال تطوير مناهج التعليم المحاسبى بكليات التجارة بما يتفق مع الوضع الجديد (رأى 89% من عينة البحث).

هذا وهناك علاقة ذات مغزى إحصـائى بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسـبة والمراجعة فى مصـر. هذا، بالإضـافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسـبة والمراجعة فى مصـر. وقد ثبتت هذه العلاقة باسـتخدام معامل الارتباط Spearman’s rho and kendall’s tau، كما هو موضـح بجدول(6).

جدول (6) كا^2 للعلاقة بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والسلبية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر

كا^2		معامل الارتباط	
قيمة	المعنوية	قيمة	المعنوية
14.457	0.002	0.929	0.009

هـذا يعنى تحقق **الفرض الأول** والـذى يتعلق بوجود علاقـة ذات مغزى إحصـائى بين تواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

ب- إن تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر يؤدى إلى تحقيق أثارا إيجابية وأخرى سـلبية على مكاتب المحاسـبة والمراجعة فى مصـر.

حيث تتلخص الآثار الإيجابية فيما يلي:

- الاسـتفادة من الخبرات والتكنولوجيا القادمة من الخارج الأمر الذى يؤدى إلى تحسين مستوى الأداء بالمكاتب المصرية (رأى 91% عن عينة البحث) .
- وجود منافسة قوية بين المكاتب الأجنبية والمكاتب المصرية يؤدى إلى قيام المكاتب المصرية بتحسين مستويات أدائها، وذلك حتى تستطيع الصـمود فى منافسـة المكاتب الأجنبية ذات الإمكانيات الكبيرة (رأى 81% من عينة البحث) .

أما الآثار السلبية فتتخلص فيما يلى:

- زيادة المكاتب الأجنبية فى السـوق العالمي قد تجعلها تسـتحوذ على نصـيب كبير من السـوق المحلى بما يقلل من نصـيب المكاتب المصرية (رأى 96% من عينة البحث) .
- انتقال معظم الكفاءات الوطنية للعمل بالمكاتب الأجنبية سـعيا وراء الرواتب العالية سـواء المادية أو المعنوية (رأى 91% من عينة البحث) .
- تسـرب بعض المعلومات المرتبطة بأمن واقتصـاد البلد من خلال المكاتب الأجنبية إلى الخارج قد يضـر باقتصـاد البلد ومنها مكاتب المحاسبة والمراجعة (رأى 92% من عينة البحث) .

هذا وهناك علاقة ذات مغزى إحصـــائي بين تواجد مكاتب محاســـبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق آثارها إيجابية وأخرى ســـلبية على مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر، كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (7) كا^2 للعلاقة بين تواجد مكاتب محاســـبة ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والســـلبية على مكاتب المحاســـبة والمراجعة فى مصر

	كا^2		معامل الارتباط	
	قيمة	درجة المعنوية	قيمة	درجة المعنوية
تحقيق آثار إيجابية	14.457	0.002	0.929	0.009
تحقيق آثار سلبية	10.922	0.012	0.795	0.014

هـذا يعنى تحقق **الفرض الثـانى** والخـاص بوجود علاقـة ذات مغزى إحصـائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصـر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والسلبية على مكاتب المحاسبين فى مصر.

ج – إن تواجد مكـاتب محاســـبة ومراجعـة أجنبية فى مصـــر يؤدى إلى تحقيق آثـار إيجابيـة وأخرى ســـلبيـة على مزاولى المهنـة فى مصـــر **وتتلخص أهم الآثار الإيجابية فيما يلى:**

- تحســـين مهـاراتهم وخبراتهم من خلال الاســـتفـادة من الخبرات والتكنولوجيا القادمة من الخارج (رأى 88 % من عينة البحث) .
- تحسين وضعهم المادى من خلال عملهم بمكاتب المحاسبة المصرية كحافز لعدم انتقالهم إلى المكاتب الأجنبية أو حصـــولهم على رواتب عـاليـة إذا انتقلوا للعمل بـالمكـاتب الأجنبيـة (رأى 91 % من عينـة البحث) .

أما أهم الآثار السلبية فتتلخص فيما يلى:

- تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر قد يقلل من نصيب المكاتب المصرية من سوق المهنة، وبالتالى تدنى الوضع الاقتصادى لممارسى المهنة بهذه المكاتب (رأى 79% من عينة البحث) .
- الخشية من سيطرة المكاتب الأجنبية على المهنة فى مصر، وبالتبعية وقد يكون لها اثر على قانون مزاولة المهنة وبالتالى على مزاولى المهنة (رأى 51% من عينة البحث) .

هذا وهناك علاقة ذات مغزى إحصائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على ممارسى المهنة فى مصر، ولكن لا توجد علاقة ذات مغزى إحصائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق آثارا سلبية على ممارسى المهنة فى مصر، كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (8) كا^2 للعلاقة بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية والسلبية على مزاولى المهنة فى مصر

	كا^2		معامل الارتباط	
	قيمة	درجة المعنوية	قيمة	درجة المعنوية
تحقيق آثار إيجابية	6.420	0.04	0.567	0.045
تحقيق آثار سلبية	6.062	0.058	0.095	0.165

هذا يعنى تحقيق **الفرض الثالث** جزئيا، وذلك فيما يتعلق بوجود علاقة ذات مغزى إحصائى بين تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية فى مصر وتحقيق بعض الآثار الإيجابية على مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود علاقة ارتباط بين تواجد مكاتب محاسبة

ومراجعة أجنبية فى مصـــر وتحقيق بعض الآثار الســـلبية على مزاولى المهنة فى مصر وان كانت هذه العلاقة غير قوية، ولكنها موجبة.

هذا، ويؤيد حوالي 53% من عينة البحث (أغلبهم ممن لا يعمل بمكتب محاسبة ومراجعة) تواجد مكاتب محاسبة ومراجعة مشتركة (مصريين وأجانب) ولكن فى ظل تشـريع ينظم العلاقة بين المصـريين والأجانب ويسـمح للأجانب بمزاولة المهنة فى مصر.

10- نتائج تحليل الدراسة الميدانية ومقترحات البحث:

فى ضـوء ما سبق عرضـه، اتضـح أن لتواجد مكاتب محاسـبة ومراجعة أجنبية فى مصـــــر آثارا متعددة على مهنة المحاســـبة والمراجعة ومزاوليها فى مصــر سـواء ايجابية أو سـلبية. الأمر الذي يتطلب العمل على الاسـتفادة من مزايا هذا التحرير ومواجهة ســـلبياته، وذلك من خلال بعض المقترحات، **أهمها ما يلى:**

- تطوير التعليم المحاســبى بكليات التجارة بالجامعات المصـــرية ســواء على مستوى مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا بغرض إعداد محاسبين ومراجعين مؤهلين تأهيلا كافيا ومناســبا لمواجهة تداعيات تحرير التجارة فى الخدمات. مع ضـــرورة أن يمتد التأهيل العلمى للمحاســـبين والمراجعين – بجانب علم المحاسـبة – إلى علوم أخرى كعلوم الحاسـب الآلي والإحصــاء وبحوث العمليات والإدارة والقانون وبعض اللغات الأجنبية (خاصـــة اللغة الإنجليزية).
- الاهتمام بالتأهيل العملى المناســب للمحاســبين والمراجعين المصـــريين من خلال التـدريـب الكـافى والمســـتمر من خلال عقـد الـدورات التـدريبيـة المتخصـــصـــة، وحضـــور المؤتمرات المحلية والدولية فى مجال المحاســبة والمراجعة والمجالات المرتبطة لاكتســـاب الخبرات الجديدة فى مجال عملهم

(أنظر على ســـبيل المثال: عباس ،2004 & الوكيل ،2004) . هذا، مع ضـــرورة تطبيق أســـلوب عملى وفعال لتقييم الكفاءة المهنية لمن يرغب فى مزاولة المهنة قبل الســـماح لهم بالمزاولة الفعلية للمهنة (International Federation of Accountants Committee، 2002).

- تطوير مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية لمواجهة تحديات تحرير التجارة فى الخدمات، وذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على الحاسب الإلكتروني . هذا بالإضافة إلى محاولة إنشاء مكاتب محاسبة ومراجعة كبيرة لمواجهة المكاتب الأجنبية – إن وجدت – من خلال اندماج المكاتب الصـــغيرة أو المتوســـطة الحجم معا، مع تحديد حد أدنى لأتعاب مراجع الحسابات من خلال الجهات المهنية المتخصصة.
- تفعيل دور المنظمات المهنية والهيئات المهتمة بالمهنة فى مصـــر بشـــكل أكبر، وتوحيد جهودها بهدف تطوير مهنة المحاســبة والمراجعة فى مصــر، وذلك لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة، وخاصـــة ونحن نعيش فى عصــر العولمة وتحرير التجارة فى الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة.
- الإســراع فى إصـــدار القانون الجديد لمزاولة مهنة المحاســـبة والمراجعة فى مصـــر والذى يهدف إلى تطوير المهنة، مع ضــرورة مراعاة تنظيم ممارســة الأجانب للمهنة فى مصر .

إن تطوير مهنة المحاسـبة والمراجعة من جميع جوانبها فى مصــر يعتبر أمرا ضــروريا ،وذلك لكى تحتل مكانة مناســبة تمكنها من تحقيق مزايا تنافســية معينة تمكنها من البقاء والاستمرار، ومواجهة تحديات الفترة المقبلة.

الفصل الرابع
المشروع النهضوي العربي

بدأت فكرة المشـــروع النهضـــوي العربي في التَّبلور منذ العام 1988 في أعقاب انتهاء مركز دراســـات الوحدة العربية من إنجاز مشـــروعه العلمي الكبير الذي حمل اسم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (الذي أصدر المركز دراساته الجزئية والتركيبية) وطرحت توصياتُهُ – في جملةِ ما طرحت – الحاجة إلى مشـــروعٍ نهضـــوي. وقد أدرج المركز ضـــمن مخططه العلمي الموضوعات والقضايا التي تمثل مادةَ المشروع النهضوي كمسائلَ فكرية ذاتِ أولوية في برامج النشـــر والندوات من أجل توفير مادة علمية يُبْنَى عليها لبلورة رؤيةٍ نهضـــوية. في الأثناء، كلّف المركز بعض أصـــدقائه الباحثين تقديمَ مقترحات حول تصوُّر المشروع ومخطَّطه، وتوصَّل بمجموعةٍ منها عُرِضت على مناقشـــات داخلية في عام 1996. وفي أيار/مايو 1997، عقد المركز حلقة نقاشية في القاهرة حضرها عدد من الباحثين العرب تدارست على مدى يومين مخطط المشروع الأوّلي وأدخلت عليه تعديلات، كما وضعت المخطط الأولي لندوة المشروع الحضاري النهضوي العربي.

وقد عقد المركز هذه الندوة في فاس في العام 2001 وشارك فيها ما يزيد عن المائة باحث من التيارات الفكرية كافة، تناولت بحوثُها ومناقشـــاتُها – على مدار أربعة أيام – القضايا النهضوية الست التي تشكل أهداف المشروع وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدُّد الحضاري. ونشر المركز الوقائع الكاملة للندوة ضمن كتاب صدر عنه في نهاية العام نفسه.

وشـــكَّل المركز، عقب الندوة مباشـــرة، لجنة صـــياغة مخطط المشـــروع في ضـــوء بحوث الندوة ومناقشـــاتها، عقدت اجتماعها التمهيدي التشـــاوري في فاس. وكلَّف المركز باحثيْن بإعداد مقترحات لمخطط المشـــروع لعرضـــه على اللجنـة في اجتمـاع قـادم. وقـد عُقِد الاجتمـاع هـذا في بيـت مِرِي بلبنـان في تموز/يوليو 2001، وتنـاول – خلال يومين من المـداولات – مواد المخطط الأولي بالدرس والتدقيق منتهياً إلى إقرار صـيغةٍ شـبه نهائية له ما لبث المركز أن أقرَّها في صيغةٍ نهائية في آب/أغسطس 2001 مشكِّلاً فريقاً لتحرير فصوله من أعضاء لجنة الصياغة.

وقد أعدَّتِ اللجنةُ الأوراقَ الثمان الخلْفية لنصّ المشروع في ضوء حصيلة ندوة فاس ومُرفقاتٍ أخرى من مواد مرجعية للاستعانة بها لهذا الغرض. ثم سمَّى المركز أحد أعضاء لجنة الصياغة منسقاً وكلّفه في صيف العام 2004 بتحرير المسـوَّدة الأولى لنصّ المشـروع اعتماداً على أوراقه وبحوثه الخلفية ومادة ندوة فاس. وبعد إنجاز المسوَّدة الأولى، دعا المركز إلى عقد اجتماع للجنة الصياغة في القاهرة (تموز/يوليو 2005) لمناقشـة المسوّدة حضـرهُ خمسَـة عشر عضـواً من أعضـائها الثمانية عشـر وبعد يومين من المناقشـة، أُحيلت الملاحظات إلى منســق التحرير قصـــد إدخال التعديلات اللازمة على النصّ. ثم دعيَت لجنةُ الصياغة إلى الاجتماع ثانيةً في القاهرة في تموز/يوليو 2006 لمناقشة المسوَّدة الثانية. غير أن العدوان الصهيوني على لبنان (في حرب تموز 2006) وإغلاق المطار والحصـار الذي ضُرِبَ على لبنان حال دون سفر خمسـة من أعضـائها إلى القاهرة مما اضــطر إلى تأجيله لينعقد في شــكل ندوة موســعة في بيروت (تشرين الثاني/نوفمبر 2006) دُعيَ إلى المشـاركة فيها باحثون من خارج لجنة الصـياغة. ثم أدخلَ منسقُ التحرير ثانية التعديلات على مسوَّدة النص لتُعرض المســـوَّدة الثـالثـة بعد ذلك بـأشـــهر على المؤتمر القومي العربي (2007).

وبعد تعديلها مرة أخرى في ضـــوء ملاحظات أعضـــاء المؤتمر، ها هو نصّ المشروع في مسودته الرابعة قبل النهائية يُعْرَض على الرأي والمناقشة في نطاق أوسع.

لقد حرص مركز دراســـات الوحدة العربية، منذ بداية عمله على هذا المشــروع، على مشــاركة التيارات الفكرية كافة في إنجازه (قوميين وإســلاميين ويســاريين وليبراليين) حتى يأتي ممثِّلاً نظرةَ الأطياف الفكرية والســياســية كافة بحســـبانه مشـــروعاً للأمة جمعاء لا لفريقٍ منها دون آخر. ولقد كان الجميع مشـــاركاً في المراحل كافة: من إعداد المقترحات والتصــورات، إلى فرق العمل التي ناقشـــت المخطط وأقرَّته، إلى الباحثين والمشـــاركين في ندوة فاس، إلى أعضـاء لجنة الصـياغة وفريق التحرير. وبالروحية نفسِـها، يَحْرص المركز على أن يتوّج عمله بعرض نصّ المسوّدة الرابعة هذا على مناقشةٍ أوسع يستفيد من حصيلتها في إعداد نصّها النهائي.

ولهذا الغرض ارتأى المركز إرســـال المســـودة إلى عدد كبير من الشـخصـيات الفكرية والسياسـية العربية لقراءتها وإبداء الرأي فيها، ونشرها على موقعه الالكتروني لعموم القراء العرب للغاية نفسِـــها. وهو يأمل في أن يتلقى ملاحظات الجميع للاســتفادة منها عند صــياغة النص النهائي الذي ســيكون جاهزاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

ضرورة النهضة:

قد تُصـــاب أمةٌ في لحظةٍ من تاريخها بالكَبْو، فتنتكس حركةُ التراكم والتقدم فيها وربّما تنقلب على الأعقاب، فَتَذْوِي فيها روحُ الإبداع وتسـقُط حركتُها في الاجترار، بعد إذْ كانت في قلب صـنّاع الحضـارة والمدنية والتاريخ. ذلك ما حصــل للأمة العربية ومشــروعها الإســلامي في تواريخ مختلفة من العصــر الوســيط: انقســام الدولة إلى أربعة مراكز (خلافة عباســية في العراق، خلافة

فاطمية في مصـــــر، خلافة أموية في الأندلس، خلافة مرابطية في المغرب)، سقوط الخلافة في بغداد، سقوط الأندلس، سيطرة العثمانيين على العالم العربي الوسيط. وقد تُزْمِن لحظةُ الكبو والانتكاس طويلاً فتستغرق عشراتٍ من أجيالها تتباعد الصلةُ بينهم وبين معطيات الحضارة التي تنتسب إليها، فلا تكاد تَعْرِفُ عنها إلاّ اليسير. وذلك أيضاً ما حصل للعرب الذين امتدَّ بهم زمنُ الانحطاط طويلاً إلى حدود القرن التاسع عشر.

لكن الفكرة العليا التي صـــنعتِ الأمةَ وصـــنعت لها حضـــارةً وســـلطاناً في التاريخ تظل – مع ذلك كله – حيّةً في أذهان قســـمٍ ولو قليل من أبنائها، فتدفعه إلى استدعائها باستمرارٍ وإلى الحنين إلى ثمراتها. ثم تدفعه إلى التوسُّل بها مادةً يبني عليها وبها طموحاً أو مشروعاً للنهوض من جديد من أجل اللَّحاق بغيره ممن اقتحم آفاق التاريخ وذهب بعيداً في خيار التقدم والبناء الحضاري.

وتلك كانت سيرةَ جيلين من النهضويين العرب في القرن التاسع عشر: من رجال الدولة (منذ محمد علي) ومن المفكرين (منذ رفاعة رافع الطهطاوي)، بَدَتْ لهم أوضـــاعُ التأخر التاريخي العربي وتحدي المدنية الأوروبية الزاحفة في ركاب الاســـتعمار بيئةً لإثارة ســـؤال النهضـــة في وعيهم. وهو عين ما عبر مشـــروعُهم الفكري الإصـــلاحي والتحديثي عنه بجلاء. ثم ما لبث الطموح النهضوي أن أطلَّ مجدَّداً – بعد عثرةٍ في النصف الأول من القرن العشرين – من أرض الكنانة، حين أعلنت ثورة تموز/يوليو 1952 مبادءَها الستة، واشتبكت مع الأحلاف الأجنبية و"إســـرائيل"، وأطلقت مشـــروعها التنموي في الداخل، ومشـــروعها القومي الوحدوي في المحيط العربي، قبل أن تنال منه معطيات حقبة ما بعد حرب العام 1967.

ونحن اليوم، بعد الضــربة الموجعة التي أصــابت المشــروع النهضــوي العربي منذ 1967، وبعد احتلال العراق في2003، نجد أنفسـنا أمام الأوضـاع ذاتها التي عاشـتها الأمة غداة الاحتلال الاسـتعماري لأوطاننا في القرن التاسـع عشر وبعد الحرب العالمية الأولى. وإذا كان زحف جيوش نابليون على مصر، واحتلال المشــرق العربي وتجزئته بعد الحرب الأولى، وقيام الكيان الصــهيوني على أرض فلسطين، قد أطلق ثلاثة ردود فكرية وسياسية نهضوية بحجم تلك الأحداث/المنعطفات هي: المشــروع الإصــلاحي النهضــوي في القرن التاســع عشــر، والفكر القومي المعاصــر بين الثلاثينيات والخمســينيات من القرن الماضي، ثم المشروع القومي الناصري في النصف الثاني من القرن نفسه، فإن لحظة التراجع العربي العام، التي بلغت ذروتها منذ احتلال العراق، ســتكون البيئة الموضــوعية الطبيعية لمعاودة التطلع إلى الردّ عليها بمشــروع نهضــوي تســتأنف به الأمة مســيرتها نحو الانتماء إلى حركة التاريخ. مشــروعٌ تبني فيه على ما سبق من مكتسبات المراحل السابقة، وتضيف إليه أجوبةً تاريخية عن المعضــلات الجديدة التي طرحها التطور المعاصــر وتحوّلاته الدراماتيكية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وسنوات العقد الأول من هذا القرن.

1- تراجعٌ عربيّ يدعو إلى استنهاض

دخل الوطن العربي، في العقود الثلاثة الأخيرة، طور تراجعٍ عامّ طال مســتوياته كافة: الســياســية والاجتماعية والاقتصــادية والأمنية. وقد تفاقمت معطيات ذلك التراجع على نحوٍ لا سابق له بَدَا معه الوضع العربي وكأنه جانحٌ نحو السقوط.

مظاهر عديدة تشهد على ذلك التدهور والتراجع:

أولها تداعيات الهزائم العسكرية أمام الأعداء الخارجيين في الســياســات الرسمية العربية، وبناء هذه السياسات على قاعدة التسليم بتلك الهزائم كأمر واقع

لا على قاعدة التخطيط لمواجهة آثارها، ومَحْو تلك الآثار. وإلى تلك التداعيات يعود تفسير ظواهر سياسية سلبية وبالغة الخطورة في نتائجها مثل التنازل عن الثوابت، والتفريط في الحقوق، واللهاث وراء التسـويات المجحفة مع العدو، وإسقاط الخيار الدفاعي، والتمسك الأعمى بالحل الأمريكي لقضايا الصراع العربي – الصهيوني. إن هذا النزوع التفريطي الانهزامي هو الذي قاد الأمة إلى "اتفاقية كامب ديفيد" و"مؤتمر مدريد" و"اتفاق أوسلو" و"اتفاق وادي عربة" واتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتسليم بالاحتلال الأمريكي للعراق والاعتراف بالمؤسسات غير الشرعية التي أقامها وفرضها على العراقيين، وترك الشعب الفلسطيني وحده يواجه القمع الصهيوني والاستيطان والتهويد. ولقد أخذ هذا المنحى السياسةَ العربية الرسمية إلى إسقاط التزاماتها القومية كاملة والتشرنق على فكرة "السلام" مع حسبانه "خياراً استراتيجيّاً وحيداً"!

ومن الجدير بالذكر أن القوى الحية في الأمة قد تمكنت غير مرة من تلقين هؤلاء الأعداء الخارجيين دروساً قاسية بدءاً بحرب الاستنزاف وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وإذا كانت النخب العربية الحاكمة قد تكفلت لاحقاً بتحويل الإنجازات التي تحققت في هاتين الحربين إلى هزيمة سياسية فإن القوى الحية في الأمة قد واصلت نهجها المقاوم وتمكنت من تحقيق انتصارات عسكرية لافتة كما في إفشال المشروع الصهيوني في لبنان في أعقاب احتلاله في1982، وانتفاضة الحجارة الفلسطينية في نهاية ثمانينات القرن الماضي، وتمكن المقاومة اللبنانية من طرد بقايا القوات الصهيونية عام2000 من الشريط الجنوبي المحتل منذ1978، وإجبار المقاومة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية على إخلاء قطاع غزة وتفكيك مستوطناته في2005، وإلحاق المقاومة اللبنانية للمرة الثانية هزيمة نكراء بالكيان الصهيوني إبان عدوانه على لبنان في2006،

وتمكن المقاومة العراقية من تعويق المشـــروع الأمريكي في العراق والمنطقة بل وتغيير المعادلة السياسية في الساحة الأمريكية.

وإذا كانت هذه الإنجازات كافة تعني أن قوى المقاومة الحية في الأمة ما زالت قادرة على صـــد موجات التراجع فإنه من الضـــروري الاعتراف بأن تخلي النظام العربي الرسمي عنها تماماً وتورطه في مواقف سياسية تعزز التراجع ولا تصـــده، والانقســـامات داخل صـــفوف المقاومة العربية وانهماكها في معارك ســـياســـية لا تخدم غاياتها النهائية، وقوة الفعل المضـــاد من قوى الهيمنة لهذه المقاومة عوامل أفضــت كلها إلى تعويق ترجمة هذه الانتصــارات إلى مد قومي شامل يقضي على الهجمة العدوانية التي تتعرض لها الأمة.

وثاني مظاهر التراجع هو التدهور المروّع في معدَّلات النموّ الناجم – أولاً – عن فساد السياسات الاقتصادية الرسمية، وعن الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى الاقتصـــاد الحرّ دون ضـــوابط، وما اســـتتبعه ونجم عنه من بيع ممتلكات الدولة والشـــعب إلى أفراد خرج أكثرُهُم من رحم بعض فســـاد القطاع العام والنهب المنظم للثروة وللمالية العامة...، والناجم – ثانياً – عن سـياسـات الاستدانة وتبعاتها الخطيرة على مالية الدولة، والانصراف المتزايد عن القطاعات الإنتاجية إلى قطاع التجارة والخدمات ومجمل أشـكال الاقتصـــاد الطفيلي ثالثاً، ناهيك عن سوء التدبير للفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان وسوء تدبير المال العام والإنفاق على برامج التنمية وهدر الموارد وسوء تدبير برامج تنمية الأسرة.

وكان لذلك التدهور المروّع كلفته الاجتماعية الكبيرة: البطالة المتزايدة، والتهميش الاجتمـاعي، والفقر المتفـاقم، وتـدهور مركز الطبقـة الوســـطى في المجتمع، وإفراغ الأرياف من ســـاكنيها وترييف المدن، ثم ما تولَّد عن ذلك من ظواهر كالعنف الاجتماعي، والعنف السياسي، وتحلُّل منظومة القيم، وتفكُّك الأسرة، وخراب النظام التعليمي.

لقد انهار الأمن الاقتصادي والغذائي في الوطن العربي بنتيجة ذلك كلِّه. وفي امتداد انهياره، زحف الفقر ليشمل قطاعاتٍ عريضةً من السكان، وازدادت الفوارق الطبقية بشكل فاحش ومخيف، وارتفعت درجة الاحتقان الاجتماعي الداخلي، وباتت البلاد العربية مرتعاً لأنواعٍ من التناقضات والصراعات الاجتماعية تهدّد بزعزعة استقرارها وتعريض أمنها الاجتماعي للخطر.

وثالثها تزايد وتائر الاستبداد والتسلط في النظم السياسية العربية، وانعكاسهما إهداراً متعاظماً للحريات العامة وحقوق الإنسان. إذ تعاني الحياة السياسية العربية اليوم من انسدادٍ خطير قادت إليه سياسات التسلط واحتكار السياسة والسلطة من قبل نخبةٍ ضيقة أو عائلةٍ أو طائفةٍ أو حزبٍ حاكم، وتهميش سائر التعبيرات السياسية الأخرى، وإطلاق قوى الأمن والاستخبارات في الشؤون العامة، وانتهاك القانون والدستور (إن وُجِد)، وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وخرق استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية، وتكميم الصحافة بتسليط سيف الرقابة عليها، واحتكار الإعلام السمعيّ – البصري، وفرض أحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وإنشاء محاكم غير قانونية لمحاكمة سجناء الرأي، وتجريد المعتقلين من حقوق الدفاع ومن الضمانات القانونية والدستورية للمحاكمة العادلة، والتضييق على حرية البحث العلمي، وانتهاك أبسط الحقوق المدنية كالحق في السفر والتنقل، وحرمان المرأة من حقوقها الطبيعية، وتجاهل مطالب المجتمع والمنظمات المدنية والمعارضة ومواجهتها – في معظم الأحيان – بقسوة. وقد ذهبت الأزمة بالنظام السياسي للدولة العربية إلى حدود تحويل الدولة إلى جزءٍ من أملاك الحاكم على نحو ما تعبر عنه سياسة التوريث وتحويل الجمهوريات إلى ملكيات جديدة مطلقة!

ورابعها تضـــخُّمُ حالة الانكفاء الكياني للدولة القطرية العربية وتضـــاؤل أحجام ومســتويات الصـــلة بين الدول العربية. لقد وأدت الدولة القطرية العربية فكرةَ الوحدة العربية لأن المصـــالح السـياسـية والطبقية التي يسـتند إليها النظام السياسيّ فيها والنخب الحاكمة فيه تنامت وترسخت إلى الدرجة التي بات الدفاع عنها، هو الهدف الاسـتراتيجي الأول لتلك النخب! في المقابل، لم تكن صـادقة في صـــناعة شـراكة إقليمية تعاونية – حتى دون مســتوى الوحدة – في إطار جامعة الدول العربية، لأن درجة حسـاسـيتها تجاه مسـألة السـيادة ظلت عالية جدّاً، فَمَنَعَتْهَا من رؤية خيار التعاون والشراكة رؤيةً صحيحة.

وإذا كان ما يســـمّى بالنظام الإقليمي العربي قد بلغ اليوم نهاية نفقه المســـدود مراوحاً في مكانه، فإن الأنكى والأدهى أن علاقات الدول العربية بعضـــها بعضـــاً انحدرت إلى دَرَكٍ مخيف: في الســياســة كما في الاقتصـــاد والتجارة، إلى حدٍّ نَكَاد لا نعثر فيه على حالة جوارٍ واحدةٍ حَسَـــنَة بين دولة ودولة. فَمِنْ مشـــاكل الحدود، إلى إيواء المعارضـــين من الطرفين إلى خوف الواحدة منها من تَحَالُفِ الأخرى مع قوى خارجية، إلى غير ذلك من أســـباب ذلك التدهور المطَّرد في العلاقات العربية – العربية الذي يدفع بعضـــها أحياناً إلى القطيعة السياسية والدبلوماسية، بل إلى المجابهة العسكرية!

لكن أخطر ما انتهت إليه أوضـاع النظام القطري العربي لم يكن ترسُّـخُه وانغلاقُه، بل تَحَلُّلُه وتفتته وبداية انفراط عقده على نحو ما نُعَانيُه في حالات الصـــومال والعراق والســـودان ولبنان، على تفاوتٍ بينها في الدرجة. إن القوى الاستعمارية التي مزقت المشرق العربي إلى دويلات قطرية، باتت تستكثر على العرب حتى تلك الدويلات نفسها متطلعة إلى إعادة تمزيقها كيانيّاً وتفصيلها من جديد على مقاس الطوائف والمذاهب والعشـــائر والجماعات الإثنية الصـــغرى، وليس النفخ الخارجي في النزاعات الأهليَة الداخلية وتنمية العصـــبيات المحلية

وتعزيز الانقسام المذهبي، إلا محاولات لدق الإسفين بين القوى الداخلية المكوّنة للجماعة الوطنية، قصد دفعها إلى الاقتتال مَعْبَراً نحو تقسيمٍ وتجزئةٍ جديديْن!

وخامســـها الانهيار المروّع للأمن القومي نتيجة عجز القدرة الدفاعية العربية عن صــونه وحمايته. كان اختلال التوازن العســكري بين الدول العربية و"إسرائيل" – لصالح الأخيرة – بدايةَ ذلك الانهيار، خاصــة بعد إسقاط النخب العربية الحاكمة للخيار العسـكري وجنوحها المعيب للتسـوية. إذِ اسْـتُبِيحَ الأمنُ القومي في هذا السياق، وبات في وسع إسرائيل أن تزحف بجيوشها إلى لبنان، وأن تقصـــف المراكز العلمية والصـــناعية العربية (مفاعل تموز العراقي)، وأن تضـرب طائراتُها مقر منظمة التحرير في العمق التونسـي وتُنْزِلَ في ذلك العمق فرق اغتيالٍ لتصـــفية قادة الثورة الفلســطينية (اغتيال الشـــهيد خليل الوزير: "أبو جهـاد")، وأن تمرح طـائراتُهـا في الأجواء اللبنـانيـة وبوارجُهـا في الميـاه اللبنانية، وأن تضــرب مراكز القوات الســورية في لبنان، بل وتقصـــف العمق الســـوري...، دون أن تلقى ردّاً. لكن الدرجة الأعلى في ذلك الانهيار، الذي أصاب الأمن القومي العربي، هو التدفق العسكري الواسع للقوات الأمريكية على الجزيرة العربية والخليج منذ التحضـير لضـرب العراق في العام 1991 وصـولاً إلى تدميره والاســـتقرار في دول منطقة الخليج العربي، انتهاء باحتلال العراق ومحاولة إقامة قواعد دائمة فيه، والتطلع إلى الإخضاع الكامل لسائر دول الدائرة العربيـة حتى تلك التي تقبل منها بفكرة الأمن المســـتورد بدل الأمن القومي العربي. ولم يكن ليعدِّل من هذا الانهيار نسبيّاً سوى النجاح في إلحاق ضربات موجعة بالقوى المعادية على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

تلك ظواهر تشهد بالمدى البعيد الذي بلغه التراجع في أداء الوطن العربي في العقود الأخيرة، وسياقاتها العربية التي جرى فيها. لكن هذه السياقات مشدودة

بمعطياتٍ دولية وإقليمية تفرض أحكامَها على مجمل الواقع العربي، وتفرض التدهور حالاً متماديةَ الفعل والتأثير في حركة تطوُّره المعاصر.

2- السياق العالمي والإقليمي للتدهور:

في أعقاب الانتكاسة التي منيت بها محاولة النهوض العربي في خمسينات القرن الماضي وستيناته بفعل العدوان الإسرائيلي في1967 بدا لوهلة أن النظام العالمي باقٍ على نموذجه السائد في ذلك الحين، بل لقد بدا في عقد السبعينات أن القوة الأمريكية آخذة في التراجع بفعل الهزيمة العسكرية القاسية في فيتنام وفقدان مواقع مهمة للتأثير والنفوذ كما حدث بعد نجاح الثورة الإيرانية في1979، غير أن السياسة الهجومية للإدارة الأميركية اليمينية الجديدة منذ مطلع الثمانينات استطاعت أن تستعيد تدريجياً القدرة الأميركية على التأثير في الساحة العالمية، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه عوامل الوهن الداخلي في الاتحاد السوفيتي تحدث آثارها في كيان القوة العظمى الثانية في قيادة النظام العالمي، وعندما تولى جورباتشوف قيادة الاتحاد السوفيتي في1985 راهن كثير من المحللين على قدرته على وقف تراجع القوة السوفيتية، غير أن خيوط اللعبة أفلتت تماماً من يديه (إذا استبعدنا ما يصر عليه البعض من أنه كان شريكاً في مؤامرة على الاتحاد السوفيتي) وانتهى الأمر باختفاء الاتحاد السوفيتي من خريطة العالم في كانون الأول/ديسمبر 1991وحلول خمس عشرة جمهورية مستقلة محله هي كل ما كان الكيان السوفيتي يضمه من جمهوريات فيدرالية. ولقد ورثت روسيا القوة النووية السوفيتية ومعظم عناصر القوة في الكيان المتفكك، غير أن استسلامها التام للمعسكر الرأسمالي في ظل رئاسة يلتسين أفقدها أي تأثير أو نفوذ بالمعايير العالمية، وساعد ذلك دون شك على بلورة وضع عالمي جديد تمثلت أهم معالمه في بروز القيادة الأميركية الأحادية للنظام العالمي، وفقدت الدول المتوسطة والصغرى بذلك عالم القطبية الثنائية

الذي وفر لمن يملك الإرادة منها قدراً من حرية الحركة في الســـاحة الدولية، وأصـــبح عليها إما أن تقنع بالتبعية المطلقة للولايات المتحدة، أو تحاول الحفاظ على استقلالها أو على الأقل على قدر منه في ظل ظروف عالمية بالغة التعقيد تهدد بضرب كل من يتجاسر على تحدي الإرادة الأميركية، وكان للدول العربية بطبيعة الحال نصيبها الخاص من هذه التداعيات السلبية بسبب فداحة المصالح الأميركية في الوطن العربي وعلى رأسها المصالح النفطية.

ولقد ســـاد في حينه جدل داخل الوطن العربي وخارجه حول طبيعة تلك التحولات، وانقسمت الآراء في هذا الصدد، فرأى فريق أنها قد أفضت إلى نظام عالمي جديد أحادي القطبية سـوف يُقدر له أن يسـود التفاعلات الدولية لمرحلة كاملة من مراحل تطور العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى التفوق الواضح للقوة الأميركية، ووجود مشـــروع متبلور لقيادة العالم لدى نخبتها الحاكمة، والســلوك الأميركي التدخلي في القضـــايا الدولية الذي يجعل هذه القيادة أمراً واقعاً. غير أن فريقاً آخر رأى في هذه التحولات وضـــعاً مؤقتاً، لأن ثمة تنامياً متزايداً لأقطاب عالمية جديدة لعل الصين أبرزها، ولأن المشروع الأميركي لقيادة العالم القائم على الهيمنة هو في حد ذاته مصدر تآكل للقطبية الأحادية بقدر الممانعة الدولية له، ولأن الســلوك الأميركي في الشـــئون الدولية أحدث من الارتباك والفوضى أكثر مما أوجد من التماسك والاستقرار.

مع ذلك فإن الفريقين لم يختلفا على أن اللحظة كانت تشـــير إلى انفراد أميركي ظاهر بمقاليد القرار في الشئون العالمية، وفي تلك الظروف وقع احتلال العراق في2003، وبدا لوهلة أن الولايات المتحدة تشـــق طريقها بثبات نحو تحقيق الهيمنة على الوطن العربي، غير أن المقاومة العراقية أوقفت تقدم المشروع الأميركي وبدأت عوامل عالمية أخرى في التبلور على النحو الذي يؤيد وجهة النظر التي تنبأت بعودة قيادة النظام العالمي إلى نموذج التعددية،

فواصلت القوة الصينية تقدمها بثبات، واستعادت روسيا الاتحادية في ظل قيادة بوتين مقومات قوتها العسكرية، وتجاوزت محنتها الاقتصادية، وبدأت في تبني سياسة تعكس مصالحها الوطنية بما أفضى إليه ذلك من تعقيدات في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة بصفة خاصة. يضاف إلى ذلك عودة اليسار إلى السلطة في بلدان أميركا اللاتينية عبر صناديق الاقتراع، وإذ رفعت هذه العودة العزلة عن كوبا وفنزويلا أذنت بتحجيم النفوذ الأميركي في القارة اللاتينية التي كانت حديقة شبه خلفية لذلك النفوذ، وبكسر حلقة الإطباق الأميركي على مصائر شعوب وبلدان العالم الثالث وتوسعة رقعة الممانعة الدولية للسياسات العدوانية الأميركية في العالم.

على الصعيد الإقليمي لا شك أن الكيان الصهيوني قد لعب دوره في التدهور الذي ألم بمحاولة النهضة العربية، فقد كان هو الأداة التي وجهت الضربة العسكرية للدولة القائدة لهذه المحاولة في1967، واستطاع هذا الكيان على الرغم من الإنجاز العربي في حرب الاستنزاف عقب عدوان1967، وحرب1973 أن يثابر على سياسته العنصرية التوسعية بسند أميركي مطلق، وفي هذا الإطار حدث الاختراق الإسرائيلي الكبير للأمة العربية بتوقيع معاهدة السلام مع مصر في1979 والأردن في1994، وما تبع ذلك من هرولة غير مبررة من قبل عدد من الدول العربية باتجاه إسرائيل، الأمر الذي عزز الانقسام العربي بشأن سبل المواجهة مع إسرائيل. وعلى الرغم من أن المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية قد حققتا انتصارات لافتة في هذه المواجهة وبصفة خاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإن غياب ظهير عربي قوي لهما واستشراء الانقسام الداخلي بين فصائل المقاومة الفلسطينية قد مثلا قيداً واضحاً على هذه المقاومة.

في السياق الإقليمي أيضاً أخفق النظام العربي في التوصل إلى معادلة صحيحة للعلاقة مع جارتيه الآسيوتين الكبيرتين إيران وتركيا. في البدء كانت إيران الشاهنشاهية جزءاً لا يتجزأ من المشروع الأميركي المناهض لآمال الأمة وغاياتها، وعندما نجحت الثورة الإيرانية في1979 تبادلت إيران الأدوار مع عرب المد القومي في ستينات القرن العشرين، غير أن التشدد القومي الواضح للثورة الإيرانية والتناقض بين مشروعها "الإسلامي" وبين النظم العربية عامة والخليجية خاصة أوجد احتقاناً في العلاقات العربية-الإيرانية بلغ ذروته بانفجار الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) لتكون أطول حرب نظامية يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان لتلك الحرب أسوأ الآثار في تدمير مقومات القوة العربية، وتعثر مسيرة الأمة على طريق التنمية. وبين دور إيراني في العراق مرفوض عربياً، وإمكانات عمل عربي-إيراني مشترك لمواجهة محاولات الهيمنة الصهيوأمريكية ما زال النظام العربي غير قادر على أن يجد المعادلة الصحيحة لعلاقته بإيران على النحو الذي يعظم القواسم المشتركة ويحفظ المصالح العربية في آن واحد.

وبالنسبة لتركيا فشل النموذج التركي الذي أيده الغرب، وبصفة خاصة الولايات المتحدة لتحقيق نهضة إقليمية في الشرق الأوسط في أن يحصل على قبول من جانب النخب السياسية في الوطن العربي لأسباب كثيرة منها العامل التاريخي، ومنها أيضاً طبيعة العلاقة بين تركيا كدولة أطلنطية وبين الولايات المتحدة التي لعبت دوراً رئيسياً في وأد مشروع النهضة العربية في خمسينات القرن الماضي وستيناته، ويضاف إلى ذلك عوامل التوتر في العلاقات العربية-التركية بخصوص قضايا حيوية كالمياه ولواء الاسكندرونة والعلاقات التركية-الإسرائيلية، ومع ذلك فإن التطورات الداخلية في تركيا في العقود الأخيرة وانكشاف حقيقة الرغبة الغربية في عدم قبول تركيا دولة ناهضة في مجتمع

الدول الغربية المتقدمة قد ولدا توجهات جديدة في السياسة التركية تجاه الوطن العربي ضيقت نسبياً من مساحات الخلاف أو لنقل على الأقل أنها أوجدت آلية رشيدة لإدارة الخلافات وتعظيم القواسم المشتركة في العلاقات العربية–التركية.

وعلى صعيد القارة الأفريقية أخفق النظام العربي في تحقيق علاقات تعاونية مستقرة مع الجانب الأفريقي تجعل من الطرفين حليفين في السعي نحو النهضة والتصدي لمحاولات الهيمنة. كان للنظام العربي في مرحلة المد القومي في خمسينات القرن الماضي وستيناته دوره الفاعل في معارك التحرر الأفريقية، غير أن هذا الدور واجه دوماً عقبة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، وعلى الرغم مما بدا أن التعاون العربي–الأفريقي قد بلغ ذروته بعقد القمة العربية–الأفريقية في آذار/مارس1977 إلا أن الآمال المعقودة على هذا التعاون سرعان ما انحسرت مع بداية الانقسام العربي حول التسوية مع إسرائيل في السنة نفسها، ومع تفاقم الانقسام العربي واستمرار النشاط الإسرائيلي ودخول قوى عالمية جديدة على رأسها الولايات المتحدة والصين إلى ساحة التنافس داخل القارة الأفريقية بدا أن الحضور العربي في أفريقيا أضعف من أن يولد تعاضداً عربياً–أفريقياً من أجل نهضة شاملة.

ويعني ما سبق أن السياق العالمي والإقليمي لمحاولات النهضة العربية لم يكن دوماً مواتياً أو غير موات، فقد بقي قدر من حرية الحركة في النظام العالمي عقب هزيمة1967، لكن النظام العربي لم يحسن استغلاله دوماً، وعندما تحولت قيادة النظام العالمي إلى نموذج الأحادية القطبية واجه النظام العربي واحدة من أسوأ مراحله، ويكفي أن احتلال العراق قد تم أثناءها، غير أن هذا النظام بسبب عوامل الضعف الداخلي فيه بدا حتى الآن غير قادر على الاستفادة من التطورات العالمية المواتية التي بدأت قسماتها تتضح في أعقاب احتلال العراق والصحوة الروسية والتقدم الصيني المطرد، ويعني هذا أنه ما لم

تحدث تحولات داخلية مواتية في النظام العربي فإن التطورات العالمية باتجاه العودة إلى تعددية القيادة في النظام العالمي لن يكون لها أثر يذكر على مسيرة نهضـــته، والأمر نفســه ينطبق على الســياق الإقليمي فقد كان بمقدور النظام العربي أن يستثمر على نحو أفضل ما حققه من إنجازات في صراعه مع الكيان الصــهيوني، والقواسـم المشـتركة مع الثورة الإيرانية والسـياسـة التركية والبلدان الأفريقية، غير أن هذا النظام ظل غير قادر على إيجاد المعادلة الصــــحيحة في مجمل علاقاته الإقليمية.

3- غياب مشروع نهضوي معاصر

تلك ســمات البيئة الإقليمية والدولية، والفرص والهوامش المتاحة أمام الشعوب غير الغربية للنهضة والتقدم. فما الذي يمنع الوطن العربي من استثمار تلك الفرص وتوقي المخاطر؟ الجوابُ هو غياب مشروعٍ نهضويٍّ عربيٍّ معاصر يتطلع إلى إنجاز حلقات التوحيد القومي والتنمية والاستقلال والتقدم. أما أسباب هذا الغياب، فَلَها تاريخ.

بدأ العرب مشروعَ نهضتهم الفكرية والسياسية مبكراً نسبيّاً. أدركوا المغزى العميق لحملة بونابارت واحتلال الجزائر: نهايةُ مَدَنِيَّةٍ وبدايةُ أخرى. ولم يتأخروا في الردّ على تحدّي ذلك التحوُّل الجديد الذي أَحْدَثَهُ قيام المدنيَّة الأوروبية الحديثة، فجاء الردّ اســتجابةً. نعم، قاوموا الغزوة الكولونيالية بإباء، لكنهم تنبَّهوا إلى ما في أوروبا من مصــادر قوة: العلم والصــناعة والتنظيم العقلاني للإدارة والدولة والقوة العســكرية الحديثة... إلخ، واجتهدوا في الأخذ بأســبابها وفي تأصيلها.

بدأ محمد علي باشا تجربته في الإصلاحات متأثراً بفرنسا. كان ذلك قبل أن تبدأ الدولة العثمانية تجربة "التنظيمات" بعقود. ولقد طبعت محاولاتُه تلك سائرَ المحاولات الإصلاحية التي أعقبت الأولى في القرن التاسع عشر. ومَن

يستعيد اليوم معطيات التجربة الإصلاحية العربية على ذلك العهد – مع محمد علي وإبراهيم باشا في مصر وأحمد الباي في تونس ومحمد الرابع والحسن الأول في المغرب – يَلْحَظ ما بينها من جوامعَ ومُشْتَرَكَات على صعيد "جدول أعمالها": تحديث الجيش وتطوير هيكله النّظاميّ، الإصلاح المالي والجبائي، الإصلاح الإداري، تطوير النظم التعليمية وإرسال بِعْثَاتِ الطلبة إلى أوروبا للتكوين، إصلاح نظام العلوم الدينية في جامعات الأزهر والزيتونة والقرويين، إقامة أَنْوِيَةِ صناعاتٍ وطنية... إلخ. وربَّما تفرَّدتْ مصر منها بهاجسٍ صناعيّ أكبر. جسده تصدي محمد علي لمنافسة الصناعة الأوروبية وإنشائه نظاماً احتكارياً مول من عائده إنشاء صناعة حديثة لهذا الغرض فاستورد الآلات والفنيين من أوروبا وأنشأ معامل عديدة وأرسل البعوث الفنية والعملية لأوروبا للتزود بالمعارف الحديثة وأصاب في هذا كله نجاحاً لافتا.

كان لهذا المشروع النهضوي وجْهٌ فكري رافَقَ المشروع السياسي وأسَّسَ له شرعيته. وهو كناية عن التراث الفكري الإصلاحي الإسلامي والتراث التنويري الحداثي في القرن التاسع عشر: التراث الذي دارت موضوعاته حول التّرقي والتّمدن والإصلاح والحرية، وساهم في صَوْغِ نصوصه الكبرى مفكرون كثر من التيارين الإسلامي والليبرالي (الطهطاوي، خير الدين التونسي، محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، عبد الله النديم، أحمد فارس الشدياق، أديب إسحق، فرح أنطون...). وليس من شك في أن وجود مشروع سياسيٍّ نهضويٍّ حينَها وفَّرَ شرطاً تاريخيّاً لنمّو هذا التراث الفكريّ النهضويّ؛ وكما أن وجود الأول حينها كان في حاجة إلى الثاني: يبرره ويؤسس له المشروعية فإن الثاني كان بحاجة إلى الأول ليستلهمه فيما يدعو إليه، ولم يكن عبثاً أن طلباً متزايداً على النخبة الإصلاحية سيرتفع كثيراً بارتفاع معدَّل الانغماس السياسي في عملية الإصلاح، وأن بعض رموز النهضة الفكرية أُوكِلَتْ إليهم وظائف كبيرة في الدولة.

ولقد دَشَّنَتِ الثورةُ المصرية (23 تموز/يوليو 1952) طوراً نهضويّاً جديداً حين أطلقت مبادئها الســـتة ومشـــروعَها التنمويَّ والاســـتقلاليَّ والوحدويّ. فقد أحدثت مكتسـباتُها اسـتنهاضـاً لا سـابق له لكل قوى الأمة وطموحاتها التحررية والقومية. ومن يســتعيد اليوم معطيات البرنامج الناصـــري، والمكتســـبات التي تحققت في إطاره، يدرك إلى أيّ مدًى شـقَّ ذلك المشـروع طريقه إلى النهضــة. وتقتضـي الأمانة أن يقال إن هذا البرنامج قد نهل من برامجَ سابقة عليه لمفكرين عروبيين وقوى سياسية قومية عربية رائدة.

اســتند المشــروع الناصـــري إلى رؤية برنامجية لعملية النهوض الوطني والقومي شـــملت المجالات كافة: توجهت في الداخل المصـــري إلى تحقيق الإصلاح الزراعي وإعادة تحديد ملكية الأرض وتوزيعها على الفلاحين الصغار، وتحديد الإيجارات للأراضــي الزراعية واسـتصـلاح الأراضــي وتنمية مسـاحاتها، وإعادة تنظيم تدفق الثروة المائية وتوزيعها ببناء الســـدّ العالي. وتوجهت إلى التصنيع والتصنيع الثقيل أو إلى إنتاج أدوات الإنتاج فضـلاً عن تنمية صـناعة النســيج. وأمَّمت شــركة قناة الســويس والبنوك والمصــارف والشــركات الكبرى المملوكة للأجانب أو لقوى الرأســمال الخاص وأخضــعتها لملكية الدولة، ونمَّت القطاع العام. ثم قدمت مســـاهمةً رائدة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحدّ من الفوارق بين الطبقات بإنصــــاف فئات الكادحين في حقوقهم الاجتماعية. وقبل ذلك كله، أنجزت مهمة الاســتقلال الوطني الكامل من خلال حمل بريطانيا على الجلاء.

أما على الصعيد القوميّ، فقادت مصر الناصرية المعركة ضد الأحلاف الأجنبية، ووضــعت قضــية فلسـطين والصــراع العربي – الصــهيوني في قلب أولويات سياستها الخارجية، فخاضت حربين ضدّ إسرائيل، ورعت مشروع إنشاء منظمة التحرير الفلسـطينية، ودعمت فصــائل المقاومة بالمال والســلاح والقرار

السياسي، وفكت طوق الحصار والقتل عن مقاتليها في الأردن صيف العام 1970، وقدمت الدعم للحركات الوطنية في المغرب العربي وللثورة الجزائرية خاصة، ناهيك باليمن وحركة التحرر الوطني في أفريقيا. ورعت ميلاد حركة عدم الانحياز في العالم الثالث، وأطلقت أول تجربة وحدوية عربية (الوحدة المصرية – السورية). وأسَّست فكرة التضامن العربي، في إطار جامعة الدول العربية، على قاعدة التمسك بالثوابت القومية وعدم التفريط فيها.

ولقد كان لهذا المشروع النهضويّ الذي حملته الناصرية في النطاقين الوطنيّ والقوميّ وقطعت فيه أشواطاً، تأثيراتٍ بالغةٌ في مجمل الوضعِ العربيّ: الشعبيّ والرسميّ. فبقدر ما حَمَل الفكرةَ القوميَّةَ النهضويَّةَ إلى الآفاق الرحبة وكرَّسها في الرأي العام واسْتَوْلَدَ جمهورَها العربيّ، بقدر ما قدَّم مثالاً مرجعيّاً لتجارب عربية أخرى في الجزائر والعراق وسوريا جرَّبت أن تنسج على منواله.

لكن هذه اللحظة النهضوية الثانية، التي أطلقتها الناصرية في فجر النصف الثاني من القرن الماضي، سرعان ما ستتعرض للانتكاس ابتداء من حرب العام 1967، وخاصة بعد رحيل عبد الناصر والانقلاب على مشروعه في مصر وبَقية البلاد العربية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي.

4- من أجل البناء على مكتسبات وتراكمات مشاريع النهضة السابقة:

إذا كانت فكرةُ النهضة قد وُئِدَتْ وأجْهِضَتْ تجربتان منها (في مطلع القرن العشرين وفي نصفه الثاني)، فليس ذلك خاتمةُ المطاف. بل من الواجب التحرر من النظرة العدمية وإعادة قراءة التجربتين في ممكناتهما التاريخية، وفي أفق البناء على ما أنجزتاه من مكتسباتٍ للانطلاق بمشروعٍ نهضويٍّ جديد يستأنف ما بدأته التجاربُ السابقة. ونقطةُ الانطلاق في هذا الجَهْد هي النظر

بعين النقد لمجمل العوامل والأسباب التي أخذت تجربتيْ النهضة العربية إلى الإخفاق.

أ- تحليل أسباب وعوامل إخفاق مشاريع النهضة السابقة:

لقد انتهت تجربة النهضة الأولى، التي انطلقت منذ محمد علي وحتى "الثورة العربية" أثناء الحرب العالمية الأولى، إلى ما انتهت إليه من إخفاق نتيجة جملةٍ **من العوامل السياسية والفكرية نرصد منها ثلاثة رئيسَة:**

أول هذه العوامل هو فشل فكرة "الثورة العربية" وتجربتها، واصطدامها بزيف الوعود البريطانية بدعم قيام الدولة العربية في حال تحالفت الحركة العربية مع بريطانيا في الحرب ضد تركيا. وبدل أن تقوم الدولة العربية، سقطت الأقاليم العربية في المشرق العربي – الواحدة تلو الأخرى – في قبضة الاحتلال الاستعماري: البريطاني والفرنسي. قبلها، كانت أقطارٌ عربية كبيرة قد سقطت تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي: الجزائر في مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مصر وتونس في مطلع ثمانينيات القرن نفسه، وليبيا في العام 1911، والمغرب في العام 1912. ولقد أنهى احتلال هذه البلدان تجربة النهضة التي بدأها محمد علي والباي ومحمد الرابع إلى حين، وأعاد المحاولة إلى نقطة الصفر.

وثانيها ما أعقب سقوط المنطقة في قبضة الاحتلالِ الأجنبيّ من عملية تمزيقٍ كيانيٍّ لأوصالها الجغرافية والبشرية على نحوٍ قاد إلى تجزئتها وإلى استيلاد دويلاتٍ قطرية قوامُها تكويناتٍ عصبوية: طائفية ومذهبية وعشائرية مُنْتَزَعَة من بنية الجماعة الوطنية الجامعة ومقذوفاً بها إلى علاقاتٍ أخرى اجتماعية – سياسية لا ترى نفسها فيها إلاّ بوصفها أقليات منغلقة على عصبياتها. وهكذا انتقلتِ المنطقةُ من طُوبَى النهضة والتقدم، التي بَدَأَتْها

في القرن التاســع عشــر، إلى حيث تعيش مســألةً كيانية أســوأً حتى من تلك التي عاشتها إبَّان سياسة التتريك حين انْفَلَتَتِ النزعةُ الطُّورانية من عِقَالها.

وثالثها تراجُعُ الفكر الاجتهادي الإصــلاحي، منذ مطلع القرن العشــرين، بعد غياب محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وانقلاب محمد رشـيد رضــا على الإصــلاحية الإســلامية، في عشـرينيات القرن الماضــي، مع بداية تنظيره لدولة الخلافة على حســاب الدولة الوطنية. ولقد طال هذا التراجع الفكر الليبراليَّ ذاتَه أمام هجوم الفكر المحافظ: ومحاكمة كتاب طه حســين "في الشــعر الجاهلي" وكتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرَّازق مثالٌ لذلك الهجوم.

لم يكن المنحى العام الانحداري الذي شـهدته السـياسـة والثقافة في البلاد العربية، بين الحربين، ليُسقِط من الاعتبار حقائقَ أخرى من قبيل انبعاث بعض مظاهر التفكير الإصــلاحي مع عبد الحميد بن باديس وعلال الفاســي والشـيخ الثعالبي وعبد الرزاق السنهوري ومحمود شلتوت، ومن قبيل توحيد مناطق عربية في دولة موحَّدة كما فعل ذلك الملك عبد العزيز آل ســعود حين وَحَّد أقاليم الجزيرة العربية وأسَّــس المملكة العربية الســعودية، كما من قبيل قيام حركات وطنية اسـتقلالية في معظم البلاد العربية ردّاً على الغزوة الكولونيالية الخارجية. لكن المناخ العام كان مناخ تراجعٍ لفكرة النهضة وإرادتها.

أما المشـروع النهضـوي الثاني – الذي قادته مصـر الناصـرية – فتعرَّض **للانتكاس لجملة أسبابٍ وعوامل لعلّ أهمها:**

أولها أنه جُوبِهَ مجابهةً حادة من طرف القوى الامبريالية والصــهيونية التي نجحـت في إلحـاق ضــربتين موجعتين بـه **همـا:** الانفصــال في أيلول/سبتمبر 1961 وعدوان حزيران/يونيو 1967. وهو في هذا يشبه مشروع محمد علي وإبراهيم باشــا. كلاهما لم يبدأ ســقوطه من الداخل (وإن كان ذلك الداخل غيرَ مُجَهَّزٍ بمؤسسات تحميه)، وإنما بضـربة عسكرية من الخارج: من

فرنســــا وبريطانيا المتحالفتين مع غريمهما العثماني في حالة محمد علي، ومن أمريكا و"إسرائيل" في حالة عبد الناصر.

وثانيها تأجيلُه مطلب الديمقراطية واعتبارها دون قضـــــية التنمية أولوية، وبالتالي استبعادُهُ قطاعاتٍ واسعةً من الشعب من المشاركة السياسية وإدارة المشروع نفسه.

وثالثها قيامُه على كاريزما الزعيم وغياب نظام المؤسسات، الأمر الذي ذهب بالمشروع بعد رحيل صاحبه وسهَّل الانقلاب عليه، بل لقد سهل حدوث انتكاسات مهمة حتى قبل ذلك الرحيل كما في تجربة الوحدة المصرية–السورية (1958–1961).

ورابعها الدعم الكثيف الذي تلقته قوى الثورة المضـــــادة والنخب الرجعية من أمريكا للانقضـــاض على ذلك الميراث النهضــوي وإعادة جدولة الأولويات: الصلح مع أمريكا و"إسرائيل"، والرأسمالية المتوحشة العالمية وقواها في الداخل، والتمسك بالدولة القطرية كمقدَّس سياسي. والأنكى أن بعض تلك القوى والنخب خرج من رحم الثورة نفسها!

وخامسها أن الصراع الذي نشب بينه وبين قوى الإسلام السياسي واليسار لم يُمكِّن من استيلادِ تحالفٍ عريض يضـم سـائر القوى ذات التمثيل الأصـيل والفعالية السياسية تحمل ذلك المشروع وتنهض بمهمة تحقيقه.

لقد أرهقته تناقضاتُه الداخلية لا شك. لكن الضربة القاضية التي أطاحت به كانت من الخارج. وهو عينُه ما تكرَّر مع العراق بعد قرابة ثلث القرن. وفي ذلك ما يعني أن القوى الامبريالية والصــهيونية تقف مترصــدة كل محاولة عربية للنهضة وتجهِّز النفس لإسقاطها في المهد مستعملةً لذلك الوسائل كافة.

ب- تعظيم عوامل القوة في تلك المشاريع وإعادة تثميرها

إن المآلات التي آلت إليها تجارب النهضة السابقة لا ينبغي أن تحجب عنّا ما راكمته من مكتسبات، وما كان فيها من عوامل قوة تحتاج اليوم إلى استعادةٍ وتطوير، وإلى استدخالٍ لها في مشروع جديد. إن أحداً لا يملك اليوم أن يجحد حقيقة أن الحقبة الليبرالية بين الحربين نَبَّهَتْنَا – ولو متأخرين – إلى أهمية مسائل مثل الحرية والدستور والتمثيل النيابي. وأن الحقبة القومية تمثلت تمثُّلاً خلاَّقاً مطالب الوحدة القومية والاستقلال الوطني والقومي والتنمية المستقلة. وأن التيار اليساري قدَّم مساهمة رائدة في بناء رؤية نظرية لمسألة الاشتراكية والتوزيع العادل للثروة. وأن التيار الإسلامي قدَّم رديفاً لها في تشديده على مسائل الهوية والثقافة والجماعة والتنبيه إلى أهميتها. والمطلوب اليوم هو تعظيم تلك المكتسبات من خلال تطويرها واستدماجها في مشروع نهضوي واحد يعيد إقامة علاقات التلازم والترابط بينها بدل علاقات التنافر والتضاد.

5- في المشروع النهضوي العربي الذي نريدُه

المشروع النهضوي الذي تتطلع إليه الأمة اليوم هو المشروع الذي ترى في مرآتِه مسْتَقْبَلَها. وهو إذ يُفْصِح عن تطلعاتها إلى واقعٍ تكون فيه مشارِكةً في التاريخ وذاتَ دورٍ فيه مناسبٍ لصورتها عن نفسها كأمةٍ ذات رصيد تاريخيّ، فهو يستوعب كافة الأهداف والمطالب التي حملتها ستة أجيال عربية – في العهد الحديث والمعاصر – وناضلت من أجل إنجازها (فنجحت في بعضها وأخفقت في أغلبها)؛ لكنه يعيد بناء الصلات والعلائق بينها بشكل جديد.

أ- طبيعةُ المشروع النهضوي وأهدافُه

يبرّرُ فكرةَ مشروعٍ نهضوي عربي ما تعانيه الأمّة من ضَعْفٍ ووهن في أوضاعها، ومن ضياع وذهول في الرؤية إلى ما ينهمر عليها من نكبات وتراجعات. وحين تكون الأمة بهذا الحجم من التراجع والضياع والتِّيه على الرغم مما تضمه من قوى حية، تحتاج إلى بوصلة تهتدي بها وترشِّد بها فاعليتَها. وليس غير مشروعٍ شاملٍ واستراتيجي، مثل المشروع النهضوي، يقدم لها – وللقوى الحية فيها – مثل تلك البوصلة.

يمثل المشروع النهضوي هذا ردّاً على معضلات ستّ فرضت نفسها على الواقع العربي وعلى العقل العربي منذ قرنين: الاحتلال، والتجزئة، والتخلف، والاستغلال، والاستبداد، والتأخر التاريخي. الاستقلال الوطني والقومي هو الجواب التاريخي عن حالة الاحتلال. والوحدة القومية هي الردّ الاستراتيجي على التجزئة الكيانية التي باتت هي الأخرى مهددة بتجزئة دون قطرية. والتنمية المستقلة هي بديل التخلف والتنمية القاصرة في ظل العولمة. والعدالة الاجتماعية هي نقيض الاستغلال والفوارق الطبقية الفاحشة التي تعمقت في ظل محاولات فرض نموذج ليبرالي بدعوى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. والديمقراطية هي السبيل الوحيد لمشاركة الأمة في صنع مستقبلها. والتجدد الحضاري هو الحلّ لمعضلة التأخُّر التاريخي والانحطاط. هي أهدافٌ ستة – إذن – تلك التي تؤسّس المشروع النهضوي العربي وتَحْمل على الحاجة إليه.

ومن النافل القول إنها ليست أهدافاً جديدة، ولا بدأ الانتباه إليها مع ميلاد فكرة المشروع النهضوي اليوم. بل لاَزَمَتْ مسيرة الفكر السياسي والعمل السياسي العربيَّيْن منذ القرن التاسع عشر، وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى. لكنها – أبداً – لم تتبلور كأهداف كاملة مترابطة إلا في المشروع النهضوي، وإن كانت الأمانة تقتضي الاعتراف بأن شكلاً من أشكال الترابط بينها تَبَلْوَرَ في برنامج

الثورة المصـــرية على نحو ما عبَّر عنه "الميثاق" أبلغ تعبير، فقبل المشـــروع النهضوي كانت كل نخبة فكرية وسياسية تشتغل تحت عنوانِ هدفٍ بعينه دون سواه: كانت الوحدة هدف النخب القومية الأساس (أضاف إليها عبد الناصر الاستقلال والتنمية). وكانت العدالة الاجتماعية الهدف الرئيس للنخب اليسارية. والحريـــة (الديمقراطية) هدف النخب الليبرالية. وحفظ الهوية من التبديد هدف النخب الإسلامية. وكل واحدة من هذه النخب تحسب الهدفَ، الذي أقامتْ عليه مشـروعَهَا الفكريَّ والسـياسـيَّ، المفتاحَ الوحيد للجواب عن معضـلات الواقع العربي غير آبهةٍ بغيره من الأهداف.

لم تكن جميعُها على خطإ في تبنّيها تلك الأهداف، فهي أهداف صحيحة وموضـوعية تفرضـها أحوال الواقع العربي. لكن الخطأ كان في التعامل معها كأهداف متمايزة ومنفصلة ومتعارضة. وعلى ذلك، يمثل المشروع النهضوي العربي تصـحيحاً وتصـويباً لتلك الرؤية وإعادةَ بناءٍ وصـياغةٍ للعلاقة بين تلك الأهداف.

ب- شكل العلاقة بين عناصر المشروع النهضوي

المشـروع النهضـوي الذي نريدهُ منظومةٌ مترابطةٌ من الأهداف تتصـل الواحدةُ منها بالأخرى اتصـالَ تلازُمٍ وتَمَاهٍ. وكما في كل منظومة، لا يَقْبَلُ العنصُر الواحد من المشـروع النهضـوي عزلاً أو فصـلاً أو مركزيةً دون تغيير مجمل المنظومة والمعنى العميق الذي يؤسِّـسُـها. فالعناصـر جميعُها مترابطة ويقوم بينها تحديدٌ متبادَل، ولا يمكن إدراكُها إلاّ في منظوميَّتِهَا. وترجَمةُ هذه الرؤية سياسيّاً أن المشروع النهضوي هذا لا يَقْبَل النَظرَ إليه بمنطق الأولويات، لأن هذا المنطق هو - بالذات - الذي كان مسؤولاً، في ما مضى، عن اعتماد هدفٍ معيّن أو أهدافٍ بعينها على حساب أخرى.

تعني منظوميّةُ المشـــروع النهضـــوي احترامَ كُلّيته، والإعراضَ عن كل مقاربةٍ له بمقتضــى فكرة الأفضـلية، وعدم المقايضــة بين عناصـره وأهدافه: تلك التي أوقعت مشـاريع النهضـة السـابقة في تناقضـاتٍ ذاتية ذهبت بوهجها الثوري وأســاءت – في بعض الأحيان – إلى صــورتها وشـرعيتها. إنه المشـروع الذي ينبغي إدراكه بوصـــفه هدفاً واحداً لا يقبل التجزئة وإن كان يقبل التمرحل الموضوعي. وفي هذا السياق ينبغي أن تتكاتف جهود كافة القوى الحية المؤمنة به للنضـــال من أجله في إطار حلفٍ عريض ("كتلة تاريخية") يكون المشـــروعُ إياهُ برنامجَها ومرجعَها.

فَلْتَخُضِ الأمةُ إذن، وقواها الاجتماعيةُ والسـياسـيةُ والثقافيةُ الحيّةُ، معركةَ تحقيق هذا المشـــروع النهضـــويّ العربيِّ وأهدافه التاريخية الكبرى، بعزيمةٍ على قدرِ مســتوى التحدّي: مســتلهمةً ميراثَها الحضـــاريّ العظيم وســوابق التاريخ وتراكماته. وهذه رؤية للنهضـة نضـعها تحت تصرُّف معركة الأمة من أجل ذلك الهدف الكبير.

التَّجدُّد الحضاري:

حصل للحضـارة العربية – الإسلامية الظهور والتألق والتفوق في العصر الوســـيط بفعل الديناميات العميقة التي حركت فيها إرادة البناء والتقدم والخروج إلى العالمية. كانت دعوة الإســلام واحدة من تلك الديناميات التي حوّلت نشــر عقيدة التوحيد إلى رسالةٍ حملها العرب الفاتحون إلى الآفاق. وكان تشبُّع العرب الفاتحين بثقافات الشعوب، التي فُتِحت أراضيها – عنوةً أو صُلْحاً – واحْتُكَّ بها احتكاكاً، واحداً من الأسباب التي تغذّت منها حضـارة العرب والمسلمين وأطلقت فيهـا دينـاميـة البنـاء والتقدم. ثم كـان التراكم الثقـافي والعلميّ الهـائـل، وحركـة التدوين والترجمة، وتطوُّر الصـنـائع والحرف، وتوسُّـع نطاق التجارة بعيدة المدى مع العالم الخارجي، عوامل أعادت إنتاج حركة التطور الحضاري. وإذا كان ثمة

ما ميَّز الحضارة العربية – الإسلامية في عهدها، وسمح لها بالبقاء فترة طويلة من الزمن، فهو قدرتُها على التجدُّد الذاتي بالعوامل نفسِها التي ذكرنا، وخاصة منها انفتاحها على غيرها من الحضارات، والأخذ منها دونما شعورٍ بالنقص أو الدونية. ولم تبدأ حركة النهضة والحضارة في التراجع إلا بعد أن انكفأت إلى الداخل بفعل الضغط الخارجي على مركز الدولة، وبفعل الانقسام الداخلي وصراعات السلطة، وانهيار مركز الخلافة، وقيام الإمارات، وما أعقب ذلك ونَجَم عنه من انكفاءٍ ثقافي إلى أفكار السلف وإلى ثقافة الحواشي والمختصرات، ومن تشديد الخناق على تيارات العقل والاجتهاد والإبداع.

ولقد استفاق العرب قبل قرنين – ومنذ غزوة بونابارت لمصر – على حقيقة ما يفصلهم من بون شاسع عن المدنية الحديثة، وعلى حقيقة ما انتهت إليه أوضاعهم من تدهورٍ وانحطاط. وكانت نخبهم النهضوية، منذ القرن التاسع عشر، تتنبّه إلى ظاهرة التأخر المزدوج الذي يعاني منه العرب والمسلمون: التأخر عن العصر والمدنية الحديثة، والتأخر عن الحضارة العربية – الإسلامية وما بلغته في عصرها. ثم كان يرتسم طريق الخروج من الانحطاط والتأخر في شكل استلهامٍ للنموذج النهضوي الأوروبي وللنموذج النهضوي العربي الوسيط، أو لنموذج نهضوي تنصهر فيه قيم الحداثة والأصالة معاً لم يتوقف النهضويون عن الدفاع عنه إلا بعد أن سقطت الدولة العثمانية وسقط معها الاستقلال الوطني للبلاد العربية. واليوم ما يزال مشروع النهضة والتجدُّد الحضاري يفرض نفسه على الأمة ويدعوها إليه سبيلاً وحيداً إلى التحرر من أصفاد التأخر والانحطاط.

1- في معنى التجدُّد الحضاري وضرورته

إذا كان معنى التجدُّد الحضاري هو أن يكتسب العربُ، اليوم، وسيلةً لإطلاق ديناميات التقدم والتجدُّد في عمرانهم الاجتماعي والثقافي على النحو

الذي يؤهلهم لِلَّحاق بغيرهم من الأمم المعاصـــرة التي أخذت بحظٍّ من المدنية والكونيـة، وعلى النحو الـذي يحفظ لهم خصـــوصـــيتهم الثقـافيـة والقيميـة، فإن ضــرورة هذا التجدُّد تأتي بالذات من الحاجة إليه، ومن الحاجة إلى التحرُّر من الأسـباب التي تمنع العرب من تحقيقه. **وهناك سـببان، على الأقل، يبرران الحاجة إلى التجدُّد الحضاري:**

أولهمـا مـا يعـانيـه الوطن العربي من تـأخّر فـادحٍ في البنى الثقـافيـة والاجتماعية نتيجة تراكمات حالة الانحطاط المزمنة فيه والمنحدرة منذ قرون. إن ســيادةَ الجمود الفكري والتكلس العقلي وتراجع العقل الاجتهادي، وســيطرةَ الثقافة النَّصية والأفكار التي تدعو إلى الانكفاء إلى الأصول – مفهومةً بوصفها حقائق مطلقة – وتقديسَ التراث، وهيمنةَ الخرافة والنزعات التواكلية، ورفضَ الآخر، والانكماشَ الذاتي والتشــرنقَ على الهوية – مفهومة بوصــفها ماهية مطلقة لا تغتني ولا تتطور – ... إلخ؛ وهيمنةَ القيم القبلية والعشـائرية والطائفية والمذهبية على حسـاب القيم الوطنية والمعنى العصـريّ للأمة، واحتقارَ العمل، والميلَ إلى الدَّعَةِ والكسل، والعلاقةَ المائعة بالزمن وبالنظام، وعدمَ التشبع بروح المسؤولية...، كلها ظواهر تشي بمقدار ما أصـاب العمران الثقافي والاجتماعي العربيّ من خرابٍ هائل. وكلها تَسْـتَحِثُّ إرادة النهضـة، لدى النهضـويين اليوم جميعاً، على العمل الصـــابر المثابر من أجل إعادة إعمار هذا العمران المدمَّر من مدخل التجدُّد الحضاري.

وثانيهما ما يعانيه الوطن العربي من أشكالٍ بائسـة من الحداثة الرثة في البُنَى نفْسِــها (الثقافية والاجتماعية) نتيجة اصـــطدامه بالغرب وما أحدثه ذلك الاصـــطدام من ظواهر شـــوهاء في بُناه. إن ســيادةَ نزعةِ التقليد الثقافيّ الرَّثِّ للغرب، وتقديسَ الوافد واحتقارَ الموروث، والتغريبَ، والتبشــيرَ غير المشــروط بثقافة الآخر، والدعوةَ إلى التحديث القسـري، وجَلْدَ الذات والهوية، والتماهي مع

الغرب والفناء فيه، والهجومَ على الدين والمشـــاعر الدينية للمؤمنين، والعدميةَ في النظر إلى الثقافة العربية، والترحُّلَ الدائم بين النظريات الفكرية في الغرب، وتســـوُّلَ أجوبةٍ ثقافية غربية على معضـــلات مجتمعاتنا دون وعي الفارق في البُنى والتاريخ... إلخ؛ وهيمنةَ القيم الاستهلاكية تمثُّلاً بالمجتمعات الغربية، وتفشّـــي النزعات المادية الغرائزية، والفردانيةَ المفرطة في انعزالها عن العلاقات المجتمعية الطبيعية (كالأســـرة مثلاً)، والتحلُّلَ المتزايد لمنظومة القيم...، كلها ظواهر تُنْبِئ بدرجة التشـــوُّه الذي أصـــاب الحياة الثقافية والاجتماعية العربية المعاصـــرة نتيجة تلقِّي جرعاتٍ من الحداثة غيرِ مهضـــومة، أو نتيجة إدراكٍ قاصر لمعنى الحداثة. وهي أيضاً مما يَسْتَحِثُّ النهضويين اليوم على مواجهتها وتصـــحيحها ســـعياً وراء تأســـيس حداثةٍ جديدة لا تطيح بالشـــخصـــية القومية أو تمسخُها، ولا تُكْرِهُ المجتمعَ والناس على الفناء في المثال الحضاري للآخر.

2- المداخل والوسائل

إن تجدُّداً حضـــاريّاً يعيد اســـتلهام كلَّ ما هو نيِّرٌ وعظيمٌ ومفيد في خبرتنا التاريخية الحضـــارية من جهة، ويعيد تأصـــيل كلّ ما هو متقدّم وناجع وباعث على الانتهاض في المدنية الغربية الحديثة من جهة ثانية، كي يكوّن منهما نموذجاً حضـــاريّاً متوازناً – على نحو ما فعلت اليابان والصـــين مثلاً – يحتاج، في جملة ما يحتاج إليه، **إلى تحقيق أربعة أهداف:**

أوّلها ممارسة نقدٍ مزدوج لسلطتين مرجعيتين تَحْكُمَان الوعي العربي منذ قرنين، وتمارســـان عليه تأثيراً هائلاً إلى الحدّ الذي تشـــلَّن قدرته على التجديد أو التأصيل، **هما**: التراث والغرب. إن النقد المطلوب هنا هو نقد النظرة إلى كلٍّ منهما بوصـــفه "مستودع حقائق" يكفي التوسـل به للجواب عن كل مشـكلات الراهن العربي! إن التراث لا ينطوي على حقائق مطلقة فوق الزمان والمكان كما يدعي خطاب الأصـالة. كما أن الغرب ليس مستودع تلك الحقائق المطلقة كما

يدعي خطاب المعاصــرة. التراث والغرب مجالان ثقافيان نســبيان ومشــروطان بالزمان والمكان ومعطيات التاريخ. والنظرُ النقديُّ إليهما ينبغي أن ينصرف إلى إدراك هذا النسـبيّ الذي يؤسّـس كلاًّ منهما. فلقد كان النقد من أسـلحة الأقدمين من أسـلافنا. مارسوه بجرأة دفاعاً عن جديدٍ أنشـأوه أو تخطئةً لقديمٍ أو معاصـر لهم لم يروا فيه وجْهَ صواب. كما أن الغرب ما فَتِئ يمارس نقده لنفسه كما تفعل اليوم تيارات ما بعد الحداثة التي تعيد النظر في كل التراث الغربي الحديث والمعاصــــر. إن تقديس التراث هو مرادفُ تقديسِ الغرب في المقدمات والروح وإن اختلفتِ النتائج. وهو التقديس الذي أرهق الوعي العربي في صراع الأصـالة والحداثة العقيم، منذ قرنين، والذي بات يهددنا اليوم بحرب أهلية فكرية وثقافية تستنزف العقل والوجدان!

وثـانيهما عدم الســـقوط في نظرة عدميةٍ إلى التراث وإلى الغرب معاً بدعوى نقدهما. إذا لم يكن التراث والغرب مســـتودعيْن للحقائق المطلقة، فليس يعني ذلك إسقاط مرجعيتيْهما من الأساس، وإنما إعادةُ وعيهما بعيداً عن فرضية تفوّقِ أيٍّ منهمـا عن الآخر في تقديم موادّ لفكرنـا ولمجتمعنـا اليوم. إن الرؤيـة النهضــوية إلى هذه المســألة تنطلق من التشــديد على حاجتنا إلى فهم التراث والغرب فهماً علميّاً رصيناً دون انتقائية أيديولوجية، والبحث عن أكفل السبل إلى بناء علاقة صــحيحة وصـــحّية بكل منهما. وفي هذا الســياق، ينبغي أن يقع تواصُـلٌ مستمر مع التراث من أجل معرفة منظومته وإدراكها في سياق أسئلتها التاريخية، والاستفادة من الخبرة الماضـية في مجابهة مشكلاتٍ عرضـت نفسَـها على العقل والحضــارة دون اسـتنسـاخها؛ مثلما ينبغي أن يقع اتصــالٌ مسـتمر مع الغرب والثقـافـة الغربيـة من أجـل المزيـد من معرفـة منظومتهمـا وإدراك مـا هو خـاصّ فيهـا يرتبط بـأوضـــاع المجتمعـات الغربيـة وتـاريخهـا وبُنـاهـا، وما هو عامٌّ وكونيّ يمكن اعتمادُه. وفي الحالين، إن حاجتنا كبيرة إلى تواصــلٍ

مجتهد مع التراث وإلى انفتاح متوازن على الحداثة. ومن المهمّ أن ندرك أن هذه المسألة شديدة الاتصال بهدف النهضة الثقافية. فلا نهضة ثقافية ممكنة دون إعادة تمثُّل التراث والحداثة تمثُّلاً علميّاً صحيحاً، ودون إعادة بناء صلتنا بهما على نحوٍ صَحِّيٍ ومتوازن دون تقديسٍ أو إنكار. وغنيٌّ عن البيان أن الترجمة والتعريب أداة فعّالة في أيِّ مسعًى نحو النهضة الثقافية. فبواسطتها تمتلك الثقافة العربية إمكانية الاغتناء بثقافات المجتمعات والأمم الأخرى. ولذلك فالنهوض بها يقع اليوم – كما حصل في الماضي – في قلب الأولويات الثقافية المطروحة على هذه الثقافة.

وثالثُها: إنهاء حالة النزاع داخل المجتمع العربي، وفي أوساط نخبه، بين العروبة والإسلام وإعادة إدراك الهوية في بعدها التركيبيّ الجامع للحدَّيْن على قاعدة أن الإسلام – بتراثه العَقدي والحضاري – شكَّلَ محتوىً للعروبة والقومية العربية. لقد أنتج ذلك النزاع صراعاتٍ ثقافيةً وسياسيّةً كان المجتمع العربي في غنًى عنها لأنها مزّقتْ نسيجَه ودقتِ الأسافين بين تياراته. كما أنه لم يكن لها من مسوِّغ تاريخي لو حصلتْ مقاربتُها على نحوٍ صحيحٍ متحرِّرٍ من مطالب السياسة والتعبئة والتجييش لدى أطراف ذلك النزاع. إن الإسلام هو الذي زوَّد العرب بمشروعٍ تاريخيّ منذ الدعوة. وهو الذي قادهم إلى تأسيس دولة وحضارة كبيرتيْن. والعرب هم الذين حملوا الإسلام إلى العالم فبات كونيّاً. وهي حقيقة يعيها حتى غير المسلمين من العرب ممن يعتنقون عقيدةً أخرى (المسيحيون العرب مثلاً)، إذ يسلمون بأن الإسلام جزءً أصيل من حضارتهم العربية، ويذهب قسمٌ منهم إلى اعتبار نفسِه مسلماً بالمعنى الحضاري. واليوم، ما أحوج العروبة إلى تلك الطاقة الروحية الهائلة التي يحتويها الإسلام في المعركة المفتوحة من أجل التحرر الوطني والاستقلال القومي. وما أحوج الإسلام إلى

دور تؤديه العروبة مشروعاً تحررياً وإنسانياً من أجل التعايش مع العالم والحوار وتعظيم القيم الإنسانية المشتركة.

ورابُعها حمايةٌ ما في الأمة من تنوُّعٍ ثقافيٍّ مصـــدرُهُ روافد ثقافية شــعبية متنوعة في المجتمع العربي، واعتبار هذا التنوُّع عامِلَ إخصـــابٍ وإغناءٍ للثقافة العربية ينبغي استثمارُهُ، لا عامِلَ انقسامٍ وتهديد ينبغي وأْدُهُ باسم الوحدة الثقافية وذلك دون إخلال بضرورة العمل على تعظيم القواسم الثقافية العربية المشتركة.

3- من أجل نسقِ قيمٍ نهضوي

إن نســق القيم النهضــوي الذي نعنيه، هنا، هو ذاك الذي يترجم معنى التجدُّد الحضاري الوارد أعلاه؛ أي النسق الذي يعبّر عن تلك الحالة من التوازن المطلوب بين المواريث والمكتسـبات، بين الخصــوصــية والكونية، المتمســك بشـخصـيته والمنفتح على العالم. وهكذا فإن نسـق القيم النهضـوي لا بدّ من أن يكون في الآن نفسـه معبِّراً عن الشـخصـية العربية – الإسـلامية، متمسكاً بالقيم الكبيرة فيها المســـتمدة من التراكم الاجتماعي والثقافي والديني (قيم التمســـك بالعائلة، وأخلاق المروءة، والصــــدق، والإيثار على النفس، والتراحم، والتوادد، والتضــامن، والإنصــاف والعدل...)، ومنفتحاً على العصــر منتهلاً منه أرقى ما في قيمه ومتمســـكاً بها، مســـتدمجاً إياها في منظومته (ومنها قيم الحرية، والتسامح، والاختلاف، والمسؤولية، والاستقلال الذاتي للشخصية، والإنتاج...).

وقد يكون من تحصــيل الحاصــل القول إن الهوية – أية هوية – ليســت معطىً ثابتاً ونهائيّاً، وإنما هي حصــيلة ما يكتســـبه الأفراد والجماعات من قيم جديدة تصبح جزءاً من تكوين الهوية. إن الإسلام أضاف إلى العرب قيماً جديدة على قيم الشــجاعة والمروءة والكرم والتضــامن التي كانت لديهم قبل الإســلام، والتي اعترف لهم الإســـلام بها باعتبارها من "مكارم الأخلاق" (كما ورد في الحديث النبوي: "إنَّما بُعِثْتُ لأتَمِّمَ مكارم الأخلاق"). ولم تلبث قيم الإســـلام أن

أصبحت قيم العرب. ثم إن كثيراً من القيم الحديثة التي كانت مرفوضة، قبل قرنين، من العرب والمسلمين (حرية المرأة، والاختلاط بين الجنسين، والترفيه أو الترويح عن النفس، والاقتداء بغير المسلمين في المأكل والملبس...)، باتت اليوم جزءاً من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم لا يسألون عن مدى شرعيتها أو مدى الأصالةِ فيها.

وإذا كان من الثابت أن نسق القيم النهضوي الذي ندعو إليه يجافي قيم التواكل والاعتماد على الغير – في قيمنا الموروثة – ويجافي القيم الغرائزية الشاذة والقيم الذرائعية والفردانية الأنانية في القيم الحديثة والمعاصرة، فمن تحصيل الحاصل القول إنه نسق القيم الذي لا يمكنه أن يرى النور إلا من خلال إعادة تأهيل مؤسسات التربية كافة – من أسرة ومدرسة وإعلام – وتزويدها برسالة اجتماعية نهضوية تقوم بها. وهذه مهمة ملقاة على عاتق النخب الفكرية والاجتماعية اليوم في الوطن العربي، في المقام الأول، دون إعفاء الدولة من مسؤوليتها في ذلك.

ولعلّ قوى المشروع النهضويّ العربيّ مدعوَّة إلى الاغْتراف من دوائر حضارية أخرى غير الغرب، وقراءة تجربتها التاريخية المعاصرة، وخاصة تجربتها في توفير أجوبة خلاقة عن إشكالية الخصوصية والكونية، الهوية والحداثة، في مجتمعاتها. ولعلّ بلداناً من الدائرة الآسيوية، مثل اليابان والصين والهند، تقدّم مثالاً لتلك الأجوبة الخلاّقة. وأهميتها تأتي بالذات من كونها مكتنزةً بالتاريخ ومواريثه، وبثقل العمق الحضاريِّ فيها، مثل المجتمع العربي، وبثراء نسق "القيم الآسيوية". أما إذا كان لا بدَّ من نماذج لمجتمعاتٍ أقرب إلى مناخنا الحضاري والديني والثقافي، ففي ماليزيا المثال الذي يستحق القراءة والاستفادة.

الوحدة:

لكلِّ أمَّة، في أيّ مرحلةٍ من تاريخها، قضـــية كبيرة في الأهمية يتجه اهتمامها إليها وتتطلع إلى تحقيق الهدف المتَّصـــل بها. وتكون أهميتُها عادةً حصـــيلةَ مشـــاعر الناس وتفكير النخب وإيحاء الظروف المحيطة. ولقد كانت قضـية الأمة العربية، منذ ميلاد الوعي القومي المشـتبك مع حركة التتريك وإلى حدّ الآن، هي تحقيق هدف التوحيد القومي.

وبعد مرور عقود على ظهور المشـروع القومي – الذي كرَّســها قضــيةً رئيسَة – طرأت على الأوضـاع في الوطن العربي وفي العالم تحوُّلاتٍ كبيرةً كان من الطبيعي أن تُلْقِيَ بتأثيراتها الكبيرة على القضـــية هذه: فَهْماً لها وطرائقَ ومناهجَ وأســاليبَ في العمل من أجلها. وهي التحولات التي تفرض الحاجة إلى إعادة وعي مســألة الوحدة في ضـــوء معطياتها وتحدياتها، واشـــتقاق الصـــيغ والأساليب المناسبة لتحقيقها.

فلقد نجحت القوى الاســتعمارية في تكريس التجزئة، ونجحت معها القوى المحافظة – الموجودة على رأس الســـلطة في الدولة القطرية – في تنمية هذه الدولة وتقويتها وترسـيخها في مرحلةٍ أولى، ثم أدى أداؤها وتبعيتها ومصــالحها إلى إضـــعافها وتعريضـــها للتفتيت في مرحلةٍ ثانية. وأتى ذلك كلُّه مترافقاً مع تدخُّلٍ خارجيّ معادٍ لمشـروع التوحيد القومي، ومع تكريسٍ للمشـروع الصـهيوني في قلب الوطن العربي. ولم تســتطع جامعة الدول العربية أن تخترق الســقفَ السياسيَّ الذي رسمتْهُ لها السياساتُ العربية المحكومة بخلفياتها المحلية، ولا أن تُطْلق آلياتٍ توحيديةً تتخطى عقبة الســيادة والأمن في حدودهما القطرية إلى توليد فضاءٍ قوميٍّ أرحب للعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية. كما لم تنجح تجربة الوحدة المصــرية – الســورية في البقاء طويلاً إلى الحدّ الذي تطلق فيه آليات للتوحيد في مجمل أقاليم الوطن العربي. وأعقبتها محاولات أخرى فاشـــلة

للوحدة بين بلديْن أو أكثر لم تكن مزوَّدة برؤية قومية أو إرادة سـياسـية. ثم بَدَا كما لو أن الميْل الوحدوي بدأ يتجه نحو صـيغة التجمعات الإقليمية الفرعية، بدل الفضـاء العربي الجامع، قبل أن يعلن ذلك الميْل عن حدوده المتواضـعة وخاصة في أعقاب أزمة الخليج وحربه (1990 – 1991).

ولقـد كـان يمكن أن تتحول التجمعـات الفرعيـة العربيـة الثلاثـة ("مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة"، و"مجلس التعـاون العربي"، و"اتحـاد المغرب العربي") إلى نواة كبيرة لعمليـة التوحيـد القومي لو قـامـت على أمرهـا نخب سـياسـية مؤمنة بفكرة الوحدة – مثلما كان يمكنها أن تتحول إلى أطر للتعاون والتكامل الاقتصـادي والتجاري والمالي تسـهّل سـيرورة الاندماج أو الاعتماد المتبادل، والواقع أن العلاقات البنيوية داخل هذه التجمعات لم تكن تمثل حالة أرقى من مثيلتها على صـعيد النظام العربي ككل، ناهيك عن أن أحدها كان منغلقاً على أعضـائه فيما كان تجمع ثانٍ منفتحاً على العضـوية من خارج النظام العربي بما يقضي على فكرة أن يكون آلية للتوحيد القومي الشامل، وعموماً فقد انتهت إلى الإخفاق عند أول امتحان سـياسـي ("مجلس التعاون العربي"، "اتحـاد المغرب العربي") فيمـا يُخشـى أن يُمْعن "مجلس التعـاون الخليجي" في انكفائه الإقليمي أكثر فأكثر.

وإذ نجحـت تجـاربُ في توحيـد الكيـان الوطني في دولـة، على نحو مـا حصل في المملكة العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة واليمن، فقد تعرَّضـت بلـدان عربيـة أخرى لخطر التمزيق الكيـاني وبرزت فيهـا حركـات انفصـالية أو مشـاريع فيدرالية وتقسـيم هددتْ وحدتَها الكيانية (لبنان، المغرب، السـودان، العراق، الصـومال، اليمن). ولم تلبث محاولات الانقضـاض على النظام الإقليميّ العربيّ أن أخذت جرعةً أعلى، في سـياق زحف حركة العولمة، فأطلّت بصـيغ مختلفة مثل "النظام الشـرق أوسـطي"، و"النظام المتوسـطي"،

واتفاقات الشـــراكة العربية – الأوروبية أو مناطق التجارة الحُرّة مع الولايات المتحدة...، هادفة إلى فك الرابطة القومية والإقليمية بين البلدان العربية، وإعادة ربط هذه بمراكز إقليمية أو خارجية وتزوير هويتها.

وثمة جدل حول ما إذا كان زحف العولمةِ حَمَل معه تحدياتٍ قد تكونُ دافعةً نحو أشـــكالٍ جديدةٍ من الممانعة والتوحيد في مناطقَ مختلفةٍ من العالم، وخاصة في المراكز الصناعية والرأسمالية المتقدمة. فقد وُلِدَ في أحشائه "الاتحاد الأوروبي"، الذي أخذ في التوسـع شـرقاً، ونشـأت بالتوازي معه تجمعات إقليمية ضـخمة مثل اتفاقية التجارة الحرة لشـمال أمريكا "النافتا" ومجموعة دول جنوب شـرق آسـيا "الآسـيان". ولم تلبث أمريكا اللاتينية أن شـهدت أشـكالاً من هذه الدينامية التوحيدية بين مجتمعاتها. وهو ما قد يرتب اعتقاداً بأن العولمة إذ تطيحُ بحصـون الأوطان والحدود وسـياداتها، وتميل إلى اسـتلحاق الهوامش بالمراكز، تفتح الباب – في الوقت نفسـه – أمام خيار التجمُّع والتوحيد بحسـبانه الخيار الوحيد الذي تبقَّى في حوزة الدول والمجتمعات لكفّ الآثار السـلبية للعولمة وتأهيل نفسـها للبقاء وللمنافسـة. ومع ذلك فإن حصـيلة السـعي لتجسـيد هذا الخيار على الصـعيد العالمي تبدو محدودة وهو ما يشـير إلى الصـعوبات التي تكتنف هذه العملية ناهيك عن السياق العربي الذي تنشط فيه قوى الهيمنة العالمية سعياً إلى تمزيق النظام العربي أو إلحاقه بأطر أوسع غير عربية.

إن حقائق التراكم الذي حققه النضـال من أجل الوحدة، وتجارب الإخفاق أو الانتكاس التي تعرَّض لها، والتحديات الكونية الجديدة التي تفرض نفسـها عليه، تؤسّـس الحاجة مجدَّداً إلى إعادة صـوغ مطلب الوحدة في ضـوء دروس الماضـي ومتطلبات المسـتقبل، وذلك من خلال تجاوز الأسـباب الذاتية التي أعاقت بناء المشروع القوميّ الوحدويّ على أسس صـحيحة وواقعية، والاستفادة من دروسـها في عملية إعادة البناء. إن المبدأ الذي يؤسّـس هذه الرؤيةِ إلى

مركزية الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية هو أن لا نهضة للأمة من دون وحدتها القومية. وهو ليس مبدأً نظرياً نستفيده بعملية استنباط ذهنيّ، بقدر ما هو ترجمةٌ مادّيّةٌ – وحصيلةٌ موضوعية – للسيرورة التاريخية التي قطعتها مجتمعاتٌ وأممٌ في سبيل تحقيق نهضتها، والتي أتى إنجازُها وحداتِها القوميةَ المدخلَ إليه والرافعةَ السياسية التي عليها قام.

1- في ضرورة الوحدة العربية:

ويرتبطُ بهذا المبدأ القول إن الوحدة ضرورة حيوية ووجودية للأمة العربية. وليس مصدر هذه الضرورة ما يقوم بين العرب – على اختلاف أقطارهم وطبقاتهم – من عوامل الاشتراك في اللغة والقيم الثقافية والموروث التاريخي والحضاري فحسب، بل تفرضها عليهم المصلحة المشتركة: تحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية الاقتصادية والعلمية والتقانية والأمن القومي وضرورات البقاء؛ مثلما يرتبط به القولُ إن الوحدة القومية حقٌّ شرعيٌّ ومشروع للأمة العربية لأنها تعرضت للتجزئة الاستعمارية، وجرى تقسيم وحدتها الجغرافية والبشرية بالعنف. وهي حين تناضل من أجل حقها في التوحيد القومي، فهي تفعل ذلك أُسْوَةً بغيرها من الأمم التي أنجزت وحدتها القومية. إن الوحدة العربية ليست ضرورية فقط لأننا أمة لها عوامل توحيدية من مواريث تاريخها، بل أيضاً لأننا نحتاج إليها من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطن، ومن أجل حماية الوطن والشعب والدفاع عن الوجود القومي والمصالح المشروعة.

وكما أن الوحدة العربية ضرورية للأسباب البديهية التي ذكرنا، فهي ضرورية لسببين لا سبيل إلى إنكار ما ينجم عن فعلهما من آثار بالغة السوء بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربي ومصير الأمة:

أوّلهما الفشل الذريع الذي منيت به الدولة القطرية في الجواب عن معضلات التنمية والأمن والتقدم الاجتماعي. وهو فشلٌ ناجمٌ عن هشاشة

تكوينها، وعن محدودية مواردها الاقتصـــــادية وقواها البشـــرية، وعن انغلاقها الكيانيّ على نفســها مخافة تأثيرات علاقاتها بمحيطها العربي. فلقد باتت الدولة القطرية عَالَةً على نفســـها نتيجة ما حصَّـــلته من نتائج، وبات خروجُها من مَحْبِســـها الذاتيّ الخانق نحو علاقةٍ أفقية عميقة بنظيراتها في الوطن العربي شــرطاً لخروجها من حال الاندحار. على أن يكون واضــحاً أن هذه العلاقة لن تؤتي ثمارها المرجوة ما لم تحكم "الدولة القومية" بواسطة نظام صالح.

وثانيهما الوطأة الشـــديدة للتحديات الجديدة التي أطلقها زحف العولمة على العالم، وفي قلبها تحدّي الإطاحة بالحدود والأوطان وإلحاق اقتصـــادات العالم بالمراكز الرأسمالية الغربية إلحاقَ أذْنَاب، وإفقاد تلك الاقتصادات دفاعاتها الذاتية ضــد الاســتباحة الخارجية أو قدراتها على المنافســة. وليس أمام الوطن العربي لكفّ آثار ذلك الزحف الجارف للعولمة ســوى الوحدة أفقاً وحيداً وآليةً دفاعية للبقاء.

إذا كانت الوحدة ضــرورية لكل هذه الأســباب، فإن أوّل ما يطرح نفســه على حركة النضـــال من أجلها أن تعيد وعيَ العلاقةِ للثنائية الأســاس الحاكمة **للوعي الوحدوي العربي:** ثنائية القومي/القطري، بما يبدّد الكثير من التباســـاتها التي لم يستفد منها نضالُنا القومي.

2- في العلاقة بين القوميّ والقطري:

لقد أثبَتت التجربـة التـاريخيـة أن الـدولـة القطريـة (أو الـدولـة الوطنيـة) لا يمكن أن تزول من الوجود لمجرَّد أن معظمها نشأ نشأة غير شرعية كحصيلةٍ لفعل التجزئة، ولا لمجرد وجود إرادة وحدوية في زوالها.

ذلـك أن هـذه الـدولـة نجحـت – عبر أجيـال ثلاثـة – في بنـاء بعضٍ من شــرعيتها (شــرعية الأمر الواقع) التي تمدها اليوم بأســباب البقاء. خاصـــة في ظل تأييد القوى الدولية والداخلية المتضـــررة من المشــروع الوحدوي العربي

بما في ذلك العمل على منع أية أشـــكال وحدوية تتعارض مع مصـــالح تلك القوى. مثلما أثبتت التجربة أن خوف الدولة القطرية على نفســـها من الزوال بعملية توحيدٍ قوميّ لا يزيدها إلا اســـتنهاضـــاً لفاعلياتها الدفاعلية والانكفائية في وجه الفكرة القومية والمشـــروع الوحدوي. ثم إن الفكرة القومية التقليدية عن الوحدة العربية: الذاهبة إلى اســـتهداف الدولة القطرية والمتطلعة إلى زوالها، لم تقدم شيئاً للمشروع التوحيدي ولا فتحت أفقاً أمام تحقيقه. ولقد آن الأوان لإعادة النظر في ذلك الموقف التقليدي من الدولة القطرية على قاعدةِ الاعتراف بها والمصـــالحة معها ككيانٍ واقعي، والانطلاق في العمل الوحدوي منها كخامة أو كمادة وليس على أنقاضـــها. مثلما آن الآوان للتســـليم بقاعدة جديدة في المشـــروع القومي التوحيدي مقتضـــاها أن وحدة الكيان القطري (الوطني) مدخلٌ نحو الوحدة العربية وليس العكس.

إن المبدأ الذي يؤسس هذه الرؤية إلى مسألة الوحدة هو أنه كلَّما أحرزت الدولة القطرية (الوطنية) تقدُّماً في توحيد كيانها الوطني، وفي تحقيق التنمية الاقتصـــادية والعلمية، وفي توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، وفي بناء أســـس حياة ديمقراطية، وفي حفظ أمنها الوطني وتنمية قدراتها الدفاعية من أجل ذلك، توافرت لمشـــروع الوحدة العربية مقدماته التحتية الضـــرورية. ويرتبط بهذا القول بأنه كلما نجحت الدولة القطرية (الوطنية) في تحقيق الاندماج الاجتماعي الداخلي بين الجماعات المختلفة المكوِّنة للكيان، انفتحت الطريق أمام تحقيق الاندماج القومي. وفي الحالين، تشكل الدولة القطرية مختبر فكرة الوحدة وعيِّنَتَها التمثيلية التي تدُلُّ عليها سلباً أو إيجاباً.

وفي هذا الســـياق من الواضـــح أن الوحدة العربية تواجه الآن واحداً من أخطر تحدياتها والمتمثل في الخطر الداهم الذي يحدق بالوحدة الوطنية أو القطرية في عديد من الأقطار العربية سـواء كان ذلك بسـبب هشـاشـة بنية

الدولة والمجتمع أو التدخلات الخارجية المباشـــرة وغير المباشـــرة، ولذلك فإن النضــال الوحدوي يتعين عليه في الظرف الراهن أن يعطي أولوية لتمتين الوحدة الوطنية أو القطرية في داخل كل دولة عربية دون أن يتعارض ذلك مع ضـرورة التحرك السريع لدفع قضية الوحدة إلى صدارة اهتمامات الجيل العربي الراهن.

3- في المضمون الاجتماعي والديمقراطي للوحدة:

لا تكون الوحدة هدفاً مطلوباً لدى الأمة إلا متى وجدت هذه مصـــــلحتها فيها. فحين تكون الوحدة إطاراً لتحقيق السـوق القومي، وتعظيم الثروة، وتحسـين شـروط المعيشـة للمواطن، وتوفير الحقوق المدنية والسـياسـية وكفالتها، وتحقيق المشاركة السياسية، وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين الطبقات والفئات والمناطق، وتعزيز الأمن القومي...، تكون حينها قد قدَّمت جواباً عن معضـــلات المجتمع العربي، وتكرَّست هدفاً تناضل من أجله الأمة جمعاء.

وليس يعني ذلـك أن الوحـدة لا تقوم إلا إذا تلازمـت مع الاشـــتراكيـة أو كانت ذات مضمون اشتراكيّ كما نُظِر إلى ذلك سابقاً. فالوحدة ليست مطلب الطبقات الاجتماعية الكادحة والمثقفين الثوريين فحسـب، وإنما هي مطلب أغلب طبقات المجتمع. وقد تجد قوى الرأسمالية الوطنية مصلحتها فيها، بل قد تنهض بـدورٍ رئيسٍ فيهـا على نحو مـا فعلـت في الأعمّ الأغلـب من تجـارب التوحيد القومي. كما قد تنطوي دولة الوحدة على دول ذات نظم اقتصـــادية–اجتماعية متباينة على مثال ما يقوم في الصـــين اليوم بعد اســـتعادتها هونغ كونغ إلى الوطن الأم. ولذلك، ينبغي عدم إقامة رابطٍ تلازميّ مطلق بين الوحدة القوميـة كهدفٍ مشـــترك وجامع، وبين طبيعة النظام الاقتصـــادي–الاجتماعي الذي هو حصـيلةُ توازنِ القوى داخل المجتمع وموضـوعُ منافسةٍ سياسية وطبقية فيه، على ألا يخل هذا بأي حال باعتبارات العدالة الاجتماعية باعتبارها ركناً أصـيلاً من أركان المشروع النهضوي العربي.

لكن الوحدة التي نتطلع إليها –من منظورٍ نهضوي– لا يمكن إلا أن تقترن بالديمقراطية من وجهيْن: من حيث تقوم بواسطة الرضا الشعبي ومن خلال الاختيار الحُرّ الديمقراطي (عبر الاقتراع أو الاستفتاء)، فلا تأتي بصورة فوقية أو انقلابية أو من طريق الإلحاق القسريّ؛ ثم من حيث تنطوي في تكوينها على مضمون ديمقراطيّ تَقُومُ فيه المؤسسات الدستورية المنتخبة مقام الفرد/الزعيم، ويعبّر من خلالها المواطنون عن إرادتهم بحريّة، ويشاركون في صناعة القرار وفي الرقابة على أجهزة السلطة. إن الديمقراطية هي النظام الكفيل بتحقيق مبدإ المواطنة والمساواة الكاملة في الحقوق السياسية، بما يسمح بتحقيق الاندماج الاجتماعيّ والقوميّ وتنمية ولاء المواطنين للوطن الجامع وللكيان القومي. وهي، في الوقت عينِه، النظام الذي يؤمِّن إمكانية حلٍّ قوميّ لمسائل الاندماج لدى الجماعات الإثنية في الوطن العربي داخل دولة الوحدة.

4- في نمط بناء الوحدة:

تقدِّمُ تجربةُ النضال من أجل الوحدة العربية، والمحاولات التي خيضت في سبيل ذلك، والمراجعات الفكرية التي جرت في إطار الفكر القومي حول جدليات العلاقة بين الوطنيّ (القطريّ) والقوميّ، درساً سياسيّاً غنيّاً في مسألة الوحدة العربية مَفَادُه أن إطارها الكياني والدستوريّ الأنسب لن يكون صيغة الدولة القومية الاندماجية، وإنما صيغة الدولة القومية الاتحادية. إن الدولة الاندماجية قد توحي بأنها تفترض إلغاءً كاملاً للكيانات القطرية. وهذه حالة لا تبدو شروطُها ممكنةً في الأفق، وقد لا يُقَيَّض لها النجاح أو البقاء إن قامت. أما الدولة الاتحادية، فتقوم من اجتماع الكيانات العربية القائمة وتراضيها على مؤسساتٍ اتحاديةٍ مشتركة تنتقل إليها السلطة الجامعة مع استمرار سلطاتها المحلية. وفي الأحوال كافة، لا بدَّ من أن يكون الإطار الاتحادي القوميّ محلَّ تراضٍ وتوافق بين الكيانات والقوى العربية كافة.

إن الرؤية النهضـــوية لهدف التوحيد القومي تضـــعنا أمام جملةٍ من الحقائق لا سبيل إلى تجاهلها أو القفز عليها، وهي:

- **إن تحقيق الوحدة العربية ليس نتيجة حتمية تصـــل إليها الأمة العربية تلقائيّاً**. وإنما هو رهنٌ بتوافُر إرادةٍ ومشروعٍ سياسيٍّ يعملان من أجل ذلك، ويعبئان كافة الموارد والإمكانات التي تهيئ الشروط لذلك.
- **إن تحقيق الوحدة العربية مشروع طويل الأمد يجري إنجازُه بالتدرُّج:** خطوة خطوة وعن طريق التراكم. ويفترض ذلك أن يقع تَنَاوُلُ مســـألة التوحيد القومي على مقتضـى نظرة واقعية سـياسـية تتسـلح بفكرة الممكن دون أن تتخلى عن فكرة الواجب.
- **إن كافة المداخل إلى الوحدة ممكنة:** الاقتصادية والسياسية والأمنية بحسب ما تفرضـــه الظروف والتطورات وديناميات العلاقات العربية – العربية. لكنها، في مطلق الأحوال، تحتاج إلى مدخل تعاونيّ عربيّ بَيْنيّ يؤسّـــس للترابط والتداخل بين البنى الإنتاجية والاقتصادية والأمنية والسياسية العربية ويطلق ديناميات التفاعل التراكميّ بينها.
- **إن النظرة الواقعية إلى الوحدة تقوم على أســـاس التعدد في الوســـائل والأســـاليب**. إذ لا يوجد قانون واحد لمعالجة قضـــية كبرى مثل التوحيد القومي. وتعدُّد الوسـائل والأسـاليب يعني التعامل مع معطيات الواقع حالةً حالة وابتداع الوسيلة المناسبة لكل حالة من دون أفكار مسبقة أو تعصُّبٍ أو تبسيط.
- **إن الوحدة هدف للأمة:** بمعظم طبقاتها وفئاتها، وبمعظم أحزابها ونقاباتها وجمعياتها وتياراتها الفكرية المختلفة. وهذه جميعُها القوى المدعوة إلى النهوض بعبء النضـــال من أجل تحقيق هذا الهدف، وليس لفريقٍ دون آخر الحق في احتكار هذه القضـــية أو اســـتبعاد غيره تحت أي عنوان سياسيّ أو ايديولوجي.

- **إن تحقيق الوحدة العربية يواجه مهمَّة ملحَّة هي حلّ المعضلات الموضوعية والذاتية التي تواجه ذلك التحقيق:** معضلة التباين في درجة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين الأقطار العربية التي ستصبح شريكاً في الوحدة؛ ومعضلة المؤسَّسيَّة الناجمة عن هشاشة فكرة المؤسسة في الوطن العربي وعن تضخم قوة الفرد على حساب المؤسسة؛ ومعضلة عدم التوازن في القوة (البشرية، الاقتصادية، العسكرية...) بين أطراف كبرى وأطراف صغرى عربية، والحاجة إلى حلّها بما يضمن حقوق كل طرف – خاصة الصغرى – في الشراكة الوحدوية؛ ومعضلة الخلاف بين الفصائل القومية وتشرذمها؛ ثم معضلة التدخل الخارجي المعيق، باستمرار، لمشروع التوحيد القومي.
- **إن الاتحاد الفدرالي العربي لا يشترط انضمام جميع الأقطار العربية ابتداءً**، بل يمكن أن يبدأ من اتحاد بعضها ممَّن أبدى جَهُوزيته للاتحاد أو توافرت فيه شروطه؛ على أن نجاح تجربة الاتحاد الجزئي، والفوائد المادية الناجمة عنه، سيكون – من دون شك – حافزاً للأقطار الأخرى للانضمام إليه أو محاكاته، وبقدر قوة المجموعة النواة ونجاح تجربتها الوحدوية سوف يمكن إقناع القوى الجديدة الراغبة في الانضمام إليها بتلبية المتطلبات السياسية والاقتصادية لهذا الانضمام.

وقد يصحّ أن يقال إن مشروع التوحيد القومي ممتنع عن التحقق دون أن يتوسّل بالوسائل الشعبية والديمقراطية نهجاً لتحقُّقه، وهذا صحيح ومرغوب، وإن لم يكن ذلك دائماً في حكم النواميس والقوانين التي جرت تجارب التوحيد القومي بمقتضاها في التاريخ الحديث والمعاصر. لكن الذي ليس يرقى إليه شك أن سائر الأهداف النهضوية العربية من تنمية، واستقلال، وعدالة، وأمن، وتقدّم... إلخ ممتنعة عن التحقيق، بل مستحيلة، دون توحيدٍ قوميّ.

الديمقراطية:

إذا كان للمشروع النهضوي العربي الجديد ما يميزه عن سواه من مشاريع النهضة التي سبقته منذ القرن التاسع عشر، فهو في مضمونه الديمقراطي الذي يقوم عليه، أي في حسبانه الديمقراطية ركناً مكيناً من أركان النهضة ورافعةً من رافعاتها. كان يمكن القول، في ما مضى، إن النهضة تتحقق بمقدار ما ينجح مجتمعٌ أو أمةٌ في إنجاز التصنيع، ونشر التعليم، وبناء الجيش الحديث، وتعظيم الثروة. وقد يصحّ ذلك إلى حدٍّ بعيد. لكن الذي ثبت بالدليل التاريخي أن الطريق إلى ذلك كلّه هي الديمقراطية بما هي النظامُ الذي يحرّر مواطنيه من العبودية السياسية والخوف، ويطلق الطاقات الاجتماعية للإنتاج والإبداع والتنافس وتحقيق التراكم: الماديّ والمعنوي، ويعزز اللحمة الوطنية والقومية استناداً إلى رابطة المواطنة. وما أحوج الأمة العربية، التي يعطِّلُ الاستبدادُ طاقات أبنائها ويستبْعِدُهُم من المشاركة في صنع مصيرهم، إلى الديمقراطية وسيلةً لطلب التقدم ونظاماً لتحقيق الآمال النهضوية المعلَّقة منذ قرنين من الزمان، وذلك دون السقوط في شرك الوهم بأن الديمقراطية وحدها كفيلة بمواجهة كافة العقبات التي تعترض تجسيد المشروع النهضوي الجديد في الواقع العربي، فالديمقراطية شرط ضرورة وليس شرط كفاية.

1- في ضرورة الديمقراطية

حاجةُ الوطن العربي إلى الديمقراطية حاجةٌ حيوية لا غنًى عنها حتى تستقيم أوضاعُه وتنفتح أمامه سُبُل الخروج من أصفاد الكبت السياسي والاستبداد، ويتحَصَّل أبناؤهُ حقوقاً لهم أهدرتْها حِقَبُ القمع؛ فكيف إذا كان الهدف بناء نهضة:

هذه التي لا طريق إليها سوى طريق التطور الديمقراطي. الديمقراطية – إذن – ضرورة تاريخية وسياسية بالمعاني الأربعة التالية:

أ- **إنها ضرورة، ابتداءً، لكونها حقّاً عامّاً للشعب والأمة.** فهي ليست ترفاً سياسيّاً يطلبه المواطنون العرب لهم، بل حاجةٌ أساسية لهم. إنها في جملة ما لهم من حقوق أُسوةً بغيرهم من شعوب الأرض. وهي حقوق ليست قابلة للحجب أو للانتقاص تحت أي عنوان آخر، والمساس بها في مقام العدوان عليها. وهي ليست مِنَّةً من حاكمٍ يقدّمها بالتقسيط، بل استحقاقٌ تفرضه المواطنةُ وعائداتُها السياسية على من يُفْتَرَض أنهم مواطنون يتمتعون بحقوق المواطنة. إنها "الضريبة السياسية" التي على الدولة أن تدفعها للمواطنين – مثل الأمن تماماً – لقاء الضرائب التي يدفعها المواطنون للدولة.

ب- **وهي ضرورةٌ، ثانياً،** لأنها الوسيلةُ الأمثل لإطلاق طاقات المجتمع والشعب، وتحريرها من السلبية والتواكل، والزجّ بها في معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. فالمجتمع العربي – كغيره من المجتمعات البشرية – لا يملك أن يكسب معركة التنمية أو يجابه تحدياتها المتلاحقة دون تسخير طاقاته البشرية كافة. ولا يكون ذلك إلا بفك قيد العبودية السياسية عنها وتحرير إرادتها المُصَادَرَة، وتمتيعها بفرص المشاركة في صنع المستقبل والمصير وطنيّاً وقوميّاً.

ج- ثم **إنها ضرورةٌ – ثالثاً –** لأنها القاعدة التي تُبْنَى عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الحديثة، والتي ينبغي – بالتالي – أن تقوم عليها العلاقةُ إياها في الوطن العربي. حين لا تستقيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، فيشعر المواطنون بأنهم محضُ رعيةٍ للسلطان، وتنشأ أسباب الاحتقان والاضطراب والحَرَاك النازع نحو العنف. وحين تقوم على قاعدة

الديمقراطية، يكون المجتمع في صـــــدارة من يحمي الدولةَ ويدافع عنها على خلفية شعوره بأنها دولته. وما أكثر التحديات التي تتعرض لها الدولة في الوطن العربي اليوم وتهدّدها في وحدتها الســياســية. وما أكثر حاجة الدولة اليوم إلى شـــعب يحميها ويَذُودُ عن بقائها. ولو أمكن أن تنتظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الســلطة والشـــعب، على مقتضـــىً ديمقراطيٍّ، لأمكن تحصـــينُ جبهة الوطن الداخلية في وجه أي خطر خارجيّ أو داخليّ. وإن الحاجة إلى الديمقراطية علاقةً بين الدولة والمجتمع هي عينُها الحاجةُ إليها لبناء العلاقة بين الكيانات العربية صـــوناً لوحدتها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة.

2- الشورى والديمقراطية:

مهما قيل عن أن الديمقراطية نظام ســـياســـيّ حديث أرســـتْه الثورات الاجتماعية العاصفة، المتشبعة بفكر الأنوار، ضد الأنظمة الإقطاعية والملكيات المطلقة المستبدة، ورسخَّتْه الثورات الاجتماعية اللاحقة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن مما لا شك فيه أن حضـارتنا العربية – الإسلامية وتعاليم الدين الإســـلاميّ الحنيف زوَّدتنا بمبادئَ ترتبط في محتواها بالمبادئ عينِها التي قام عليها النظامُ الديمقراطيّ: ســـلطةُ الأمة ومرجعيتُها والرقابة على الحاكم. وهي التي عبَّر عنها مفهوم الشــورى الإســلامي: في دلالته القرآنية وفي بعض التطبيق التاريخي، وخاصة في عهد الخلافة الراشدة.

إن مقتضــى الشــورى، مفهوماً، أن أَمْرَ الســياســة والحكم متروك للجماعة تتوافق عليه. وتطبيقُها أن السـلطة في المسـلمين تقوم من خلال اختيار الحاكم، لا بالتعيين أو بالتوريث؛ وأن الاختيار يقع بمقتضى عقد (المبايعة) يشترط على الحاكم شروطاً عليه التزامُها وإلاّ انْتَقَضَت بيعتُه. كما أن الجماعة التي اختارته تملك حق الاحتســاب (الرقابة) عليه، وتملك حقّ خلْعِهِ إن نقض ميثاق التولية.

وأمام محاولات "الخلفاء" الالتفاف على مبدأ الشورى وإفراغه من محتواهُ القرآني، قرّر المجتهدون من فقهاء المسلمين الأقدمين ومن مفكريهم في العصر الحديث أن الشورى ذات طابع إلزاميّ لا يقبل التحلُّل منه، فهي مُلْزِمة وليست مُعْلِمَة.

وقد يقال إن الشورى لم تتسع في تطبيقها التاريخي لإمكانية مشاركة الأمة والجماعة كافة في اختيار الحاكم وممارسة الحسبة، وإنما حُصِرت في "أهل الحل والعقد"، وهو ما يخالف النظام الديمقراطي الذي يُوَفِّر حق الاختيار للعموم من خلال الانتخاب والاقتراع. غير أنه وُجد من مفكري الإسلام المحدثين، منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم، مَنْ اعتبر "أهل الحلّ والعقد" هم نواب الأمة في المجلس النيابي اليوم. وفي الأحوال جميعاً، من المهم الانصراف عن عقد مقارنات غير تاريخية بين شكلين من النظام السياسي، والانصراف **إلى التشديد على الجامع والمُشْتَرَك بينهما وهو:** سلطة الأمة على نفسها واختيارها من يحكُمها وحقها في ممارسة الاحتساب على من يقوم على أمرها.

إن من يحاول دقّ إسفين بين الديمقراطية والشورى وفك الارتباط بين معنَييْهما بدعوى الاختلاف بينهما في الفلسفة الضمنية المؤسِّسة لكلّ منهما، أو بدعوى برّانيةِ الديمقراطية عن الإسلام وتلازمها مع العلمانية، لا يخدم النضال من أجل الديمقراطية في شيء.

3- الديمقراطية نظام شاملٌ للحكم:

إن الديمقراطية نظامٌ شامل للحكم لا تَقْبَلُ تجزئة عناصرها أو انتقاء بعضها دون آخر؛ ولا يوصف نظامٌ سياسيٌّ ما بأنه ديمقراطي إلا متى اجتمعت فيه المبادئ والقواعد كافة التي تقوم عليها الديمقراطية كنظامٍ سياسيّ. وثمة عناصر/**مبادئ سبعة كبرى تؤسّس هذا النظام وتمنحه ماهيته:**

أولها الحرية: حرية الرأي والتعبير والنشـــر والتنظيم...؛ أي جملة ما يجعل الأفراد مواطنين: يمارسون حقهم في مواطنتهم، من دون قيدٍ على حرياتهم إلا ما يفرضــه احترامُ حريات الآخرين، ومن دون رقابةٍ على أفكارهم إلا ما كان يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية ويحرّض على العنف السياسيّ الأهلي، ومن دون انتقاصٍ من الحق في التنظيم وتشكيل الجمعيات السياسية إلا ما كان يقوم منها على أساسٍ عرقي أو طائفي أو مذهبي أو عشائري...

وثانيها التعددية السياسية والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضـــى الحق العام أو الإقرار بأنها حق عام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه؛ بما يعني منع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسـي من قِبَلِ حزب حاكم واحد، أو حزبٍ قائد لجبهةِ أحزابٍ "حاكمة"، وأيّ شكل من أشكال مُصَادَرَةِ الحياة السياسية وإسقاط نظام الحزبية بدعوى عدم تمزيق وحدة الشعب! ولا يكفي إقرار التعددية الســـياســـية إن لم يُكفل حق كافة الأحزاب والمنظمات في المشاركة السياسية وفي التنافس المشروع على التمثيل السياسي وكسب الرأي العام بالوسائل الديمقراطية.

وثالثها النظام التمثيلي (المحليّ والنيابي) المشـــمول بالضـــمانات القانونية والدستورية التي تكفل:

- حرية الاقتراع لكل المواطنين البالغين حق التصويت والمسجَّلين في القوائم الانتخابية، وإحاطة العملية الانتخابية بأســـباب الشـــفافية والنزاهة، ومنع أي شكلٍ من أشكال مصادرة الإرادة الشعبية وتزوير التمثيل إما من خلال التدخل غير المشـــروع للإدارة في نتائج الانتخابات وإما من خلال اســتعمال المال الســياســي لشــراء الأصــوات والذمم والضــمائر والتحكم في اتجاهات اختيار الناخبين.

– حق الرقابة على السلطة وممارستها من خلال وسائط الرقابة كافة: المُسَاءَلَة النيابية للسلطة التنفيذية، والرقابة على صرف المال العام، والرقابة الشعبية على إدارة السلطة.

إن النظامَ التمثيليَّ في الديمقراطيات الحديثة هو الشكل المؤسَّسيُّ للتعبير عن مبدأٍ السيادة الشعبية أو عن المبدأ القائل بأن الشعب مصدر السلطة: يمارسها عبر ممثلين ينتخبهم بحرية.

ورابعها إقامة النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السُّلْطات واحترام استقلالية القضاء.

وخامسها، التداول الديمقراطي للسلطة وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزيهة في تشكيل السلطة التنفيذية وإدارتها عملاً بمبدأ أن السلطة حق عام للشعب والأمة وليست حقاً خاصّاً لحزبٍ أو فئةٍ أو أسرةٍ أو فرد.

وسادسُها، الذي تتوقف عليه سائر المبادئ المذكورة، هو النظام الدستوري الذي يمثل النظام الأساس للدولة وينظِّم سلطاتها كافة والعلاقات بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وهو النظام الذي ينبغي أن توكَلَ كتابتُه إلى هيئة تأسيسية منتخبَة ويجري إقرارُهُ بواسطة الاستفتاء الشعبيّ عليه.

وسابعها، نظام اجتماعي اقتصادي عادل يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، وفرص متكافئة على النحو الذي يوفر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم، واختيار من يرونه الأصلح لتمثيلهم.

إن تطبيق مبدأ من هذه المبادئ دون آخر يُسْقِط عن النظام ماهيته الديمقراطية، فالديمقراطية نظام شامل وكُلٌّ لا يَقْبَل التجزئة.

4- آليات تحقيق الديمقراطية وتعزيزها

ولتحقيق الديمقراطية، ثمة آليات من شـــأنها أن تهيّئ الشـــروط التحتية لإشـــاعة الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع العربي، وأن تســـرِّع من وتائر الضـــغط الشـــعبي في اتجاه تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي، وأن تســـاهم في توحيد الجهد النضـــالي من أجل الديمقراطية على الصـــعيد القومي. **ومن أهمّ هذه الآليات:**

- نشـر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنســان وتعزيزها وطنيّاً وقوميّاً، من خلال إقرار موادها في المقررات المدرســية وفي معاهد تكوين الشــرطة وأجهزة الأمن، كما من خلال تسخير وسائل الإعلام المكتوب والسمعي – البصري لهذا الغرض.
- تفعيل حركة حقوق الإنســان داخل كل بلدٍ عربي وعلى الصــعيد القومي، وتوحيد جهدها النضـــالي وبرامج عملها على نحوٍ يتعاظم فيه تأثيرُها في مجال إنتاج رأيٍ عام ديمقراطي، وفي مجال الضــغط على النخب الحاكمة من أجل إقرار حقوق الإنسان بمعاييرها الكونية واحترامها.
- إحداث آليات للعمل الديمقراطي على الصعيد القومي وإطلاق مؤسساته من قبيل إنشـــاء منظمة عربية لحقوق المرأة، ومنظمة عربية لحقوق الطفل، ومنظمة عربية لحماية البيئة، ولجنة حقوقية عربية موحدة لمراقبة نزاهة الانتخابات، ومجلس دســـتوري عربي، ومجلس أعلى للقضـــاة العرب، وبرلمان شـــعبيٍ عربي، وما شـــاكل ذلك من مؤســـســـات قومية للعمل الديمقراطي.

5- الديمقراطية كنظامٍ اجتماعي

ليست الديمقراطيةُ نظاماً سياسيّاً أو نظاماً للدولة فحسب، وإنما هي أيضاً نظامٌ اجتماعيّ أو نظام للمجتمع. ولا يكفي، من منظور المشروع النهضوي، أن

ينصرف النضال من أجل الديمقراطية إلى النضال من أجل "ديمقراطية" الدولة فحسب، بل ينبغي أن ينصرف في الوقت نفسه إلى النضال من أجل"ديمقراطية" المجتمع. وقد يكون من الأولى أن يقال، في هذا الباب، إنه كلما تقدمت العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع، تعاظمت فرص قيام النظام السياسي الديمقراطي. وفي الحديث عن الديمقراطية بوصفها نظاماً اجتماعيّاً، ينبغي التشديد على الوظائف الاجتماعية الأربع للديمقراطية.

أولها أن الديمقراطية إذْ تؤسّس علاقة المواطنة، بوصفها علاقةً تَشُدُّ أفراد المجتمع إلى ولاءٍ عام للدولة يعلو على علاقاتهم الأهلية وولاءاتهم الفرعية، ويقيم المساواة بينهم في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين والجنس والعرق، تقدِّم – في الوقت نفسه – قاعدةً لحلّ مسألة الاندماج الاجتماعي التي تعاني منها المجتمعات العربية نتيجة هشاشةِ النسيج الاجتماعي وثِقْلِ الموروث العصبويّ والتفاوت في مستوى مشاركة الجماعات الاجتماعية في السلطة. وهكذا كلما ترسخت الديمقراطية وسادت علاقةُ المواطنة، أُعِيدَ صَوْغُ النسيج الاجتماعي على نحوٍ تتضاءل فيه الانقسامات العامودية الموروثة وتَتَّسِعُ وشائجُ الترابط والاندماج الاجتماعيَّيْن. وكلما اتسع نطاق الاندماج الاجتماعي، توطَّدت أركان الديمقراطية ورسخت علاقاتُها في الدولة والنظام السياسي.

وثانيها أن الديمقراطية السياسية لا تستقيم في الوطن العربي إلاّ متى أمكن للمرأةِ أن تَخْرُجَ من هامشيتها أو تهميشها واستبعادها لكي تشارك مشاركة فعّالة في الحياة السياسية أُسوةً بالرجل. ولا يمكن لذلك أن يتم إلا بمقاومة ثقل التقليد الذُّكوريّ في المجتمع العربي، وإقرار علاقة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والفرص كافة دون تمييزٍ أو انتقاص. إن الديمقراطية في العلاقة بين الرجل والمرأة هي رافعة للديمقراطية في المجتمع والدولة على السواء.

وثالثُها أن الديمقراطية السياسية لا تستقيم بغير إعادة تأهيل النظام الأسري والنظام التربوي على القيم الديمقراطية بحيث تسود فيه، وينتظم بها أمْرُ العلاقة بين الآباء والأبناء، بين المُرَبّين والمتعلمين، وبحيث تصبح الأسرة والمدرسة مؤسستيْن للتنشئة والتربية على القيم الديمقراطية من أجل خلق المواطن الديمقراطي في وطننا العربي.

أما رابعها، فهو أن إقامة النظام السياسي الديمقراطي ممتنعةٌ عن التحقُّق إن لم تكن أدواتُ النضال الديمقراطي نفسُها ديمقراطيةً. إن المبدأ القائل إنه لا ديمقراطيةَ من دون ديمقراطيين صحيح من غير شك. وعليه، إذا لم يكن في وسع المؤسسات الحزبية والنقابية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي أن ترسيَ العلاقات الديمقراطية في عملها العام وفي أطرها التنظيمية، وأن ترسّخ القيم المؤسَّسِيَّة فيها، وتفتح مواقع المسؤولية فيها أمام مبدإ التداول، فكيف سيكون في إمكانها أن تناضل من أجل دولةٍ ديمقراطية، ومن أجل تداولٍ ديمقراطيٍّ للسلطة؟ بل أيةُ صدْقية ستبقى لمطالبها الديمقراطية أمام جمهورٍ يُعَايِنُ غياب الديمقراطية فيها؟ إن تصحيحاً ديمقراطيّاً لأوضاع المؤسسات الشعبية في الوطن العربي، هو المدخل الذي لا مدخَلَ سواه إلى ترشيد النضال الشعبي العربي من أجل الديمقراطية.

يفترض المشروع النهضويُّ العربيُّ أن المعركة من أجل النهضة تمرُّ من بوَّابة المعركة من أجل الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون. لكن هذه أيضاً تتلازم في الوقت نفسه مع النضال من أجل الديمقراطية في المجتمع: في الأسرة والمدرسة والنقابة والحزب والجمعية وفي العلاقة بين الجنسيْن. أما التشديد على مبدإ التلازم بين المعركتيْن، فَمَرَدُّهُ إلى أن كل واحدةٍ منهما تستدعي الأخرى وتتغذى من نتائجها. أمَّا الفصل بينهما بدعوى أولوية السياسيّ على المجتمعيّ أو العكس، فلن تكسب منه المعركة من أجل الديمقراطية سوى تَبَعْثُر الصفوف وفقدان البوصلة التي تسترشد بها.

التنمية المستقلة:

1- في ضرورة التنمية المستقلة:

يعاني الوطن العربي من تخلّفٍ اقتِصادي وعلميّ حادّ نتيجة السياسات الاقتصادية المطبَّقة فيه وعلاقات التبعية التي تصادر قرار دوله. وينعكس ذلك كله على أوضاع فئات المجتمع كافة، وخاصة منها الكادحة والفقيرة التي يطحنها الفقر وتُرْهِقُها أوضاع التهميش؛ مثلما ينعكس على الاستقرار والتوازن **الاجتماعيَّيْن وعلى سيادة الدولة نفسِها:**

التي يتزايد فقدانُها لقرارها الوطني بتزايُد فقدانها الأمن الغذائي وارتهانها لإملاءات القوى المالية والاقتصادية الدولية. والدولةُ – أيةُ دولةٍ – لا تملك أن تؤسس شرعيتَها، أو أن تَصُون هذه الشرعية، إلاّ متى أمْكَنَها إشباع حاجات مواطنيها وأوَّلها الغذاء والتعليم والصحة والمسكن؛ وثانيها حماية سيادتهم الوطنية والقومية من أي شكلٍ من أشكال الاستباحة التي تهدِّد بالنَّيْل من الاستقلال الوطني والقوميّ والاستقلالُ الاقتصاديُّ وجهٌ من وجوهه.

إن التنمية المستقلة، بهذا المعنى، حاجة حيوية اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه بالنسبة إلى مجتمعٍ مثل المجتمع العربي يعاني من المشكلات التي ذكرنا. إنها حاجة اقتصادية للقضاء على الفقر والتهميش والبطالة والأمية، ولتوفير أجوبة مادية عن الحاجات الغذائية للمواطنين وضمان عيشٍ كريمٍ لهم. وهي حاجة سياسية لأن تحقيقها هو السبيل الأكفل لتحصين السيادة الوطنية والقومية وحماية استقلالية القرار. وعليه، لا بدَّ من إعادة تعريف معنى التنمية المستقلة في ضوء هذا التلازم بين بُعْدَيْها الاقتصادي (والعلميّ والتِّقاني استطراداً) والسياسيّ، وفي ضوء ما بات يعنيه مفهوم الاستقلالية في عصر العولمة وتشابُك المصالح.

2- في المفهوم الشامل للتنمية المستقلة

إن الاعتقاد بأن الحديث عن التنمية المستقلة في عصر العولمة يمثل ضرباً من الخلط النظري، أو نوعاً من الحَنين غير العقلاني إلى عهدٍ مضى، اعتقادٌ خاطئ. **وهو ناجمٌ عن فرضيتين مغلوطتين عن التنمية المستقلة:**

أولاهما ترادف معنى التنمية المستقلة مع معنى الاكتفاء الذاتي أو الانقطاع عن العالم، وهو ما لم يَقُل به أحدٌ ممن دافعوا عنها في الماضي وفي الحاضر. وثانيتُهما تذهب إلى أن إدماج الاقتصادات النامية في السوق العالمي، على النمط الطليق الذي فرضته القوى الاقتصادية المهيمنة، يمكن أن يؤدي إلى تنمية حق. وإذْ يجانب مفهوم التنمية المستقلة، من منظور المشروع النهضوي العربي، هذين الفهميْن الخاطئيْن لها، يستند إلى مبادئ خمسة ناظمة تؤسّسُه وتُميّزه:

المبدأ الأول والأساس الناظم لفكرة التنمية المستقلة هو تحرير القرار التنموي القطري والقومي من السيطرة الأجنبية، دون أن يعني ذلك الانقطاعَ عن أفضل منجزات البشرية في العالم المعاصر. ويتطلب ذلك تعبئة الموارد الذاتية للأمة وتنميتها وتوظيفها بأقصى كفاءةٍ ممكنة.

والمبدأ الناظم الثاني هو اعتماد مفهومٍ للرفاه الإنساني يتجاوز التعريفات الضيقة المقتصرة على الوفاء بالحاجات المادية للبشر إلى التمتع بالمكونات المعنوية للتَّنَعّم الإنساني مثل الحرية (حرية الفرد والمجتمع والوطن)، والمعرفة، والجمال.

والمبدأ الناظم الثالث للمفهوم يقوم على أن مصدر القيمة في العالم المعاصر قد أضحى إنتاج المعرفة أكثر من كونه ركام الموارد الأولية، أو الأرصدة المالية، أو حتى حجم الناتج الإجمالي بالتقويمات التقليدية. ومن ثم فإن خيار التنمية الجدير بالاعتبار اليوم هو إقامة مجتمعات المعرفة.

والمبدأ الناظم الرابع للتنمية المستقلة في الوطن العربي هو إنشاءُ نسقٍ مؤسَّسيّ للتعاون العربي يتوجه نحو التكامل القومي وصولاً إلى ما يمكن تسميته "منطقة مواطنة حرة عربية". كما أنه ومن المهم هنا التمييز بين مرحلتين: أولاهما تنمية تكاملية يتولاها كل قطر لتحقيق تكامل داخله وما بين الأقطار، والثانية تكامل إنمائي يتولى فيه الكيان التكاملي تسيير دفة التنمية. وتتوافق المرحلة الأولى مع مرحلة بناء المشروع النهضوي والثانية مع مرحلة تسييره. ومن ثم فإن "منطقة المواطنة الحرة العربية" تتوافق مراحل بنائها مع مراحل التكامل القومي.

والمبدأ الناظم الخامس للتنمية المستقلة هو الانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر بغرض الاستفادة من أفضل منجزات البشرية.

بهذه الأبعاد كافة يأخذ المشروع النهضوي العربي مفهوم التنمية المستقلة ويعيد التشديد عليها كهدف وكمطلب من أهدافه ومطالبه.

3- غاياتُ التنمية المستقلة ووسائلُها:

الغاية الأساس للتنمية المستقلة في الوطن العربي هي تحقيق أعلى مستوىً ممكن من الرفاه الإنساني وتعظيمه باستمرار. وفي منظور الوقت الراهن، **يتعين أن تحظى الغايات الفرعية التالية بأولوية حاسمة:**

- توفير السلع العامة الأساسية وضمان الأمن الغذائي والمائي.
- محاربة أدواء المسار التنموي العربي الراهن مثل الفقر والبطالة والفوارق الطبقية الفاحشة الناجمة عن سوء توزيع الدخل والثروة. وهو ما يتطلب ترقية الكفاءة الإنتاجية للمواطن وللاقتصاد العربي، والسعي في تحقيق تكامل الاقتصادات القطرية العربية.
- ضمان التناغم مع البيئة حرصاً على دوام التنمية.

وثمة وسائل أربعة لبناء التنمية المستقلة:

أولها وأهمّها إقامة التنظيم المجتمعي الذي يمكن أن يحمل غايات التنمية في الوطن العربي. وهو ما يتحقق في تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني) مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح على أن يعرف على نحو يتسق مع غايات المشروع حتى لا يضيع في خضم معايير تفرضها قوى الهيمنة العالمية. فلقد تبيَّن أن إقامة التنمية بالاعتماد أساساً على قطاع خاص منفلت ليس إلاّ سراباً خادعاً يحمل في طياته خدمة مصالح القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي. وعليه، لا بديل من دورٍ مركزي لدولةٍ فاعلة وقادرة في مسيرة التنمية المستقلة تضطلع بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي والإنتاجي وربطه بالمصلحة العامة، بما في ذلك ضبط نشاط قطاع الأعمال العام. ويتفرع عن هذا النمط من "الاقتصاد المختلط" الحاجة إلى قيام جهد تخطيطي من قبل الدولة.

ثانيها بناء الطاقات الإنتاجية العربية، الذي يستلزم تنمية الموارد وتعبئة الادّخار المحليّ وضمان أقصى استفادة من رأس المال البشري العربي في الداخل، مع العمل على توظيف الإمكانات العربية الهاربة، سواء في صورة رؤوس أموال نازحة أو طاقات علمية بشرية مهاجرة.

وثالثها بناء آليات التكامل العربي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وبوجهٍ خاص في ترقية الإنتاجية وتعظيم التنافسية. والمقولة الشائعة إن غياب الإرادة السياسية لدى الأنظمة الحاكمة هو المعوق الأساس لتحقيق هذا التكامل، وتشير تجارب تحرير التجارة إلى أن المسئولية تمتد لتطول قطاع الأعمال من صناع وتجار أرادوا أن يفتح الآخرون أسواقهم بينما صمموا على قوائم طويلة من الاستثناءات. كذلك يجب التنبيه إلى المعاداة الخارجية لاستخدام التكامل أساساً لتنمية مستقلة.

ورابعها مواجهة المؤســـســـات الاقتصـــادية الدولية التي تطرح نموذجاً اقتصــادياً ينفتح أمام عابرات القوميات ورأس المال والتكنولوجيا الأجنبية، وتقديم نموذج تنموي مستقل بديل يحظى بمؤزارة شعبية، ويخرج من مصيدة المعونات والمســاعدات المشــروطة، ويعيد تحديد دور صـــندوق النقد الدولي في إدارة الاحتياطيات الدولية، وينقل الكثير من وظائفه الإشـرافية التي تمس السـياسـات الوطنية إلى مؤسسات قومية أو وطنية بديلة.

إن فرص نجاح التنمية المســتقلة في الوطن العربي ممكنة إن توافرت شـروط الحكم الصـالح. ذلك أن القصـور التنموي الراهن شـديدُ الصـلةِ بالخلل الكبير الذي يستبد بنمط السلطة وممارسة الحكم في البلدان العربية فينجم عنه التخلف والتبعية تمـاماً كمـا ينجم عنـه ســوء توزيع الثروة وانعـدام الحيـاة الديمقراطية.

4- توجّهات استراتيجية من أجل التنمية المستقلة

إن إمكانات الوطن العربي من أجل بناء التنمية المســتقلة هائلة على صـــعيد موارده الطبيعية (الطاقية والمائية والزراعية...)، وموارده البشـــرية (اليد العاملة النشــطة)، وأرصـــدته المالية، وســوقه القوميّ. وهو يحتاج اليوم، وفي الأفق المســتقبلي القريب والمتوســط، إلى تعزيزها وتنمية القدرة على اســتخدامها الاســتخدام الأمثل من خلال تنمية الرأسـمال المعرفيّ والعلميّ لديه وتعظيمه عبر بناء منظومة حيوية لاكتســاب المعرفة في الوطن العربي. ونحن نعتقد، من منظورٍ نهضـويّ، أن التربية يمكن أن تكون قاطرةً للتقدم مثلما كانت دائماً في كل المجتمعات التي أنجزت تنميتها.

وتنطلق هذه النظرة النهضـــوية إلى دور المعرفة في التنمية والتقدم من توجهات اســتراتيجية ثلاثة: يتمثل التوجُّه الأول في بناء رأســمالٍ بشــريٍّ راقِي النوعية. **والسبيل إلى ذلك:**

- تعميم التعليم الأســاســي وإطالة مدته الإلزامية إلى عشــر ســنواتٍ على الأقل.
- إحداث نَسَقٍ مؤسَّسيّ لتعليم الكبار مستمرّ مدى الحياة.
- إيجاد وســـائل، داخل مراحل التعليم كافة، تكفل ترقية نوعية التعليم بما يجعله مستوفياً معايير التكوين الراقي في المجتمعات المتقدمة.

ولا مناص، من أجل ذلك، من أن توفّر البلدان العربية موارد أضـــخم للتعليم وأن تزيد من كفاءة استغلالها.

والتوجُّه الثاني متمثّل في صـــوْغ علاقة تضـــافر قوية بين التعليم وبين المنظومة الاجتماعية والاقتصـــادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية، ويتحوَّل إلى أولوية في عمل الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ومع أنه يصعب أن يقوم حافز الربح أساساً للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الفقيرة من التعليم، إلا أن تحسين تراكم الرأسمال البشري يمكن أن يستفيد من نظـام تعليمٍ وطني وقويّ، غير حكوميّ، لا يَتَغَيَّـا الربح في المقـام الأول. والضـــمان لذلك أن تتولى أجهزةٌ رقابية قوية – تشـــترك فيها الدولة والمجتمع المدني – ضبط التعليم الربحيّ وضمان جودته وأهدافه الوطنية.

على أنه من الضــروري أن ينظر إلى العلاقة بين التعليم وبين المنظومة الاجتماعية والاقتصـــادية، بحيث لا تقف عند جعل التعليم مطلباً لرفع مســتوى الإنتاجية، بل تعتبر التعليم ركناً أســـاســـياً من أركان نوعية راقية للحياة، تتيح للإنسان التمتع بطيبات الحياة والإسهام في بناء نهضة حضارية متجددة.

والتوجُّه الثالث متمثل في إقامة برنامجٍ لتطوير التعليم على الصـــعيد العربي يقوم على أساس شراكةٍ قوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لأن الحاجة أضحت ماسَّة اليوم إلى قيام سلطة تعليمية فوق – قطرية وفعّالة على الصـــعيد العربي. وســـوف يكون من المهام الأولى لهذه الســـلطة مواجهة الاختراقات الأجنبية لمنظومة التعليم التي من خلالها تتوارى اللغة العربية وتحل محلها قيم مجتمعية غربية تقود إلى تفتت المجتمعات المحلية.

إن هذه التوجهات الاســـتراتيجية هي عينُها التي تحكُمُ الرؤية إلى قطاع البحث العلمي والتقاني ودوره المركزي في عملية التنمية، والحاجة إلى تطوير هذا القطاع على الصعيد الوطني وعلى الصعيد العربي لسدّ احتياجات الوطن العربي والحدّ من اللجوءِ إلى استيراد ما يمكن توفيرُهُ ذاتيّاً من خبرةٍ علمية ومن تقانة. كما أن العجز الذي يعانيه الوطن العربي في مجال الرأســمال البشــري عالي النوعية، وفي قطاع البحث العلمي، فضـــلاً عن رؤوس الأموال، يمكن تغطيته باســـتعادة الكثير من الكفاءات العربية المهاجرة ورؤوس الأموال والاستثمارات النازحة. **ويتعين بناء سياسة في هذا المجال قائمة على الأسس التالية:**

- تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها.
- إنشـــاء برامج تحقق الاســـتفادة من خبرة هذه الكفاءات مع بقائها في الخارج.
- دعم البلدان العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة حتى تصـــبح شـــكلاً مؤسَّسيّاً لعلاقةٍ ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين وأوطانهم.

على أن هذه السياسة ينبغي أن توازيها سياسة استراتيجية أخرى عمادُها العمل على الحدّ من هجرة الكفاءات إلى الخارج وذلك من خلال تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة هجرة الكفاءات، وتوفير المناخ السياسي

والاقتصادي والاجتماعي المناسب الذي يؤمِّن لها فرص العمل الكريم ويشجعها على البقاء في أوطانها.

والخلاصة:

إن التنمية المستقلة من منظورٍ نهضوي تقوم على المبادئ التالية:

أولاً: يمتنع اكتمال التنمية المستقلة في الوطن العربي دون تكاملٍ اقتصادي عربي، ودون توسُّعٍ في برامج التعاون والشراكة والاعتماد المتبادل وصولاً إلى أهداف السوق المشتركة والوحدة النقدية والاقتصادية. ويعني هذا أن جهود تحقيق التنمية المستقلة يجب أن تبدأ على المستوى القطري في إطار رؤية تكاملية قومية، حتى لا تكون الدولة القطرية فريسة للقوى الداعية للاندماج في الاقتصاد العالمي في المدة التي يستغرقها وصول التكامل القومي إلى صورته النهائية، على أن يكون واضحاً أن اكتمال هذه الجهود لا يمكن أن يتحقق -كما سبقت الإشارة- دون إنجاز هذا التكامل.

ثانياً: يتوقف تحقيق التنمية على سياسة وطنية وقومية شاملة تنمي الموارد الاقتصادية والبشرية كافة، وتُحْسِن توظيفها، وتأخذ بقاعدة الأولويات في البناء التنموي (التهيئة العلمية، الأمن الغذائي، البنى الارتكازية..). وتعمل على نقل الاقتصادات العربية من الطابع الريعي الذي يغلب عليه إلى الطابع المنتج.

ثالثاً: تنهض الدولة القطرية (وفيما بعد القومية) بدورٍ مركزيّ في عملية التنمية، وتشجع على تنمية المبادرة الحرة والقطاع الخاص على أساس ترشيد دوره ومراقبة نشاطه بما يحمي حقوق المواطنين وبما يتناسب والمصلحة العامة. وفي مرحلة النضال من أجل تجسيد المشروع تكون وظيفة المؤسسات القومية هي ترشيد القرارات القطرية التنموية وتخليصها من معوقات التناقض السياسي والتفكك الاجتماعي والتردي الثقافي والتباين الاقتصادي.

رابعاً: يتوقف نهوض الدولة بهذا الدور على وجود قطاع عام قوي متطور وقادر على التنافس في الأسـواق المحلية والدولية ومتحرر من الفسـاد في إطار مواجهة مجتمعية شاملة لهذه الظاهرة.

خامسـاً: لا يمكن للتنمية أن تتحقَّق وأن تُجَدْوِلَ أهدافها إلاّ من خلال سـياسـة التخطيط التي تضـعها الدولة وتحدّد اسـتراتيجياتها العليا في الميدان الاقتصادي.

سادساً: إن الإنسان هو مبدأُ التنمية وأداتُها وهدفُها. ولذلك، فإن تمتيعه بحقوقه وبالتعليم والتكوين الراقيَّيْن هو أفضل استثمار من أجل التنمية.

العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية من القيم الإنسـانية الكبرى، وشـدَّدَتْ عليها الثقافةُ العربية الإسـلامية في العهد الوسـيط. وهي أيضـاً من أهداف النهضـة ومن مقوّماتها. فليس لمجتمعٍ أن ينهض من دون أن تكون العدالةُ الاجتماعية أساساً للنظامُ الاجتماعيُّ فيه. وهي كنايةٌ عن تكافؤ الفرص في توزيع الدَّخْل والثروة، ومقاومةِ كافة أشكال التفاوت الطبقيّ والفقر والتهميش، وتنميةِ علاقات التضامن والتكافل بين أبناء الوطن. وقد توارت العدالة الاجتماعية مؤخراً في ظل تطبيق النموذج الاقتصـادي الليبرالي وأصـبحت مطروحة لمجرد تصـحيح أخطائه فتصـبح بذلك حامية لليبرالية ومسـكناً للتمرد عليها، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتعمق في خصـائص النظم التي تفضـي إلى تراجع "العدالة الاجتماعية" والممارسـات المجتمعية التي تعزز هذا التراجع كي لا تكون نظرتنا إلى مسـألة العدالة الاجتماعية نظرة مثالية.

وفي النظر إلى العدالة الاجتماعية من منظورِ المشـروع النهضـوي لابد من بنية ملائمة لملكية وسـائل الإنتاج، ومنظومة سـياسـات يتعين اتباعها، والتفكير في آليات تسهل تجسيد العدالة الاجتماعية في الواقع العربي وتعززه.

1- ملكية وسائل الإنتاج في منظومة العدالة الاجتماعية:

لا يمكن للعدالة الاجتماعية، من منظورٍ نهضوي، أن تتحقَّق إلاّ إذا أعيد للدولة اعتبارُها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتدخُّلها الحاسم في وضع سقُوف لملكية وسائل وأدوات الإنتاج لاتصالِ ذلك – شديدَ اتصالٍ – بالعدالة في تلبية الحقوق الاجتماعية. **ولقد أكد "ميثاق العمل الوطني" في مصر (1961، الفصل السابع):**

"إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغي الملكية الخاصة، ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها، **وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتيْن:**

أولاهما: خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية.

وثانيتهما: وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال".

وأضاف الميثاق: "يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج، كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحريّ والبريّ والجويّ، وغيرها من المرافق العامة، في نطاق الملكية العامة للشعب" (أي القطاع العام).

وما زال كثيرٌ من معطيات هذه الرؤية النظرية صالحاً اليوم في أية محاولة لصوْغ مشروع عربي للعدالة الاجتماعية مع كل ما لحق العالمَ والمنطقة العربية من تحولات سياسية واقتصادية وتقانية. إذ ينبغي أن توضَع سقوفٌ للملكيات الزراعية والعقارية، وحدّ أقصى لتمركز رؤوس الأموال الصناعية والتجارية والخدمية الخاصة، وذلك منعاً لِتكوُّن مراكز احتكارية في الاقتصاد العربي. على أن يُطَبَّق هذا المبدأ بقدر عالٍ من المرونة، ووفق نوعية النشاط

الاقتصادي وطبيعته، دون المساس بالملكية الخاصة للمشروعات الصّغيرة ومتوسطة الحجم. كما ينبغي تحريك تلك السقوف مع مرور الزمن، وكلما دعت الحاجة والتطورات الاقتصادية إلى ذلك.

وقد أدى النكوص عن هذه الرؤية فيما يسمى بالخصخصة إلى سلب الشعب حقوقه التي رعتها الملكية العامة وتقليص الموارد المخصصة لأغراض الخدمات الأساسية والمتاحة للإنفاق الذي تستلزمه العدالة الاجتماعية، كما أفضى اللهث وراء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تصاعد نسبة الملكية غير الوطنية على النحو الذي أضاف للعدالة الاجتماعية بعداً وطنياً وقومياً.

2- منظومة سياسات العدالة الاجتماعية:

إذا كان وجود بنية معينة لملكية وسائل الإنتاج على النحو السابق بيانه يعد متطلباً أساسياً للعدالة الاجتماعية فإن تجسيدها على أرض الواقع غير **ممكن بدون منظومة سياسات يقع في أساسها ما يلي:**

أ- **سياسات الإنتاج السلعي الرأسمالي والاستهلاكي** بما فيه المنتجات الثقافية وتسعيرها، وتشمل تحديد دائرة السلع العامة المطلوبة، وذلك بهدف إمداد الجمهور بالسلع والخدمات الأساس، وعلى وجه التحديد: الاحتياجات الغذائية الأساس والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، والإسكان اللائق، والمواصلات العامة، والثقافة والترفيه.

ب- **سياسات الأجور والأسعار:** وتقوم أساساً على تأمين حق العيش الكريم على مقتضى مبدأ الخبز مع الكرامة ومنه الحق في الحصول على عمل منتج، والحق في أجر مناسب لقوة العمل بما يمنع استغلالها، ويضمن حداً أدنى للأجور يدفع عنها على الأقل غائلة التضخم، وبالمقابل لابد من سياسات للأسعار في مجال الاستهلاك الضروري تحقق التناسب في منظومة الأجور والأسعار، وبصفة خاصة لدى ذوي الدخل المحدود،

وتضمن منع استغلال المستهلكين، وتضع حداً لممارسات التسعير الاحتكاري في فروع النشاط الاقتصادي كافة. ولابد في هذا السياق من تقوية المالية العامة للدولة بحيث تصبح قادرة على توفير جانب كبير من السلع الأساس للطبقات الوسطى ومحدودة الدخل بأسعار تتناسب وقدرتها الشرائية.

ج- إعادة توزيع الدخول في المجتمع العربي من خلال السياسات المناسبة بما يحد من الاستقطاب الطبقي فيه، والواقع أن الفجوة في الدخول في الأقطار العربية قد تفاقمت إلى حدٍ بات يهدد الاستقرار الاجتماعي ومن ثم السياسي، وذلك نتيجة الولوج غير الرشيد في نهج ما يسمى بالخصخصة، واستباحة المال العام في غيبة الرقابة الديمقراطية وشيوع الفساد.

ويتطلب العمل على إعادة توزيع الدخل عدداً من الإجراءات من أهمها:

- إعادة هيكلة النفقات العامة، حيث تقوم هذه بدورٍ هام في إعادة توزيع الدخل، ولا سيما النفقات التحويلية التي تستمد أهميتها من تأثيرها في إعادة توزيع الدخل القومي. ويقع في قلب النفقات العامة المطلوبة دعم الدولة للسلع والخدمات، وخاصة تلك التي يستهلكها السواد الأعظم من المواطنين.
- التدخل لتنظيم العلاقات الإيجارية بين المُلاَّك والمستأجرين بما يضمن تأمين حق السكن في إطار من العدالة والاستقرار للمستأجرين.
- توفير الحقوق التأمينية ضد البطالة، وحوادث العمل، والعجز الكلي أو الجزئي بحسبانها من حقوق الإنسان الأساس. وتقوم صناديق التأمين والضمان الاجتماعي بدورٍ هام في تأمين الإنسان ضد مخاطر الحياة والخوف من المستقبل. ولذا، فإن شمول التغطية التأمينية لكافة المخاطر المرتبطة بمجريات الحياة اليومية من ناحية، ومخاطر المستقبل من

ناحية أخرى، يعتبر من أهم عناصـــر منظومة العدالة الاجتماعية، التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لمفهوم الأمان الاجتماعي والإنساني.

- إعادة تكييف السـياسـات الضـريبية بحيث تتجه إلى تقليص الفوارق بين الدخول والثروات في المجتمع العربي وإلى الحد من الفوارق الطبقية.

د- إحياء دور الحركة التعاونية - بشقَّيْها الإنتاجي والاستهلاكي - التي لعبت دوراً كبيراً في الماضـــي خاصـــة في بداية القرن العشــرين. وكذلك تنمية الشـــراكة مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. واعتماد مبدأ التفاوض بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف إحاطة مصـــالح العاملين بمزيد من الحماية، وربما يمكن التفكير في تضمين تلك الشروط في قوانين الاســتثمار. وتفعيل دور النقابات العمالية والمهنية والاتحادات النوعية مع ضمان تمثيلها في المؤسسات العامة ذات الصلة رعاية لمصالح الطبقات والفئات والجماعات التي تعبر عنها.

هـــ- التأكيد على ضرورة التزام السياسات التعليمية بضمان عدالة الفرص أمام المواطنين في مجال التعليم والتوظيف على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية ومواقعهم الطبقية، باعتبار ذلك الالتزام ضـــرورة لا غنى عنها لضـــمان الحراك الاجتماعي على أساس عادل.

و- امتداد العدالة الاجتماعية لتشـمل العدالة على أســاس النوع وذلك بوضـــع استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة العربية في جميع المجالات، والعمل على تطوير قانون عربي للأسـرة يضـمن الحقوق الكاملة لكل مكوناتها. وكذلك امتداد العدالة الاجتماعية لتشـــمل العدالة بين أقاليم الدولة قطرية كانت أم قومية بما يوفر قاعدة للتماسك الاجتماعي.

3- بعض آليات لتعزيز العدالة الاجتماعية:

لا شــك أن البنية المواتية لملكية وســائل الإنتاج ومنظومة الســياســات المتكاملة التي أشير إليها سلفاً سوف تضمن توفير المقومات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية على النحو الذي نبتغيه في المشــــروع النهضــــوي العربي، **وثمة آليات تعزيزية يمكن اللجوء إليها في هذا الصدد منها:**

أ- إحداث صناديق لمكافحة الفقر على الصعيديْن الوطني والقومي، وذلك لمنع إعادة إنتاج الفقر في الفئات والطبقات والمناطق الفقيرة.

ب- تفعيل دور "صـناديق الزكاة" و"مؤسـسـة الوقف في ضـوء ما أكدته الخبرة العربية الإسلامية بما يحقق درجة أكبر من الرعاية والتكامل بين المواطنين ويعزز دورهما في دورهما في مواجهة غائلة الحاجة.

الاستقلال الوطني والقومي:

يُعَدُّ الوطن العربي أكثر مناطق العالم احتكاكاً بالعالم الخارجي وتأثُّراً بالعوامل الخارجية لعدة أسباب منها موقعه الجغرافي الذي يتوسط العالم ويتحكم في أهم خطوط مواصــلاته، ومكانتُه الثقافية والحضــارية باعتباره مهداً للديانات السـماوية الثلاثة، ولعدد من أهم الحضـارات القديمة، كما لأهميته الاسـتراتيجية والاقتصادية كمستودع لأكبر مخزون لاحتياطيات النفط المؤكدة في العالم. ولقد كانت هذه العوامل والمعطيات تضـيف إلى الوطن العربي، في مراحل صـعوده، وتدعم مكانته على المسرح الدولي. لكنها كانت تشكّل أيضاً عبئاً ثقيلاً عليه في مراحل التراجع والانكسـار بمقدار ما تغري القوى الخارجية بالتدخل فيه أو بسط السيطرة عليه وإفقاده استقلاله.

لقد كان الاسـتقلال الوطني والقومي –وما زال– شـرطاً بديهياً من شـروط النهضـة وركيزةً أساساً من ركائزها. إذ لا يمكن لأي شعب أن ينهض ويتقدم إذا كان فاقداً لإرادته أو كانت إرادتُه مقيَّدة، كما لا يمكنه أن يحمي استقلالية إرادته

وقراره إن لم ينجح في حماية أمنه الوطني أو القومي. ولأن أيَّ مشروعٍ للنهضة هو، في جوهره، مشروعٌ للاستقلال والأمن في آنٍ معاً، فمن الطبيعيّ أن يصبح الأمن أحد أهم أهداف المشروع النهضوي العربي.

وللوطن العربي اليوم خصوصية يتعذر في إطارها إحداث فصلٍ كامل بين البعد الوطني والبعد القومي لقضيتيْ الاستقلال والأمن. ومع أن مفهوم الاستقلال الوطني يبدو أقرب إلى واقع الحالة العربية الراهنة من مفهوم الاستقلال القومي – لأن الموجود فعلاً دولٌ وطنية "مستقلة" أو معْتَرَفٌ لها بالاستقلالية من منظور القانون الدولي وليس دولة عربية قومية جامعة ومستقلة – إلا أن الاستقلال الوطنيَّ نفسَه ما زال يعاني من النقص والانتقاص الشديديْن. فإلى جانب أن مفهوم الاستقلال الوطني يشمل استقلالية القرار الوطني ويفترض الأمنَ الاقتصاديَّ والغذائيَّ من مقوّماته، وهذا مما ليس متحققاً، فإن قسماً غيرَ قليلٍ من البلدان العربية ما زالت أراضيه رازحة تحت الاحتلال: كلاًّ أو بعضاً، وما زالت سيادتُه متراوحةً بين الفقدان الكامل والفقدان الجزئي والاستباحة الدائمة! فإلى فلسطين المحتلة منذ العام 1948 من قبل الحركة الصهيونية، انضاف احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتهما في2003؛ بينما ظل الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية قيد الاحتلال الصهيوني، وظلت مدينتا سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المغربية محتلة منذ مئات السنين من طرف إسبانيا، وجزر "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و"أبو موسى" الإماراتية محتلة من قبل إيران منذ سبعينات القرن الماضي، وخضع جزء من أراضي الصومال لتدخل إثيوبي مسلح منذ2006. وهذا إذا تغاضينا عن أراضٍ عربية أخرى تم الاستيلاء عليها ولم تعد الدول العربية المعنية تطالب بها.

إن خطورة وحيوية مسألة الاستقلال الوطني والقومي، والأمن الوطني والقومي استطراداً، تدفعها إلى موقع الأولوية من ضمن أولويات أخرى في المشروع النهضوي، وتفرض الحاجة إلى صوغ استراتيجية عمل شاملة **لتناولها في وجهيْها المترابطين:** الاستقلال والأمن، لاتصال ذلك بتأمين القاعدة الارتكازية لتحقيق سائر عناصر المشروع النهضوي العربي وأهدافه الأخرى. وتتزايد الحاجة إلى هذه الاستراتيجية في ضوء الخبرة التاريخية التي أثبتت أنه كلما أخفق الوطن العربي في صناعة أمنه القومي وحماية استقلال إرادته وقراره، أخفق في صون أمنه وحماية أراضيه وسيادته من الأطماع الأجنبية بل من جيوش الغزاة الزاحفين عليها. وكان فشلُهُ في تسوية نزاعاته الداخلية – ومنها النزاعات الحدودية بين دوله – مدخلاً إلى تمكين القوى الأجنبية المعادية من التدخل في شؤونه والنيل من سيادته، كذلك أصبح احتلال هذه القوى المعادية لأراضيه، وبصفة خاصة الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاحتلال الأمريكي للعراق، مدخلاً إلى إعادة تمزيق كياناته الوطنية من خلال دقّ الإسفين بين الجماعات المختلفة المكوّنة للجماعة الوطنية، وتوظيف تمايزاتُها الثقافية أو الإثنية في توليد انقسامات سياسية وإنتاج فتن طائفية وحروب أهلية ترهن الوطن برمته لسياسات الدول الاستعمارية وإدارتها.

1- استراتيجية الاستقلال الوطني والقومي

يَقع ضمن هذه الاستراتيجية تحقيق أهداف خمسة: تحرير الأرض من الاحتلال، مواجهة المشروع الصهيوني، تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، مقاومة الهيمنة الأجنبية، بناء القدرة الاستراتيجية الذاتية.

أ- تحرير الأرض العربية:

لا يستقيمُ استقلالٌ وطنيٌّ أو قوميٌّ ولا يكتمُل إلا ببسط السيادة على كامل الأرض العربية وتحريرها من أيِّ احتلالٍ أجنبي. ومن أجل هذا الهدف،

يتعين التوسُّل بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الوسائل العسكرية (النظامية والشعبية). وحيث تكون هذه الوسائل مشروعة ومطلوبة في مواجهة الاحتلال الأجنبي، يُسْتَحْسَن التفكير في نهجٍ سياسيٍّ تفاوضي حين تكون القوة المحتلة منتمية إلى دائرتنا الحضارية كما هي الحال مع إيران التي تحتل أراضٍ عربية.

ب- تصفية القواعد العسكرية الأجنبية

إن وجود أية قاعدة عسكرية على أية بقعةٍ من الأرض العربية مظهرٌ خطير من مظاهر فقدان الأمن والاستقلال والسيادة. وقد ناضلت الحركة القومية العربية، في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، من أجل تصفية القواعد الأجنبية وإلغاء التسهيلات العسكرية الممنوحة لقوىً أو لأحلافٍ خارجية. ولقد أتتْ هذه القواعد تُطِل برأسها من جديد على منطقتنا بعد التحولات التي طرأت في النظامين العالمي والإقليمي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والحرب الأطلسية على العراق في مطالع التسعينيات من القرن الماضي. واليوم، تعُج أجزاءٌ كثيرة من الوطن العربي بقواعدَ وتسهيلات عسكرية أصبحت تتجاوز مجرَّد فرض القيد على القرار والإرادة والاستقلال إلى تهديد أمن الوطن العربي وسلامته.

إن تصفية هذه القواعد، وإلغاء هذه الامتيازات والتسهيلات العسكرية الممنوحة للقوات الأجنبية، تقع في مقدمة الأهداف التي على حركة النضال العربي، المسترشدة بالرؤية النهضوية الشاملة، العمل من أجل تحقيقها صوناً لأمن الوطن وسلامة أبنائه، وحمايةً لإرادته واستقلالية قراره. وإن نجاح قوى المشروع النهضوي العربي في تصفية هذه القواعد سيرتبط – من ضمن ما سيرتبط به – بمدى نجاحها في استيلاد آليات فعّالة لتسوية المنازعات العربية – العربية بالوسائل السلمية من جهة، وإيجاد نظامٍ فعّال للأمنِ الجماعيِّ القوميّ يَدْرَأُ التهديدات الخارجية ويدفع الأخطار المحدقة بالوطن العربي.

ج- مواجهة المشروع الصهيوني:

بعد سلسلة من الهزائم العسكرية التي دشنتها حرب العام 1948، وسلسلة من الهزائم السياسية التي دشنتها اتفاقيتا كامب ديفيد (1978)، والتصحيح النسبي للخلل الاستراتيجي في الصراع العربي–الصهيوني الذي نهضت به حرب تشرين الأول/أكتوبر (1973) وإسقاط "اتفاق 17 آيار/مايو" في لبنان (1983)، وتحرير المقاومة للجنوب اللبناني (أيار/مايو2000) وانتصارها التاريخي على العدو الإسرائيلي في2006، وانتفاضتا 1987 و2000 في فلسطين، وبعد سقوط أوهام التسوية التي أطلقتها "كامب ديفيد" الأولى (1978) – و"اتفاق أوسلو" (1993) و"وادي عربة" (1994) واتفاقات التطبيع الاقتصادي مع العدوّ الصهيوني – وأَنْهَتْهَا اللاءات الفلسطينية في "كامب ديفيد" الثانية (تموز/يوليو2000)، بات يَتَعَيَّن على الأمة العربية ونخبها وقواها الحية أن تستعيد إدراكَها لخطورة المشروع الصهيوني على مستقبل الوطن العربي ومصيره – وضمنه مستقبل فلسطين ومصيرها – وأن تُطْلِقَ برنامجاً **قومياً للمواجهة طويلة الأمد مرتكزاً إلى العناصر والأسس التالية:**

أولاً: تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه وحقوقه كاملة، وتقديم الدعم الماديّ والسياسيّ له عبر إحداث صندوق خاص لهذا الغرض يَفِي بسائر احتياجاته الحياتية والمدنية ويرفع عنه ضائقة الحاجة والفقر والتهميش، وتمتيع اللاجئين من أبنائه في البلدان العربية بحقوقهم المدنية والسياسية كافة مع التمسك برفض مبدأ التوطين باعتباره آلية لتصفية حق العودة.

ثانياً: التأكيد على إفلاس نهج التسوية مع إسرائيل خاصة في إطار تبني النظام العربي الرسمي شعار السلام "كخيار استراتيجي وحيد" وإسقاطه مبدأ أن ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ثالثاً: تقديم الدعم والإسناد للمقاومة وللمؤسسات الوطنية في فلسطين، ورعاية حوار دائم بينها من أجل تعزيز الوحدة الوطنية ووحدة قوى المقاومة وتطوير منظمة التحرير بما يواكب التغير في الخريطة السياسية الفلسطينية.

رابعاً: التمسك العربي بالثوابت القومية المتمثلة في عدم التفريط بأي حق من حقوق الأمة العربية في فلسطين، وفي عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، أو التنازل له، أو عقد اتفاقات معه؛ والتمسك بمبدإ مقاطعته اقتصادياً ومقاطعة المؤسسات المتعاملة معه.

خامساً: الضغط من أجل تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، وتبنِّي استراتيجية دفاعية لمواجهة خطر المشروع الصهيوني تُسَخَّر لها – وفيها – كافة الموارد العسكرية والمالية والسياسية المطلوبة والمناسبة.

سادساً: إقامة السياسة الخارجية العربية مع القوى الدولية والإقليمية على مقتضى موقفها من الصراع العربي – الصهيوني ومن الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق القومية العربية، واستعمال العرب لأوراق الضغط التي في حوزتهم، وبصفة خاصة النفط، والأرصدة المالية لدفع القوى الحليفة للكيان الصهيوني إلى مراجعة مواقف الانحياز لديها.

د- مقاومة الهيمنة الأجنبية بأشكالها كافة

ولقد زادت وطأة هذه الهيمنة بعد زوال الحرب الباردة وانهيار التوازن الدولي وانفراد القطب الواحد الأمريكي بإدارة شؤون العالم، ثم بانهمار وقائع العولمة وما في جوفها من تحوّلات باعدتِ الفجوة بين الأقوياء والمستضعفين في العالم. وإذا كان دفْع تحديات الهيمنة والعولمة يحتاج إلى ترتيب الداخل العربي من خلال إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، قصد التكيف مع عالمٍ أصبح ينهض فيه العلم والتقانة والمعلومات

بدورٍ حاسم في تشكيل معايير القوة ومحدّداتها ومؤشراتها، وقصد كفِّ الأشكال المختلفة من الاستباحة التي يتعرض لها الوطن العربي للاستيلاء على موارده وثرواته أو لمصادرة حرية قراره وفرض شروطٍ أو صفقات غير متكافئة عليه...، فإن نهوضه بأمر مواجهة تلك التحديات قد يتجاوز قدرته وإمكانياته الذاتية وحده إن لم ينخرط في علاقاتٍ من التعاون والتنسيق مع كافة الأمم والدول المتضررة من فعل الهيمنة الأمريكية، والمُنَاهِضَة للعولمة المُجْحفة أو المطالِبة بعولمةٍ أكثر إنسانية، والداعية إلى قيام نظامٍ عالمي متعدد ومتوازن القوى والمصالح.

هـ- بناء القدرة الاستراتيجية الذاتية

إن الوطن العربي لا يملك حماية استقلاله وأمنه ومكتسباته دون حيازة قدرة استراتيجية ذاتية: دفاعية وتنموية وعلمية وتقانية، يتحصن بها الاستقلال والأمن. إنه في حاجة إلى انتهاج استراتيجية تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد والقدرات المتاحة بشكل منهجي ومدروس وتجنيدها في سياسات تنموية قادرة على توفير أجوبة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للوطن والمواطنين. وهو في حاجة إلى تنميةٍ علمية يتغذى منها المجال المعرفي وتتغذى منها التنمية الاقتصادية. وهو في حاجة إلى إعادة توطين التقانة وصولاً إلى إنتاجها. ثم إنه في حاجة إلى تطوير منظومته الدفاعية بتطوير البحث العلمي في المجال الدفاعي وبناء صناعة عسكرية عربية مشتركة متقدمة وعصرية لتحرير القرار الدفاعي العربي من شروط وإملاءات القوى المتحكمة في سوق السلاح. وليس في وسع أية دولةٍ عربية بمفردها أن تنهض بذلك لأن مواردها المحدودة لا تسمح به. وعليه، لا مناص من إطلاق استراتيجية قومية عربية للتنمية تعتمد التكامل والاندماج من أجل تعظيم القوة وبلوغ هدف حيازة القدرة الاستراتيجية الذاتية.

ولكي تضمن استراتيجية حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي العربي النجاح في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية وبصفة خاصة الصهيونية والأمريكية، لا مَحيدَ لها عن أن تكون جزءاً من استراتيجية ممانَعَةٍ كونية بين القوى المتضررة من الهيمنة الأمريكية على مصير العالم، والرافضة لتلك الهيمنة، في أفق تصحيح حال الخلل القائمة في التوازن الدولي، وإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة على مقتضى العدالة والديمقراطية والمشاركة المتوازنة في صناعة القرار، وبما يضمن مصالح الإنسانية جمعاء، وخاصة شعوب "العالم الثالث"، من أجل بناء نظام عالمي جديدٍ حقّاً للأمن والسِّلم والتعاون والفرص المتكافئة. ولا شك أن القوى التي تجمعنا بها قواسم حضارية مشتركة تأتي في مقدمة القوى الحليفة للعرب في مسعاهم من أجل بناء هذه الاستراتيجية.

2- استراتيجية الأمن الوطني والقومي

إن نقطة الانطلاق في تصحيح وضعية الاستباحة للأمن العربي بشقيه الوطني والقومي تكمن في صياغة مفهوم عربي مشترك يستند إلى المصلحة القومية، ويضع المصالح القطرية في اعتباره مع التأكيد على أن هذه المصالح لا يجب أن تشكل أدنى تهديد للأمن العربي ككل، ويتطلب هذا إجراء مراجعة موضوعية لكل المحطات البارزة في التاريخ العربي المعاصر منذ انطلاق فكرة مشاريع النهضة والوحدة العربية لاستخلاص الدروس من الأخطاء التي ارتكبت، وتحديد الفرص الضائعة التي ألحقت ضرراً فادحاً بالأمن القومي والعربي. وتنطوي استراتيجية الأمن الوطني القومي على بعدين أحدهما عسكري والثاني غير عسكري.

أ- استراتيجية الرّدع

وتقوم على مبدإ تنمية المقومات والعناصر اللازمة لردع العدو عن القيام بأي عمل عسكري ضدّ أية بقعة من بقاع الوطن العربي. وهذا يتطلب بناء منظومة دفاعية من قوات بحرية وجوية وبرية عصرية مجهزة بأحدث المعدات ومدرَّبة على أحدث فنون القتال وبأعداد كبيرة، ومن نظام معلومات ورصد واستخبار عسكريّ متطور. ومن دون قيام صناعة عسكرية عربية متقدمة تلبي احتياجات الجيوش، سيظل استيراد السلاح قيداً على استراتيجية الردع، كما إنه من دون حيازة قوة ردع استراتيجية – مثل السلاح النووي – لن يكون في وسع الوطن العربي ردّ الأخطار التي تُحدق بأمنه واستقلاله. وهذا ما أدركتْه في السابق دول مثل الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية، فكان حافزاً لها على الانصراف إلى إقامة صناعة عسكرية تلبي احتياجاتها، وإلى بناء منظومة ردع نووي تقيها الأخطار الخارجية.

ب- مواجهة التهديدات غير العسكرية

ومن هذه التهديدات خطر المشاريع السياسية المطروحة على النظام العربي سواء لتفتيته وإلحاقه بكتل إقليمية وعالمية تضيع فيها هويته، أو لتسوية صراعاته الإقليمية وعلى رأسها الصراع العربي-الصهيوني على النحو الذي يصفي الحقوق الفلسطينية والعربية، ولن تكون مواجهة هذه المشاريع ممكنة بغير بلورة رؤية عربية مشتركة واعتماد النهج التفاوضي الجماعي بشأنها، والقضاء على الأوضاع التي تيسر الاختراق الأجنبي للأقطار العربية واستقواء قوى سياسية داخل هذه الأقطار بذلك الاختراق.

من هذه التهديدات أيضاً المخاطر التي باتت تحيط باللغة العربية من أكثر من مصدر سواء نتيجة تفشي مؤسسات التعليم الأجنبي في الوطن العربي أو النزوع إلى تعزيز اللهجات المحلية على حساب اللغة القومية،

أو الإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية وما يستتبعه ذلك من دخول مفردات لغات أجنبية في الحياة اليومية العربية بما في ذلك تربية النشء في بعض الأقطار العربية، ولن تكون مواجهة هذه التهديدات ممكنة دون العمل على تحقيق السيادة الفعلية للغة القومية في الإدارة والتعليم والثقافة والعلوم بما في ذلك العمل على تعريب التعليم في الكليات العلمية العربية.

ومن هذه التهديدات خطر فقدان الأمن المائي والغذائي والأمن العلمي والتقني، الأمر الذي يهدّد بفقدان الاستقلال والإرادة والارتهان الدائم للأجنبي، ناهيك بالسقوط في دوامة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لعدم القدرة على توفير الغذاء والماء ومستلزمات الحياة.

من ناحية أخرى لا شك أن ظاهرة العمالة الأجنبية في الوطن العربي باتت تمثل خطراً داهماً على الأمن القومي العربي والاستقرار الداخلي في وحداته ناهيك عن أنها تضرب أصلاً فكرة التكامل القومي في جوهرها، والأمر المؤكد أن استفحال هذه الظاهرة يهدد بمزيد من استتباع الأقطار العربية خاصة وأن قطاعات واسعة من هذه العمالة تنتمي إلى قوى إقليمية ذات شأن، ويفاقم من هذا التهديد الأوضاع المتردية للفئات الدنيا من هذه العمالة. ومع التأكيد على ضرورة حصول هذه الفئات على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية فإن الأمر من منظور الأمن القومي العربي يتطلب إعادة نظر شاملة في سياسات العمالة في الوطن العربي يجب أن تفضي إلى استراتيجية قومية تعتمد على العمالة العربية بصفة أساسية في تلبية الاحتياجات للعمالة في الأقطار العربية.

كما يتعرض الوطن العربي إلى عمليات تدمير منهجية للبيئة حيث تحول العديد من مناطقه إلى مستودعات للمواد السامة المشعة والملوثة بتواطؤ داخلي في أغلب الأحيان. ولابد من موقف عربي جماعي رسمي يواجه هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة على الأمن البيئي العربي، ويتضافر مع قوى المجتمع المدني الفاعلة من أجل بيئة عربية آمنة.

آليات تحقيق المشروع

يحتاج كل مشــروع إلى آلية عمل للتحقيق تتناســب مع قواهُ الاجتماعية وتَلْحَظُ مواطن القوة ومواردها في المجتمع وهذا ما ينطبق على المشـــروع النهضوي العربي حيث آلية تحقيقه تفترض أخذ المعطيات التالية في الحسبان.

1- القوى الاجتماعية والسياسية والوسائل النضالية

في أي تصوُّرٍ للقوى الاجتماعية والسياسية العربية التي قد تكون الحامل التاريخي للمشـروع النهضـوي؛ وفي أي تقديرٍ للوسـائل النضـالية المفترض أنها الأنسـب للاسـتعمال من أجل تحقيق ذلك المشـروع، **لا بدّ من التشـديد على الموضوعات النظرية والسياسية التالية:**

أ- إن أخطر ما قد يتعرض له المشروع النهضوي، عند تصوُّره آليات تحقيقه، هو النظر إليه بما هو كُلٌّ لا ينتظر ســوى التحقُّقَ دفعة واحدة، بدلاً من النظر إليه بما هو سلسلة من المسارات المختلفة والمتفاوتة، وسلسلة من التراكمات المحكومة بقانون التفاوت في التطور.

ب- لا شك أن المشروع النهضوي العربي يستند إلى قاعدة عريضة من القوى صاحبة المصلحة فيه، ومع ذلك لابد من الانتباه إلى أن القوى الاجتماعية العربية في حالةِ حَرَاكٍ شــديد وســيولةٍ في وقائع التحول. ولذلك، فإن كل تعيينٍ مبدئي لقوى افتراضــية (قوى الشــعب العاملة، الأمة، النخبة، الكتلة التاريخية... إلخ) قد يصــطدم بوقائع اجتماعية معاكســة أو قد يُسْـقط من الحسبان قوًى جديدة أو صاعدة ربما يرشحها الواقع لأدوار كبيرة. ولذلك، فإن أهداف المشروع النهضوي وقضاياه ستظل تنتج قواها الاجتماعية التي تحملها حين تجد مصـلحة فيها. ومن الضـروري في هذا السـياق ضـمان مساندة الجماهير العربية للمشروع بحيث تحرص تلقائياً ودوماً على جوهره

وتمنع أية قوى غير مؤمنة به أو ببعض جوانبه الأساسية من تعويق مسيرة النضـال من أجل تجسـيده وتوجيهها جهة أخرى. ويقتضـي هذا أن تسـتمد من المقاصد النهائية للمشروع قائمة من المعايير والمؤشرات لتقييم عناصر القوة ومواطن الضـعف، التي تنفذ منها التحديات، وتقدير القوى المضـادة لمسـيرته سـواء في الداخل أو من الخارج والتحالفات بينها، وكيفية التعامل معها. وهنا يجب أن تحظى العوامل الآنية والمسـتقبلية وليس التاريخية بالاهتمام، مما يستدعي إيضاح التكاليف والمنافع لكل من شرائح المجتمع، في كل من الأجل القصـير والطويل، والتنبيه إلى الآليات التي يمكن أن تلجأ إليها القوى المضـادة، خاصـة خلال المراحل الأولى التي يعظم حجم التغيير الذي يصيب الأوضاع القائمة للوطن العربي وشرائحه المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك يتعين على منظري المشروع الوحدوي أن يلحظوا مكانة كل فئات وقوى الشـعب العربي، بما في ذلك تلك التي قد يضـر المشـروع بمصـالحها في مراحله الأولى. فعلى الرغم من أن القوى السـياسـية الذاتية للمشـروع هي القوى التي ترتضـي العمل بمبادئه، ويفترض أن تكون الأكثرية، فمن المؤكد وقوف فئات أخرى في المجتمع ضـده. فئات قد أدت بها الظروف المحلية والدولية، والأثرة السلبية، إلى ربط نفسـها ارتباطاً نفعياً بالأجنبي، وخلق المتعاونين المحليين الذين ييسـرون تنفيذ مآرب هذا الأجنبي ويجنون من ذلك المنافع ضـد إرادة معظم فئات الأمة ومصـالحها، ومع مضـي مشـروع الوحدة العربية قدماً في حيز التنفيذ وبروز محاسـنه وجني ثماره يزداد المقتنعون بجدواه ويتحولون إلى منادين به ومنضوين تحت لواء تنفيذه. ويلقى السائرون في ركب الأجنبي مصير سابقيهم.

ج- على الرغم من المسئولية التاريخية للفصائل القومية العربية تجاه المشروع النهضـــوي العربي الجديد، ومن ثم ضـــرورة خروجها من حالة التشـــرذم والانقسام التي تعاني منها فإن القوى السياسية للمشروع النهضوي ليست معطاة ســـلفاً، وإنما هي قوى قيد التكوين مع نموّ تناقضـــات الأنظمة الحاكمة، دون أن يعني ذلك تجاهل أدوار التيارات المتولدة عن الفترة السابقة: أي القومية واليسارية والإسلامية. ويجب توقُّع أفقيْن اثنيْن على الأقل: الأفق الأول هو توقُّع ما يمكن أن تولِّده التحوُّلات المعتملة الآن داخل التيارات الثلاثة الرئيسَـــة المذكورة من تركيبات متجددة، بل متغيرة. أما الأفق الثاني، فهو توقُّع نشوء حركات جديدة، علماً بأن بعضـــها نشأ أصلاً، ومنه تلك الحركات المشمولة بتسمية الحركات الاجتماعية الجديدة أو حركات المجتمع المدني.

د- تحتاج فكرة الطليعة، بمعناها التقليدي الموروث، إلى تمحيصٍ نقديّ، لأنها بُنِيَت على فكرة الحزب العقائدي صاحب الرسالة التنويرية، أو على تنزُّل النخبة "الواعية" بمنزلة من ينوب عن الجمهور. إن أيَّ تصـــوُّرٍ للعمل الحزبي – بأفق نهضـــوي – ينبغي أن ينطلق من الحاجة إلى اســـتبدال الأحزاب الشـــعبية (العقائدية النخبوية) بالأحزاب الطليعية، أي اســـتيلاد الأحزاب – الوســـائل بدلاً من الأحزاب التي هي أهدافٌ بذاتها، ولا بدّ من إعادة بناء الصـلة بين الحزب والناس على نحوٍ تصـبح فيه المرجعية في العمل الحزبي للناس، لا إلى النصّ (العقائدي – الإيديولوجي)، وعلى نحوٍ يصـــبح فيه مبدأ تمثيل الناس والاحتكام إلى الرأي العام – داخل الأحزاب وخارجها – مقياساً لصـواب رؤاها وبرامجها والسـياسـات. نعم، للأحزاب دور تربويّ في المجتمع وفي أوساط جمهورها. لكنه لا ينبغي أن يكون تلقينياً، بل أن يكون قائماً على حوار. ولا ينبغي أن يتصـــور نفســـه

دورَ هدايةٍ للناس إلى الحقّ المطلق. وفي مطلق الأحوال، لا يمكن فرض التغيير على الناس فرضـــاً بدعوى وجود مصــــلحةٍ لهم فيه لا يَعُونَها. بل يجب أن يأتي ثمرة اختيارهم الحرّ واقتناعهم الواعي. والاحتكام إلى الرأي العام هو المقياس الأول والأخير في تغليب خيارٍ مجتمعيٍّ على آخر.

هــ- ينبغي عدم الخلط بين الدولة والسلطة حين الحديث عن المجتمع المدني وقوى التغيير الاجتماعية. إن الفكرة النيوليبرالية التي تضـــع المجتمع في وجه الدولة وتعتبر كل إضـــعاف للثانية قوةً للأولِ تُســـهم في توســـيع فضــاءات التعدُّد والحرية، فكرةٌ خطيرة. إن الدولة – بما هي إطار السـيادة على الأرض والناس والثروات ومنظومة التشريعات الشاملة للجميع وجملة المؤسـسـات التمثيلية والتنفيذية والقضـائية – عنصـرٌ أسـاسٌ، بل حاسـمٌ، في البناء الوطني والقومي، وجهازٌ لا غنًى عنه في إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ومن النّفاق غيرِ المجدي الادّعاء بأن لا دور للدولة ممكناً في الاقتصاد والاجتماع الحديثين. ومن المنطقي أن يكون هذا الدور حيويّاً في بلادنا لحداثة تجربة الدولة فيها، وهشـــاشـــة وحداتها الداخلية، وضـرورة بناء وحدتها القومية. إن التمييز القاطع بين إضـعاف الدولة وبين التحرُّر من الأنظمة والمؤسسات السلطوية الاستبدادية ضروري هنا. ذلك أن إضـــعاف الدولة من كافة النواحي العســـكرية والأمنية والاقتصـــادية والاجتماعية قد يفضـي إلى إضـعاف الوحدة الوطنية، بل ربما أسـهم أحياناً في تفجيرها. ناهيك بأن من المســتحيل تصـــوُّرُ أي تقدّم نحو بناء الوحدة القومية دون الأخذ في الاعتبار الدور الحاســم الذي يمكن – ويجب – أن تنهض به الدولة في هذا المجال.

و- ينبغي، في مضـــمار الحديث عن موقع المنظمات غير الحكومية في المشــروع النهضــوي العربي ومســاهمتها فيه، الاعتراف بأن قيامها آذَنَ

بتَمَلْمُلٍ وتحرُّكٍ عميقيْن في المجتمعات العربية المعاصرة؛ وأن ممّا يُحْسَب لها في خانة الإيجابيات مساهمتها في تعريف قطاعات واسعة من المواطنين العرب بحقوقهم الأساسية، ونجاحها أحياناً في التخفيف من الآلام والحرمان لدى فئات من شعبنا، وفي فرض تشريعات أكثر احتراماً لحقوق الإنسان والبيئة والمرأة، ثم نجاحها في الزج بمئات الألوف من الشباب العربي في الشأن العام وإتاحة فرصة اتصال قطاعات منهم – من الطبقتين الوسطى والعليا – بأوساط شعبية لم تتح لهذه القطاعات من قبل فرصة الاتصال بها والتعرف على مشكلاتها. لكن تقدير ما يمكن أن تساهم به في المشروع النهضوي لا يكفي أن يستند إلى تلك الأدوار الإيجابية، **بل ينبغي استكمال صورته باستحضار الأوجه السلبية في عملها وأبرزها:**

- إن قسماً كبيراً من المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي لا تنطبق عليه التسمية ذاتها. فبعضها أنشأتْه أطرافٌ في السلطة، أو لم يكن مستقلاً عن هذا الجناح أو ذاك من السلطة، وبعضها الآخر له انتماؤه الحزبي.
- إن قسماً كبيراً منها مرتهن لمصادر التمويل الخارجية وما تمليه من شروط وتوجهات وأولويات غالباً ما تكون مشدودة إلى المركز الامبراطوري الأمريكي والمنظمات الدولية التابعة له.
- نادراً ما شكلت المنظمات غير الحكومية مدارس ناجحة في الديمقراطية على الرغم من إعلاء معظمها الديمقراطية فوق سائر أهدافها.
- تجزئتها المطالب الشعبية والمجتمعية إلى اختصاصات مختلفة (نساء، بيئة، حقوق إنسان، تنمية، تمويل... إلخ).

ز- في العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبين الأحزاب السياسية، تبدو الأولى وكأنها تنافس الثانية، معتمدة في تجنيدها الشباب على نفور هؤلاء من الأحزاب لأسباب شتى. لكن الذي ينبغي أن نَلْحَظَهُ هو أن المنظمات غير الحكومية تتجه حثيثاً إلى النشاطات القطاعية أو الموضعية، ولا تؤدي الأدوار المفترَض بالأجهزة الحزبية تأديتها: في تكتيل المصالح والمطالب وفق رؤىً وبرامجَ مشتركة، وتأمين انتقال الحركة والنضالات الجماهيرية والاجتماعية من المستوى المناطقي أو القطاعي إلى المستوى الوطني، ومن المستوى المطلبي والنقابي إلى المستوى السياسي.

ح- يستدعي تحقيق المشروع النهضوي عملاً سياسيّاً عربيّاً مشتركاً. وقد عرفت العقود المنصرمة تجارب عدة في بناء أحزاب عاملة على المستوى القومي. وسيكون من المفيد والضروري، عند أي تجربة مستقبلية من العمل السياسي العربي الموحّد، الاستفادة من الأخطاء التي انطوت عليها التجارب السابقة، وبالذات تلك التي سمحت بتسخير نضالات فروع الحزب في سائر الأقطار لخدمة نظامٍ بعينه تحت عنوان خدمة الحزب.

ط- تكتسب أجهزة الإعلام، السّمعيّ - البصري خاصة، أهمية خطيرة في تكوين الرأي العام كما في التلاعب به أو تزييفه، ويتوقف نوع الأدوار التي تقوم بها على نوع الوظائف الاجتماعية التي تنهض بها ونوع المضامين التي تحملها، وعلى مصادر التمويل التي تتحكم في توجهاتها. ومع أن بعض الفضائيات العربية أتاح هوامش أمام تكوين رأي عام مشغول بقضايا المجتمع والوطن، وأفسح مساحاتٍ - ولو ضيقةً - أمام التعبير عن المواقف الملتزمة بالقضايا الوطنية والقومية والاجتماعية، التي غيبتْها فضائيات التجهيل والتمييع المملوكة لأصحاب رؤوس الأموال الرَّيعية، فإنه لا معنى للبحث في فاعلية الدعوة والدعاية للمشروع

النهضـــوي العربي دون البحث في انتقالهما من الحيِّزيْن الشـــفويّ والكتابي إلى الحيّز الإعلامي: المرئي والمســـموع. وســـيظل مطروحاً على قوى المشروع النهضوي حيازة أداته الإعلامية الفضائية المستقلة.

ي- ينبغي لقوى المشـروع النهضـوي العربي الاسـتفادة القصـوى من الإمكانات المذهلة التي تُوَفِّرها وسـائل الاتصـال الالكترونية الحديثة، لتنظيم الاتصـال بين أطرافها، وتوصيل دعوتها إلى الرأي العام.

ك- يجب النظر إلى آليات تحقيق المشــروع النهضــوي العربي بالدرجة الأولى من خلال المنظور الـديمقراطي. ويشـــتمل هذا المنظور ليس فقط على منظومة آليات للتمثيل والسيادة الشعبيين، وإنما أيضاً إلى عدد من الوسائل الراقية تحقق التوســيع الدائم لآفاق الحرية ولتأمين التســويات الســلمية للنزاعات الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية وسواها. وإن استلهام المنظور الديمقراطي يعني في المقام الأول الســعي إلى التنافس على كســب الرأي العام بواســطة الانتخابات المحلية والوطنية واحترام جدل الأكثرية والأقلية والتداول السلمي للسلطة.

إن كل فكرة مهما تكن ســامية ومهما يكن عمق اقتناع حامليها بأنها لمصـلحة الشعب والأمة، لا يجوز فرضـها بالقوة أو العنف. إن محل جدوى أي مشـــروع مجتمعي وفاعليتـه هو تبني الرأي العـام لـه معبَّرا عنـه بواســـطـة الاستفتاءات أو الانتخابات أو الوسائل الأخرى لرصد اتجاهات الرأي العام.

ولما كان تحقيق المشـروع النهضـوي يفترض تغييرات جذرية في المجتمع والســلطة والعلاقة بين الدول العربية ذاتها وبين الأمـة العربيـة والعالم، تتزايد أهمية إيلاء الأولوية في التغيير للتغيير الديمقراطي السلمي.

2- نحو تجسيد المشروع

يجمع بين المشروع النهضوي العربي اليوم والمشروع النهضوي الحديث الذي انطلق في القرن التاسع عشر، واستأنف نفسه في خمسينيات القرن العشرين الماضي، جامعٌ مشترك هو: إرادة النهضة. وغير خاف أن الإرادة النهضوية لدى الأمم –كما لدى النخب– عملية مركبة يتداخل فيها المخزون الروحي والحضاري، مع التراكم المعرفي والثقافي، مع الوعي العميق بمسار حركة التاريخ وقوانينها، مع الاستعداد للتقدم والرغبة فيه. وهي اليوم – جميعُها – متوفرة كإمكانية لدى قطاع حيّ كبير من الأمة العربية وتحتاج إلى استنهاض. وترتبط إرادة النهضة بتعميم ثقافة النهضة داخل الأمة لإخراج مشروع النهضة من رؤية فوقية نخبوية إلى ثقافة جماهيرية. وهي ثقافة ترسخ أكثر كلما تهيأت لها أسبابُها التحتية العميقة بالتربية: العائلية والمدرسية والجامعية والمؤسَّسيّة.

أ- آليات النهضة ومؤسساتها

- إن المقاومة، من حيث هي تعبيرٌ ماديّ عن إرادة التحرُّر من الاحتلال، آليةٌ دافعة في عملية النهضة. وهي ليست ضرورة للمشروع النهضوي من زاوية الحاجة إلى التصدي للمطامع والمخططات الأجنبية فحسب، بل لأن مشروعاً نهضوياً لا تكون المقاومةُ مضموناً له مشروعٌ هش وقابل للانكسار. وكلما كانت روح المقاومة متقدة في الأمة، كانت إرادتها في النهضة عالية. وأخطر ما يمكن أن يدمّر إرادة النهضة هي روح اليأس والإحباط والهزيمة النفسية.
- مهما كانت إرادة النهضة قوية، وثقافة النهضة متسعة، فإن نهوض الأمم لا يتحقق بمجرد الرغبة في تحقيقه، بل بواسطة عملٍ عقلانيٍ دؤوب في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسّدُه.

- قد تكون المؤسسات السياسية، من أحزاب وجبهات وتجمعات، هي العمود الفقري لسائر المؤسسات الأخرى، لكن عملية النهضة أشمل من أن تنحصر في عمل سياسيّ مؤسّسيّ، بل تحتاج إلى مؤسسات تغطي المجال الاجتماعيّ برمّته.
- إن المؤسّسية ثقافة، في المقام الأول، وليست هيكلاً إدرايّاً فحسب، ولذلك فهي تفترض عقلاً مؤسّسيّاً تتحرر به المؤسسات الأهلية العربية – المفتَرَض بأن تنهض بحمل المشروع النهضوي – من ظواهر الفردية واحتكار الرأي والقرار وانعدام تقاليد التداول على المسؤولية والسلطة ممّا تزخر به المؤسسات الرسمية العربية التي تفتقر إلى روح العمل الجماعي.

ب- كيف نجسّد المشروع النهضوي

هذا المشروع هو الوعاء الاجتماعي الأكبر الذي يحتوي في داخله كل الأوعية الاجتماعية والسياسية في وطننا الكبير. فما من فرد أو مؤسسة اجتماعية، أو سياسية عربية، بما في ذلك الأحزاب، أكبر منه. فهمومه هي هموم الجميع. ولا يمكن أن يكون تجسيده عملية سرية أو حكرًا على فرد أو منظمة سياسية أو اجتماعية. ولابد من أن يضطلع أشخاص ذوو مكانة علمية ودينية واجتماعية واقتصادية راقية من شتى أقطار الوطن العربي بمسئولية قيادية في هذا الصدد، وهم يؤمنون بداهة إيماناً لا يتزعزع بالمشروع بحيث يشكلون هيئة حكماء الأمة المتسامين فوق الفئات والطبقات والمصالح الخاصة أو الفئوية الحزبية أو العرقية أو العقائدية.

وتضع هذه الهيئة برنامج عمل يمكن متابعته وتقييمه بوسائل تقييم مقبولة، مستفيدة بهذا من مراكز الأبحاث العربية ذات التوجه القومي ومن أنصار المشروع في كل قطر عربي.

ومن المفروض أن يكون هذا المشـروع القاسـم المشـترك بين الأحزاب القومية وكافة المؤسسات العروبية والثقافية والفكرية والاقتصادية، وأن تسعى إلى تحقيقه بتفانٍ عظيم، وأن تقيم أقوى العلاقات والتنسيق بينها لتحقيق هذا المشروع.

ويقتضي وضع المشروع القومي الوحدوي موضع التنفيذ:

- وجود دعاةٍ مؤمنين به يحملونه إلى الآفاق رؤيةً يَتَمَثَّلُهَا أوسع قطاعٍ من الرأي العام العربي. وينبغي أن يتحلى هؤلاء بمؤهّلاتٍ فكرية، ومناقبية عالية، وصـدْقيَّة لدى الناس، وانصرافٍ كامل عن إغراءات السلطة وصراعاتها، ونَفَسٍ وحدويّ وحِوَاريّ للتواصل مع القوى والتيارات كافة.
- تنظيم حلقات حوار موسَّعة يشارك فيها المثقفون، وصانعو القرار، ومراكز الأبحاث والدراسات، والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، حتى يتحوَّل إلى قضية عامة.
- تكريس فكرة النهضة كهاجس وجعلها موضوعاً للتفكير والدراسة في الجامعات وللتأليف والكتابة لدى المثقفين ليتَّسع نطاق رؤيته وتغذية تلك الرؤية بمعطيات فكرية جديدة.
- فتح المؤسسات الإعلامية لمنابرها أمام مناقشات موسَّعة للمشروع قصد إنضاج فكرته لدى الرأي العام.
- آليات خاصة لمتابعة التنفيذ كتشكيل "جماعات تفكير وتأمل" تتركز مهمتها في تنظيم لقاءات حوارية معمَّقة حول قضاياه التفصيلية، أو كإقامة "مرصد خاص" بهذا المشروع لمتابعة المجريات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع.

لم تَعُد الأمة العربية أمام ترف الاختيار بين ممكنات عديدة. إنها أمام أحد خياريْن لا ثالث لهما: إما أن تنهض وتتقدَّم وتنفض عنها حالة التأخر والتقهقر، وإما ستزيد عُرْوتُها تفكُّكاً ونسيجُها تمزُّقاً وفكرتُها العربية الجامعة اندثاراً. إن النهضة اليوم أكثر من خيار، هي فريضة وجودية دون القيام بها سقوطٌ وانحلال. وإذا كان للقوى الحية في الأمة ما تقدمه لمشروع النهضة من رأيٍ وتخطيط وتنظيمٍ وتوعيةٍ وتعبئةٍ، فإن قابلةَ النهضة التي ستقوم باستيلادها هي جماهير الأمة الواعية لمصلحتها، المدركة لما يُحدق بمصير الوطن والأمة من دون مستقبلٍ نهضوي.

الفصل الخامس

التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"

من المعلوم بالضرورة أن إدراك صُنّاع القرار العرب والأفارقة لأهمية الدفع بعجلة التعاون الاقتصادي فيما بين دولهم رهنٌ في المقام الأول بتوافر الارادة السياسية، وهذا في واقع الحال أمرٌ شبه ثابت. ولكن هناك من يشدِّد في المقابل على أن المسألة لا تتعلق بتلك الارادة فحسب؛ إذ أن هناك – بحسب أولئك – حاجة حقيقية لتوافر تصورات افتراضية جادة لدى صناع القرار لما يمكن أن يُسفِر عنه أي شكل من اشكال التعاون بين الطرفين من عوائد وما يمكن أن يواجهه من معوقات، ودرجة التأثير المتوقع لتلك المعوقات. وذلك في حقيقة الأمر هو ما يجب أن يكون محل اهتمام المتخصصين والجهات والمنظمات ذات العلاقة؛ إذ من المهم أن يسعى كل أولئك لرسم الملامح الافتراضية لمدخلات ومخرجات أي نموذج تعاوني ممكن بين الطرفين.

ونحن هنا، ومن منطلق الفكرة سالفة الذكر، سنحاول تقديم عرض تحليلي موجز لبعض النقاط التي نرى – من وجهة نظرنا على الأقل – أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الأفريقي. ذلك العرض التحليلي سيتم في إطار محاولة الاجابة على عدد من الأسئلة، **ونقاش بعض النقاط وفقاً لما يلي:**

- **ما هي طبيعة المعوقات أمام توجهات التعاون المفترضة بين الطرفين؟**
- **لماذا التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الأفريقي؟!** (عرض لمبررات السعي للتغلب على معوقات التعاون انطلاقاً من مبدأ النظر إلى طبيعة دوافعه وعوائده المتوقعه).

- ما هي آفاق تجاوز معوقات تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين والتغلب عليها، وهل من فرص واقعية وعملية يمكن الحديث عنها في الوقت الحاضر؟!

لمحة تاريخية:

لا ريب أن التواصل الحضاري بين العرب والأفارقة لم يكن وليد القرون القليلة الماضية؛ إذ أن جذور ذلك التواصل تمتد بين ثنايا التاريخ البعيد. وتمتلك على ذلك الامتداد العديد من الشواهد. ولعل علاقات التبادل التجاري بين الطرفين وما أنشأه انتشار الديانتين المسيحية والاسلامية من علاقات انصهار ثقافي وعرقي متبادل بينهما، ما يؤسس بالفعل لأي حديث عن عمق الروابط التاريخية بين الطرفين.

وقد مثلت فترة الخمسينيات من القرن الماضي - في واقع الحال - المفتتح "المعاصر" لبناء علاقات استراتيجية بين العرب والأفارقة على هدىً من ملاحم التحرر من الاستعمار ومحاولات النهوض والتنمية بعيداً عن أطر التبعية للدول الاستعمارية. وقد حفلت العلاقات بين الطرفين منذ تلك الفترة بالعديد من الأحداث والتحولات التاريخية، ابتداءً بمستويات التنسيق السياسي والدعم والتعاون الاقتصادي واسعة النطاق إبّان حركات التحرر والاستقلال في افريقيا، ومن خلال حركة عدم الانحياز، والموقف من القضية الفلسطينية، وحربي 1967 و1973، والتنسيق عبر منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، وما افرزته قرارات مؤتمر القمة العربي في الجزائر 1973 بإنشائها لعدد من المؤسسات المالية لدعم التعاون العربي الأفريقي، ثم عقد مؤتمر القمة

العربي الأفريقي الأول في القاهرة في مارس 1977[1].

ومع بداية التســـعينيات وفى ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، وموجة العولمة التي اجتاحت العديد من أسس العلاقات الدولية بشقيها الرسمي وغير الرســـمي، وما ارتبط بذلك كله من اتســـاع دور الدول المانحة الأوربية والأميركية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم اقتصـــاديات العديد من الدول الأفريقية، وكذا دور المنظمات العالمية غير الحكومية العاملة في الميادين المختلفة في أفريقيا. مع كل تلك الظروف التي عنت في مجملها تشــكيل عدة أطر فاعلة واســتثنائية لصــياغة علاقات افريقيا بالنظام الدولي الجديد، تجذر تضـــاؤل فرص الدول العربية (المنشــغلة بمشــاكلها) في الاســتئثار بنصــيب مقنع من مكون علاقات افريقيا الخارجية عامة. ذلك ناهيك عن انعكاس تلك الظروف ســـلباً على حجم المســـاعدات العربية المقدمة للدول الأفريقية مقارنة بالتدفقات الدولية الأخرى في الصدد ذاته.

وقد أدت تلك الظروف في الفترة من نهاية الســـبعينيات إلى نهاية التسعينيات إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الأفريقي وانعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون وآلياته وعلى مدى انتظامها، حيث اجتمعت

---

1 – اعتمدت هذه الجزئية بصفة أساسية على المصادر التالية:

أ- أحمد حجاج، "العلاقات العربية الأفريقية: نبذة تاريخية"، في: مجموعة مؤلفين، **العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة** (القاهرة، مركز دراســات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصــاد والعلوم الســياســية، جامعة القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، العدد 18، 2000)، ص9– 14.

ب– مركز المعلومات بالإذاعة السودانية، العلاقات العربية الأفريقية، "**ملفات افريقية**"، متوفر على الرابط: www.sudanradio.info/bank/lesson-1260-1.html

ج– أحمد حجاج، **التعاون العربي الأفريقي .. بين الواقع والأمل**، متوفر على الرابط: www.sis.gov.eg/VR/32/1/2-1.htm

اللجنة الدائمة في آخر دورة عادية لها عام 1989 ولم تعقد أية اجتماعات طيلة التسعينيات. وقدمت خلال تلك الفترة العديد من الدراسات "العربية" حول أسباب ذلك التراجع في مستوى العلاقات الجماعية بين الطرفين، وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى وجود اشكالية لدى الطرفين تمثلت في غياب الرؤية الاستراتيجية في التخطيط لعلاقاتهما، ناهيك عن ما بدى تخلياً من الطرف العربي عن الأساس الاستراتيجي والأيديولوجي التقليدي لتلك العلاقات، والذي يقضي بأن التعاون العربي الأفريقي هو أمر تحتمه ضرورات الأمن المشترك والمصلحة المشتركة المتبادلة.

ومع قدوم الاعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت علاقات الطرفين تطورات إيجابية تبعث الأمل في مستقبل التعاون العربي الأفريقي عامة، وذلك في مواجهة العديد من المستجدات على صعيد العلاقات الدولية، خاصة في ظل لجوء العديد من الاقتصادات الكبرى إلى زيادة ارتباطاتها الجماعية في اطار التكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية لجني ثمار اقتصادية وتجارية هي في أمس الحاجة اليها لمواجهة بعض آثار تشوه الدور الذي اصيبت به نتيجة المواجهات السياسية والعسكرية الدامية التي خاضتها في اكثر من مكان في العالم، وهو ما يطلق عليه في علم العلاقات الدولية "ظاهرة عدم انسجام المكانة". ولعل ما أصاب سياسات الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية الاستعمارية في السنوات القليلة الماضية مثالاً واضحاً على تلك الظاهرة. كل تلك المستجدات يبدو أنها قد استحثت ارادات بعض الدول الفاعلة على الطرفين العربي والافريقي من أجل إحياء فكرة التعاون العربي الأفريقي وهو الأمر الذي طرحته بكل قوة ووضوح القمة العربية بعمّان في مارس 2001، والتي عَقدت على أثرها اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثانية عشرة في الجزائر في أبريل من العام نفسه بعد انقطاع

دام أكثر من عشر سنوات. وأصدرت تلك اللجنة في ختام أعمالها بيانا يعكس مدى حرص الطرفين العربي والأفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة، والارتقاء بمستوى العمل العربي الأفريقي المشترك للوصول به إلى مستويات الشراكة الكاملة. وقد تلي ذلك بعض التطورات في مجال احياء التعاون العربي الافريقي كان من أبرزها التئام القمة الافريقية العربية الثانية في مدينة سرت الليبية في 10 اكتوبر 2010، وهي القمة التي خرجت بالعديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي في إطار ما بدت – الى حد ما – توجهات أكثر عملانية عن ذي قبل.

إذاً من المفترض أننا نعيش حالياً في إطار تجليات تلك التطورات الإحيائية الإيجابية في العلاقات العربية الأفريقية. ومن ذلك المنطلق، يصبح الحديث في هذه اللحظة الزمنية عن أي تعاون عربي أفريقي حديثاً محل اعتبار، حديثٌ له ما يبرره من الرؤى والتوقعات المستقبلية المتفائلة.

المبحث الأول
التحديات الماثلة أمام التعاون العربي الافريقي
"مفردات البيئة ومعوقاتها"

أولاً: المعوقات الناشئة من البيئة: "بيئة التعاون ومدخلاته"

من خلال تسليط الضوء على بعض المقومات والملامح الأكثر خصوصية التي تتميز بها الاقتصادات العربية والأفريقية، وكذا بعض الحقائق الاقتصادية المتعلقة بتلك المقومات والملامح، **يمكن الاشارة إلى بعضٍ منها على النحو التالي**[1]:

- ضعف حجم الأسواق المحلية لمعظم الدول العربية والافريقية بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثم القوة الشرائية، وتدني مستوى الخدمات اجمالاً وخاصة في أفريقيا، وارتفاع فاتورة الواردات لكثير من السلع الاستهلاكية في ظل غياب نسبي للإنتاج المحلي المعتمد على المدخلات المحلية بالرغم من توافر الكثير من المواد الأولية اللازمة لقيام صناعات محلية متخصصة في العديد من تلك السلع. كل ذلك يؤدي إلى عرقلة قيام مشروعات حديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

1- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** (القاهرة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 232، يناير 2007)، ص 19، 26 – 29، 37، 39، 41 – 42، 80.

وكذلك: عبد الهادي سويفي، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي** (القاهرة، [د. ن.]، 1999)، ص 145 – 279 و280 – 299.

وأيضاً: جمال حمدان، **أفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، [طبعة خاصة]، 2005)، ص 203 – 272.

- عدم مقدرة الدول العربية والافريقية "منفردة" على تنفيذ المشـروعات الحديثة ذات الحجم الأمثـل من النواحي الفنيـة والاقتصـــاديـة والتكنولوجيـة. **وذلك للأسباب التالية:**

1- حاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة.

2- ضيق نطاق الأسواق المحلية.

3- ندرة الكفاءات العلمية والفنية اللازمة لإنشائها.

- ضـــعف المركز التنافســـي والتفاوضـــي للدول العربية والافريقية في مجال المعاملات الاقتصــادية متعددة الأطراف. والسـبب يكمن في اعتماد معظم صـــــادراتها على المواد الأوليـة (زراعيـة – تعدينيـة.. إلخ) والتي تتميز بمســـتوى طلب غير مرن نســـبياً عليها. كما أن معظم تعاملاتها في تلك الصـادرات يتم مع الدول الصـناعية بينما تجارتها البينية ضـئيلة بما يفقدها ميزات المناورة في مسـائل العرض ومسـتويات الاسـعار وشـروط التعاقد. وفي المقابل، تعتمد هذه الدول في معظمها على استيراد مستلزمات الانتاج والمعدات والآلات من الدول الصـــناعية مما أدى إلى اتباع ســياســات اقتصــادية خاطئة مثل سـياسـة "إحلال الواردات" أو "التصـدير من اجل الاستيراد" بدلاً من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصدير المنتجات وتأمين تدفقات رأســمالية يمكن أن تســاهم في رفد القطاعات الانتاجية والاسـتثمارية الاسـتراتيجية الأخرى. والحقيقة أن وضـع الدول الافريقية في ذات الصـدد يعد أكثر تعقيداً؛ إذ أن معظم تجارة أفريقيا موجهة نحو الدول الصـــناعية وليســت موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصـــادي على المستوى الاقليمي.

- تعاني أفريقيا بالذات من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صـعوبة النقل والشـحن للبضـائع وارتفاع تكلفته.

وقد أكد – على سبيل المثال – أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة أن وجود شبكة بنية تحتية في افريقيا أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة.

- انكشاف الاقتصاد العربي إلى حد بعيد واعتماده على الخارج (الآسيوي والاوربي والامريكي بصفة خاصة)، ومعاناته من فجوة غذائية مستحكمة وصل حجمها عام 1996 إلى حوالي 12.1 مليار دولار أمريكي، نصفها تقريبا في الحبوب، تليها الألبان 19.8%، ويليها السكر 11%، ثم الزيوت 9.4%، فاللحوم 7.5%. ذلك ناهيك عن ارتفاع نسبة واردات الوطن العربي عامة من الغذاء عالميا عند مقارنة نسبة عدد سكانه إلى سكان العالم (نسبة سكان الوطن العربي إلى سكان العالم عام 1990 نحو 4.2%، فيما اجمالي وارداته في العام نفسه من اجمالي واردات العالم وصلت إلى: 55.3% من اللحوم، و20% من القمح، و15.7% من السكر والأرز، و11.1% من الزيوت النباتية... إلخ).
- معاناة معظم الاقتصادات العربية من مشكلة البطالة وتشوه سوق العرض والطلب على العمالة.

ولعل مما يجب التنويه إليه في ختام عرض هذه الجزئية هو ضرورة التفرقة بين المعوقات التي تنشأ من البيئة ذاتها وتلك التي ترتبها طبيعة السياسات غير الفاعلة من جانب المباشرين لملفات التعاون بين الطرفين وتشكل في أغلبها أسباباً مباشرة لتعثر ذلك التعاون. ولعل الفارق الابرز بين النوعين من المعوقات ان البيئية منها قد يكون بعضها في حد ذاته دافعا للتعاون كسبيل منطقي ووحيد لتجاوزه والتغلب عليه[1]؛ في حين ان المعوقات

1- هناك في واقع الحال العديد من الدراسات الكاشفة لمستويات تأثير المعوقات البيئية على التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بصفة عامة، وعلى الأوضاع الاقتصادية المعقدة في أفريقيا بصفة خاصة. ومن تلك الدراسات المتميزة دراسة المفكر العربي جمال حمدان عن أفريقيا في كتابه: أفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، **مرجع سبق ذكره**.

السـلوكية – إن جاز التعبير – لا تحمل أحياناً مدلولات ذات معنى، ولا سـبيل لتجاوزها إلا بالعدول عن ممارسـتها، خاصـة إذا ما عبّرت تلك السـلوكيات عن وجود سوء إدراك من قبل صـانعي السياسـات في البلدان المعنية. وإجمالاً، فأن كلا النوعين من المعوقـات لا ريـب قـابلـة للتعـامـل معهـا والتغلـب عليهـا متـى توافرت الارادة السياسية لدى جميع الأطراف.

ثانياً: المعوقات الناجمة عن السياسات المباشرة

معلوم أن التعاون العربي الأفريقي الاقتصـــادي والتنموي كان قد حقق انطلاقات قوية سـواء منذ بداية سـتينيات القرن الماضــي أو في أعقاب تدشـينه مؤســـســـيــاً في مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام 1977 وحتى أواخر الســبعينيات. إلا أن ذلك التعاون ما لبث أن شـــهد تراجعات ملحوظة في ظل التصـــدعات العديدة التي خلفتها الظروف الســياســية المعقدة التي مرت بها المنطقة العربية بصفة خاصة.

ومع بداية التسـعينيات في ظل التحولات الحاسـمة التي أصــابت هيكل النظام الدولي، ومع تزايد دور ســياســة المعونات والقروض والمنح كأداة مؤثرة في صــياغة طبيعة علاقات الدول النامية بالدول الكبرى ومؤســســات التمويل والاقراض الدولية كالبنك وصــندوق النقد الدوليين، بدأت الاصــوات تتعالى في الاطار الافريقي متســائلةً عن جدوى الحديث عن تعزيز التعاون العربي الافريقي في ظل الحســابات النســبية لحجم المســاعدات المقدمة من الجانب العربي مقارنة بتلك المقدمة من المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته المختلفة، وكذا الأعباء السياسية التي تفرضها طبيعة الالتزامات الجيوستراتيجية المفترضة على الجانب الأفريقي إزاء القضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين والتدخل الدولي في العراق والصــومال وقضــية مياه النيل..إلخ، ناهيك عن مدى منافســة ذلك التعاون في الأســاس لطبيعة العلاقات الانمائية المؤثرة التي اصــبحت تربط

البلدان الأفريقية بالدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية – الصين – فرنسا – بريطانيا)، وما اصبح يبدو شبه غيابٍ لأي رؤية استراتيجية لدى الجانبين لتخطيط علاقاتهما وفقاً للأسس الاستراتيجية والأيديولوجية التي تتفق وضرورات الأمن والمصالح الوطنية المشتركة.

ومع أن الحديث يجري مؤخراً، وبخاصة منذ التئام القمة العربية الأفريقية الثانية في مدينة سرت الليبية في اكتوبر 2010 عن ضرورات واستراتيجيات احياء التعاون العربي الافريقي، ومع ايماننا الكامل بإمكانية ذلك، بل وضرورته، إلا أن هناك بالفعل العديد من المعوقات الجادة المترتبة على طبيعة السياسات الرسمية المباشرة من الطرفين. **وفي ما يلي أبرز تلك المعوقات ما يتعلق بسياسات التعاون المتبعة وتلك المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والفنية**[1]:

1- المعوقات الناشئة عن السياسات:

- عدم قدرة الجانبين العربي والافريقي على المحافظة على انتظام اجتماعات واعمال لجان التعاون الفنية المتخصصة بعيداً (وإن بصورة نسبية) عن التجاذبات والصراعات السياسية وبصفة خاصة اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي التي تشكل محور التعاون بين الطرفين. وذلك على عكس ما هو حاصل في كثير من أُطر التعاون الدولية القائمة بين العديد من الفرقاء السياسيين في العالم؛ إذ غالباً ما يحرص أولئك على إبقاء الباب موارباً أمام أي امكانية للتواصل واللقاء بغية التمهيد لإيجاد حلول لحالات التجاذب والصراع السياسي فيما بينهم.

---

1 – اعتمدت هذه الجزئية بصفة أساسية عل المصادر التالية: نازك عبد الحميد هلال، "**دور جامعة الدول العربية في دعم التعاون العربي الافريقي**"، سلسلة دراسات افريقية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة. وكذلك: عادل عبد الرازق، "**البعد الاقتصادي في العلاقات العربية الافريقية**"، متوفر على الرابط: www.sis.gov.eg/VR/32/1/2-2.htm

- عدم حرص الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين على تفعيل دور المؤسسات التشريعية في تعزيز علاقاتهما من خلال اختصاصات تلك المؤسسات في الصدد ذاته، واستمرار تمرير معظم ملفات تلك العلاقات بعيداً عن تلك المؤسسات.
- تلكؤ الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين عن تسويق مفهوم ومحتوى التعاون بينهما على المستويات الشعبية بغية خلق رأي عام متفهم ومؤيد لأي خطوات قد تُتخَذ في اتجاه تعزيز أواصر التعاون بين الطرفين، ناهيك عن عدم تشجيع تلك الأجهزة لأي مساهمة فاعلة في الصدد ذاته من قبل رؤوس الأموال الوطنية.
- عجز الأجهزة التنفيذية المختصة في كلا الطرفين عن صياغة الأُطر التنفيذية المناسبة لنقل توصيات وقرارات مؤسسات ولجان التعاون المشترك بين الطرفين إلى حيز الممارسة العملية بما فيها تلك الصادرة عن مبادرات وجهود القطاع الخاص الذاتية المشتركة بين الجانبين؛ سواء كان ذلك العجز ناتجاً عن غياب الكفاءة الفنية والآليات المناسبة أو لضعف (بل وربما) غياب الارادة السياسية ذاتها.

2- المعوقات الاقتصادية والفنية:

- ضعف مستوى التبادل التجاري بين البلدان العربية والافريقية بصفة عامة.
- ضعف حجم الاستثمار العربي المباشر في افريقيا بشقيه العام والخاص.
- لم تكن سياسة العون العربي تحتوي على رؤية استراتيجية بخصوص دعم دور القطاع الخاص الأفريقي والعربي عبر تمكينه من الاستفادة من المساعدات المرصودة في المجال التنموي؛ إذ غالباً ما استُخدمت مبالغ المساعدات لشراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية من الدول المتقدمة وعبر

الشركات متعددة الجنسيات بما كرّس – دون إرادة أو رغبة من الدول العربية أو الافريقية.

- من التبعية للدول المتقدمة وحرم القطاع الخاص العربي والأفريقي من فرصة ممارسة مثل تلك النشاطات والاستفادة من عائداتها.
- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بطبيعة التشريعات المشجعة للاستثمار وحوافز وضمانات ذلك الاستثمار وبخاصة في الدول الأفريقية.
- قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا.
- صعوبة التحويلات النقدية والمالية عبر بعض دول افريقيا، وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان، بالإضافة الى معاناة بعض الدول الأفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.
- عدم وجود قنوات اتصال بين مكونات القطاع الخاص العربي والأفريقي بصفة مؤسسية ومنتظمة.
- تعدد القنوات والمستويات والمبادرات الخاصة بتقديم العون العربي لأفريقيا (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والأفريقية، الصندوق الخاص للأوبك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، العون العربي عبر المؤسسات الدولية)؛ مع عدم وجود تنسيق في صورة مؤسسية جماعية أو وجود ترتيبات وأولويات تتكيف مع متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور الأوضاع الاقليمية والدولية. ناهيك عن عدم وجود قاعدة بيانات موحدة أو بنك معلومات لتوثيق ورصد وتحليل ما صدر من قرارات وما اتخذ في ذات الصدد من خطوات تنفيذية مالية واقتصادية وثقافية واجتماعية من قبل تلك الصناديق.

المبحث الثالث

آفاق تطوير التعاون التجاري والاقتصادي العربي الافريقي "الأولويات والفرص"

حديثنا في هذه النقطة سـينصـب على محاولة بيان الخطوات المتوجب اتخاذها من قبل الاطر السياسية المسئولة عن تمهيد السبيل أمام تعزيز التعاون الاقتصـادي والتجـاري العربي الافريقي، ومن ثم محـاولـة تقـديم عرض أولي بخصـوص أولويات وفرص تعزيز ذلك التعاون، مع الاشـارة إلى بعض الأولويات المقترح اعتمادها في ذات الصـدد من قبل القطاع الخاص، والتعرض كذلك لبعض التجارب الناجحة في مجال تجاوز بعض معوقات التعاون بصـفة عامة.

أولاً: دور صُنّاع السياسات العامة: "واجبات الإطار السياسي ورؤاه":

مما لا ريب فيه أن الإطار السـياسـي الذي يعمل ضـمنه مكون التعاون الاقتصـادي والتجاري العربي الأفريقي ممثلاً في صُنّاع قرار التعاون في البلدان المعنية بمستوياتهم السياسية والتنفيذية المتعددة، يتحمل إلى حدٍ بعيد مسئولية النظر في المعوقات التي تعترض طريق ذلك التعاون ومحاولة وضـع الحلول والمعالجات الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها. ويمكن الاشـارة بصـفة مبدئية إلى أن الجانب العربي قد اسـتشـعر مؤخراً أهمية اعادة الزخم إلى مسـيرة التعاون العربي الافريقي إذ دعـت القمـة العربيـة بعمـان في مـارس 2001 في بيـانهـا الختامي القادة العرب لتدارس مختلف جوانب التعاون العربي الأفريقي وأكدت مواصـلـة الجهود لتعزيز هذا التعاون وإزالـة عوائقه التي تعترض اجتماعات أجهزته وتعوق تنفيذ برامجه المشـتركة. ثم جاءت قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في دورتها الرابعة عشـرة التي عقدت في القاهرة في مـارس

2010 لتؤكد على اهمية اســتمرار التعاون الســياســي والامني بين الجانبين، وتفعيل أنشـــطة التعاون بين المنظمتين (الجامعة العربية والاتحاد الافريقي)، وتفعيل البرامج المشتركة المقترحة ذات الأولوية، بما في ذلك التأكيد على دورية انعقاد الاجتماع الوزاري المشـــترك بشـأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي انعقد في شـرم الشـيخ، بجمهورية مصـر العربية في الفترة من 14- 16 فبراير 2010. والترحيب باعتماد خطة العمل المشـتركة بشـأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك إنشاء وحدة تيسير للخطة. ناهيك عن مراجعة اعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصـــادية في افريقيا وكذا الصـــندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية.

جاء بعد ذلك انعقاد القمة الافريقية العربية الثانية في ليبيا في أكتوبر 2010 بعد مرور ثلاثة وثلاثين عاما من انعقاد القمة الاولى في القاهرة عام 1977، لتؤكد هذه القمة وجود النية الجادة لدى الطرفين العربي والافريقي لإعادة مســتوى التعاون بينهما الى عهده المزدهر إبان انطلاقته الفعلية في قمة القاهرة. وقد طُرح خلال هذه القمة مسودة مشروع "استراتيجية الشراكة الإفريقية العربية" التي ركزت على أربعة مجالات ذات أولوية وهي: المجال الســـياســـي والســـلم والأمن، تعزيز الاســـتثمار والتجارة، الزراعة والأمن الغذائي، التعاون الاجتماعي والثقافي(1).

1 – محتوى نص الاستراتيجية الوارد ضمن البيان الصحفي الصادر عن مفوضية الاتحاد الافريقي متوفر على الرابطين:

www.africa-union.org
www.afro-arabsummit.com

وواقع الحال أن مسـودة مشـروع الاسـتراتيجية المشـتركة قد بينت طبيعة إدراك المسـئولين عن ملفات التعاون المختلفة بين أفريقيا والعالم العربي لطبيعة التحرك الواجب القيام به باتجاه التغلب على معوقات التعاون. ونحن بدورنا سـنحاول وضـع بعض الرؤى والأولويات العملية التي نعتقد بأهمية تبني أولئك المسئولين لها، **وذلك على النحو التالي:**

- تفعيل دور اللجنة الدائمة والاهتمام بنشـر مخرجات نشـاطها وقراراتها على أكثر من مسـتوى اعلامي وتسـويق تلك المخرجات في إطار الأوسـاط الاكاديمية وقطاعات الأعمال الخاصة في بلدان الطرفين.
- الاهتمام بإنشـاء مراكز معلومات وخدمات بحثية نوعية للمهتمين ولرجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية.
- تفعيل التواصـل ما بين الجامعة العربية والاتحاد الافريقي ممثلاً بمؤسسـاته المختصة بمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصة التنسيق حول جهود الاتحاد الافريقي لترتيب مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري في أفريقيا.
- تفعيل التعاون مع الاتحاد الافريقي بخصـوص نزاعات الحدود في افريقيا، والتوصـل لتفاهمات ومواقف متناسـقة معه بخصـوص القضـايا السـياسـية والأمنية الرئيسـية التي تهم الطرفين مثل قضـايا: مكافحة التطرف والارهاب، ومكافحة الفسـاد، وحقوق الانسـان، ومشـاكل النازحين واللجوء الاقليمي، واتفاقية الاتحاد للتعاون العابر للحدود المعروفة باتفاقية "نيامي".
- التعـاون مع الاتحـاد الافريقي في إقـامـة "مركز الاتحـاد الافريقي لإعـادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات".
- تعزيز وتفعيل النشـاط البرلماني المشـترك بما في ذلك دعم التجربة الناشـئة ممثلة في الأسـيكا، وتبني الرؤى المقدمة من خلالها لتعزيز التعاون التجاري والاقتصـادي بين الطرفين على غرار ما تطرحه الأسـيكا من انشـاء كتلة

تجارية عربية أفريقية "آتب" بناء على توصـــيات اجتماعات الغرف التجارية والصـــــناعية في أفريقيا والعالم العربي (جنوب أفريقيا 2008 والبحرين 2010).

- السعي لخلق تعاون فاعل بخصوص انشاء "الجامعة الافريقية"، وايجاد شراكة علمية وبحثية واكاديمية فيما بينها وبين الجامعات العربية.
- تنسيق الطرفين بخصوص مشروع "ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية" المزمع توقيعه في إطار الاتحاد الافريقي.
- تنســيق الطرفين في إطار إعلان أديس أبابا لوزراء الموارد المعدنية الأفارقة حول "بناء مستقبل مستدام للصناعات الاستخراجية في افريقيا".
- تفعيل التنســيق والتعاون في إطار "مجلس الســلم والأمن" التابع للاتحاد الأفريقي.
- العمل على تنسيق المواقف بين الدول العربيـــة فيما يتعلق بالشأن الافريقي بما في ذلك الحرص على عقد اجتماعات دورية للمســئولين عن الشــؤون الافريقية، وبالمثل بالنســبة للطرف الافريقي. وذلك على غرار الاجتماع الدوري الذي يعقده مسئولو الشئون الافريقية في دول الاتحاد الاوروبي مرة واحدة كل شـــهر في بروكســل للاتفاق على موقف موحد تجاه القضـــايا الأفريقية المختلفة.
- العمل على إحياء انشـاء "المؤسـسـة العربية الأفريقية للتمويل والاسـتثمار" التي كانت قد اقترحتها الكويت خلال أعمال الدورة العاشـــرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في الكويت في يونيو 1989.
- اســتمرار التأكيد من قبل مســئولي الطرفين على الفكرة الآخذة في التبلور بخصـوص اعادة النظر في فلسـفة التعاون العربي الأفريقي بخصـوص عدة مفاهيم، **لعل من اهمها:**

أ)- أن التعاون هو علاقة ذات مسارين يتحمل كل طرف فيها مسئوليات محددة بحسب طبيعة امكانياته السياسية والاقتصادية وما يمكن أن يقدمه من اضـافات ايجابية في اطار تلك العلاقة، وذلك بعيداً عن المفاهيم الاتكالية والمواقف السلبية.

ب)- إن دبلوماسـية العون تعد إحدى أدوات تنفيذ السـياسـة الخارجية وبالتالي فإنه لا يمكن أن تكون أداة محايدة. وان كان العون العربي يتميز بصـفة عامة ببعده عن الاسـتغلال والمقايضـة، إلا أنه يتم بصـفة عامة في ظل غياب أي تصـور اسـتراتيجي أو وأولويات واضحة.

ثانياً: مجالات تعزيز التعاون وفرصه:

في مواجهة تلك المعوقات التي أوردناها في المبحث السـابق يبرز سـؤال مركزي بخصـوص مسـألة التعاون العربي الافريقي: هل من سـبيل لبعض الخطوات العملية ذات الأجل القصير، التي يمكن أن تعمل على تحفيز التعاون في الوقت الحاضـر وتهيئته لتحقيق انطلاقات واعدة في المسـتقبل؟ والاجابة على هذا السـؤال هي بالإيجاب، حيث يمكن الحديث عن العديد من المجالات والخطوات العملية الممكن مباشرتها في سبيل تعزيز التعاون وتحفيزه، ولعل من أهم تلك المجالات ما يلي[1]:

أ) المجال التجاري:

1- العمل على خفض القيود الجمركية وتسـهيل اجراءاتها فيما بين الطرفين من أجـل تشـجيع التبـادل التجـاري، مع البحـث في نفس الوقـت

1 - أنظر في ذلك: أحمد حجاج، **مرجع سـابق**. وكذلك: فؤاد أبو سـتيت، **مرجع سـابق**، ص 21 - 24. وأيضـاً: عبد الملك عودة، "نظرة استراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الافريقية"، في: العرب وافريقيا فيما بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص 133- 145.

عن إجراءات تعويضـــــية للآثار التي تترتب على مثل هذا الخفض على بعض الاطراف المحتمل تضررها.

2- زيادة برامج التعاون الفني في مجال الســـياســـات التجارية لكى تُمكّن المؤســـســـات العربية والأفريقية من القيام بصـــورة منتظمة بمناقشـــة الإصـــلاحات التي تم تنفيذها وإعادة النظر فيها وفي أثرها الممكن على الترتيبات التجارية.

3- الاهتمام بتوفير المعلومات التجارية من قِبل الحكومات والقطاع الخاص على السواء عن طريق إنشاء شبكة عربية أفريقية للمعلومات بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية مثل: "الرابطة الدولية للمؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية"، و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد)، و"برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، و"مركز التجارة الدولية". وتســـتخدم هذه الشـــبكة أحدث التكنولوجيات في مجال الاتصـــالات وهي متوافرة حالياً بأســـعار معقولة. ناهيك عن امكانية اقامة مركز أو وحدة بحثية معلوماتية متخصصة في دراسة العلاقات العربية الافريقية في شقها المتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي.

4- يمكن للدول العربية والأفريقية، بفضـــل النظام الجديد لإقامة المراكز التجارية، أن تحصـــل على معلومات وافية عن القوانين والقواعد والممارسات السارية في جميع البلدان الأفريقية في مجال الاستثمارات الأجنبية، مما يمكنها من عقد صفقات تجارية أو تشجيع إقامة مشروعات مشـــتركة. وقد أقامت مصـــر وتونس والمغرب والجزائر مراكز من هذا القبيل.

5- تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات التي يمكن لها أن ترفد مسألة التصدير في الجانبين.

6- تحسين مناخ الاستثمار وخاصة في الدول الأفريقية وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية وإجراء اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية الأفريقية ونظيراتها العربية.

7- التفكير في إنشاء غرف "مقاصة" بين الجانبين فيما يتعلق بالتجارة بينهما، حيث أن غالبية الدول الأفريقية تعانى من صعوبات في الحصول على العملات الصعبة، ونفس الشيء يواجه بعض الدول العربية.

8- مواجهة صعوبة تمويل التجارة بين الجانبين حيث لا توجد مؤسسات تقوم بتمويل التجارة فيما عدا المدى القصير فقط. ومن ضمن الاقتراحات في هذا الشأن إنشاء مؤسسة عربية أفريقية للتمويل وزيادة التعاون بين البنوك المركزية، وكذلك إنشاء مؤسسات تمويلية قوية مشتركة لضمان الاستثمارات.

9- تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي، وهناك إمكانيات ضخمة لذلك بين الجانبين.

10- الإسراع بتفعيل توصيات الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المتضمنة إنهاء الدراسة المتعلقة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول العربية وأفريقيا. علماً أن مقترح مشروع الاتفاقية لإقامة مثل هذه المنطقة كان قد طرح خلال أعمال الدورة الثامنة للجنة في دمشق يناير 1986 والتاسعة في بوركينافاسو ديسمبر 1986، ولم يبت في الموضوع حتى وقتنا الحاضر.

11- توطين بعض الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في بعض البلدان الافريقية والعربية والقابلة للتصدير داخل وخارج اطار المجموعتين، كصناعات السكر والمنسوجات القطنية

ومنتجات الكاكاو والبن واللحوم والألبان والأعلاف النباتية والمطاط والزيوت النباتية، وصناعات الأجهزة المنزلية.

12- العمل الجاد والمنهجي على دراسة أنجع السبل الاقتصادية العلمية لتأسيس نمط فعّال للتعاون أو التكامل الاقليمي العربي الافريقي بالنظر في التجارب المماثلة وبخاصة تجربة الإنديان في أمريكا اللاتينية والآسيان في آسيا القائمتان على منظور "التكامل من أجل التنمية". علماً بأن مثل ذلك المسعى يمكن أن يأخذ أحد طريقين: إما من خلال إطلاق قوى السوق بين الدول لتستطيع ترتيب هياكلها الاقتصادية مع توفير سياسات داخلية تعمل على مواءمة وتنسيق عمل تلك القوى بما يحقق أهداف التعاون؛ أو التركيز على التنسيق بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها وخاصة المشروعات المتشابهة. والبعض قد يعتبر التنسيق القطاعي من أفضل وسائل التعاون بين الدول النامية لأن معلوم عنها اختلال هياكلها في قطاعاتها الانتاجية ما يؤدي إلى ضعف مستوى تبادلها التجاري البيني. والمشروعات المشتركة عادة لا تمس بالاقتصاد القومي (الكلي)، كما أنها مرنة تحقق مصالح كل الأطراف، والبلدان الغنية نسبياً فيها لا تكون مجرد ممولة بل ومساهمة في الاشراف على المشروعات وإدارتها، والمشروعات المشتركة تساهم كذلك في سد عجز ميزان المدفوعات في الدول الفقيرة وتساهم في توفير فرص عمل.

ب) المجال السياحي:

تؤكد العديد من الدراسات والاحصاءات الأولية على أن قطاع السياحة يعد من القطاعات الواعدة في إطار التعاون العربي الافريقي. وهناك لا ريب في هذه الآونة بالذات امكانيات كبيرة لتنشيط السياحة العربية إلى أفريقيا.

خاصـــة إذا ما أمكن التغلب على بعض العقبات المتعلقة بمســألة التأشــيرات في ظل خشــــية بعض الدول مثلاً من تدفق العمالة الوافدة، وكذلك عدم وجود خطوط طيران منتظمة كافية بين كثير من الدول العربية وأفريقيا، إضــــافة إلى عدم اهتمام الطرفين بالدرجة الكافية بتشــجيع الســياحة من الجانب الآخر عن طريق الترويج السياحي وافتتاح مكاتب سياحية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة بصفة عامة زيادة في حجم السياحة المتبادلة بين الدول العربية والافريقية نتيجة تعنت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بمنح تأشيرات سياحية للعرب والأفارقة في اعقاب احداث الحادي عشــر من ســبتمبر 2001 مما أدى إلى اتجاه عدد كبير منهم إلى المناطق السياحية العربية والأفريقية.

وتجاور المنطقتين يتيح بلا ريب آفاقاً كبيرة لتطوير الســياحة فيما بينهما، ومن المنطقي إطلاق جهود مكثفـة من قبـل كـل طرف للترويج لإمكـانيـاتـه السياحية لدى الطرف الآخر. وقد بدأ بالفعل بعض المستثمرين العرب بمحاولات أولية وجادة لإنشـاء مشـروعات سـياحية في أفريقيا وخاصــة في منطقة الجنوب الأفريقي.

ومعلوم بصفة عامة أن قطاع السياحة في افريقيا يشهد نمواً نسبياً معقولاً وخاصـــة في ســوق جنوب افريقيا التي اصــبحت مركز جذب ســياحي متميز. ويقدر عدد السياح إلى أفريقيا بحوالي 18 مليون سائح سنوياً. وقد تطورت نسبة الاستيعاب في القارة بنسبة مقبولة، إلا أن نصيبها مــــن السياحة الدولية عامة يظل متواضــــعا إذ لا يزيد عن 2,9% من الســـياح و1,7% ومن الإيرادات. والحاصل أيضاً أن عدد الدول الافريقية التي تشكل مقاصد سياحية محدود جداً إذ تتركز بصفة رئيسية في دول شمال افريقيا ودولة جنوب افريقيا بالإضافة الى دول أخرى مثل جامبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا، ... الخ.

كما انه من الملاحظ خلال السـنوات الأخيرة أن هناك نشـاط سـياحي متنامي فيما بين الدول الافريقية نفسـها إذ حققت نسـبة 47,8% من حجم السياحة الافريقية الخارجية. ويعقد سوق سياحي أفريقي كبير كل عامين تساهم فيه بعض الدول العربية.

ج) مجال الثقافة والإعلام:

مما لا ريب فيه أن اكتمال أطر التعاون العربي الافريقي بحاجة فعلية لتحفيز جوانب التعاون في مجالات الثقافة والاعلام. باعتبار ما تمتلكه تلك المجالات في عالم اليوم من تأثيرات حاسـمة في تشـكيل اتجاهات ورؤى الرأي العام في العالم كافة. وقد جرت في الصدد ذاته بعض الخطوات المتعلقة بتعزيز التعاون الثقافي والاعلامي بين الجانبين العربي والافريقي منها ما تبذله بعض الدول العربية وخاصـة مصـر والجزائر وليبيا والسـعودية والسـودان واليمن من جهود جادة عن طريق تقديم آلاف المنح للطلبة الأفارقة للدراسـة في معاهدها أو إنشـاء مراكز ثقافية عربية في بعض دول القارة. كما تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين بعض وكالات الإعلام العربية ونظيراتها في الدول الأفريقية، والحرص على وصـول بث بعض القنوات الفضـائية العربية إلى أفريقيا. وقد عقد اجتماع بالقاهرة بين رؤسـاء ومديري المنظمات الإعلامية العربية والأفريقية عام 1990 أُتفق خلاله على إمكانية استخدام القمر الصناعي العربي والشـبكة الأفريقية للاتصـالات لتبادل البرامج التليفزيونية وإقامة مراكز ومحطات أرضـية متوسـطة الحجم في إحدى الدول الأفريقية لكى تكون مركز الربط بين الجانبين. وقد سـاهم اتحاد الصـحفيين الأفارقة (ومقره القاهرة) في تدريب المئات من الصـحفيين الأفارقة خلال العقدين الأخيرين على فنون الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

وفي المجال ذاته يمكن إطلاق جهود اخرى لتعزيز علاقات التعاون العربي الافريقي منها على سبيل المثال صناعة السينما والطباعة والنشر والترجمة لأهم الكتب في مجالات الفن والادب والعلوم التطبيقية، واصدار دوريات متخصصة باللغة العربية واللغات واللهجات الأفريقية المتنوعة كالإنجليزية والفرنسية كالسواحيلية والهوسا.

د) مجال الشباب والرياضة:

من المعلوم أن قطاع الشباب والرياضة يعد أحد أهم المحاور المفترض تعزيزها لعلاقات التعاون العربي الافريقي، خاصة وقد أصبح المجال الرياضي بالذات أحد أهم قطاعات العمل الاستثماري في العالم أجمع. فضلاً عن الاضافات المشهودة للرياضيين الأفارقة في العديد من الرياضات وفي أماكن متعددة من العالم.

وواقع الحال أن الجانبين العربي والافريقي قد أدركا مبكراً أهمية تعزيز هذا القطاع في مكون علاقاتهما التعاونية، حيث عقد الجانبان اتفاقية للتعاون في مجال الشباب والرياضة في عام 1985 بين مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، كما صدر إعلان القاهرة الخاص ببرنامج العمل الشبابي والرياضي العربي الافريقي في سبتمبر 1991 على هامش دورة الألعاب الأفريقية الخامسة. وقد حددت هذه الاتفاقيات في مجملها أطر التعاون بين الجانبين. وقد اجتمع وزراء الشباب والرياضة في الجانبين في تونس عام 1992 على هامش المعرض التجاري العربي والأفريقي واتفقوا على السعي إلى تنسيق مواقفهم داخل المنظمات والاتحادات الدولية، والعمل على إنشاء مركز أفريقي للطب الرياضي، وكذلك تنظيم ألعاب رياضية عربية أفريقية، وعقد اجتماع مشترك للوزراء كل أربع سنوات أو مع كل دورة ألعاب أفريقية أو عربية، إلا أن غالبية تلك التفاهمات لم تنفذ حتى حينه. وبالتالي فمن

المنتظر أن يتم تفعيل تلك الجهود عبر خطوات تنفيذية واجراءات منتظمة من قبل الجانبين. ومن الضـرورة بمكان أن يتم التوصـل إلى تصـورات ورؤى عملية عن كيفية تمكين القطاع الخاص من تنفيذ مشـــاريع اســـتثمارية ذات جدوى اقتصـــادية مأمونة في مجال الشـــباب والرياضـــة، وتلك بلا ريب أحد المهام المنوطة بالقطاع الخاص ومن قبله الأجهزة التنفيذية وصناع القرار في الجانبين العربي والافريقي.

ثالثا: دور القطاع الخاص: "أولويات للعمل ورؤى للشراكة"

لعل واقع الحال بالنسبة لدور القطاع الخاص يشير إلى تواضع اسهامات ذلك القطاع في تعزيز التعاون التجاري والاقتصـــادي العربي الافريقي بصـــفة عامة. وقد لا يُحمّل ذلك القطاع مســـئولية كاملة في ذات الصـــدد إذ أن رأس المال كما هو معلوم لا يعيش إلا في البيئات الخصـبة والآمنة اسـتثمارياً. ولكن إمعان النظر – من زاوية أخرى – في النقاط التي عرضـــناها ســـلفاً والمتعلقة بمكونات بيئة التعاون العربي الافريقي ومدخلاته وكذا معوقاته والآفاق الماثلة أمام امكانيات تطويره وتجاوز تلك المعوقات، تشـــير في بعض منها إلى وجود امكانية عملية لدور هام قد يقوم به القطاع الخاص في تعزيز علاقات التعاون تلك من منطلق الشراكة مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة. ويمكن بصـفة عامة الاشـــارة إلى بعض الخطوات والأولويات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي والأفريقي في ذات الصدد، **وذلك وفقاً لما يلي:**

- قيام القطاع الخاص بتشـــجيع ودعم إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات منهجية بخصوص بيئة التجارة والاستثمار في الدول الافريقية والعربية، وكذا تأثيرات ظروفها السـياسـية والجغرافية والديموغرافية على قرارات التجارة والاسـتثمار بصـفة عامة. وتلك المسـألة لا ريب من المفترض أن تحتل أولوية قصـوى لتشـجيع رأس المال العربي والأفريقي على الانغماس بشـكل مباشـر وقوي

في دائرة تعزيز التعاون الاقتصـــادي والتجاري العربي الافريقي. وقد حاولنا في ورقة العمل هذه تقديم نموذج عملي لما يمكن أن تضـــيفه البيانات والمعلومات من ايضـــاح وجلاء لبيئة الاســتثمار في الوطن العربي وأفريقيا وذلك من خلال قيامنا بتجميع بعض البيانات الاحصـائية ذات العلاقة بمثل تلك التوجهات. وهناك عموما الكثير من البيانات ذات العلاقة بالأمر يمكن العمل على جمعها وتوصـــيفها وتحليلها وفق الأســـس المنهجية المعتمدة في الصـــدد ذاته. (يمكن الرجوع إلى جدول البيانات المذكور في آخر الدراسة).

- اهتمام القطاع الخاص بتوطيد روابطه واتصـالاته باللجان والاجهزة الرسـمية المهتمة بقضـايا التعاون الاقتصـادي والتجاري في إطار الهيكل المؤسسـي الرسمي للعلاقات العربية الافريقية.
- ممارسة القطاع الخاص لدور فاعل في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على اصـدار التشـريعات والحوافز اللازمة لتشـجيع الاسـتثمارات والتدفقات الرأسمالية وحمايتها.
- حرص القطاع الخاص في الطرفين على تعزيز أواصـر العلاقات فيما بينهما عبر انشـــاء قنوات اتصـــال بين رجال الاعمال واتحاداتهم المتعددة وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة وتبادل المعلومات التجارية والاســـتثمارية المحفزة على التعاون.
- دعم القطاع الخاص لأي جهود حكومية من الطرفين قد تبذل لإنشـــاء صـندوق أو هيئة لضـمان الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وسـرعة التحويلات وآلية عملية وفاعلة للتعويضـــات الملائمة في مواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة.

- حرص القطاع الخاص على تفعيل دوره المتعلق بمسئوليته الاجتماعية عبر الارتباط المباشر بمشاكل التنمية وهمومها، والاسهام العملي بحسب امكانياته في تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة وتحسين قدراتها المالية وتمكينها من الاسهام في تحريك عجلة الانتاج والتجارة من خلال تحسين قدراتها الشرائية.
- مبادرة القطاع الخاص بإقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، ولقاءات ومؤتمرات التسويق الاستثماري والسياحي، ورعاية اللقاءات والمنتديات الثقافية والاعلامية المشتركة.

رابعا: نماذج ناجحة على طريق التعاون

يمكن لنا أن نشير إلى بعض التجارب والخطوات الناجحة التي تمت في طريق تعزيز التعاون بين الطرفين عبر الأجهزة المعنية بذلك التعاون أو بتحفيز ومبادرة من قطاعات غير رسمية في الجانبين[1].

1- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

أنشئ المصرف في فبراير 1974 بهدف توثيق الروابط بين الدول الأفريقية والعربية، ودعم النمو الاقتصادي للدول الأفريقية في إطار التضامن والمصالح المشتركة. وقد بدأ عملياته في بعض الدول الافريقية في مارس 1975، **وقد حددت مهامه بما يلي:**

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- تشجيع مساهمة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

1 - عادل عبد الرازق، **مرجع سابق**. وكذلك: أحمد حجاج، **مرجع سابق**.

ويقوم المصرف بتمويل مشروعات وعمليات عون فني في الدول الأفريقية ويمنح التسهيلات لقروض المشروعات؛ إذ يتراوح سعر الفائدة ما بين 1 و4% سنوياً ومدة القرض ما بين 18 و30 سنة وفترة سماح ما بين أربع وعشر سنوات. وتعطى الأولوية في نشاطاته للقطاع الزراعي والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

وقد شملت تمويلات المصرف منذ إنشائه 42 دولة من مجموع الدول المؤهلة للاستفادة من قروضه ومعوناته، كما شملت أيضاً بعض المنظمات الإقليمية. وتتضمن القروض أيضاً نسبة كبيرة تقدم كمنح لا ترد. وقد بلغ – على سبيل المثال – صافي القروض التي قدمت في الفترة من 1975 إلى عام 2000 ما قيمته 1590 مليون دولار.

2- المعرض التجاري العربي الأفريقي:

أقيم هذا المعرض في إطار العمل على دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، حيث وافق كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك على توصيات اللجنة الدائمة (يونيو 1989) بتنظيم المعرض التجاري العربي الأفريقي. وقد أُقيم المعرض الأول في تونس في أكتوبر 1993، والثاني في جوهانسبرج في أكتوبر 1997، وعقد الثالث في داكار في أبريل 1999.

3- أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة:

أطلق هذا الأسبوع بناء على الرغبة المشتركة في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الطرفين، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على إقامة مثل هذا الاسبوع فأقيم المعرض الأول في القاهرة في مارس 1995، ولم تتوافر لنا بيانات حول ما إذا

كانت قد اســـتمرت اقامة المعرض بعد ذلك العام، ولكن التجربة في حد ذاتها كانت ناجحة.

4- رابطة مجالس الشـــيوخ والشـــورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا):

تعد الأســيكا كأحد المنظمات الاقليمية الحكومية أحدث مؤســـســـات التعاون العربي الافريقي نشـــأةً، حيث تم إنشـــاؤها في العام 2004 من خلال جهود بذلتها العديد من الأطراف العربية والافريقية. وتتخذ الأسـيكا من صـنعاء مقراً لأمانتها العامة. والحقيقة أنه بالرغم من حداثة الأســيكا وتواضــع امكاناتها المادية إلا أنها قد اسـتطاعت تحقيق بعض النجاحات النسـبية وتنفيذ العديد من الأنشـطة المشـتركة في اطار سـعيها لتحقيق أهدافها التي يأتي على رأسـها دعم نظام الثنائية البرلمانية ودعم الجهود البرلمانية وتقوية العلاقات بين شـــعوب الدول الاعضــاء والنظر في المسـائل والقضــايا ذات الاهتمام المشـترك واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها. وترعى الأسيكا – على سبيل المثال – اجتماعات غرف التجارة الصـناعة في افريقيا والعالم العربي، كما تسـاهم في دعم انشـطة مجتمعية تتعلق بالجوانب العلمية والاكاديمية محل اهتمام الأســيكا كمواضـــيع الثنائية البرلمانية والحكم الجيد والديمقراطية وحقوق الانســان وقضـــايا الســلم والأمن وتحقيق الاسـتقرار والتنمية في الدول أعضــاء الأسـيكا. وتنظم الأسـيكا كذلك زيارات متبادلة لممثلين عن مجالس الدول الاعضـــاء كما ترعى لقاءات دورية للســيدات البرلمانيات من الدول الأعضـــاء. كما ترعى الأســيكا مؤخراً مشروع ريادي في مجال تشجيع شباب الباحثين على تناول القضايا محل اهتمام الأسـيكا في مجالات التنمية والاسـتقرار، حيث تم تدشـين المشـروع في جامعة صـنعاء ممثلة بمركز الدراسـات السـياسـية والاسـتراتيجية، وذلك في ظل شـراكة

حرصت الأسيكا على انشائها مع المؤسسات الاكاديمية. ومن المنتظر أن يتم تعميم ذلك المشروع لاحقاً على العديد من الجامعات في الدول أعضاء الأسيكا.

5- اجتماع غرف التجارة والصناعة في افريقيا والعالم العربي:

جاء هذا الاجتماع ثمرة لتعاون جاد ما بين الأسيكا وقطاع رجال الاعمال في افريقيا والعالم العربي والمصـــرف العربي للتنمية الاقتصـــادية في افريقيا، حيث عقد الاجتماع الاول في جنوب افريقيا عام 2008، والثاني في البحرين عام 2010، وها نحن نقدم ورقتنا هذه إلى الاجتماع الثالث الذي ينعقد في المغرب أواخر 2012. وواقع الحال يؤكد من خلال النظر في الوثائق الصادرة عن الاجتماعين السابقين بأن لدى هذا الترتيب الحديث نسبياً (الأسيكا) العديد من الرؤى والتوجهات العملية بخصـــوص تطوير مســـتوى التعاون الاقتصـــادي والتجاري بين افريقيا والعالم العربي. ولعل من أبرز ما يســـعى الاجتماع لتأســـيســـه هو اتفاقية انشـــاء الكتلة التجارية الأفريقية العربية "آتب". وهو المشـــروع الذي قد يضـــيف الكثير لمحتوى التعاون في حال رأى النور في القريب العاجل. ناهيك أيضـــاً عن مجموعة التوصـــيات التي توصـــل اليها الاجتماعان بخصوص تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين. ولعل ما يميز هذا الاجتماع اعتماده عرض مجموعة من أوراق العمل المتخصـــصـــة بغية تأكيد توســـيع نطاق نظرته الاســـتشـــرافية لمســـتقبل التعاون إلى الأطر التخصصية والمنهاجية وهذا بلا ريب مما يحسب لهذا الاجتماع.

خامساً: نماذج لتجارب بعض المستثمرين العرب في أفريقيا[1]:

1- **مؤسسة موانئ دبي العالمية (الإمارات):** قامت المؤسسة في أكتوبر 2007 بتوقيع اتفاقية تشغيل وتطوير محطات الحاويات بدكار في السنغال، وتمتلك الشركة حوالي 90% من أسهم ميناء داكار بجمهورية السنغال باستثمار بلغ حوالي 75 مليون يورو .كما تمتلك عدداً من الفنادق في جنوب أفريقيا.

2- **شركة اتصالات (الإمارات):** توجد "إتصالات" في السوق الأفريقي منذ عام 2005 حيث تمتلك الشركة تسع شبكات للمحمول في أفريقيا. وتعمل بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص المحلي. وتقوم بالتفاوض في عدد آخر من الدول الأفريقية للحصول على التراخيص للعمل بها.

3- **شركة استثمار رأس الخيمة للمعادن (الإمارات):** بدأت هذه الشركة أعمالها بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أبريل 2007 باستثمار قدره 30 مليون دولار وامتلكت حق استغلال مناجم النحاس والكوبلت والجير بمنطقة "لوبومباشي" في جمهورية الكونجو الديمقراطية.

4- **مجموعة الخرافي (الكويت):** استثمرت المجموعة في أفريقيا منذ أوائل عام 1990 في قطاع السياحة وبناء وإدارة الفنادق والمنتجعات، وقطاع الزراعة وقطاع المقاولات بحجم استثمارات يبلغ حوالي 500 مليون دولار.

5- **شركة زين (الكويت):** قامت الشركة في عام 2007 بشراء 75% من أسهم شركة" ويسترن تيليسيستمز ليمتد "في غانا مقابل 120 مليون دولار. وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص والحكومات في 15

1 – سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا، دراسة صادرة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

دولة إفريقية. وقد استثمرت شركة زين في القارة الأفريقية حتى عام 2008 حوالي 7 مليار دولار ولديها 36,9 مليون مشترك وتعتبر الرائدة في مجال الاتصالات في 11 من أصل 15دولة أفريقية التي تتواجد فيها.

6- **الشـركة الكويتية الأفريقية للاستـثمار (الكويت):** استـثمرت الشـركة في أفريقيا (الســـنغال) منذ عام2006 في القطاع المالي والقطاع العقاري والقطاع السـياحي ويبلغ حجم اسـتثمارات الشـركة في أفريقيا (السـنغال، الجزائر، والمغرب) نحو 155 مليون.

7- **مجموعة أونا –أومنيوم شـمال أفريقيا (المغرب):** يشـمل مجال نشــاط المجموعة في أفريقيا الصـــناعات الغذائية، وقطاع المناجم والصــناعات المعدنية، والمصـارف .تعمل شـركة مناجم التابعة للمجموعة في جمهورية الكونجو الديمقراطية بالشـــراكة مع كوســـتامين الكونغولية والتي لديها رخصــتين لتنقيب الكوبالت. وحصــلت شـركة لسـيور كريسـتال التابعة للمجموعة وبالشـراكة مع لسـيور فرنسـا على نسـبة 34% من شـركة "مصفاة أفريقيا" المتخصصة في تكرير النفط.

8- **اتصـالات المغرب (المغرب):** اقتنت الشـركة 51% من رأسـمال" أوناتيل للاتصــــالات" (بوركينا فاســو) في عام 2006 بقيمة 220 مليون يورو، وفي عام 2007 اقتنت 51% من رأســـمال "جابون للاتصـــــالات" (الجابون) بقيمة 61 مليون يورو، كما اقتنت 51% من" "سوتيلما" (مالي) في ينـاير 2009 بقيمـة 252 مليون يورو، وتعمل اتصـــــالات المغرب في تلك الدول الثلاث بالشراكة مع القطاع العام.

9- **التجاري وفا بنك (المغرب):** لدى البنك فرع في الســـنغال يحتل المرتبة الأولى بحصـة في السوق تعادل حوالي 29% كما أقدم على شراء 51%

من رأســـمال بنك مالي الدولي، ثاني أكبر بنك في مالي .وقد أبرم البنك في نوفمبر 2008 صفقة لشراء جميع فروع المجموعة الفرنسية ‘‘القرض الفلاحي" في أفريقيا. وتمكن البنك عبر هذه الصــفقة من شــراء حصــة الأغلبية في شبكة مصرفية تضم 5 بنوك أفريقية بقيمة 250 مليون يورو.

10- **شـركة أوراسـكوم تيليكوم (مصـر):** تعمل الشـركة في زيمبابوي وأسـسـت في عام 2008 "تيلسـيل جلوب" للاسـتثمار في شـبكات الهاتف المحمول في أفريقيا. كما تمكنت الشـــركة من الاســـتحواذ على ثلاث شـــركات في بوروندي وأفريقيا الوسطى وناميبيا.

11- **شـركة السـويدي للكابلات (مصـر):** اسـتثمرت الشـركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا وأنشـأت مصـانع في كل من :غانا، زامبيا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، وأوغندا، لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها.

12- **شركة" المقاولون العرب" (مصر):** استثمرت الشركة في مقاولات الطرق والمباني في نيجيريا، غانا، غينيا الاســتوائية، بنين، الكاميرون، تشــاد، بوتســوانا، رواندا، وأوغندا .بدأت الشــركة أعمالها بأفريقيا في عام 1991 برأس مال قدره 100 مليون دولار .وتعمل شـــركة" المقاولون العرب " بالشراكة مع القطاع الخاص الأفريقي.

سـادسـاً: مـسـتـقـبـل الـتـجـارة والاسـتـثـمـار في أفـريـقـيـا:

أ) الوضع الراهن للاقتصاد الافريقي [1]:

لقد شــهدت الدول الأفريقية في الســنوات الأخيرة أعلى معدلات لنمو النـاتج المحلي الإجمـالي، وأدنى معـدلات للتضـــخم حيـث بلغ معـدل النمو الاقتصـادي عام 2007 حوالي 6,5 %. كما تحسـنت أوضـاع الاقتصـاد الكلي

1 – المرجع السابق.

بصفة عامة، وتحسن أداء السياسات الاقتصادية وحقق الطلب على السلع الأولية الإفريقية زيادات سنوية متوالية. كما زادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت 13,8 مليار دولار أمريكي في عام 2003، و18 مليار دولار في عام 2005، و38,8 مليار دولار في عام 2006، و53 مليار دولار في عام 2007.

وبحسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن هذه الزيادات راجعة في الأساس إلى الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية وإلى القفزة النوعية لعائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى31% عام 2007، وخاصة في مجال مشاريع استغلال الثروات الطبيعية. وقد ترتب على تلك التدفقات والمشاريع ارتفاعات في احتياطي العملات الأجنبية في العديد من الدول الافريقية.

كما شهدت افريقيا من عام 2006 توجهاً دولياً جاداً إزاء تخفيف أعباء المديونية وذلك في اطار مبادرة أطلقاها كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالشراكة مع مؤسسات تمويل دولية واقليمية اخرى بما فيها البنك الافريقي للتنمية في عملية شطب كامل الديون (50 مليار دولار أمريكي) المستحقة على 22 بلداً من مختلف بلدان العالم. وقد أسهمت هذه المبادرة بتخفيض مديونية البلدان الإفريقية بشكل ملحوظ سواء بإلغائها كلية أو بإعادة جدولتها حيث استفادت 26 دولة أفريقية من تخفيض مديونيتها بحوالي 68,4 مليار دولار أمريكي بما يوازي حوالي 50% من ناتجها المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007.

ب) شركاء أفريقيا في التجارة والاستثمار:

لقد أصبح من الواضح خلال العقدين الاخيرين تهافت العديد من القوى الدولية وحرصها على انشاء روابط تجارية واقتصادية متميزة مع أفريقيا. والواقع

يشير إلى أن تلك الروابط أصبحت أكثر نضجاً عن تلك التي طالما ربطت دول القارة بمستعمريها طيلة عقود مضت. ويأتي في مقدمة تلك القوى الدولية الصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. ولعله من المفيد في هذا المقام أن نعرض لطبيعة أهم ملامح تلك الروابط الاقتصادية علها تساعد على الاستفادة من تجارب تلك الدول في صياغة علاقات اقتصادية متميزة ما بين الطرفين العربي والأفريقي.

1- الشريك الأوروبي[1]:

يعد الاتحاد الاوروبي أكبر شريك تجاري لأفريقيا ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في عام 2006 حوالي 200 مليار يورو. كما ان اوروبا هي ايضا تعد أبرز جهة مانحة لأفريقيا وقد بلغت قيمة مساعداتها في عام 2006 حوالي 35 مليار يورو.

وتتمتع العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي وأفريقيا بتوافر مجموعة من الشروط الاستثنائية التي تصب معظمها في صالح دول الاتحاد في ظل ما يسمى: "سياسة الافضلية التجارية" الموروثة منذ عهد الاستعمار الاوروبي لأفريقيا. وهي السياسة التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى وضع حد لها. ومعلوم ان كثير من الدول الافريقية تعتمد على الاسواق الاوروبية في تصدير منتجاتها بصفة رئيسية. كما أن الدول الاوروبية تعتمد بشكل رئيسي على أفريقيا في استيراد العديد من المواد الأولية وخاصة في مجال التعدين والطاقة والمعادن النادرة.

---

1 - تفاصيل أكثر حول طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، متوفرة على الروابط:

http://www.alwasatnews.com/1253/news/read/542998/1.html
http://www.taqadoumy.com/index.php?option
http://www.masress.com/egynews/33619

وواقع الحال ان الاتحاد الأوروبي يلقى منافســـة جادة وشـــديدة من قبل الصين وكذا الولايات المتحدة التي استشعرت مؤخراً حاجة ملحة لتعزيز تواجدها الاقتصـــادي والســـياســـي في أفريقيا. وذلك الأمر أصـــبح مطروحاً بقوة مؤخراً في أجندة الســـياســـات الأوروبية التي تحاول اعادة النظر بصـــفة جذرية في سـياسـاتها الاقتصـادية والتجارية في افريقيا. ولعل مما يعيب تلك السـياسـات تركيزها التقليدي على استيراد المواد الأولية واعادة تصدير منجاتها الاستهلاكية إلى دول المصـــدر دون أدنى اهتمام بتعزيز بنية التصـنيع والاسـتثمار في تلك الدول عبر انشاء مشاريع استثمارية للاستفادة من الثروات الطبيعية وتصنيعها ومن ثم تصديرها لتشكل بذلك قيمة مضافة حقيقية لاقتصادات الدول الافريقية.

2- الشريك الأمريكي[1]:

الملاحظ أن الولايات المتحدة ظلت لعقود مضـت تعتقد بعدم جدوى زيادة الانغماس في التجارة مع افريقيا سواء لغلبة النفوذ الاوروبي هناك، أو لاعتقادها بتواضع نصيب افريقيا من حصة التجارة العالمية. ولكن تلك الرؤية ما لبثت أن تغيرت بصورة نسبية مع بداية التسعينيات وبالأخص منذ عام 1996 عندما قام وزير الخارجية الأمريكي وقتها "وارين كريســـتوفر" بزيارة بعض الدول الأفريقية، ثم تلا ذلك زيارات متلاحقة لمســـئولين أمريكيين من أبرزها زيارة كلينتون عام 1996 لســـت دول أفريقية، ثم انعقاد القمة الأفريقية – الأمريكية في الولايات المتحدة عام 2000، التي دعا فيها كلينتون إلى إســـقاط 70 مليار دولار عن كاهل الأفارقة.

---

1 – تفاصـيل أكثر حول طبيعة العلاقات التجارية والاقتصـادية بين الولايات المتحدة الامريكية وأفريقيا، متوفرة على الروابط:

http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c0013.html
http://www.hoorya.com/details/25564/
http://maktoob.news.yahoo.com/
http://www.radioalgerie.dz/ar

وقد تصـــاعد حجم التبادل التجاري بين أمريكا ودول أفريقيا جنوب الصــحراء من 7 مليارات دولار في عام 2001 إلى 22 مليارا عام 2011، كما بلغ حجم الاسـتثمارات الأمريكية الجديدة نحو 3.2 مليار دولار في عام 2010. ومعظم تلك الاستثمارات موجهة نحو مشاريع الطاقة.

وقد وضعت ادارة الرئيس اوباما مؤخرا ما أسمته "ورقة استراتيجية العمل" التي ركزت على بناء شــراكة اســتراتيجية مع افريقي. كما تم انشـــاء مجلس للشـركات الامريكية معني بأفريقيا، فضـلاً عن نشـاط المسـئولين الاقتصـاديين الأمريكـان في زيـاراتهم لأفريقيـا في الآونـة الأخيرة برفقـة كبـار رجـال المـال والصناعة في أمريكا

وكانت الادارة الامريكية قد وضعت مخططاً استراتيجيا عام 2000 تحت مســمى: مخطط" آغوا" باعتباره خطة عمل لمدة 15 عاماً تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاســتثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الافريقية. وقد تضـمن المخطط اعفاء قائمة طويلة من السـلع المصـنعة في بلدان جنوب الصحراء بأفريقيا من رسوم الاستيراد. غير أن ذلك الاجراء أصبح في حد ذاته مصدر اختلال في العلاقات التجارية بين الطرفين؛ إذ أن بعض الدول الافريقية لازالت تلجأ إلى دول آســيوية في الانتاج في إطار هذا البرنامج مما ســهل ولوج منتجات صينية وفيتنامية من قطاع النسيج مثلا إلى السوق الامريكية من دون رسوم.

3- الشريك الصيني: "الاستراتيجية الصينية نموذجاً"[(1)]

تمثل الصــين ثالث أكبر شــريك لإفريقيا في الوقت الذي أصــبحت فيه إفريقيا مقصـدا مهما للاسـتثمارات الخارجية التي تقوم بها الشـركات الصـينية.

---

1 - سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا، **مرجع سابق.**

أنظر أيضاً البيانات المتوفرة على الرابطين:

http://www.mmegi.bw/index.php?sid=10&aid=228&dir=2012/August/Monday6
http://www.focac.org/eng/zxxx/t767369.htm

وتحرص الصين على انتهاج مسار مميز في علاقاتها مع افريقيا حيث تقدم نموذجاً مقبولاً في بناء التعاون المشترك الذي يعود بالفائدة على كل الاطراف. كما تحرص الصين على تعزيز علاقاتها الثنائية بالدول الافريقية وفي مقدمتها جنوب افريقيا وأثيوبيا والسودان ومصر. واهتمام الصين المتزايد بالاستحواذ على الاسواق الافريقية يقابله في حقيقة الامر اهتماماً جاداً بتعزيز قدرات المنافسة والتصدير لدى الدول الافريقية وذلك عبر الاهتمام بقطاعات الصناعات الاستخراجية وتسويق المنتجات الافريقية في السوق الصينية. في حين أن الصادرات الصينية إلى أفريقيا هي في معظمها منتجات تامة الصنع ومنسوجات. فضلاً أيضا عن استثمارات كبيرة في مجالات: الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، والبنية التحتية، ومصايد الأسماك.

وقد قامت الصين بتشجيع الصادرات الافريقية إلى السوق الصينية وللتصدير إلى مناطق اخرى في العالم عبر انشاء معرض دائم للسلع الافريقية بمدينة "ييوو" بمقاطعة موك، حيث يقيم فيها اكثر من 1000 أفريقي بشكل دائم، وذلك بهدف تشجيع تسويق المنتجات الأفريقية ومساعدة الشركات الأفريقية والتجار للاستفادة من السوق الصينية، وتعزيز تجارة الترانزيت ورفع سمعة المنتجات الأفريقية في الصين.

وتجاوزت الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا ما يوازي 15 مليار دولار، وذلك عبر مشاريع استثمارية في 50 بلدا. كما تعهدت الصين عام 2009 بتقديم قروض تفضيلية للدول الافريقية بحوالي 15 مليار دولار لمساعدتها في تطوير البنية التحتية، والزراعة، والصناعة التحويلية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد ساعدت التجارة الصينية والاستثمار في أفريقيا على تحفيز النمو الاقتصادي المرتفع باستمرار. ويقدر صندوق النقد الدولي معدل ذلك النمو بـ 5,8% في دول أفريقيا جنوب الصحراء كنتيجة لهذه الاستثمارات.

كما عمدت الصين إلى تقديم الدعم الاقتصادي والفني لعدد من الدول الأفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية والفنية والبنية التحتية، حيث قامت الصين منذ عام 2006 ببناء أكثر من 100 مدرسة و30 مستشفى و30 مركزا لمكافحة الملاريا و20 مركزا لعرض التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا.

وبالنظر إلى تطور حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا يمكن تلمس الجهود الاستثنائية التي تبذل في سبيل تعزيز العلاقات بين الطرفين، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين وأفريقيا في عام 1980 حوالي مليار دولار، وفي عام 1999 كان 6,5 مليار دولار، وفي عام 2000 بلغ 10 مليار دولار، وبحلول عام 2005 كان إجمالي التجارة الصينية الإفريقية حوالي 39,7 مليار دولار، وذلك قبل أن يقفز إلى 55 مليار دولار في عام 2006، ثم إلى 100 مليار دولار عام 2010. وقد بلغت نسبة الزيادة في حجم التجارة منذ عام 1990 ما يقارب 700٪. في حين سجلت تلك الزيادة في السنوات الأخيرة معدل نمو سنوي يتجاوز 30%.

وقد جاءت الصين عموماً بنظرة جديدة للشراكة الصينية الأفريقية على أساس المساهمة في كل المجالات وباختصاصات مختلفة مثل بناء السدود، تركيب شبكات الألياف البصرية والشبكات اللاسلكية، بناء المستشفيات والمستوصفات والمدارس، وتقديم قروض دون فائدة. علاوة على ذلك تعرض الحكومة الصينية على بعض الدول شراكة كاملة في مشاريع استراتيجية مثل المناجم والسدود والمحطات الكهرومائية وخطوط السكة الحديدية والطرق السريعة ومصافي البترول.

وإلى جانب مساهمة القطاعات الحكومية، هناك أيضاً الاستثمار المباشر الخاص بالجالية الصـــينية المتواجدة بكثرة وفي قطاعات مختلفة في الدول الأفريقية. وتقدم الحكومة الصـينية وسـفاراتها مسـاعدات جادة للجالية الصـينية العاملة بإفريقيا من خلال تزويدها بالمعلومات النافعة، والاسـتشـارات القانونية، والقروض بلا فوائد، والمكافآت للعمال في الخارج عند عودتهم إلى وطنهم.

وتتمثل استثمارات الجالية الصينية في أفريقيا في مصـانع تحويلية وفنادق ومطاعم. وفي الوقت الذي يضـع فيه المسـتثمرون والشـركاء الغربيون شـروطا مسـبقة لشـركائهم الأفارقة، يتعامل المسـتثمرون الصـينيون على مبدأ أقرب للمساواة. وعادة ما تفرض السلطات الصينية على مؤسساتها العمومية والخاصة حسـن التصـرف مع البلد المضـيف، وخاصـة احترام القوانين المحلية، والإجابة على طلبات العروض بشـفافية، واحترام قانون العمل لصـالح عمال البلد المستقبل، والمحافظة على البيئة.

أهم شركاء أفريقيا التجاريين (واردات أفريقيا وصادراتها)

	واردات كنسبة مئوية من إجمالي واردات البضائع الأفريقية				صادرات كنسبة مئوية من إجمالي صادرات البضائع الأفريقية			
	1992	2000	2005	2009	1992	2000	2005	2009
أوروبا	55.1	49.9	43.9	38.5	57.3	46.6	41.4	35.3
الولايات المتحدة	11.2	9	6.5	6.9	16.0	18.6	21.1	18.2
الصين	1.8	4.3	8.1	14.0	1.7	4.2	7.2	12.9
فيما بين البلدان الأفريقية	4.2	11.4	10.1	9.9	2.7	8.6	9.1	8.4

البيانات الواردة مأخوذة بتصرف عن الجدول المتوفر على الرابط:

http://www.oecd-ilibrary.org/sites/factbook-2011-en/04/01/05/index.html

الخاتمة:

لا ريب أن البحث في قضـــية التعاون الاقتصـــادي والتجاري العربي الأفريقي بحاجة إلى حيز أكبر بكثير من ورقة العمل هذه.

ولكننا حاولنا – قدر الامكان – التركيز على تقديم تصـــور عام حول القضية يستلهم بصورة مبسطة المناخ العام الذي يعمل في اطاره مكون التعاون في الوقت الحاضـــر. فإذا كان البعض ممن يتناولون شـــأن العلاقات العربية الأفريقي بصـــورة روتينية يبدي تشـــاؤماً إزاء امكانيات تطوير تلك العلاقات بالنظر إلى حجم التحديات والصـعوبات التي تواجهها في الوقت الحاضـر؛ فإن الباحث يرى – من خلال ما تعرضـــت له ورقة العمل – أن مناخ العلاقات الحالي يُعد – بلا ريب – مناخاً اســـتثنائياً بالنظر إل طبيعة التحولات القائمة في هيكل العلاقات الدولية والاقليمية بصفة عامة. فهو بلا شك مناخ دافع على التعاون والتنسيق بين الطرفين أكثر من أي وقت مضى.

فالعديد من تلك التحولات تشـير إلى ضـرورات واضـحة لالتفاف عربي أفريقي حول حماية المصـالح ومواجهة التهديدات المشـتركة، وعلى رأس ذلك ما يتعلق بمخاطر تراجع اقتصـــادات الطرفين في مواجهة التكتلات الاقتصـــادية الاقليمية الناجحة، أو من تغول طبيعة هيكل النظام الاقتصـــادي الدولي الجائر على مستقبل مصالحهما الاقتصادية، أو من مشاكل الاستقرار السياسي والأمني في ظل تصـــاعد نشـــاط جماعات الارهاب الدولي في عدد من الدول العربية والافريقية، ناهيك أيضـــاً عن التراجع الواضـــح في الآونة الأخيرة لتأثير بعض الأطر الايديولوجية التي طالما عطلت تطوير ذلك التعاون، وذلك في ظل التغييرات السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية والافريقية باتجاه ارساء انظمة سياسية اكثر عقلانية وموضـوعية في النظر إلى طبيعة علاقات بلدانها بالعالم الخارجي بصفة عامة.

من كل تلك المنطلقات يمكن التأكيد على أن المناخ العام للتعاون الاقتصادي والتجاري العربي الافريقي يشير إلى أن هناك بالفعل العديد من المعوقات والصعوبات الجادة التي تعترض طريق أي محاولة قد تبذل لتطويره. ولكن معظم تلك المعوقات والصعوبات، وخاصة تلك الناشئة من ظروف موضوعية تتسم بها اقتصادات الطرفين، تتميز بأن معالجاتها يمكن أن تتم بصورة أفضل في ظل التعاون وليس بعيداً عنه. كما أنه من الواضح أن المعوقات الناتجة عن السلوك السياسي والتنفيذي للمسئولين عن التعاون لا تبدو بذلك التعقيد؛ إذ يمكن بكل تأكيد تجاوزها في وقت قياسي في حال تجذرت قناعات أولئك المسئولين بمستوياتهم المختلفة وتعززت إراداتهم بخصوص المضي قدماً في طريق تطوير التعاون وتعزيزه.

وتبقى بعد ذلك كله ضرورة النظر بجدية كاملة من قبل جميع أطراف التعاون على المستويات الرسمية وغير الرسمية إلى اهمية الدفع بدور القطاع الخاص في المجال ذاته وتعزيزه وتوفير السبل المثلى لحمايته؛ إذ انه من الواضح تماماً ان أي انطلاقة حقيقية وفاعلة للتعاون بين الطرفين لا يمكن ان تتحقق بعيداً عن مشاركة القطاع الخاص. لذا فمن الأهمية بمكان أن يتم تسويق هذه الحقيقة على كافة المستويات المهتمة بمسالة التعاون بصفة عامة. من الضروري أن يدرك الجميع (رسميون وقطاع خاص) أن المسألة متعلقة في الأساس بتحقيق المصالح الاستراتيجية لأطراف العلاقة أياً كانوا.

والباحث، في منتهى هذه الخاتمة، يرى أن جهداً كالذي تبذله الأسيكا (راعية هذا الاجتماع) ومن ورائها مجالس الدول الاعضاء في مجال لم شمل مؤسسات وقطاعات الأعمال الخاصة في أفريقيا والوطن العربي حول مائدة التباحث والتنسيق والعمل من اجل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الافريقي، يعد بكل قوة خطوة عملية وفاعلة يمكن أن تؤتي ثماراً ذات جدوى حقيقية في المجال ذاته.

الفصل السادس

دعم التعاون العربي الأفريقي

نشأة وتطور التعاون العربي الأفريقي:

إن مفهوم التعاون والتنسيق أصبح مفهوماً شائعاً في أدبيات العلاقات الدولية منذ بروز المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين، حيث إن مواثيق المنظمات سواء أكانت دولية أو إقليمية تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون، فميثاق عصبة الأمم يؤكد مثلاً على فكرة التعاون بين الدول الأعضاء في الديباجة حيث تم التأكيد على أن هدف الدول الأعضاء يتمثل في دعم وتطوير التعاون الدولي كما أن ميثاق الأمم المتحدة قد طور بدوره فكرة التعاون حيث اعتبره هدفاً رئيسياً للمنظمة الدولية [1] .

تأتي أهمية التعاون العربي الأفريقي للأسباب التالية:

- أن الدول العربية والأفريقية غنية بالموارد ومصادر الطاقة والقوة البشرية، بالإضافة إلى أن هذه الدول تواجه النظام الاستعماري بشكليه القديم والحديث وتحاول القضاء على آثاره السلبية في مجتمعاتها.
- بدأ يتراكم لدى الدول العربية المصدرة للنفط منذ عام 1973م فوائض نقدية، لم تستطع استغلالها داخلياً نظراً لتزايد حجم عوائد النفط خلال وقت قصير بسبب ارتفاع أسعار النفط وعدم إمكانية الاقتصاد المحلي استيعاب هذه الأموال، لذا كان من المتوقع أن تكون المشاريع الاستثمارية في الدول الأفريقية مكاناً لاستثمار بعض الفوائض المالية العربية.

- احتياجات الدول الأفريقية للأموال اللازمة لتمويل الخطط والمشـــاريع الاستثمارية[2].
- التعاون العربي الأفريقي يتيح اســتخدام أفضــل للخبرات والإمكانيات الفنية والعلمية، فنتيجة للثورة التكنولوجية الحديثة، أصبحت الصفة التي يتميز بها النشـاط العلمي المعاصـر هو العمل الجماعي الذي يصـعب في بعض الأحيان توفيره في الدولـة الواحدة، كما أن الأبحـاث العملية الحديثة أصـــبحت تتطلب معدات وإمكانيات معملية باهظة التكاليف لا يمكن لموارد دولـة واحدة أن تتحملها، ومن هنا فيســتوجب تعاون الـدول الأفريقيـة والعربيـة لتوفير الخبرات العلميـة والمعـدات وحســن استخدامها.
- التعاون العربي الأفريقي ضـرورة لمواجهة التكتلات الاقتصـادية الدولية مثل السـوق الأوربية المشـتركة، ومجلس التعاون الاقتصـادي المتبادل، ومنطقة التجارة الحرة الأوربية [3].

عقد أول مؤتمر غير رســمي للوحدة الأفريقية منذ عام 1919م، ولكن التعاون بين الدول الأفريقية لم يتطور بشـكل رئيسـي إلا بعد أن حصـلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها، وتخلصت من الاستعمار في العقد الخامس من هذا القرن [4].

لم تنهض العلاقات الأفريقية – العربية من ســباتها إلا في منتصــف الخمسينيات من القرن العشرين، ومع أن الصحوة الجديدة قد اعتمدت في بعض المنـاطق على التلاحم الجغرافي والموروث التـاريخي والانتمـاء الروحي، الـذي يؤلف بين كثير من شـعوب المنطقتين الأفريقية والعربية، إلا إن النضــال ضـد الاســتعمـار والتمرد على التبعيـة والتخلف كـان لـه أثر كبير في إذكـاء روح التعـاون. كـان لحركـة الوحـدة الأفريقيـة *Pan African Movement*- التي

ابتدرها زنوج أمريكا – نحت منحى أفريقياً خالصــاً بعد مؤتمر مانشــســتر عام 1945م، كان لها دور فعال في إذكاء روح الوحدة الأفريقية.

وكانت ثورة 23 يوليو 1952م، بقيادة جمال عبد الناصـــر نقطة التحول الأساسية في دعم العلاقات العربية الأفريقية، وقد كشفت مساهمة مصر الفعالة في دعم العلاقات العربية الأفريقية وجه مصر الأفريقي.

ووضـــح ذلك عندما حدد عبد الناصـــر في كتابه فلســفة الثورة منطلق الثورة من الدوائر الثلاثية: العربية – الأفريقية – الإســـلامية. ويعني ذلك الاهتمام بالقارة التي تحتل فيها مصــر مركزاً اســتراتيجياً، وتتشــابك فيها الدائرتان الأخيرتان في تفاعل بناء، وقوبل اتجاه مصــــر التضــــامني بفتور من بعض الزعماء الأفارقة لأن مصــــر بلد عربي في المقام الأول بينما رأى آخرون مثل الزعيم أولو والرئيس ســنغور ضــرورة توحيد "أفريقيا الســوداء" قبل خلق جســور التضــــامن مع أفريقيا العربية. أعطى مؤتمر باندونغ أبريل 1955م، الذي اشــتركت فيه دول أفريقية وعربية، الاتجاه التضــامني بين الشــعوب الأفريقية والعربية دفعة جديدة، فقد تقرر حياد الدول المنضــوية تحت لوائه مدعمة بنظرية الحياد الإيجابي مؤكدة حقها المشـــروع في تقرير المصـــير والتحرر من الاستعمار.[5]

ثم انعقد أول مؤتمر رســمي للتعاون بين الدول الأفريقية في عام 1958م اشتركت فيه الحبشة – غانا – ليبريا – ليبيا – المغرب – السودان – تونس – والجمهورية العربية المتحدة، **وانقسمت الدول الأفريقية إلى مجموعتين:**

- الأولى مناهضـــة للاســتعمار بمختلف أشــكاله وتضــم غانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة.
- الثانية التي كانت تعتبر على أنها تحت ســـلطة الدول الاســـتعمارية (فرنسا خاصة) [6]

تعد تجربة التعاون العربي الأفريقي من أقدم التجارب الاقليمية، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد من مظاهر الجوار الجغرافي إذ يشـــمل أيضـــاً الروابط الثقافية والروحية والبشـرية والحضـارية التي نسـجتها قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضـــاري بين الشـــعوب العربية والأفريقية، لقد اتخذت العلاقات العربية الأفريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينيات وقد تجسد ذلك في إطار التنسـيق والتضـامن من اجل مقاومة الاسـتعمار والمسـاندة المباشـرة لحركات التحرر الأفريقية. ومع قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963م وإنضـــمام الدول العربية والأفريقية إليها، دخلت حيزاً جديداً من التعاون العربي الأفريقي [7].

فقد كان الصـراع العربي – الإسـرائيلي وهو القضـية المصـيرية بالنسـبة للدول العربية والجامعة العربية، إلا أنه في نظر الحكومات الأفريقية لا مكان لها ضمن اهتماماتها وذلك لأن فلسطين ليست بلداً أفريقياً.

وقد كانت الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية غير العربية قد أقامت شـبكة من العلاقات الاقتصـادية والسـياسـية والتجارية مع إسـرائيل، فقد كانت إسـرائيل ممثلة دبلوماسـياً في 23 دولة أفريقية غير عربية، يتغاير مع الرفض العربي لوجودها أو الاعتراف بها وبعد حرب أكتوبر 1973م كان هناك تحول في العلاقات العربية الأفريقية فقد قامت 8 دول أفريقية وهي غينيا – تشـــاد – أوغندا – الكونغو برازفيل – النيجر – مالي – بورندي – توغو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرئيل. إلا أن الجهود العربية داخل منظمة الوحدة الأفريقية لم تنجح لإدراج القضـــية الفلســطينية ضـــمن قرارات الإدانة التي أصـــدرتها هذه المنظمة التي أولت اهتماماتها إلى جنوب القارة حيث تعاني الشـــعوب الأفريقية الاستعمار الاستيطاني والتفرقة العنصرية وهي نفس مشكلة الشعب الفلسطيني.

ولذلك كان على الدبلوماسية العربية أن تسلك ثلاثة مجالات لكي تحصل على التزام أفريقي اتجاه الصراع العربي – **الاسرائيلي:**

- إبراز التطابق بين السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها إسرائيل داخل الأراضي العربية المحتلة، وبين السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها جنوب أفريقيا وروديسيا (قبل الاستقلال).
- إبراز المصالح المشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا، والتي تهدف لإبقاء السيادة العنصرية في الوطن العربي.
- على الدبلوماسية العربية أن تدعو إلى إقامة جبهة عربية – أفريقية مشتركة لمناهضة الاستعمار والامبريالية والمشاركة في بناء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي جديد [8].

ولقد أدت عوامل لقيام التضامن العربي – الأفريقي في نهاية 1973م وذلك بعد المبادرة العسكرية المصرية – السورية لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة، وهي التي أدت إلى قيام وحدة قوية في صفوف الدول العربية ، وبروز مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وقد كانت تخصص جزءاً من العوائد النفطية للقارة الأفريقية [9].

انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في جلسة طارئة في الجزائر 1973م بدعوة من الرئيسين الأسد والسادات وموبوتو رئيس زائير ممثلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفته مراقباً، وتعبيراً عن التضامن بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار والعدوان الإسرائيلي.

وقد أصدر المؤتمر بياناً خاصاً بالتعاون العربي – الأفريقي تضمن تحية للدول الأفريقية وللقرارات التي اتخذتها لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرئيل، تشكيل لجنة من سبع دول أفريقية تتولى تنظيم وتطوير التعاون العربي – الأفريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية، تكليف الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصـــال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الدول الأفريقية السـبع لتنظيم مشــاورات دورية على مختلف المســتويات وأعلاها بين الدول العربية والأفريقية ودعم وتوســيع التعاون الاقتصـادي والمالي والثقافي مع البلدان الأفريقية الشقيقة على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسـات الاقليمية العربية والأفريقية، بناء على ذلك فقد نص القرار على إنشاء مصرف عربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يحدد رأس مال البنك بالمبلغ الذي يتم الآكتتاب به، كما تضـــمنت قرارات المؤتمر تقديم مساعدات عاجلة للشعوب الأفريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية [10].

شـــهدت الســـبعينيات من القرن الماضـــى بدايه لتطوير التعاون العربى الإفريقى، والمؤتمر الـذي عقـد بـالقـاهرة، وهو أول مؤتمر قمـة عربى افريقى فى مارس 1977م وذلك بحضـــور قاده وزعماء الدول الأعضـــاء فى جامعه الدول العربيه ومنظمه الوحده الافريقيه، وأصـــدر مؤتمر القمة العربى الافريقى **أربع وثائق أساسيه لتقنين حركه التعاون العربى الافريقى وهي: –**

- إعلان برنامج التعاون العربى الافريقى.
- اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى
- تنظيم طريقه العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى
- الاعلان السياسى (إعلان القاهرة)

كما صــدر عن تللك القمة أربع وثائق شـملت كافة المجالات، **وأنشـأت القمة أجهزة مشتركة لضمان وتحقيق التعاون الافريقى العربى وهى: –**

أولا: مؤتمر القمة العربى الإفريقى ويتكون من زعماء كافة الدول الأعضــــاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية،ويجتمع مرة كل ثلاث ســنوات وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربى الإفريقي ويحدد ســياســات وتوجهات أوجه التعاون المختلفة ويتجنب مؤتمر القمة مناقشـــة القضـــايا

الخلافية بين الدول العربية والإفريقية باعتبار أن الهدف الإســـتراتيجي المنشود هو التعاون، على أن يناقش القضايا الخلافية داخل منظمة جامعة الـدول العربيـة او منظمـة الوحـدة الإفريقيـة ،ولم ينص مؤتمر القـاهرة فى عـام 1977م على مكـان انعقاد المؤتمرات التـالية وترك الامر لـدعوة دولة عضو أو أكثر لاستضافة المؤتمرات التالية [11]

ثانيا: المجلس الوزاري الإفريقى العربى ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية ويجتمع مرة كل ثمانية عشــر شــهرا، وتتحصــر اختصــاصــات المجلس الوزارى في التحضــير لمؤتمر القمة والإشـراف على تنفيذ قراراته، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع مع تســـجيل أي تحفظات فى مضـــابط الجلسات.

ثالثا: اللجنة الدائمة وتتكون من أربعة وعشـــرين وزيرا للخارجية، ويتم اختيار أثني عشــر وزيرا للخارجية بواســطة منظمة الوحدة الإفريقية وأثنى عشــر وزيراً عن طريق جـامعـة الـدول العربيـة، على أن يتم تمثيـل الـدول على مسـتوى الوزراء أو السـفراء على الأقل. يكون الأمين العام للجامعة العربية ونظيره فى منظمـة الوحدة الإفريقيـة أعضـــــاء فى اللجنـة الدائمـة، ويرأس اللجنـة الدائمـة رئيس كل من مجموعـة الاثنى عشـــر الإفريقيـة والعربيـة، ويمثل الجانب الأفريقى فى اللجنه الدائمه دول انجولا، الكونغو الشـــعبيه، غانا، غينيا، موريشـوس، موزمبيق، مصـر، تونس، سـيراليون، سـوازيلاند، تنزانيا، بوركينافاسـو. ويمثل الجانب العربى فى اللجنه الدائمة دول الاردن، الامـارات العربيـة المتحـدة، المملكـة العربيـة الســـعوديـة، لبنـان، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، الجزائر، الصومال، موريتانيا. وتجتمع هذه اللجنة الدائمة مرتين فى العام فى إحدى العواصـــم العربية والافريقية وتقرر أن

ينعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى مرة كل ثلاث سـنوات لمتابعة مسـيرة التعاون بين الدول العربية والإفريقية.

رابعا: لجنة التنسـيق وتتآلف من رئيس الجانبين العربى والإفريقى فى اللجنة الدائمة بالإضـافة للأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتتولى لجنة التنسيق الإشـراف على مجموعات العمل المختلفة ومتابعة القضـايا الإدارية وتنفيذ القرارات الصـادرة عن اللجنة الدائمة ورفع تقريرها إليها.

خامسـا: مجموعات العمل واللجان المتخصـصـة وتختص بالعمل فى تطوير مجالات التعاون المختلفة وتتكون من خبراء ومختصـين من الجانبين العربى والافريقى وتعمل تحت اشراف لجنة التنسيق.

سـادسـا: المحكمة الإفريقية العربية وتختص بالتحكيم وتقديم التفسـير القانونى للنصوص وفض النزاعات التى قد تنشأ فى إطار التعاون.

فشـلت المؤسـسـات التى أقامها مؤتمر القمة العربى الإفريقى بالقاهرة فى القيـام بـدورهـا، ولم يعقـد مؤتمر القمـه العربى الإفريقى والمجلس الوزارى العربى الافريقى منذ الاجتماع الأول بالقاهره فى مارس 1977م، بالإضـافة إلى هذا لم تنعقد اللجان المتخصـصـة الا فى السنتين الأوليتين منذ نشأتها، كما أن المحكمة الإفريقية العربية لم تقم من الأساس[12] .

المؤسـسـه الوحيده التى قدر لها أن ترى النور كانت اللجنة الدائمة التى عقدت احدى عشـرة دورة عـادية وتوقفت اجتمـاعتهـا فى أكتوبر 1989م، واستؤنفت مرة أخرى عندما عقدت الدورة الثانية عشرة فى ابريل 2001م بمبادرة من الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة إلا أنها فشلت فى إعادة التعاون بشكل مؤسسى منتظم حسب قرارات قمة القاهرة1977م،والإضـافة الحقيقية لاجتماع اللجنه الدائمه بالجزائر، كان قرار إنشاء المعهد الثقافى العربى الإفريقى على أن

يكون مقره فى مالى،الاانه لازالت توجد بعض الاشكالات الفنية خاصة بالتحديد النهائى لأنشطة المعهد واستكمال الدول الأعضاء وميزانيه المعهد [13].

هدفت الدورة التاســـعة للجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى المنعقدة بواغادوقو عاصــــمة بوركينافاســـو خلال الفتره من 6–9 ديســـمبر 1988م الى تنشـــيط جميع الأجهزه العـاملـة فى مجـال التعـاون العربى الأفريقي حيـث أكد الجانبان العربى والافريقى على برامج تعزيز التضـــــامن العربى الافريقى فى مجالات التعاون الاقتصـــــادى والثقافى والفنى والإعلامى. وقد عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التحضـــيرية التى عقدتها كل من أمانتى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لدعم وتعزيز التعاون العربى الإفريقى[14].

وافق مجلس جامعه الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية على توصيات اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقى العربى فى دروتها العاشرة التى عقدت فى الكويت فى عام1989م المتعلقة بتنظيم المعرض التجارى الافريقى العربى، فقـد أقيم المعرض الأول فـى تونس اكتوبر 1993م، والثـانـى في جوهانسرج اكتوبر 1995م والثالث بالشـارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديســـمبر 1996م، والرابع فى داكار بالســـنغال إبريل1999م، والخامس في طرابلس اكتوبر 2001م، وخلال عام 2003م نظمت الأمانه العامة لجامعة الدول العربية ومفوضــــية الاتحاد الإفريقى المعرض التجارى الإفريقى العربى الســادس فى العاصـــمه التنزانيه دار الســلام خلال المده من 5–14 ديســمبر 2003م، حيث شـــكلت لجنه تنظيمية ضــــمنت ممثلين عن الحكومة التنزانية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا،وقد سعت اللجنة التنظيمية إلى توفير أكبر فرص لمشاركة الدول العربية والإفريقية ومؤسسات القطاع الخاص على الجانبين العربى والافريقى بالإضافة إلى المجموعات الاقتصادية والإقليمية

العربية الإفريقية حيث شـاركت 39 دولة إفريقية وعربية وعدد من المؤسـسـات الخاصة [15] .

دور الجامعة العربية وتأييدها لقضايا القارة الأفريقية:

بعد أن نجح العرب في إنشـاء منظمتهم الإقليمية، اسـتطاعوا أن يحولوا فكرة الجامعة العربية من إطار ذلك التنظيم الإقليمي، الذي يخلو ميثاقه من أي حديث عن الاسـتعمار ومظاهر وجوده في المنطقة إلى حركة قومية وحدوية خارج هذا الإطار ترفض الاسـتعمار وتضـع مشـروعها الاسـتقلالي من خلال إمكانيات مصـر وزعامة جمال عبد الناصـر لثورة 23 يوليو 1952م وكانت حركتها في هذا الإطار تتجه إلى دائرة التحرك الوطني الأفريقي الآسيوي [16]،

وفي هذا الخصوص لم تأل الجامعة جهداً في سبيل تقوية أواصر التعاون مع الشـعوب الأفريقية في فترة الاسـتعمار واتخذت عدداً من القرارات، فمن أهم القرارات التي أصدرتها الجامعة في 1953م بخصوص تبني قضية كينيا وكذلك مشـاركة الجامعة في الجهود التي بذلت لعرض قضـية الكاميرون واسـتنكرت اسـتخدام القوة المسـلحة ضـد شـعبها، كما أكد مجلس الجامعة تضـامن الدول العربية مع سـائر الدول الإفريقية في بذل المسـاعي التي تحقق رغبات شـعب الكاميرون وتحفظ وحدته [17].

وعندما انعقد مؤتمر " **مونروفيا** " أصـدر قراراته في أغسـطس 1959م والتي حثت على إعطاء الاسـتقلال، ووحدة الكاميرون وتأييد سـائر قضـايا الحرية، والعدل الدولي، أصـدر مجلس الجامعة قراراً بتأييد قرارات مؤتمر مونروفيا ودعا إلى التعاون الوثيق بين الدول العربية وسائر الدول الإفريقية [18].

كما دعا مجلس الجامعة إلى أن تقوم الدول العربية الأعضـاء في الأمم المتحدة بتأييد قضـية الكاميرون ومسـاندة شـعبه في مطالبته بالاسـتقلال الذي تحقق في يناير 1960م، ومنذ ذلك العام والجامعة العربية توجه اهتماماً خاصـاً

للعلاقات مع الدول الأفريقية لدعم موقفها على الاحتفاظ باستقلالها، ومساعدة الدول التي لم تنل الاستقلال ومساندة استقلال البلاد الأفريقية تمشياً مع السياسة العربية في كل ما يتعلق باستقلال الشعوب، **وقرر المجلس:** –

- الترحيب بالدول الأفريقية التي استقلت حديثاً.
- تأييدها في جهودها لدعم استقلالها ودفع الاخطار الأجنبية عنها.
- التعاون التام معها في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، وبذل المزيد من العناية للمنح الدراسية لأبناء القارة الأفريقية وتبادل المدرسين والخبرات.
- كما كان للجامعة دور فعال لتأييد جزر القمر في مطالبها بالانسحاب الفرنسي من "مايوت"، كما شجبت التدخل العسكري والعدوان على الدول الأفريقية المجاورة لجنوب أفريقيا [19].

شاركت جامعة الدول العربية في جميع الحملات التي شنت ضد سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها جنوب أفريقيا – حينذاك – وبدأ الموقف العربي يتطور بعد مذبحة شاربافنيل عام 1960م. ومنذ عام 1967م أقر مجلس الجامعة انضمام الدول العربية الأعضاء إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري. في عام 1973م انعقد بالجزائر مؤتمر القمة العربي السادس، الذي دعا إلى ضرورة قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا وروديسيا، وتطبيق الحظر التام لتصدير البترول العربي لها [20].

بتاريخ 26 أبريل 1975م أصدر مجلس جامعه الدول العربية فى اجتماعه العادي رقم 63 الذي عقد بالقاهرة قرارا أكد فيه من جديد تضامن الدول العربية مع الدول الافريقية من أجل تحرير الأراضي الافريقية من الاستعمار الاستيطانى والتفرقة العنصرية وأعلن المجلس فى قراره أن قضايا

التحرر الافريقيه لتدعيم كفاحها من أجل التحرر الكامل لزيمبابوى وناميبيا والقضاء التام على الفصل والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا، والوجود الصهيونى فى أرض فلسطين.

وقرر المجلس إعلان دار السلام الذي أصدرته منظمة الوحدة الافريقية، بشأن جنوب افريقيا يعبر بصدق عن موقف الدول العربية، ومن أجل ذلك قرر المجلس الموافقة على كل ما تضمنه هذا الإعلان واعتباره وثيقة من وثائق جامعة الدول العربية[21].

كان هذا بلا شك خطوة واسعة من خطوات تأكيد التعاون العربي الأفريقي في محاربة التفرقة العنصرية بأشكالها المختلفة، كما عقدت الدول العربية – الدول الأفريقية في محاولاتها لاستصدار قرار يوقف عضوية حكومة جنوب أفريقيا في المنظمة العالمية للإرصاد الجوية وتأييد دعوة إقليم ناميبيا بحضور اجتماعات هذه الدورة كمراقب[22].

تأزم موقف الجامعة العربية تجاه التعاون العربي الأفريقي ومكافحة التمييز العنصري بعد الخلاف بين المجموعة العربية التي كانت تدعو إلى إقالة مصر من اللجنة المشتركة مع إصرار أفريقي على بقائها، وذلك بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد – إلا أن الموقف العربي عاد إلى سابق عهده، والاهتمام بالقضايا الأفريقية في الدورة العادية الخامسة والسبعين لمجلس الجامعة بتونس 1981/3/25م .

وفي الدورة الطارئة لمجلس الجامعة بتونس 1981/7/22م أقر بتأييد نضال المواطنين داخل جنوب أفريقيا ضد سياسات التفرقة العنصرية وإدانة العدوان المتكرر لنظام جنوب أفريقيا، إدانة غزو جنوب أفريقيا لجمهورية أنغولا وتضامن الدول العربية، تأكيد موقف الدول العربية الثابت من عزل ومقاطعة نظام جنوب أفريقيا[23].

اهتمت الجامعة بمســألة تطوير التعاون العربي الأفريقي وذلك من خلال ما أقرتـه من بنـد دائم في جميع المجـالس والقمم التي عقدتهـا الجـامعـة تحـت مســـمى "التعاون العربي الأفريقي"، وهذا يدل على مدى الاهتمام الأفريقي وأثره الفعال في توثيق العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، فضـــلاً عما يتم من تعاون من خلال التنســيق بين المنظمتين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية – حينذاك – [24].

أمـا فيمـا يتعلق بـالجـانـب الســـودانى فقد ركزت الجـامعـة العربيـة على اتجاهين أســاســيين، أولهما يتعلق بمجريات الأزمه وتفاعلاتها، وثانيها تنموي يتعلق بدفع منظومة العمل العربى المشــترك والى تنفيذ خطة تســهم فى تنمية جنوب الســـودان والمنـاطق المتـأثرة بـالحرب، كمـا أعلن الأمين العـام للجـامعـة العربية مواصله مسيرة السلام للحفاظ على الوحدة السودانية.

اما الصومال فقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإرسال بعثة لتقصــي الحقائق من ادارة افريقيا والتعاون العربى الافريقى خلال الفترة من 19 إلى 26 ديســمبر 2003م، بزيارة منطقة "صــومال لاند" وأكدت البعثة اســتعداد الجامعة لدعم التنمية وسد الاحتياجات الأساسية للمنطقة [25].

ويرى الباحث أن اهتمام الجامعة العربية بالمشاكل الداخلية فى أحد الدول العربية والسـعي لمحاولة حلها يعتبر تطوراً فى مسؤوليتها ويجعلها أكثر إيجابية فى أداء دورها الذي تجمع الأمة العربية على ضـــرورة تطويره وزيادة فعاليته. ويبقى السـؤال الذى يطرح نفســه بقوة على ذوى الشـأن وأصـحـاب سـلطـة اتخاذ القرار بخصـــوص تفعيل دور الجامعة العربية ومضـــامين العمل المشــترك بين أبناء أمة تمتلك مقومات النهوض الحضــاري والســياســي كافة وإيجاد الصــيغة المقبولـة بين الأنظمـة العربيـة لإنجـاز طموحـات الأمـة العربيـة فى ظـل تفتـت النظام الدولى الجديد ونظيره الثقافي (العولمة) فى ظل الأزمة المالية والسياسية

المتلاحقة وتخلي الدول عن الالتحاق بركب العولمة والاندماج بهذا النظام لصالح العودة الى التجمعات الإقليمية التى تحفظ للشعوب والأمم هويتها وتراثها وحضورها السياسي من دون أن تلغي الدور التفاعلي لها مع بقية دول العلام وشعوبها .

المخاطر المحيطة بجامعة الدول العربية:

لم يكن للمتغيرات التي حدثت على صعيد الوضع الدولي والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية أن تمر دون أن تفرز أخطاراً جديدة على النظام الإقليمي العربي، أو تعمل على إحياء مشروعات قديمة يشكل تنفيذها خطراً على ذلك النظام [26].

الأمر الذي دفع البعض في الغرب إلى القول ببطلان دور الجامعة العربية واقتصار عملها على مراقبة الأحداث من بعيد، بعد أن كانت مرآة النظام الإقليمي [27].

ويستند هذا القول إلى منطق أن الوضع الاستراتيجي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الناتج عن انتقالها من تأثير القطبية الثنائية إلى تأثير القطب الآحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، لن يؤدي إلى قيام نظام إقليمي عربي [28].

وهناك بعض المشروعات البديلة مثل المشروع الشرق أوسطي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي، ويأتي الاهتمام الأمريكي بهذا المشروع لما للولايات المتحدة الأمريكية من مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط خاصة منطقة الخليج، لما لها من التزام تجاه المحافظة على وجود اسرائيل وأمنها [29].

وإعادة هيكلة المنطقة العربية من خلال مشروع الشرق أوسطية إنما يعني التخلص من الهياكل القائمة بما فيها جامعة الدول العربية، وذلك أن كل

المشروعات المطروحة لتغيير هيكل المنطقة عبر صيغ تكاملية مختلفة، وعلى الرغم من تقاطعها مع بعضـــها البعض فإنها جميعاً تتجاهل النظام الإقليمي العربي كنسق موحد [30].

أما الخطر الآخر فهو المشروع الأوربي "الشراكة المتوسطية" فالشراكة الأوربية المتوسطية بأبعادها السياسية والاقتصادية تشكل محاولة لادماج بعض الدول العربية المختارة بشكل انتقائي مثل تونس – الجزائر – المغرب – سوريا – مصر – لبنان – فلسطين في منظومة اقتصادية واحدة، لتعيد إنتاج طبيعة منطقة البحر الأبيض المتوســـط على قاعدة التمدد الأوربي ومن ثم تنمية العلاقات بين أطرافها وصـــولاً إلى أقلمة هذه العلاقات في إطارات ســـياســـية وأمنية[31].

يرى الباحث أن هناك مخاطر أخرى تهدد الجامعة العربية والتعاون العربي الأفريقي منها الصـــراعات والنزاعات الأهلية والإثنية والأقليات حيث يواجهها خطر الإنقسام كما هو الحال في الصومال والعراق والسودان ولبنان وإثيوبيا، ينطوي بعضـــها على مصـــادر كامنة للتوتركما هو الحال في مصـــر واليمن وبعض دول الخليج.

أسباب تعثر التعاون العربى الإفريقى:

ســـعت منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربيه لتحقيق تعاون عربى إفريقى ولكنــه كــان دون الطموح فقـد تعثر انطلاق التعـاون العربي الافريقي، بصورة ملاحظة منذ اواخر السبعينيات من القرن الماضى وذلك نتيجه **لعده عوامل وأسباب سياسية وفنية يمكن أن نجملها فيما يلى: –**

العوامل السياسية: -

-إن التعاون العربى الإفريقى اتخذ منذ البدء شكل تعاون ثنائى نظراً لعدم وجود منظمة افريقية جامعة، لأن الدول العربية كانت تتصرف بحكم كونها دولاً

قومية، وسلوك بعض الدول العربية تجاه القارة الأفريقية كان يعكس في حالات كثيرة المشكلات والتناقضات القائمة بين الدول العربية.

- التيار القاري الإفريقى الذي تبلور فى شـــكل منظمة الوحدة الافريقية كان يضـم 8 دول عربية هى فى الوقت نفســه أعضــاء فى جامعه الدول العربية هى: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، السودان، موريتانيا، الصومال، و70%من مجموع الشـــعب العربى يقنطون أرض افريقية، وهم يمثلون ما يقرب من ربع سكان القارة الافريقية.
- إن النزعة القارية الافريقية كانت تفرض حدوداً قارية بحتة لأي تعاون عربى–افريقى، كما أن هناك عدم توافق بين تيار القومية العربية وتيار الافريقانية [32].
- تداعيات توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فى عام 1978م التى أدت إلى انقسام بين الدول العربية وإبعاد مصر من عضوية الجامعة ونقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس، سعت بعض الدول الى طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية فى مؤتمرالقمة الافريقى فى عام1979م، ورغم فشل هذه المحاولة الا أنها ادت لنقل الخلاف والانقســـام العربى –العربى الى منظمة الدول الافريقية.
- مشكلة الصحراء الغربية التى قبلت كدولة عضــو بمنظمة الوحدة الافريقية أدت إلى ظهور كتلتين، الكتلــة الأولى يتزعمهــا الرئيس الغينى أحمــد ســـيكوتورى وكانت تؤيد الموقف المغربى بعدم قبول عضـــوياً جمهورية الصحراء الغربية فى منظمة الوحدة الافريقية، فى حين تزعم الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى– تدعمه الجزائر – الكتلة الثانية التى تؤيد الجمهورية الصحراوية. مما أدى لانسحاب المغرب من عضوية المنظمة وإعلان زائير تجميد عضويتها [33] .

- اســـتئناف بعض الدول الافريقية لعلاقاتها الدبلوماســـية مع إســـرائيل، مثل زائيروليبيريا وكـان المجلس الوزاري لمنظمـة الوحـدة الافريقيـة قد أصـــــدر فى عام 1977م قرارا ألزم بموجبه الدول الأعضـــــاء بالمنظمة بعدم إعادة العلاقات مع اســرائيل الابعد أن تقدم- هذه- باعاده الاراضــى المحتلة الى أهلها[34].
- الحرب العراقية الإيرانية والتى نشبت فى أعقاب انتصار الثورة الاسلامية فى إيران فى عــام1979م، وقفــت أغلــب الــدول العربيــة "بــالأخص الــدول الخليجية"مع العراق خوفا من نجاح الثورة الإســـلامية فى إيران لنشـــر الثورة الشــيعية فى دول الجوار الخليجية، التى توجد بها طوائف شــيعية، وبالتالى تحولت اهتمـامتهـا وأولويـات الـدول العربيـة النفطيـة من القـارة الافريقيـة الى الحرب الايرانية العراقية.
- اتهام بعض الدول الافريقية لدول عربية بالتدخل فى شـــؤونها الداخلية،وذلك بدعم الحركات المناوئة للحكومات القائمة،ويتضـــــح هذا فى مؤتمر القمة الإفريقية الخامس والعشـــــرين الذى انعقد فى اديس ابابا فى يوليو1989م ، عنـدمـا وقف الرئيس الزامبي كينيـث كـاونـدا فوق منبر المؤتمرواتهم بعض الدول العربية بالتدخل فى الشـــؤون الداخلية للدول الافريقية، واتهم مندوب انجولا فى اجتمـاعـات لجنـة الاربعـة والعشـــــرين للتعـاون العربى الافريقي فى الدورة الحادية عشر التى عقدت فى اكتوبر 1989م، واتهم الدول العربية بتقديم مســـــاعدات العســـكرية للحركات المناوئة التى تحارب الحكومات الشـــرعية،بالتحديد وجه الاتهام الى الدول العربية بتقديم المســـاعدات مالية وعســـكرية إلى حركتى يونيتا"بزعامة جوناس ســـــافمبى"فى انجولا وحركة الرينامو فى موزبيق التى كانت تحارب الحكومة الشـرعية فى مابوتو وبغض النظر عن صحة الاتهامات أو عدمها، فلا شك أن هناك شعورا سائدا وسط

دول جنوب افريقيا التى كانت تواجه النظام العنصـــرى، بان الدول العربية كانت تساند الانظمة اليسارية فى انجولا وموزمبيق من خلال دعم الحركات المعارضة لهذه الانظمة [35].

- غزو العراق للكويت1990م، وسقوط المعسكر الاشتراكى وقيام نظام آحادي يقف ضد الجامعة العربية بل ويسعى لاستبدالها بنظام شرق أوسطي، وعدم الاســـتقرار والحرب والنزاعات الداخلية التى اثقلت كاهل القارة الافريقية وصرفها عن التعاون مع الامة العربية.
- تعثرعمل المؤسسات المشتركة للتعاون الافريقى العربى ،وبصفة خاصة اللجنة الدائمة للتعاون الافريقى العربى التى تشكل محور التعاون، قد يعزى لمســتجدات وظروف متغيرة اقليمية ودولية، وكذلك لبعض الأمور التنظيمية من بينها العدد الكبير لعضــويتها من الجانبين العربى والافريقى،بالاضــافة إلى تقارب اجتماعاتها،كما أن هنالك افتقاراً واضــحاً لكيفيه تنفيذ التوصيات ووضعها موضع التطبيق العملى ،وذلك أما لغياب الآلية الفاعلة أو لضعف الارادة السياسية وتقتضى الضرورة ترشيد عمل هذه المؤسسات من حيث اليات العمل،وحجم العضوية وتوقيت انعقادها [36].

العوامل الفنية:

- ضعف التبادل التجاري بين البلدان العربية والافريقية بصفة عامة.
- ضعف الاستثمار العربى المباشر فى افريقيا.
- عدم اســـتناد التعاون فى أغلب الأحيان إلى إرادة ذاتية مســـتقلة من قبل الطرفين، واتخاذه شـــكل ردود الفعل للضـــغوطات والتحولات الدولية قبل الطرفين على الجانبين.
- الاختلاف حول إدارة العون المالي العربي المقدم لإفريقيا، فبينما كان بعض الأفارقة يرون ضـــرورة إشـــراكهم فى إدارة الصـــندوق العربى الخاص بدعم

موازين المدفوعات فى البلدان الافريقية إثر أزمه النفط فى عام1973م، كان بعض العرب يرون أهمية أن يعهد بذلك الى الأمانة العامة للجامعة العربية،كما أن العون العربى بالرغم من شروطه التفضيلية الا أنه أسهم فى دعم وتوسيع دائرة عمل المنظمات المالية الدولية متعددة الأطراف فى دول الجنوب عامه تحت شعار التنمية الدولية وهي المنظمات التى لم تتفق سياساتها فى كثير من الأحيان مع مصالح وأهداف الدول العربية من تقديم المساعدات للدول الافريقية، الأمر الذى جعل تلك المساعدات فى الإطار الدولي تسير فى اتجاه معاكس لمساعي الطرفين لتحقيق الاعتماد على الذات،وذلك أنها استخدمت فى شراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية ومعدات من الدول المتقدمة وعن طريق الشركات متعددة الجنسية بما كرس – دون ارادة او رغبة من الدول العربية أو الافريقية – من التبعية للدول المتقدمة [37].

وترد هذه الأزمة الى تركيز الدول العربيه بصفة أساسية على دورها تجاه العلاقات الإسرائيلية –الإفريقية، والتخلي عن الأساس الاستراتيجى للعلاقات العربية الافريقية باعتبارها أحد ضمانات المواجهه ضد قوى الاستغلال والسيطره، وهكذا بدأ الربط بين مواقف الدول الإفريقيه من إسرائيل وبين المساعدات العربية، وقد يكون ذلك مطلوبا ولكن لا ينبغي أن يكون على حساب المستوى الأول بحيث لا تبدو تلك المساعدات مجرد مكافأة، بحيث لا يقع العرب أو بعضهم، كما حدث بالفعل، فى مأزق التسوية مع إسرائيل [38] .

ولقد كان هذا المعنى واضحاً فى كلمة الرئيس السنغالي فى ندوة الحوار العربى الإفريقى فى الخرطوم 1975م حين قال"إن كل من يحاول أن يجعل التعاون العربى –الافريقى مسألة اعتراف بالجميل من قبل الدول العربيه إزاء افريقيا، يقترف خطأين فى آن واحد، الخطأ الأول: هو أن موقفاً مثل هذا يشكل

إهانة لإفريقيا وشـرفها والخطأ الثانى: هو أن موقفا مثل هذا من شـأنه أن يفكك أواصر آلتازر والتضامن الذي يجمع الأجيال الإفريقيه والعربية [39].

يرى الباحث بأنه منذ بداية التســـعينات وانتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الدولى الجديد وســـقوط المعســـكر الشـــرقى وبدء مســـيرة التفاوض الفلســطينى-الاســرائيلي فى مدريد، ادت لعودة العلاقات الاســرائلية الإفريقية وفى عام 1992م، قامت بعض الدول الإفريقية بإعادة تطبيع علاقاتها مع إسـرائيل وبلغ عدد الدول الإفريقية التى لها علاقة مع إسـرائيل ما يزيد عن 50 دولة مما أثر سلباً على مسيرة التعاون العربى الإفريقى، وذلك لأن بعض الدول ترفض التطبيع مع إسرائيل إلى حين انتهاء القضية الفلسطينية.

-برزت بعض الانتقادات من قبل بعض الأفارقة بطبيعة ودور المصـرف العربى للتنمية الاقتصـادية فى إفريقيا، حيث كانوا يرون أنه كان من الأوفق أن تودع الأموال العربية المخصـصــة لتنمية إفريقيا لدى مصـرف التنمية الإفريقى بابيدجان لإدارة تلك الموارد المالية. وفى مقابل ذلك كان بعض العرب يرون ضـرورة أن يعهد بإداره تلك الموارد المالية إلى مؤسسات عربية، وذلك بحسبان أن تلك الموارد إنما كان مصـــدرها دولا عربية ليســـت افريقية أصـــلا مثل دول الخليج العربي [40].

دعت جامعة الدول العربية فى قمتها العادية بعمان فى مارس 2001م في بيانها الختامى القادة لتدارس مختلف جوانب التعاون العربى الإفريقى وأكدت مواصلة الجهود لتعزيزهذا التعاون وإزالة عوائقه التى تعترض اجتماعات أجهزته وتعوق تنفيذ برامجه المشـــتركة، وقد كلفت القمة العربية أمين عام الجامعة أن يجري اتصـــالات مع نظيره فى منظمة الوحدة الافريقية "ســـابقا " فى هذا الشأن [41].

يرى الباحث أن مســـيرة التعاون العربى الإفريقى تأثرت بالظروف العامة والملابسات السياسية التي مرت بها المنطقة وظلت بنود وبرنامج العمل المعتمد قيد الانتظار وأبرزها ما يتعلق بانشاء منطقة التجارة التفضيلية العربية الافريقية والهيئة العربية الافريقية للتمويل والاســـتثمار، والهيمنة الغربية على المنطقة العربية نتيجة لأطماعها البترولية وعلى افريقيا لاستغلال مواردها.

رؤية مستقبلية للجامعة العربية لإحياء التعاون العربي الافريقي:

إن إخفاق منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية فى تحقيق برامجها المشتركة قد خلف وراءه شيئاً من الإحباط إلا أن ما تحقق يحتم على المنظمتين المضي لتحقيق التعاون العربى الافريقي.

فتشـــهد كل من مفوضـــية الاتحاد الافريقي وجامعة الدول الأفريقية تطوراً مؤســـســـياً وهيكليا مطرداً، وذلك منذ مجئ كل من ألفا عمر كونارى وعمرو موســـى على رأس هاتين المؤســـســـتين ويحتل التعاون العربي الأفريقي مكاناً في جدول أعمالها. فقد وضـــع الرئيس كونارى رؤية لتطوير الاتحاد الافريقي أشـــتملت على تطوير التعاون العربى الأفريقي ليصـــير "أخوة عربية أفريقية"، وبالمثل فأن عمرو موســـى بادر بطرح موضـــوع التعاون العربى الافريقي على القمة العربية فى الجزائر 2005م، وعقد اجتماعاً مشـــتركاً رفيع المســـتوى بين الجامعة العربية ومفوضـــية الاتحاد الافريقي باديس أبابا فى مايو الماضـــي، **وســـتحـدد فى الفترة المقبلـة آفـاق التعـاون العربى الافريقي على النحو التالى: -**

- الإعداد لمؤتمر القمة الأفريقي العربي الثاني، ووضـع رؤية مشـتركة وخطة عمل اســتراتيجية وذلك عن طريق اعتماد آليات مناسـبة للتنسـيق والتوجيه والتنفيذ والتقييم، مع السـعي لتوفير الموارد المالية لضـمان سـير تنفيذ برامج التعاون الأفريقي العربي لتسيير هيئاته ومؤسساته.

- تعبئة الشـــركاء المعنيين "الاقليميين والدوليين" مثل البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصـــادية الافريقية واللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغرب اســـيا والبنك الافريقي للتصـــدير والاســـتيراد والمصـــرف العربى للتنمية الاقتصـــادية والبنك الإسلامي للتنمية، وتنسيق جهود المنظمات المتخصصـة والقطاعات التخصـــصـــية للوزارات في كلا المنطقتين فى المجالات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأوصـــى الاجتماع بأنه في انتظار اعتماد الرؤية وخطة العمل الجديدة وأن تظل الأنشـطة الرئيسـية التالية أسـاسـاً للبرنامج المرحلي للتعاون العربي الافريقي: -

- المعرض التجارى العربى الافريقي، مع تقيم شـــامل للمعارض التجارية العربية الافريقية بالتعاون مع المصـــرف العربى للتنمية الاقتصـــادية في أفريقيا، تنظيم منتديات حول التجارة والاســـتثمار خلال كل معرض بالمشـــاركة والمســـاهمه المالية [42] على أن تقوم الأمانتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بمتابعة تنفيذ هذه التوصـــيات ومواصـــلة العمل الســـياســـي فى المحافل الدولية لمحاصـــرة الكيانين الصـــهيوني والعنصـري لنصـرة القضـية الفلسـطينية وشـعبي ناميبيا وشـعوب الجنوب الافريقي[43].
- تأسـيس منظمة عربية إفريقية، إدراكاً لأهمية التنسـيق والتكامل بين هذين المشـروعين وغيرهما من المشـاريع التى تخص كل منطقة أو منظمة على حده وتصـــحب ضـــمناً فى تعزيز الجهد التعاوني، فهناك ضـــرورة ملحة لدراســـة فكرة إنشـــاء منظمة عربية- افريقية على نســـق المنظمات الدولية الإقليمية وتكون ذات ميثاق دســـتوري ولوائح داخليه تنظم أعمال أجهزتها، وعلى رأسها أمانة عامة مركزيه دائمة. وقد وردت فكرة انشاء منظمة عربيه

أفريقيه فى مداولات مؤتمر القاهره الأول في مارس 1977م ولكن المشروع وئد فى حينه، ويبدو أن محاولات جادة بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي قد بدأت لتحقيق الهدف [44].

في اعتقادي أن دخول أفريقيا في مرحلة الإهمال بالنسبة للدول الغربية سوف يفتح مجال العمل مع الدول العربية من دون عوائق كبيرة ومحاذير تفرضها دول الاستعمار الغربي السابقة، وعليه يمكن استخدام ما تقدمه صناديق التنمية والمساعدة العربية لإفريقيا لتحسين البنيات الأساسية للدول النامية. مما يؤدى لتفعيل التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ويدعم التعاون العربي الأفريقي بمختلف وسائله.

- ضرورة أن تتعاون جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في إقامة منتدى أفريقي عربي للتعاون، على قرار المنتديات الدولية القائمة، وتأمين الإمكانات اللازمة لانعقاده دورياً، وأن يشمل كافة مجالات ومحاور التنمية المشتركة العربية والأفريقية والاستفادة من كافة التجارب العالمية والإقليمية المماثلة التي يقيمها القطاع الخاص وهيئات الأمم المتحدة الإقليمية. وأهمية انطلاق المعهد الثقافي العربي الأفريقي في باماكو وتمكينه بكافة الوسائل والطرق المتاحة من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، حتى يتسنى له الاضطلاع بمهامه، وتم الاتفاق على إقامة بعثة دبلوماسية بجامعة الدول العربية في كينيا بنيروبي تسهم في تقوية العلاقات العربية الكينية وسوف تسهم هذه البعثة في تفعيل وتنشيط العمل العربي على الساحة الأفريقية وخاصة في مجال متابعة مباحثات السلام السودانية والصومالية اللذين ترعاهما منظمة "ايجاد" ويعقدان في كينيا، كما تم الاتفاق على افتتاح بعثة دبلوماسية لجامعة الدول العربية في جنوب أفريقيا في العاصمة بريتوريا [45].

- ضـــرورة تفعيل وتحســـين دور التجمعات الإقليمية الأفريقية الحالية، ســـوف يكون له دور لتحقيق تعاون عربي– أفريقي، من بينها تجمع دول الســـــاحل والصـــحراء وهو من أحدث التجمعات الاقتصـــادية ويضـــم 16 دولة افريقية منها ســـت دول افروعربية والســـوق المشـــتركة للشـــرق والجنوب الأفريقي "كوميسا" والذي يضم في عضويته 20 دولة من بينها خمس دول أفروعربية، والهيئة الحكومية لتنمية شـــرق أفريقيا "ايغاد"، الاتحاد الاقتصـــــادي لأفريقيا الوسطى.
- يجب أن تنأى أطراف التعاون عن المشكلات والخلافات الإقليمية الدائرة في إطار الجامعة العربية أو في إطار منظمة الوحدة الأفريقية "الاتحاد الافريقي" وبصفة خاصة تلك المنازعات العربية الأفريقية [46].
- يجب على جامعة الدول العربية العمل على إزالة الخلافات العربية – الأفريقية ومعالجتها جذرياً، إذ لايمكن تصـــور فعالية تعاون أفريقي – عربي أطرافه ضـــعيفة بســـبب النزاعات فيما بينها، ونقصـــد بإزالة الخلافات هنا، معالجة أسبابها وعدم الاكتفاء بالتهدئة دون الوصول الى جذور الخلافات – فمعظم الخلافات العربية – الأفريقية ظلت قائمة لأن معالجتها تمت بآليات التهدئة وسياسة تنقية الأجواء بدلاً من التعامل مع أسسها ومسبباتها، وأن تعمل على توفير الإرادة السياسية الجادة والفاعلة فتجربة التعاون العربي – الأفريقي زاخرة بالقرارات الهادفة إلى تحقيق المصـــــالح العربية والأفريقية ولكنها ظلت حبيسة الأدراج لإفتقارها للإرادة السياسية التي تضعها موضع التنفيذ .

الفصل السابع

تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها

أولاً - الإجراء المقترح أن يتخذه المجلس:

1 - قد يرغب مجلس الإدارة النظر في اعتماد مقرر **على نسق الخطوط التالية:** إن مجلس الإدارة، إذ يستذكر المقرر 8/24 (تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها) الصادر في 9 شباط/فبراير 2007، وإذ يستذكر أيضاً الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2010 - 2013 التي رحب بها بمقتضى المقرر د.إ - 3/10 (الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010 - 2013) الصادر في 22 شباط/فبراير 2008، وإذ يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي الذي يلخص فيه الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق تنفيذ المقرر 8/24 فيما يتعلق بكل أولوية وهدف من الأولويات والأهداف الشاملة.

ثانياً - مقدمة

2 - أسند إهتمام كبير لاحتياجات أفريقيا الخاصة أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من خلال المقرر 8/24. وكان الرئيس مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا قد دعا المجلس/المنتدى وأمانة اليونيب، نيابة عن إقليم أفريقيا، إلى جعل السنوات القادمة (2007 – 2009) السنوات الرئيسية لأفريقيا. واستجاب المجلس لهذا الطلب بأن أكد ضرورة مواصلة تعزيز تقديم "الدعم لأفريقيا، على النحو المحدد في المقرر د.إ – 2/5 الصادر

في 22 أيار/مايو 1998، مع مراعاة الوضـع الحالي للإقليم واحتياجاته". وعلى ذلك دعا المجلس/المنتدى "المدير التنفيذي إلى العمل بصورة وثيقة مع مفوضـية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه، ومنتدى الوزراء الأفارقة المعني بالطاقة، ولجنة الطاقة الأفريقية، والجماعات الاقتصـادية الإقليمية وأمانة الشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في جهودها لتنفيذ عمليات التقييم الموجهة نحو السياسات".

3 - وقد أسند اهتمام خاص لمشاكل أفريقيا بنسق واحد في الاتفاقات التي تم التوصـل إليها في العديد من اللقاءات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي بشـأن السـكان والتنمية لعام 1994، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن عام 1995، والمؤتمر العالمي الرابع بشـأن المرأة الذي عقد في بيجين عـام 1995، ومؤتمر الألفيـة للأمم المتحـدة عـام 2000، والمؤتمر العالمي للتنمية المسـتدامة لعام 2002، ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بشـأن الاحتياجات الخاصـة لأفريقيا. وقد أسـند الاجتماع الرفيع المسـتوى في إطار الأمم المتحدة لعام 2008 بشـأن الاحتياجات الخاصـة لأفريقيا، والقرارات التي صـدرت مؤخراً عن مؤتمر قمـة الاتحـاد الأفريقي بشـأن تعرض أفريقيا للتغيرات البيئيـة العالميـة، والقرارات التي اتخذها الفريق المشـترك لمؤتمر قمة الدول الثمان والاتحاد الأوروبي لدعم أفريقيا، درجة عالية من الإلحاح للحاجة إلى مضاعفة قوة الدفع للعمليات ذات الصلة التي تشمل القارة بأكملها ولزيادة الدعم الحالي لعمل مؤسـسـات الوحدة الأفريقية المشـار إليها أعلاه لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن القضايا البيئية.

4 – ويركز اليونيب جهوده، في إطار اســـتراتيجيته المتوســـطة الأجل، على ست أولويات مواضـيعية شاملة هي تغير المناخ، والكوارث والمنازعات، وإدارة النظم الإيكولوجية، والإدارة البيئية الرشيدة، والمواد الضارة والنفايات الخطرة، وكفاءة الموارد والاســـتهلاك والإنتاج المســـتدامين. وقد أعد هذا التقرير في سياق هذه الأولويات المواضيعية الست.

ثالثاً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشاملة في أفريقيا

ألف – تغير المناخ

5 – كان هدف اليونيب في مجال تغير المناخ يتمثل في مساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال الحد من جوانب الضـــعف وبناء المقاومة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية. كما أســـهم في الجهود الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ من خلال دعم عمليات التحول إلى المصـــادر النظيفة والمتجددة للطاقة، وتحقيق كفاءة الطاقة، ومن خلال معالجة عمليات إزالة الغابات وتدهور الأراضـــي. ونظراً لهذه الجهود ضـمن غيرها من العوامل، تعمل أفريقيا الآن على وضـع خريطة طريق مناخية تســتند إلى رؤية القارة المشــتركة بشــأن التكيف والتخفيف. ومن المتوخى أن تتضـــمن خريطة الطريق موقفاً إفريقيا موحداً وإطاراً شـــاملاً لبرامج تغير المناخ الأفريقية. ويهدف الإطار الشـــامل إلى تجميع المبادرات والبرامج الإفريقية الحالية في مجال تغير المناخ لضـــمان التنسـيق والتناسـق في تنفيذ واسـتعراض المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وخطط التنمية المستدامة على جميع المستويات في أفريقيا.

1 - موجز الأنشطة

6 - كانت مساعدة أفريقيا على تقييم أسواق الكربون المتنامية وعلى حماية اقتصاداتها من التقلبات المناخية تشكل جزءاً رئيسياً من مبادرات اليونيب في الإقليم خلال الفترة قيد إعداد التقرير.

7 - ففي إطار مشروع تنمية القدرات على الأخذ بآلية التنمية النظيفة، عمل اليونيب، في شراكة مع آخرين، على بناء مهارات ومعارف البلدان والشركات فيما يتعلق بتصميم خطط الطاقة وتقديمها وضمان الطابع الأكثر نظافة ومواءمة للبيئة. واستهدفت المرحلة الأولى (2002 – 2006) كوت ديفوار ومصر وغانا والمغرب وموزامبيق وأوغندا، وشملت المرحلة الثانية (2007 – 2009) الجزائر وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة.

8 - ويدعم المشروع الخاص بتمويل الكربون لتحقيق الطاقة المستدامة في أفريقيا وضع مشاريع آلية التنمية المستدامة المقدمة من الكاميرون وغانا ومالي وموزامبيق وزامبيا في حين يعزز المشروع الخاص بتمويل الكربون لأغراض الزراعة والزراعة المختلطة بالغابات والصون، والعمل في مكافحة إزالة الغابات، استخدام تمويل الكربون في قطاعي الزراعة والغابات. وتشمل البلدان المشاركة بنن والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون ومدغشقر ومالي والسنغال.

9 - كما قدم اليونيب الدعم لتطوير قطاع الطاقة السليم من الناحية البيئية من خلال مختلف المبادرات بما في ذلك منتدى وزراء الطاقة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتولى مشروع بشأن تطوير منشآت الطاقة الريفية في أفريقيا دعم عملية إقامة منشآت وقطاع أعمال للطاقة المستدامة في كل من غانا والسنغال ومالي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

وفي نفس الوقت، تشـــارك شــبكة المراكز الوطنية للإنتاج النظيف التي أنشئت في إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية في تعميم كفاءة الطاقة. وقد أنشئت هذه المراكز في كينيا ومصـر وإثيوبيا وغانا والمغرب وموزامبيق وجنوب أفريقيـا وتونس وأوغنـدا وجمهوريـة تنزانيـا المتحـدة وزمبابوي.

10 – ويقدم اليونيب الدعم لوضـع معايير الاسـتدامة بشأن إنتاج الوقود الحيوي وضــمان اسـتيفاء هذه المعايير المسـتويات البيئية والاجتماعية المقبولة. وفي نفس الوقت، يعمل المشـــروع المشـــترك بين اليونيب ومرفق البيئة العالمية لخفض الانبعاثات من قطاع النقل في دار الســـلام، تنزانيا، عن طريق تصـميم وتنفيذ نظام العبور السـريع بالأتوبيسـات وتحسـين مرافق التدوير. ويسـعى مشـروع آخر مشـترك بين مرفق البيئة العالمية واليونيب إلى إنشاء سلسلة إمدادات مستدامة للنظم الكهربية الضوئية الشمسية في إثيوبيا وإرتيريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وســاعد مرفق القروض الشـمسـية في إقليم جنوب البحر المتوسـط الآلاف من الأسـر في تنزانيا على الحصـول على سـخانات المياه العاملة بالطاقة الشـمسـية. ويجري توسيع برنامج مماثل ليشمل المغرب وبلدان أخرى.

11 – وفي شــــرق أفريقيا، تقدم الموارد التقنية والمالية للتمكين من اســـتغلال إمكانيات الطاقة الحرارية الأرضية في الوادي المتصدع تشمل بلداناً تمتد من كينيا إلى جيبوتي. وأطلقت مبادرة جديدة مشـــتركة بين مرفق البيئة العالمية واليونيب لمسـاعدة صـناعة الشـاي في بلدان شـرق أفريقيا على اســـتخدام الطاقة الهيدرولوجية الصـــغيرة النطاق في إمداد الشـــبكات الوطنية. ويهدف برنامج التوليد المشـــترك للحرارة والطاقة في أفريقيا إلى تركيب ما لا يقل عن 60 ميجاوات من مولدات الحرارة والطاقة في شـرق

وجنوبي أفريقيا (إثيوبيا وكينيا وملاوي والسودان وسوازيلند وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة).

12 - ووضع اليونيب كذلك مشروعاً لبناء القدرات وتحسين المقاومة في البلدان الأفريقية للتعامل مع الإجهاد المائي والتكيف مع تغير المناخ. ولهذا المشروع الذي تدعمه وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين أربعة مكونات هي تجميع المياه، إعادة استخدام الماء العادم في ري المزارع الشجرية، ونظام الإنذار المبكر بالجفاف، والتكيف مع حالات الجفاف وإدارة النظم الإيكولوجية المستدامة العابرة للحدود في بحيرة تنجانيقا. وتشمل التغطية الجغرافية للمشروع بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموزامبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

13 - كما شارك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ في إطار النافذة المواضيعية لأغراض البيئة وتغير المناخ في صندوق الإنجازات لأهداف الأمم المتحدة للألفية المشترك بين أسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من مصر وإثيوبيا وموزامبيق.

14 - ووفر اليونيب التيسير والمدخلات التقنية خلال عقد المائدة المستديرة للوزراء الأفارقة بشأن تغير المناخ في كمبالا على هامش اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث. وييسر اليونيب عقد الاجتماع التحضيري لفريق المفاوضين الأفارقة في أبوجا عام 2007 قبل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو. وقدمت معلومات موجزة لفريق المفاوضين الأفارقة عن نتائج الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مع تركيز خاص

على تغير المناخ وهي الدورة التي عقدت في جوهانسبرج في حزيران/يونيه 2008.

15 – وقدم اليونيب الدعم ومدخلات موضوعية للدورة الثانية عشرة التي حققت نجاحاً باهراً. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في مقررها المكون من جزئين بشأن تغير المناخ الذي يغطى كلاً من تحضيرات أفريقيا لتحديد موقف تفاوضي مشترك بشأن النظام الدولي الشامل لتغير المناخ بعد عام 2012، وإطار شامل لبرامج تغير المناخ الأفريقية. وتعزيزاً لهذا المقرر، أجريت مناقشات أولية مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن تحديد موقف مشترك لأفريقيا عن تغير المناخ. ويعاون اليونيب في تيسير تنفيذ هذا المقرر، ضمن آخرين، ويقدم الدعم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

16 – ومع تحقق قوة دفع للجهود الدولية الرامية إلى صياغة صك قانوني جديد ليخلف بروتوكول كيوتو بعد عام 2012، اتضحت للجميع الحاجة إلى بيانات دقيقة ومتسقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني، والجهود التي تبذل للتكيف بصورة كافية مع الآثار المعاكسة لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن اليونيب لم يدعم في السابق سوى 14 بلداً أفريقياً في الإعداد للجولة الأولى من التقارير الوطنية، فإن حافظته الحالية المتعلقة بأفريقيا تشمل 24 بلداً وقد تزداد عن ذلك في المستقبل وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لتزايد عدد الطلبات. وتشتمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية المعرضة التي تناولها إطار الإبلاغ الوطني، أمن الطاقة وصحة البشر والمناطق الساحلية والسياحة. ويواصل اليونيب تقديم الدعم بنشاط لهذه البلدان لاغتنام الفرصة لإعداد تقارير المناخ الوطنية بغرض بناء القدرات المؤسسية

والمنهجية على البدء في إدراج عمليات التكيف والتخفيف ذات الصلة بتغير المناخ في أطر التخطيط الإنمائي والبرامج والميزانيات.

باء - الكوارث والمنازعات

17 – يتمثل هدف عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال في بناء القدرات الوطنية على التقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي تتعرض لها رفاه البشر نتيجة لأسباب بيئية، وعواقب المنازعات والكوارث من خلال اعتماد نهج متكامل يتضمن الحد من جوانب الضعف والمخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ والانتعاش وبناء السلام. وقد أسهم عمل اليونيب في تعزيز القدرات الوطنية على الإدارة البيئية عن طريق بناء المؤسسات، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتقديم المساعدات القانونية التقنية، وإدارة المعلومات البيئية، وإدراج الشواغل البيئية وتدابير الحد من المخاطر في برامج إعادة التعمير.

1 -موجز الأنشطة

18 – تتمثل إحدى المناسبات الرئيسية خلال الفترة قيد إعداد التقرير في إصدار وتوزيع تقرير التقييم البيئي بعد انتهاء النزاع في السودان في حزيران/يونيه 2007، وهو ما يمثل النجاح في استكمال أكبر عملية تقييم بعد إنتهاء النزاع يجريها اليونيب على الإطلاق. وقد طلب من اليونيب، كعملية متابعة للتقرير، تنفيذ برنامج بيئي على المستوى الوطني في السودان وفي جنوب السودان وفي دارفور. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات السلطات الوطنية وموظفي الأمم المتحدة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وإصلاح المناطق التي تعاني من التدهور.

19 – واضطلع اليونيب أيضاً بطائفة عريضة من أنشطة إزكاء الوعي وبناء القدرات في ليبيريا. وواصل اليونيب توفير بناء القدرات العملية ودعم

التدريب لهيئة حماية البيئة من خلال توفير حلقات العمل التدريبية بشأن أساسيات تقنيات التفتيش البيئي. وقدم اليونيب الدعم لوضع التشريعات البيئية، وتنفيذ أحكام تقييم الآثار البيئية. وبدأ في إجراء مشاورات مع مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب فيما يتعلق بتوفير الدعم التقني لوضع أول استراتيجية للحد من الفقر في ليبيريا. وعلاوة على ذلك، عمل المكتب البرنامجي لليونيب في منروفيا لبناء القدرات بشأن رصد البيئة وصون التنوع البيولوجي وإدارة النفايات.

20 – وبناء على طلب من نيجيريا، وضع اليونيب مشروعاً لتقييم أكثر من 300 موقع متأثر بالنفط في منطقة أوجوني في دلتا النيجر. ويعتبر مشروع التقييم البيئي لأراضي أوجوني الأول من نوعه الذي يضطلع به اليونيب. ويهدف المشروع إلى تقييم الأضرار البيئية الناجمة عن التنقيب عن النفط واستخلاصه في أراضي أوجوني، ولتقديم توصيات مفصلة خاصة بالموقع بشأن عمليات التنظيف والأحياء البيئي. وسوف يتألف تدخل اليونيب من إجراء دراسة بيئية شمولية لوضع معلومات خط الأساس الضرورية عن حالة المشكلة. وسيطرح تقرير التقييم توصيات ومقترحات محددة بشأن أعمال العلاج.

21 – وأوفدت سلسلة من بعثات التخطيط خلال هذه الفترة لمناقشة ووضع عمليات التقييم البيئي والأنشطة الأخرى المتعلقة بالانتعاش المبكر التي ستنفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وشرع اليونيب في 2008 في أنشطة بشأن التشريعات الوطنية وتقييم ما بعد النزاع، وبناء القدرات على صون وإدارة الموارد البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستوفر الأنشطة أيضاً الدعم البيئي لفريق الأمم المتحدة

القطري وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفي رواندا، سوف ييسر إجراء تقييم بيئي استشرافي وتحليل لأنماط استخدام الأراضي، والتوسع العمراني والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في البلد. وسيسهم المشروع كذلك في رواندا فيما يعرف "بوحدة العمل في الأمم المتحدة" ويساعد في ضمان إدراج الاحتياجات البيئية بالكامل في جدول أعمال التنمية.

22 – واستجابة لحاجة إقليم وسط أفريقيا الفرعي، واصل اليونيب تقديم الدعم لمركز إدارة الكوارث في وسط أفريقيا الذي يوجد مقره في الكونغو. ويهدف المركز إلى بناء قدرات بلدان الإقليم الفرعي في مجال إدارة الكوارث. ونفذ عدد من الأنشطة أيضاً لمتابعة عملية دفن النفايات السامة في كوت ديفوار عام 2006، والمقرر الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود خلال اجتماعه الثامن والذي طلب من الأطراف توفير المساعدة التقنية والمالية لكوت ديفوار لمساعدتها في تنفيذ خطتها للطوارئ.

23 – ونظمت دورة تدريبية عن الحد من مخاطر الكوارث عقدت كجزء من برنامج القيادة البيئية للشباب من البلدان الأفريقية، في شنغهاي، الصين من 18 إلى 30 أيار/مايو 2008 بهدف توفير التدريب على القيادة المتخصصة لبناء قدرات شباب علماء البيئة من البلدان النامية في عدد من المجالات البيئية.

جيم - إدارة النظم الإيكولوجية

24 – يعمل اليونيب على الترويج لنهج متكامل شامل إزاء إدارة النظم الإيكولوجية لإصلاح الانخفاض في خدمات النظم الإيكولوجية وتحسين

مقاومة هذه النظم للتأثيرات الخارجية مثل تدهور الموائل، والأنواع الغازية وتغير المناخ والتلوث والإفراط في الاستغلال. وتتضمن الفقرات التالية موجزاً للأنشطة ذات الصلة.

1 - المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية

25 – بدأ اليونيب مشروعاً في نيروبي للحد من الانبعاثات من إزالة الغابات في البلدان النامية. وعلاوة على خفض الانبعاثات، يهدف المشروع إلى التخفيف من وطأة الفقر والمحافظة على إمدادات المياه في الأنهار المؤدية إلى محتجز ماساي مارا الوطني في كينيا ومتنزه سيرنيجتي الوطني في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسيوفر المشروع خطة إدارة وسبل معيشة بديلة ومصادر للدخل للمجتمعات المحلية من المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من خلال تجارة الكربون والسياحة. كما اشترك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن فرض الضرائب على استخدام النظم الإيكولوجية في السنغال في إطار صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

2 - انخفاض أعداد طائر البشروس وكثافتها في بحيرات الوادي المتصدع في شرق أفريقيا

26 – بدأ العمل في تنفيذ مشروع يهدف إلى وضع استراتيجيات لمعالجة الانخفاض في أعداد طائر البشروس وكثافتها في البحيرات المالحة لضمان الإدارة البيئية المستدامة لبحيرات البشروس استناداً إلى نهج حوض مستجمعات المياه. وعمل المشروع كذلك على معالجة القضايا المحيطة بالنفوق الجماعي لطائر البشروس في بحيرات الوادي المتصدع. وركزت هذه المبادرة على بحيرتي ناكرو وإليمبينتايتا في كينيا. وأسفر ذلك عن تقرير يستعرض الدراسات المتعلقة بنفوق صغار

البشــروس في بحيرات الوادي المتصــدع في كينيا، ووضــع خطة عمل وطنية للمحافظة على صـــغار البشـــروس Phoeniconaias minor في كينيا.

3 - التنوع البيولوجي والتجارة والبيئة

27 - أطلقت في عام 2005 مبادرة تســتغرق أربع ســنوات بالاقتران مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتقييم تحرير التجارة الزراعية وآثارها على التنوع البيولوجي في الكاميرون ومدغشقر وموريشيوس وأوغندا. ووضع اليونيب في عام 2007 دليلاً مرجعياً بشـــأن إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في عمليات تقييم ســياســات التجارة الزراعية. ويجري حالياً تنفيذ مبادرة تستغرق عامين بصورة مشتركة بواسطة فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية (في إطار اليونيب ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية)، وأمانة الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأنواع المعرضة للخطر من الحيوانات والنباتات البرية، ومعهد الدراسات العليا في جنيف المعني بالدراســات الدولية والإنمائية. وقد أطلقت مبادرة اســتعراض الســياســات التجارية بالحيوانات والنباتات البرية الوطنية في كانون الثاني/يناير 2006 لدعم جهود الأطراف في الاتفاقية على اســتعراض ســياســاتهم الوطنية المتعلقة باســتخدام عينات من الأنواع المدرجة في الاتفاقية والاتجار بها. ووضــع مشــروع إطار لاســتعراض السياسات التجارية خلال المرحلة الأولى من المبادرة. وفي عام 2007، دخلت المبادرة مرحلتها الثانية مع إطلاق مشروعين رائدين في مدغشقر وأوغندا.

4 - المياه

28 – أسند اهتمام متزايد من جانب الحكومات الأفريقية واليونيب للتحديات التي تواجه السياسات والبرامج المتعلقة بالمياه في أفريقيا خلال الفترة قيد إعداد التقرير وتحقق تقدم كبير ولا سيما من خلال الدعم المؤسسي المقدم من اليونيب لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه. كما قدم الدعم لتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بما في ذلك مرفق المياه الأفريقي الذي يوفر التمويل الإضافي لعدد مختار من مشاريع المياه، والمبادرة المتعلقة بإمدادات المياه والتصحاح في المناطق الريفية، وبرنامج المياه من أجل المدن الأفريقية في إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومبادرات موارد المياه العابرة للحدود وجوانب الضعف في السياسات الهيدرولوجية في أفريقيا.

29 – وخلال هذه الفترة، اضطلع اليونيب، بوصفه رئيساً لفريق أفريقيا في مبادرات آلية مبادرات الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن موارد المياه، بدور رئيسي في تشجيع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة على إيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع المياه. وقدم اليونيب كذلك الخدمات لمجلس إدارة مرفق المياه الأفريقي الذي يستضيفه مصرف التنمية الأفريقي. وشارك اليونيب، بهذه الصفة، في حلقة العمل الخاصة بأصحاب المصلحة في مرفق المياه الأفريقي التي نظمت في أديس أبابا، وفي الاجتماعين السادس والسابع لمجلس إدارة المرفق في تونس وما سيرد على التوالي. ويتمثل أحد الإنجازات التي حققها المرفق خلال هذه الفترة في استعراض أنشطته والنتائج التي حققها حتى الآن، وفي وضع برنامج عمل جديد لمدة سنتين، من خلال عملية تشاورية، للتصدي للتحديات التي حددت.

30 – وبغية بيان إمكانيات تجميع مياه الأمطار في زيادة الموارد المائية، وضع اليونيب والمركز العالمي للزراعة المختلطة بالغابات خرائط لنظم المعلومات الجغرافية لكل من بوتسوانا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا وزمبابوي. وأظهر تحليل للخرائط أن مياه الأمطار تنطوي على إمكانيات كبيرة لزيادة المياه العذبة. ووضع برنامج لتجميع مياه الأمطار على نطاق أفريقيا، وقدم للاستعراض النظير في أسبوع المياه الأول الذي أقيم في تونس في آذار/مارس 2008. وفي نفس الوقت، واصل اليونيب تقديم الدعم لمشروع رائد عن تجميع مياه الأمطار في كاجيادو، كينيا، في سياق تنفيذ برنامج إدارة النظم الإيكولوجية الذي يهدف إلى الحد من الفقر، وتعزيز سبل العيش.

31 – وبدأ اليونيب عملية تنفيذ مشروع بتكلفة 2.3 مليون دولار للنهوض بإدارة المياه وحوكمتها في البلدان الأفريقية من خلال الدعم المقدم لوضع وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه الممول جزئياً من الاتحاد الأوروبي. وبدأ التنفيذ في أوائل 2008 وسوف يستمر لمدة ثلاث سنوات. وتتواصل الأنشطة حالياً في البلدان المستهدفة وهي غامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو وسيراليون (وضع خطط طريق للتخطيط للإدارة المتكاملة لموارد المياه) وكوت ديفوار، وليبيريا، وتوغو (التخطيط للإدارة المتكاملة لإدارة المياه).

32 – وعلاوة على ذلك، شرع اليونيب في مشاريع بشأن إحياء النظم الإيكولوجية في نظام شبكة بحيرة ماجويبين في مالي، والتكيف مع تغير المناخ في مستجمع مياه شيكواكوالا في موزامبيق، وتحسين مقاومة النظم الإيكولوجية في حوض نهر تانا في كينيا.

5 - الزراعة المستدامة

33 – يركز المشـــروع المشـــترك بين مرفق البيئة العالمية واليونيب في إثيوبيا وكينيا ومالي، على صون أعشاب الجرامينيا وما يتصل بها من مفصليات لأغراض التنمية الزراعية المســـتدامة في أفريقيا لزيادة فهم العلاقات بين حشـــائش معينة والحشـــرات، والترويج للتطبيقات العملية لهذه المعارف. ويتمثل الهدف المباشر للمشروع في تحديد وتنفيذ تدابير الصـون والإدارة اللازمة لتلافي خســـائر التنوع البيولوجي من أعشـــاب معينة وصـــلتها بالحشـــرات، وصـــون هذه الموارد الوراثية القيمة في النظم الإيكولوجية وحولهـا في إثيوبيـا وكينيـا ومـالي لإدارة الآفـات ذاتيـة التنظيم وتحقيق الزراعة المستدامة.

34 – ويحث مشروع آخر نفذ في بنن وبوركينا فاسو وغانا وكينيا ومالي وأوغندا وزمبابوي في الوسـائل الملائمة لتحسـين فعالية نظم الزراعة التقليدية في صـــون التنوع البيولوجي ذي الأهميـة المحليـة والعالميـة. وتتمثل بعض النتائج المباشـرة للمشـروع المعني بالإدارة المعتمدة على المجتمع المحلي للموارد الوراثية النباتية على مســتوى الزراعة في المناطق القاحلة وشـــبه القاحلـة في أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى في اســـتعداد المزارعين للمحافظة على أفضـل الممارسـات أو حتى اعتماد أو مواءمة ممارسـات جديدة لتحسـين نظم الزراعة التقليدية وفهم الدور الهام الذي تضـطلع به في المحافظة على بقاء الأصناف الأرضية.

6 - السلامة الأحيائية

35 – بدأ تنفيذ المشـاريع التوضـيحية لتطبيق الأطر الوطنية للسـلامة الأحيائية بهدف مســـاعدة البلدان على الامتثال لالتزاماتها بوصـــفها أطرافاً في بروتوكول كارتاخينا بشـأن السـلامة الأحيائية، وتناول السـلامة الأحيائية

وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية بطريقة حصرية وتشاورية. ويدير مرفق البيئة العالمية/اليونيب حالياً هذه المشاريع في الكاميرون وكينيا وناميبيا وأوغندا مما سيساعد البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للسلامة الأحيائية، وتخطيط مشاريع جديدة بشأن بناء القدرات على الإدارة السليمة للكائنات المحورة وراثياً والكائنات المحورة الحية ضمن جملة أمور.

7 - صون القردة من الرتبة العليا

36 - جرى خلال فترة إعداد هذا التقرير وضع الصيغة النهائية لاتفاق جديد بشأن صون الغوريلا في وسط وغرب أفريقيا مع خطة عمل تغطي التعليم والبحوث وحماية الغابات. وسوف يدعم هذا الاتفاق الملزم قانوناً برنامجاً عاجلاً للصون والتنمية المستدامة في إطار الشراكة في مشروع المحافظة على حياة القردة من الرتبة العليا، والتي هي تحالف يضم أكثر من 30 حكومة ووكالة من وكالات الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الطوعية. وتغطي خطة العمل التعليم والبحوث وحماية الغابات. وبناء على طلب الدول المعنية، يربط الاتفاق الجديد صون الغوريلا بصورة صريحة بأهداف شراكة الغابات في حوض الكونغو.

8 - إصلاح تدهور الأراضي الجافة

37 - بغية المساعدة في زيادة الترويج للعناية بالأراضي الجديدة وإدارة النظم الإيكولوجية في الأراضي الجافة، واصل اليونيب تنفيذ المشروع المعني بنهج النظم الإيكولوجية إزاء إصلاح الأراضي الجافة في غرب أفريقيا والنهوض بسبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال تدخلات إدارة الأراضي المعتمدة على الزراعة المختلطة بالغابات، وهو المشروع الذي تموله النرويج وينفذ بالتعاون مع المركز العالمي للزراعة المختلطة

بالغابات وجامعة فلوريدا وحكومات بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال. ويسعى المشروع إلى بناء قدرات العلماء الوطنيين، والعاملين في مجال التنمية ومنظمات المزارعين على استهداف ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها ورصدها.

38 - وفي أفريقيا أيضاً، يعمل مشروع مرفق البيئة العالمية - اليونيب المعني بالتفاعل في بيئة الحيوانات البرية والثروة الحيوانية في الأراضي الجافة لتعميم صون التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الحيوانية عند التفاعلات بين النظم الإيكولوجية للإنتاج المختلط والمناطق المحمية في أفريقيا. وكان المشروع يدعم في بوركينا فاسو وكينيا أفراد المجتمع المحلي وقادة مجالات الصون من خلال سلسلة من حلقات العمل والتدريب على خطط إدارة الموارد المعتمدة على المجتمع المحلي، والاستيطان والرعي والقوانين المعتمدة على المجتمع المحلي، وإعادة زراعة الأراضي المتدهورة، والإدارة المالية، وفهم الأسباب الجذرية للمنازعات الدائرة في منطقة المشروع، ووضع وتنفيذ آليات تسوية المنازعات، وتربية النحل، وإنتاج الدواجن، وإقامة الشبكات، وعمليات الضغط والتأثير.

39 - وعلاوة على ذلك، بدأ تنفيذ مشروع لتشجير التلال الجرداء المتدهورة في مقاطعة ردهاما في إقليم نتنجاما في أوغندا بغرض حماية مناطق التلال من التعرض لمزيد من التدهور عن طريق التشجير وتنفيذ خطط عمل مجتمعية لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

دال - الحوكمة البيئية

40 - يتمثل هدف اليونيب في تعزيز الحوكمة البيئية على المستويات القطرية والإقليمية لمعالجة الأولويات البيئية المتفق عليها في الإقليم الأفريقي. ولذا اضطلع بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

1 - الإسهام في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا

41 – عقدت خلال هذه الفترة اجتماعات تشاورية على المستوى الوزاري بشأن خطط العمل البيئية دون الإقليمية لشرق ووسط وجنوبي وشمال وغرب أفريقيا. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماعات في استعراض الخطط المصاغة بغرض أن يوافق عليها وزراء البيئة في الأقاليم الفرعية المختلفة، ولمناقشة طرائق تقديم الخطط إلى المجالس المختلفة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية حسب مقتضى الحال. وقد وافق وزراء مختلف الأقاليم الفرعية على جميع الخطط.

42 – وبالإضافة إلى ذلك، واصل اليونيب، بدعم مالي من النرويج، تقديم المساعدة لخمسة بلدان رائدة لوضع خطط عملها الوطنية في إطار الشراكة: الكاميرون، وإثيوبيا، وغانا، والجماهيرية العربية الليبية وموزامبيق.

43 – وواصل اليونيب تقديم الدعم (الخدمات الاستشارية التقنية والسياساتية) إلى أمانة الشراكة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتنسيق عملية تنفيذ خطة العمل الشاملة وخطط العمل دون الإقليمية. كما قدم الدعم لإجراء تحليل السياسات لصياغة المواقف الأفريقية ووضع ملخصات سياساتية عن القضايا الرئيسية الناشئة مثل تغير المناخ. وقدم العون للتجمعات الاقتصادية الإقليمية لوضع السياسات والبرامج الرامية إلى تجميع وتنفيذ خطط العمل، فعلى سبيل المثال، حصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على دعم لوضع بروتوكول يتعلق بالبيئة، وبرنامج السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية لإنشاء مرفق لتغير المناخ لدعم عملية إعداد ووضع المشاريع المؤهلة للحصول على قروض الكربون لتقديمها إلى آلية التنمية النظيفة. وقدم اليونيب الدعم أيضاً لتيسير

تحسين التنسيق بين البرامج القطاعية للشراكة ولا سيما في مجالات البيئة والزراعة والبنية التحتية والعلوم والتكنولوجيا من خلال تشـــجيع البرامج المشتركة.

2 - تقديم الدعم للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

44 – يســتضــيف اليونيب أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على أساس مؤقت. وفي هذا الصدد، يقدم اليونيب خدمات الأمانة لاجتماعات هذا المؤتمر بما في ذلك الاجتماعات فيما بين الدورات واجتماعات لجنة التقنية المشـــتركة بين الوكالات وفريق الخبراء. كما يقدم اليونيب الدعم التقني والموضـــوعي لتنفيذ بعض مقررات المؤتمر وبرنامج عمله لفترة السنتين.

45 – وكان تنفيذ المقررات التي اتخذها المؤتمر خلال دورته العادية الحادية عشرة والأنشطة الأخرى ذات الصلة محور التركيز خلال الفترة قيد إعداد التقرير. وتضـمنت المسـاعدات المقدمة من اليونيب الدعم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر لفترة السـنتين 2007 – 2008. وعلاوة على ذلك، عقدت في أوجادوجو يومي 24 و25 نيســان/أبريل 2007 دورة للمؤتمر بشــأن برنامج الاستثمار الاستراتيجي المشترك بين منظمة أرض أفريقيا ومرفق البيئة العالمية عن الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأســـفر الاجتماع عن إعلان وزاري قدم إلى مجلس مرفق البيئة العالمية الذي اعتمده في حزيران/يونيه 2007. ومن المتصــور أن تمكن هذه الموافقة من تنفيذه مما يشـــير إلى تحقيق خطوة كبيرة في اتجاه ضـمان الاسـتثمار الكافي في أنشـطة الإدارة المسـتدامة للأراضـي في أفريقيا.

46 – وقد عقدت الدورة الثانية عشـــرة للمؤتمر خلال الفترة من 7 إلى 12 حزيران/يونيه 2008 في جوهانســـبرج، وتضـــمنت نتائجها إعلان جوهانسبرج بشأن البيئة من أجل تنمية مستدامة. وموجز الرئيس بشأن حوار الســياســات الوزاري وثمانية مقررات، وبرنامج عمل إشـــاري لفترة الســـنتين 2009 – 2010، وتقرير الدورة. وقد اتخذت مقررات بشـــأن بعض المسائل مثل تنفيذ خطة العمل المعنية بمبادرة البيئة لدى الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وتغير المناخ، والنظام الداخلي للمؤتمر، وحالة الصـــندوق الاســـتئماني العام للمؤتمر واســـتخدامه، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتعليم البيئي والتعلم المدعم بالتكنولوجيا، ويوم البيئة في أفريقيا، والتوقعات البيئية في أفريقيا. ويقع المقرر المتعلق بتغير المناخ في جزئين يغطيان كلاً من استعدادات أفريقيا لتحديد موقف تفاوضـــي مشـــترك بشـــأن النظام الدولي الشـــامل لتغير المناخ بعد عام 2012، والإطار الشامل لبرامج تغير المناخ في أفريقيا.

3 - تقديم الدعم لمجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه

47 – يواصـــل اليونيب تقديم الدعم التقني والمالي لمكتب المجلس (والمعروف بدلاً من ذلك باللجنة التوجيهية) والعمليات التشـاورية للجنة الاسـتشـارية التقنية. ولهذه الغاية، قدم اليونيب الدعم لتنظيم الدورة العادية الســادســة لمجلس الوزراء الأفـارقـة المعني بـالميـاه التي عقـدت في برازافيـل في أيار/مايو 2007. وتضـمن ذلك دعم الاجتماعات التحضـيرية للجنة الاستشـارية التقنية واللجنة التنفيذية بالإضـافة إلى استضـافة الصـندوق الاســـتئماني، الذي قدم جزءاً كبيراً من تكاليف هذه الاجتماعات. كما اســـتضـــاف اليونيب اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2007 ووفر الدعم لاجتماعها في 2008.

4 - البيئة والصحة

48 – عقد أول اجتماع مشــترك بين الوزراء بشــأن الصــحة والبيئة في أفريقيا في ليبرفيل خلال الفترة من 26 إلى 29 آب/أغســـطس 2008، حيث ركز على الأمن الصـــحي من خلال البيئات الصـــحية. وكان الغرض من المؤتمر هو ضـمان الالتزام السـياسـي بنهج متكامل إزاء السـياسـات، والتغييرات المؤســســية والاســتثمارية اللازمة للحد من الأخطار البيئية على الصــحة. وقد اســتضــافت هذا المؤتمر حكومة الغابون واشــتركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية واليونيب.

49 –ودعا المشـــاركون منظمة الصـــحة العالمية واليونيب إلى الاشـــتراك في توفير الدعم بمشـــاركة الشـــركاء والمانحين الآخرين، لتنفيذ إعلان ليبرفيل، وزيادة جهودهما في الدعوة وتعبئة الموارد وفي الحصـــول على اســتثمارات جديدة وإضــافية لتعزيز التحالف الاســتراتيجي بين الصــحة والبيئة. وكان من المتوقع أيضــاً من منظمة الصــحة العالمية واليونيب مســاعدة البلدان الأفريقية في تقاســم الخبرات وبناء القدرات وإقامة آلية لرصد التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات التي قطعت أثناء المؤتمر من خلال اســتعراض نظير، وتنظيم المؤتمر الثاني قبل نهاية عام 2010. وكان دعمهما ضــروري لتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المعنية بالصــحة والبيئة، وإقامة شــبكة أفريقية لمراقبة الأمراض الســارية وغير السارية ولا سيما تلك التي تحتوي على محددات بيئية.

5 - دمج عمل اليونيب في أنشطة الاتحاد الأفريقي

50 – أقام اليونيب صـــلات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي من خلال مكتب المفوض الخاص بالاقتصــاد الريفي والزراعة. ويواصــل مكتب الاتصــال الخاص باليونيب في أديس أبابا تيسير هذه العملية. واشتركت المنظمتان

في الاجتماعات الدستورية لكل منهما وتعاونتا في العمل لدعم المنتديات الوزارية والمشـــاريع والعمليات الإقليمية النوعية. وزار المدير التنفيذي لليونيب المقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وكفل التزاماً على مستوى عال في كل من الاتحاد الأفريقي واليونيب بالتعاون الوثيق فيما يتعلق بوضع السياسات والنهج الاستراتيجية إزاء التحديات البيئية الرئيسية التي تتضمن التعاون على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

6 - العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية

51 – تعمل مجموعات من وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، تحت قيادة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، في سياق النهج المنسق لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ويقوم اليونيب بتنسيق القضايا البيئية ضمن المجموعة 4 المتعلقة بالبيئة والسكان والتوسع العمراني التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

7 - التوقعات الإنمائية لأفريقيا

52 – أعد اليونيب، خلال الفترة قيد إعداد التقرير، مطبوعاً بعنوان "أطلس البيئة المتغيرة في أفريقيا" الذي يوفر عرضاً جغرافياً للتغيرات البيئية في كل بلد من بلدان أفريقيا الثلاثة والخمسين باستخدام صور الأقمار الصناعية لبعض المواقع ومدعماً بصور فوتوغرافية أخذت على الأرض والنص السردي للمطبوع. ويكمل الأطلس تقرير التوقعات البيئية لأفريقيا، وصدر خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في حزيران/يونيه 2008.

53 – وعقد اجتماع استهلالي بشأن التقرير الثالث من التوقعات البيئية لأفريقيا في آب/أغسطس 2007 في القاهرة لوضع محور التركيز الرئيسي للتقرير مع مراعاة المداولات الحالية المتعلقة بالبيئة والتنمية في الإقليم الأفريقي وغير ذلك من العمليات العالمية. وتشمل العملية شبكة المعلومات البيئية لأفريقيا وأنشطة الإنذار المبكر. والجدير بالذكر أن الشبكة تمثل مبادرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي يجري تنفيذها بدعم من اليونيب لتعزيز عملية تبادل المعلومات والبنية التحتية للبيانات على المستويين الوطني ودون الإقليمي لدعم عملية "التوقعات البيئية لأفريقيا". وجرى توسيع التنفيذ ليشمل 22 بلداً إضافياً مع تركيز خاص على بلدان "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في أفريقيا (الرأس الأخضر، موزامبيق، رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وتدعم الشبكة تنفيذ عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومبادرة الفقر والبيئة في بلدان "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

54 – وعقد اجتماع لوضع نموذج جامعي ومنهج دراسي للاستخدام في التوقعات البيئية لأفريقيا كجزء من البرنامج الخاص بتعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية.

8 - مبادرة الفقر والبيئة

55 – مبادرة الفقر والبيئة التي يشترك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب، شراكة عالمية للأمم المتحدة لتعميم البيئة في عمليات التنمية القطرية. وتنفذ هذه المبادرة في تسعة بلدان أفريقية – بوركينا فاسو، وكينيا، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، ورواندا، وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، أحرزت المبادرة تقدماً كبيراً. فعلى سبيل المثال، تضمنت استراتيجية التنمية الاقتصادية

والحد من الفقر في رواندا، التي هي إحدى البلدان الرائدة "لوحدة العمل في الأمم المتحدة" البيئة بوصفها قضية تحظى بالأولوية. وعلى ذلك، فإن إطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية لرواندا تضمن البيئة بوصفها إحدى مجالات الأولوية. وتقدم فرقة المبادرة دعماً قوياً لموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة اللتين هما أيضاً من البلدان الرائدة في "وحدة العمل في الأمم المتحدة". كما اشترك اليونيب في وضع برامج مشتركة بشأن أنشطة مكافحة الفقر والبيئة في موريتانيا في إطار صندوق إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

9 - العملية الرائدة لوحدة العمل في الأمم المتحدة

56 – الرأس الأخضر، وموزامبيق، ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة هي البلدان الأفريقية المشتركة في مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وقد قطعت هذه البلدان أشواطاً بعيدة في تحويل رؤية شاملة للاتساق الأسهل على النحو الوارد في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، إلى واقع محدد على المستوى القطري. ويشترك اليونيب في تنفيذ هذه المبادرة في البلدان الأربعة من خلال ضمان إدراج القضايا البيئية في البرامج القطرية المشتركة.

57 – وقد انخرط اليونيب، بوصفه عضواً في فرقة الأمم المتحدة في كينيا، في عملية وضع إطار الأمم المتحدة الثالث للمساعدة الإنمائية لكينيا. وكان من نتيجة ذلك إدراج القضايا ذات الصلة بالبيئة في خطة التنمية لكينيا للفترة 2009 – 2013.

10 - تقديم الدعم للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

58 – يواصل اليونيب تقديم الخدمات الاستشارية القانونية في سياق عمليات وضع الصكوك البيئية القانونية. وعقد العديد من طلبات العمل للهيئة

القضـائية على المسـتويين الوطني ودون الإقليمي. فعلى سـبيل المثال، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 في داكار حلقة عمل دون إقليمية تحت رعاية اليونيب لوضع فهم مشترك للمفاهيم والمنهجيات ذات الصلة بالقانون البيئي فيما يتعلق بالقضـاة والمسـتشـارين القضـائيين في إقليم الساحل الفرعي.

59 - وعقدت حلقة عمل إقليمية عن التشريعات والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات في نيروبي خلال أيلول/سبتمبر 2007. وكان جدول الأعمال الرئيسـي لهذه الحلقة التي نظمت بالتعاون مع أمانات اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، يتمثل في تحديد المتطلبات المتعلقة بالتشـريعات والأطر التنظيمية الوطنية، لتنفيذ الاتفاقات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. كما يواصـل اليونيب تزويد الحكومات بناء على طلبها بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالقانون البيئي لوضع وتعزيز وتوحيد التشـريعات في مختلف مجالات القانون البيئي. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، أوفدت بعثات تقييم الاحتياجات إلى كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا لمناقشـة حالة التشـريعات البيئية وتطبيقها ولتقييم المسـاعدة التقنية اللازمة في مجالات القانون البيئي في ضـوء المشاكل البيئية التي تؤثر في البلدان، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، أسـهمت بعثة ثانية لليونيب، أوفدت إلى كينشـاسـا، في صـياغة تشـريع إطاري لحماية البيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

60 – وفي أفريقيا أيضـــاً، نفذت جميع الأنشـــطة المتوقعة في إطار المرحلة الثانية من الشـراكة من أجل وضـع القانون البيئي في أفريقيا. وواصـلت الشـراكة تعاونها مع الحكومات الأفريقية وخاصـة بلدان المشـاريع الثلاثة عشرة – بوتسوانا، بوركينا فاسو، كينيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موزامبيق، النيجر، سـاو تومي وبرينسـيبي، السـنغال، سـوازيلند، أوغندا وجمهورية تنزانيـا المتحـدة – وكـذلـك مع آخرين من بينهم الموظفين الحكوميين، والمحامين، والقضـاة، والمحاضـرين، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الماليين، وموظفي الإنفاذ، والشـــرطة، ورجال الصـــناعة ومديري البيئة، لبناء وتعزيز القدرات لوضـع وتوحيد التشريعات والمؤسسات البيئية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

61 – وقدم اليونيب، من خلال برنامج مســـاعدات الامتثال في فرع الإجراءات المتعلقة بالأوزون التابع لشـــعبة التكنولوجيا والصـــناعة والاقتصـــاد في اليونيب، الدعم لبناء القدرات، والدعم التقني المتخصـــص (من خلال التدريب ووضـع السـياسـات على الصـعيدين الوطني والإقليمي) للبلدان الأفريقية للامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال بشـــأن المواد المســـتنفدة لطبقة الأوزون. وهناك شـــبكتان إقليميتان لموظفي المواد المسـتنفدة للأوزون في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية وتلك الناطقة بالفرنســـية، توفران منتديات منتظمة لموظفي الأوزون الوطنيين لتبادل الخبرات وتنمية المهارات وتقاســم الأفكار مع نظرائهم من البلدان النامية والمتقدمة. كما قدمت مســـاعدات خاصـــة للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية ولا سيما من خلال الدورات الخاصـة والاجتماعات والمناقشات الجماعية بالإضافة إلى البعثات إلى تلك البلدان.

62 – وقد اعترف بأن بناء قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يشـــكل أحد التحديات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المســتدامة في الإقليم. وفي هذا الصـــدد، قدم اليونيب دعماً تقنياً لإعداد المشـــروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشـــأن بناء القدرات على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في أفريقيا. وسوف يتضمن المشروع توفير المساعدات التقنية والتدريب وخدمات الدعم السياساتي والاستشاري لتعزيز قدرات البلدان على الوفاء بالتزاماتها في إطار هذه الاتفاقات.

63 – وعقد الاجتماع المشـــترك لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التعاون من أجل حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في غرب ووسط الإقليم الأفريقي، والاتفاقية الخاصـــة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والســـاحلية في شرقي الإقليم الأفريقي (اتفاقيتا أبيدجان ونيروبي) في جوهانسبرج يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وكان الهدف من الاجتماع هو توفير منبر للأطراف المتعاقدة وغيرهم من أصـــحاب المصـــلحة لمناقشـــة واقتراح التدابير الملائمة لمنع ومعالجة التلوث الساحلي والبحري من المصـــادر البرية وغيرها من مصـــــادر التلوث. وعلاوة على ذلك، عقد اجتماع استثنائي لخبراء الأطراف المتعاقدة في اتفاقية أبيدجان بالاقتران مع الدورة الثانية عشـــرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة في جوهانســـبرج في حزيران/يونيه 2008 للنظر في التوصيات الخاصـــة بتنشيط اتفاقية أبيدجان، والبت في هذه التوصيات.

64 – وعقدت حلقة عمل تدريبية في إطار الاتفاق الخاص بصـــون الطيور المائية المهاجرة الأفريقية والأوروآسيوية لبناء وتعزيز قدرات مفاوضـــي الاتفاق من أفريقيا الناطقة بالإنجليزية بشأن قضايا الصون ذات الأهمية لبلدانهم. كما كان الغرض منها هو الوفاء باحتياجات الأعضـــاء

وتحضيرهم للاجتماع الرابع للأطراف في الاتفاق الذي عقد في أنتاناناريفو في أيلول/سبتمبر 2008.

65 – ووضعت أدوات وكتيبات مختلفة لاستكمال دورات التفاوض البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك القانون الدستوري: إضفاء القوة على المبادئ الجوهرية في أفريقيا، التي صدرت طبعتها الثانية الآن مع قرص ممغنط للاسترجاع فقط CD-ROM يتضمن نصوص الدساتير الوطنية في البلدان الأفريقية، وأعدت هذه الطبعة في شراكة مع معهد القانون البيئي.

11 - التعليم البيئي

66 – يعمل اليونيب لدعم أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة 2005 – 2014. واضطلع اليونيب، في المؤتمر العالمي للتعليم البيئي الذي عقد في حزيران/يونيه 2007 في دربان، جنوب أفريقيا، بدور رئيسي كما قدم الدعم لمشاركة 13 أستاذاً من أفريقيا من النشطين في الشراكة المتعلقة بتعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية. وفي وقت مبكر من العام، حضر 35 أستاذاً ومحاضراً جامعياً في مختلف الميادين من 12 بلداً أفريقياً اجتماعاً لفريق خبراء في نيروبي لاستعراض وثيقة مشروع ووضع صيغتها النهائية للاستخدام في جمع الأموال.

67 – وهذه الشراكة عبارة عن مبادرة اتخذها اليونيب وشركائه لتعميم الشواغل البيئية والخاصة بالاستدامة في وسائل التعليم والبحوث وإشراك المجتمع المحلي وإدارة الجامعات في أفريقيا. وقد نفذت الشراكة بنشاط، منذ إنشائها في عام 2006، في 80 جامعة في 29 بلداً أفريقياً. وعلاوة على ذلك، ألقى ممثلو اليونيب محاضرات عن القضايا المواضيعية ذات

الأولوية بهدف استثارة الوعي والتأثير في المناهج الدراسية صوب الشواغل البيئية والمتعلقة بالاستدامة.

68 - واستضاف اليونيب، في تعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة رامبول ناتورا، برنامجاً دولياً للتدريب في استكهولم من 7 إلى 24 أيار/مايو 2008 بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. ويضم البرنامج الآن 45 مشاركاً من 31 بلداً أفريقياً. ويقوم المشاركون حالياً بعملية تنفيذ لمشاريع للتغيير تتراوح بين المناهج الدراسية (جامعة مبارارا للعلوم والتكنولوجيا) والدورات الجديدة (جامعة كيب تاون وجامعة نيروبي)، وإنشاء جامعات جديدة (مؤسسة جامعة سيشيل) واستخدام الطلاب كعوامل تغيير (جامعة أبوفامي اوولوز).

69 - واستخدمت أدوات ومعدات التدريب على التعليم البيئي التي وضعها اليونيب في التأثير في تغيير السياسات في البرامج الأكاديمية. ووضع اليونيب، في شراكة مع مؤسسة البيئة الدولية، دورة تحت عنوان "المجتمعات المستدامة - أفريقيا) وهي دورة متعددة التخصصات صممت لمساعدة الأفراد على فهم الصلات بين قضايا الموارد البشرية المتنوعة والموارد الطبيعية.

70 - ويعكف اليونيب، منذ شباط/فبراير 2008، على إنشاء المركز الكيني للتعلم الإلكتروني وعنصره المتعلق بالبيئة. ويقيم المركز أشكال تآزر بين أصحاب المصلحة للترويج لتوافق الآراء والتعاون فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام في التعلم الإلكتروني من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

71 – وفي تشـــرين الأول/أكتوبر 2007، نظم اليونيب ومنظمة بناء القدرات الدولية، ألمانيا، أول دورة للتعلم الإلكتروني بالممارسـة لعشـرين مؤسـسـة كينية من بينها الهيئة الوطنية لإدارة البيئة. ومنظمة بناء القدرات الدولية منظمة غير ســاعية للربح لديها عمليات في كافة أنحاء العالم مكرســة لتنمية الموارد البشرية والتدريب المتقدم والحوار.

72 – ودورة "لقاء الشـــباب من أجل الاســـتدامة" عبارة عن دورة مكثفة لمدة أسـبوعين للمسـتوى العالي من الطلبة الجامعيين، وطلبة الدراسـات العليا للتداول بشأن دورهم بوصفهم قادة المستقبل في البحث عن حلول سليمة للتنمية المستدامة. وقد صممت هذه الدورة بصورة خاصة للطلبة الأفارقة للنقاش وتبادل الأفكار والخبرات ولوضـع مشـاريع التغيير التي تسـتهدف قضـايا التنمية المسـتدامة التي تواجه القارة. وقد عقدت دورة عام 2007 في جامعة إيجرتون في كينيا.

73 – وفيما يتعلق بتغيير السـياسـات، اعتمد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة خلال دورته الثانية عشـــرة التعليم البيئي والتعليم المعتمد على التكنولوجيا في أفريقيا من خلال مقرره الذي دعا فيه اليونيب إلى توفير التوجيه الاسـتراتيجي والخدمات الاسـتشـارية التقنية في مجال بناء قدرات البلدان الأفريقية على إجراء تقييم لاســـتراتيجيات التعليم البيئي القائمة، ووضـــع اســـتراتيجية لتعميم التعليم البيئي في المؤســـســـات الحكومية ولمواصلة وضع خطة عمل للتعليم المعتمد على التكنولوجيا.

12 - إشـــراك المجتمع المـدني بمـا في ذلـك البرلمـانيين والصحفيين والأطفال والشباب

74 – يعتبر مشاركة أفرقة المجتمع المدني الرئيسية عنصراً أساسياً في التوصل إلى توافق في الآراء على المستويين العالمي والإقليمي وفي بناء العمليات

الخاصـــة بالمداولات السـياسـاتية. وخلال الفترة قيد إعداد التقرير، نظم اليونيب الاجتماعات التشـاورية التقليدية للمجتمع المدني كجزء من دورته العالمية لمنتدى المجتمع المدني.

75 – وعقد حوار بين البرلمانيين والقطاع الخاص بشـأن التنمية الاقتصـادية والزراعة في شـرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى يومي 27 و28 أيلول/سـبتمبر 2007 في نيروبي، بواسـطة رابطة البرلمانيين الأوروبية بشـأن أفريقيا وبدعم من اليونيب. وقدم اليونيب دعماً فنياً لدورة آب/أغسـطس 2008، التي عقدت في نيروبي، لمنتدى رابطة البرلمانيين الأوروبية بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع في شـكل إعلان بشـأن أفريقيا وتغير المناخ وفعالية المعونة. وهذه الرابطة عبارة عن منظمة غير حكومية دولية تدعم البرلمانات في أفريقيا وتعمل على إبقاء أفريقيا في موقع متقدم من جدول الأعمال السياسي لأوروبا.

76 – وواصـل اليونيب تقديم الدعم للشـبكة الأفريقية للصـحفيين المختصـين بشـؤون البيئة كوسيلة لإقامة الشـراكات والتحالف الاسـتراتيجي القوي مع أجهزة الإعلام دعماً لبرنامجه الرامي إلى إزكاء الوعي العام في الإقليم الأفريقي. وعقد العديد من حلقات العمل للصـحفيين بما في ذلك حلقات عمل رفيعة المستوى في كيجالي في حزيران/يونيه 2007 وفي نواكشوط في شـباط/فبراير 2008 وفي باماكو في أيار/مايو 2008. ونظمت حلقات عمل أخرى لأجهزة الإعلام في سـياق مبادرة الجمارك الخضـراء وخلال إصـدار تقرير توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية في ياوندي وفي سـياق الاجتماع المشـترك لشـبكات الأوزون الناطقة

بالفرنسية والناطقة بالإنجليزية في أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2008 في كوتونو.

77 – وتعتبر منظمات الأطفال والشباب من الشركاء الرئيسيين في جهود التوعية بالبيئة التي يبذلها اليونيب. وفي هذا الصدد، نظم مؤتمر تحضيري لشبكة شباب تونزا يومي 23 و24 آب/أغسطس 2007 في نيروبي تمهيداً لعقد مؤتمر تونزا الدولي للشباب. واتفق المشاركون على موقف موحد من منظور شبابي بشأن قضايا تغير المناخ، والطاقة المتجددة، والالتزام البيئي. ونظم اجتماع مماثل في أيلول/سبتمبر 2008 في نيروبي، وقد عقد في الكاميرون من 30 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2007 مؤتمر تونزا الإقليمي للأطفال حضره أكثر من 300 طفل من البلدان الأفريقية وناقش المشاركون القضايا ذات الأهمية لأفريقيا وهي الغابات والتنوع البيولوجي والمياه وتغير المناخ والأمن الغذائي والصحاري والأراضي الجافة.

13 - المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

78 – واصل اليونيب تقديم الدعم لحلقات العمل التخطيطية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تعميم القضايا الشاملة في مشاريع وبروتوكولات المؤتمر. وتمثل دور اليونيب في تقديم المدخلات التقنية التي تهدف إلى تعميم البيئة بوصفها قضية شاملة في اجتماعات مجموعات المؤتمر، وساعدت بلدان المؤتمر في ضمان إدراج الضرورات البيئية في مرحلة تنفيذ المشاريع بما في ذلك على المستوى الوطني، وتقديم الدعم التقني للاجتماع الإقليمي المشترك بين الوزراء المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

هاء - المواد الضارة والنفايات الخطرة

79 – يتمثل هدف اليونيب كجزء من جهود الأمم المتحدة الأشمل للتخفيف من التأثيرات البيئية والصحية للمواد الضارة والنفايات الخطرة، في تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة للترويج للسلامة الكيميائية في إطار نهج متسق لدورة الحياة ووفقاً لأهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ونتيجة لهذه الجهود، عمل العديد من البلدان الأفريقية بنشاط في أنشطة بناء القدرات الأولية لتنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال تعيين نقاط اتصال وطنية ووضع خطة عمل إقليمية أفريقية وتقديم طلبات تمويل المشاريع في إطار برنامج البداية السريعة وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

1 - موجز الأنشطة

80 – وضع اليونيب برنامج شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وبدأ البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 في أوغندا وزامبيا. وقد تُدرج بلدان أخرى في مرحلة لاحقة رهناً بتوافر الموارد.

2 - إدارة النفايات

81 – واصل اليونيب، بدعم من الحكومة النرويجية، إستكمل بتمويل من الصندوق الاستئماني الياباني وصندوق البيئة، تنفيذ مشروع إيضاحي رائد عن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في ماسيرو. وتغطي خطط الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة جميع مصادر النفايات بما في ذلك نفايات البلديات والصناعة وجميع مراحل سلسلة إدارة النفايات بما في ذلك التقليل من حجمها وفرزها لأغراض إعادة الاستخدام وإعادة التدوير،

والجمع والنقل، والفرز لأغراض اســترجاع المواد، والمعالجة واســترجاع الطاقة والتخلص النهائي باســتخدام غازات مقالب النفايات. وتمشــياً مع خطة بالي الاســتراتيجية بشــأن دعم التكنولوجيا وبناء القدرات ينصــب التركيز على بنـاء قـدرات الشــركـاء المحليين لكي يتمكنوا من القيـام بمشاريع مماثلة للمدن الأخرى في بلدانهم وأقاليمهم.

82 – وفي عام 2007، أصــدر اليونيب تكليفاً بإجراء دراســة عن التأثيرات البيئية والمتعلقة بالصـحة العامة لموقع داندورا لدفن النفايات في نيروبي. وفحصــت الدراســة 328 طفلاً وشــاباً يعيشــون بالقرب من موقع دفن النفـايـات، ووجـدت ارتفـاعـاً شــديداً في التلوث بـالمعـادن الثقيلـة مثـل الرصــاص والكـادميوم والزئبق حيـث تجـاوز في كثير من الأحيـان المســتويات المقبولة دولياً. وتعهد اليونيب، لدى إصــدار التقرير، بتقديم الـدعم لمجلس مدينـة نيروبي في إقـامـة نظـام للإدارة المتكـاملـة للنفـايـات الصــلبة، بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويعمل اليونيب الآن مع المســؤولين في مدينة نيروبي في تنفيذ الخطوات التالية المتعلقة بموقع داندورا لدفن النفايات، وبصــورة أشــمل في تحســين نظام إدارة النفـايـات في نيروبي الـذي يـأخـذ في الاعتبـار الاهتمـامـات البيئيـة والاجتماعية والاقتصادية.

3 - النهج الاستراتيجي للإدارة البيئية الدولية للمواد الكيميائية

83 – يقوم عشــرون بلداً أفريقياً بوضــع خطط عمل وطنية ذات صــلة بالنهج الاستراتيجي والأنشطة المتعلقة بها في إطار برنامج البداية السريعة بدعم من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصــناعية. ويشـارك بلدان أفريقيان آخران في مشـاريع تهدف إلى تعميم إدارة المواد الكيميـائيـة في التخطيط الإنمـائي الوطني بـدعم من برنـامج

الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب. وتنفذ المنظمات غير الحكومية مشاريع ممولة من برنامج البداية السريعة في بلدين أفريقيين. وجرى تشكيل فريق أساسي أفريقي لتيسير تنفيذ الإقليم للنهج الاستراتيجي، ويتضمن تمثيلاً للمنظمات الإقليمية.

84 – وعقد اجتماع إقليمي أفريقي بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي خلال الفترة من 14 إلى 19 تموز/يوليه 2008 في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، للتحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام 2009.

واو - كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

85 – يتمثل هدف اليونيب في هذا المجال المواضيعي في ضمان إنتاج الموارد الطبيعية وتصنيعها واستهلاكها بطريقة أكثر استدامة من الناحية البيئية. ويجري نتيجة لهذه الجهود الاعتراف في أفريقيا بالتدريج بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إلا أنه ما زال أمام الإقليم شوطاً بعيداً قبل أن يطبق المفهوم ويدرج بصورة كاملة في ممارسات الحياة اليومية.

1 - موجز الأنشطة

86 – والإطار الخاص بالترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين هو عملية مراكش المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تمثل جهداً عالمياً دعت إليه خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002 لوضع إطار برامج مدته عشر سنوات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد وضع البرنامج الأفريقي لتيسير مشاركة أفريقيا النشطة كإقليم في عملية مراكش. وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية التي نفذت خلال الفترة قيد إعداد التقرير في إطار البرنامج الأفريقي.

2 - وضع برنامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني ونطاق المدن

87 – نفذ نشاط رائد لوضع برنامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الوطني والمحلي، وقدمت المساعدة لأربعة بلدان أفريقية رائدة. وكانت المدن والبلدان الرائدة هي القاهرة وموبوتو على مستوى المدن وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة على المستوى الوطني. وعقدت في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2007 حلقة عمل إقليمية بشأن وضع برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني ومستوى المدن، وفي ذات الوقت، بدأ العمل في مشروعين لإعداد خطط عمل عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر وموزامبيق.

3 - وضع آلية للتوسيم الإيكولوجي لعموم أفريقيا

88 – بدأت فرقة العمل المعنية بالتعاون مع أفريقيا التابعة لعملية مراكش تنفيذ مشروع عن التوسيم الإيكولوجي في أفريقيا تحت إشراف الحكومة الألمانية وفي تعاون وثيق مع اليونيب. وأجريت عملية تقييم مفصلة لمبادرات التوسيم الإيكولوجي القائمة ذات الصلة بالإقليم وأعد تقرير موجز وعمم على المنتديات السياساتية الإقليمية بما في ذلك مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالبيئة. كما أعدت وثيقة استراتيجية تتناول الوظائف الرئيسية والهياكل المؤسسية للآلية من خلال عمليات تشاورية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي.

89 – وأعتمد معيار المنتجات العضوية في شرق أفريقيا بدعم تقني ومالي من اليونيب وشركائه من مجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا بوصفه المعيار الطوعي الرسمي لجماعة شرق أفريقيا. ومن المتوقع أن يعزز ذلك من

التجارة بالمنتجات العضــــوية وتنمية ســــوقها في الإقليم وإزكاء الوعي بالزراعة العضــــوية بين المزارعين والمســــتهلكين والتوصــــل إلى موقف تفاوضـي موحد يساعد مزارعي المنتجات العضوية في شرق أفريقيا على الوصـــول إلى أســـواق التصـــدير والتأثير في عمليات وضـــع المعايير العضوية الدولية.

4 - المائدة المســتديرة الأفريقية الخامســة بشــأن الاســتهلاك والإنتاج المستدامين

90 – نظمت المائدة المســتديرة الأفريقية الخامســة بشــأن الاســتهلاك والإنتاج المســـتدامين في شـــكل حدث ســـابق على الدورة الثانية عشـــرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في حزيران/يونيه 2008. واســـــتعرض المشـــاركون التقدم المحرز في البرنامج الأفريقي، وحددوا أعمال المتابعة الرئيســـية والاتجاهات المســـتقبلية، التي وافق عليها المؤتمر خلال دورته الثانية عشرة.

5 - التحضير للجنة المعنية بالتنمية المستدامة

91 – بدأ العمل في عملية إعداد تقرير الاســـــتعراض الإقليمي للاســـــتهلاك والإنتاج المستدامين بوصفه من المدخلات في عملية التحضير الإقليمي للدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وأعدت هذا التقرير أمانة المائدة المســتديرة الأفريقية بشــأن الاســتهلاك والإنتاج المســتدامين بتوجيه من اليونيب ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

6 - الإنتاج الأنظف

92 – ما زال إدراج النهج البيئية الوقائية يمثل أولوية لبرنامج الاســـــتهلاك والإنتاج المســـتدامين لدى اليونيب. وأعد المشـــروع الممول من الدانمرك بشأن الوفر في المياه في أفريقيا في قطاع مصانع الجعة أول تقييم على

الإطلاق في أفريقيا لاستخدام المياه وفرص خفض استخدامها في قطاع مصانع الجعة. ويدعم هذا المشروع الآن شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا تهدف إلى بناء القدرات في الصناعة ولدى السلطات المحلية للاقتصاد في استخدام المياه في هذا القطاع.

7 - الشراء المستدام

93 – انتهى اليونيب من وضع الصيغة النهائية لبرنامج تدريب مشترك بين اليونيب ومنظمة العمل الدولية بشأن الشراء المستدام يهدف إلى بناء قدرات موظفي المشتريات، في الحكومات والوكالات الإنمائية بالدرجة الأولى، لفهم وتنفيذ ممارسات الشراء المستدام. كما نظم اليونيب مناسبة في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2007 لإزكاء الوعي بين البلدان الأفريقية بشأن الحاجة إلى بدء ممارسات الشراء المستدام للترويج للنهج بين قطاعات الأعمال الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نظمت مناسبة تدريبية لمدة يومين بالاقتران مع فرقة عمل مراكش المعنية بالشراء العام المستدام، للمشاركين الأفارقة وذلك على هامش المائدة المستديرة الأفريقية الخامسة في حزيران/يونيه 2008 في جوهانسبرج.

8 - السياحة المستدامة

94 – ركزت أنشطة اليونيب في مجال السياحة المستدامة خلال الفترة قيد إعداد التقرير على معالجة تغير المناخ ويستجيب مشروع لمرفق البيئة العالمية – اليونيب في أفريقيا بشأن توضيح وإستيعاب أفضل الممارسات والتكنولوجيات لخفض تأثيرات تخصيص الأراضي نتيجة للسياحة للقضايا التي حددت أثناء القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة والفريق المواضيعي المعنى بالنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والخاصة بالمياه العذبة التابع للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. ويسعى المشروع

إلى بيان أفضل إستراتيجيات الممارسة للحد من تدهور البيئات البحرية والساحلية ذات الأهمية العابرة للحدود نتيجة لأشكال التلوث المختلفة وما يرتبط بها من تأثيرات. وثمة مشروع آخر بتمويل من مرفق البيئة العالمية عن الحد من التأثيرات البيئية الناجمة عن السياحة الساحلية من خلال تطبيق تغييرات في السياسات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أطلق أثناء الاجتماع المشترك لمؤتمر الأطراف لاتفاقيتي أبيدجان ونيروبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وكجزء من تنفيذ برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين لمابوتو، نظمت دورة تدريبية مكثفة استغرقت أسبوعين لقطاع أعمال السياحة والعاملين فيه في مابوتو في كانون الأول/ديسمبر 2008، وقدمت المساعدة للصناعات المشاركة لوضع وتنفيذ خططتها الخاصة بإدارة قطاعات كل منها بصورة مستدامة.

9 - المدن المستدامة

95 - وضع اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إطاراً مشتركاً للتعاون الطويل الأجل استناداً إلى ولايتي وخبرات وأنشطة كل من المنظمتين. وفي عام 2008 تعاونت المنظمتان بالاقتران مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تقرير عام 2008 عن حالة المدن الأفريقية. وبعد أن أجرى التقرير تقييماً لحالة المدن الأفريقية، تناول الاتجاهات في التوسع العمراني والإنتاجية والحركة والاستدامة البيئية.

96 - وفي نيروبي، التي تضم المقر الرئيسي لليونيب، تواصل تنفيذ برنامج حوض نهر نيروبي. ويركز البرنامج على استعادة السلامة البيئية لمستجمعات مياه نيروبي وأنهارها الرئيسية لتوفير سبل المعيشة والصحة المحسنين (وخاصة للفقراء)، وتعزيز التنوع البيولوجي، وضمان الإمداد المستدام بالمياه للاستخدامات المنزلية والصناعية والترويحية وفي حالات

الطوارئ. وحدد البرنامج أربعة أهداف رئيسـية هي: عروض توضـيحية للكيفية التي تسـهم بها العوامل الصـناعية والاجتماعية والاقتصـادية في تلويث أنهار نيروبي، وزيادة الحصـول على المعلومات والإرشـادات لمعالجة التلوث وأسـبابه، ولبناء قدرات أصـحاب المصـلحة للتصـدي للتحديات البيئية ولتحسين جودة المياه والبيئة في حوض النهر.

10 - التمويل وأفريقيا

97 – يتراوح أعضـاء فرقة العمل الأفريقية المعنية بمبادرة التمويل لدى اليونيب بين المصـارف التجارية والإنمائية، ومديري الأصـول، يحدوهم هدف مشـترك يتمثل في تحديد النهج المؤدية إلى اسـتدامة القطاع المالي في أفريقيا. وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في حزيران/يونيه 2007 تقريراً بعنوان "الخدمات المصرفية لتحقيق القيمة: نهج جديد إزاء مخاطر القروض في أفريقيا". وعلاوة على ذلك، عقدت فرقة العمل الأفريقية المعنية بمبادرة التمويل لدى اليونيب، في تشـرين الأول/أكتوبر 2007 مائدتها المسـتديرة الأفريقية الاسـتهلالية بشـأن التمويل المسـتدام في نيروبي. وتركزت المناقشـات على مفاهيم التمويل المسـتدام، ومكنت المشـاركين من اكتسـاب فهم أفضـل للردود المحتملة من جانب قطاع التمويل.

98 – ويجري العمل أيضـاً لتوفير التوجيه للتغلب على العقبات وزيادة التمويل التجاري الصـغير النطاق واسـتثمارات المنشـآت الصـغيرة المسـتدامة في أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر 2007 اشتركت مبادرة التمويل لليونيب وفرقة التمويل المستدام لدى الصندوق العالمي للطبيعة في استضافة حلقة عمل دورية في جنيف بشـأن التمويل المبتكر للمنشـآت التجارية الصـغيرة المستدامة في أفريقيا.

زاي - التحديات

99 – على الرغم من الإنجازات المشار إليها أعلاه، ما زال برنامج اليونيب في أفريقيا يواجه عدداً من التحديات فيما يقوم به من تسليم وذلك أساساً نتيجة لمحدودية قدرات الموارد البشرية والمالية، فإن نقص الدعم التمويلي من صندوق البيئة في اليونيب يفرض تهديداً خطيراً لتحقيق النتائج المتوقعة والأكثر أهمية للوفاء بتوقعات الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

100– وثمة تحدٍ رئيسي آخر يتمثل في تجزئة التسليم ونقص الاتساق. فعدم وجود قواعد واضحة للمشاركة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية يسهم في تنفيذ برنامج العمل بطريقة أقل تنسيقاً. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج في أفريقيا يعتمد على المشاريع مع كتالوج للعديد من الأنشطة. وثمة حاجة إلى نهج برامجي بموارد كافية لتنفيذ البرنامج. فالتنفيذ المتساوق لبرنامج عمل اليونيب يتطلب أيضاً تحديداً للأولويات القطرية والإقليمية من القاعدة إلى المستويات العليا، وإدراج ذلك في عمليات التخطيط الشاملة في اليونيب، والدعم من "أعلى إلى القاعدة" لرصد التنفيذ.

حاء - الدروس المستفادة

101– كان من المهم لليونيب أن ينخرط مع المنتديات الوزارية الإقليمية. وتعاون اليونيب بصورة وثيقة في إنشاء وعمل المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والمياه والطاقة وقدم الدعم النشط لها بصفته أمانة في بعض الحالات. ومن ثم تيسر زيادة الحوار من أجل السياسات والتعاون على المستوى الإقليمي. وقد أسهم ذلك أيضاً في دمج شواغل السياسات العامة في مجال البيئة مع الأولويات والقضايا الناشئة على المستويات الإقليمية

ودون الإقليميـــة، وتحقيق التجــانس بين الأهــداف، ونهج مشـــــترك في المنتديات الدولية وبرنامج عمل مشترك ضمن الجهود الأخرى.

102- ويشــكل التنســيق والتعاون فيما بين شُــعب اليونيب بما في ذلك مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف عنصــراً أســاسـياً في تسـليم برنـامجـه في الإقليم. ويتعين تعزيز التكامل بين عمل شُـــعب اليونيب ومكاتبه الإقليمية حتى يتســنى تعميم تســليم البرنامج بصـــورة قريبة من الأولويات الإقليمية.

103- وثمة درس مســـتفاد آخر يتمثل في الأهمية الحاســـمة لإقامة وتعزيز الشــراكات التي يمكن أن تكون أداة في تسـليم برنامج اليونيب في الإقليم بالنظر إلى محدودية موارد المنظمة ونقص وجودها على المستويات دون الإقليمية والوطنية.

طاء - الطريق إلى الأمام

104- إن مشــاركة اليونيب في عملية نهج "التســليم الموحد" والتي تهدف إلى تعزيز الاتســـاق والتنســـيق في التســـليم، وتوافق برنامج اليونيب مع الأولويات المواضـــيعية الشـــاملة الســـت المتضـــمنة في الاســـتراتيجية المتوسـطة الأجل والتعزيز المتوقع للمكاتب الإقليمية، توفر فرصــاً ممتازة لإعادة تنسـيق تسـليم برنامج اليونيب في أفريقيا. ومن المتوخى أن تكون هناك، كطريق إلى الأمام، حاجة إلى صياغة برنامج عمل منسق لأفريقيا يستند إلى تحقيق النتائج، ويمكن أن يحقق تأثيرات أكبر في الإقليم.

الفصل الثامن

إشكالية الهوية في السودان في مختلف مستوياتها وتجلياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية

لقد ظل السودان على مر العصور والتاريخ أرضا واسعة شاسعة تقطنها أخلاط من الأعراق المتنوعة والمتعددة الثقافات والحضارات. ولم تكتمل عملية الاندماج والتمازج بدرجة كافية لخلق حافز وواقع يحسم هوية هذا البلد. فمنذ إعلان الدولة الوطنية الحديثة في العام 1956م مر السودان باضطرابات وأزمات سياسية واجتماعية عديدة تتصاعد وتيرتها مع تعقيدات الأوضاع الداخلية وارتباطاتها الإقليمية والعالمية. ولعل ابرز الظواهر السياسية والاجتماعية وأجدرها بالنظر والتأمل هي ظاهرة النزاع المسلح بين الشمال والجنوب وبين الأطراف والمركز، والتي ظلت تصاحب مسيرته وتسمه بالدولة المضطربة. يرد المراقبون والباحثون الأوضاع في السودان لعدة أسباب يلتقي معظمها في طبيعة المجتمع السوداني العرقية والثقافية وإمكانياته الاقتصادية، بيد أن ما يمكن وصفه بالمأزق الثقافي التاريخي والظرف الموضوعي الذي تكونت فيه الدولة يشكل احد أسباب النزاع الرئيسية وهو وضع لم تتمكن النخب السياسية التي تعاقب علي إدارة الدولة من النظر فيه ومواجهته بفاعلية. وزاد الأمر تعقيدا تعثر الحكومات المتعاقبة في انجاز القدر المطلوب من التنمية الشاملة وتأسيس نظام يلبي طموحات الغالبية من أهل البلاد.

وفي ظل هذه المعطيات برز الصراع ألاثني والجهوي والثقافي وتجلي في الحرب الأهلية القائمة بين الشمال والجنوب وانعكس بشكل مباشر على قضية هوية الدولة وجعل الاستقطاب واضحا بين طرفي النزاع حول هوية البلاد،

عربية أم افريقية الأمر الذي عكس صورة سالبة عن المجتمع والدولة معا على الصعيد الخارجي، حيث ينظر إليه على اعتبار أن الشمال عربي مسلم والجنوب أفريقي مسيحي، فلا شك أن هذا التعميم يعطي قراءة مغلوطة لدينامية الواقع الاجتماعي والسياسي ولمحركات الصراع وطبيعته.

مع مجافاة هذه الصورة للواقع إلا انه لا يمكن إنكار التعاطف العام لشمال السودان سياسيا وثقافيا مع العالم العربي، وشعور المواطن في الجزء الجنوبي للبلاد بانتماء أكبر نحو أفريقيا. إن اختزال النزاع السوداني باعتبار انه مشكلة من مشاكل الأقليات فيه إلغاء لعناصر هامة في هذا الصراع بين الشمال والجنوب، فالتحليل الموضوعي للتركيبة السكانية والنظر إلى الفئات التي انخرطت في هذا النزاع سواء كانت جماعات عرقية أم جهوية، يجعل من هذا النزاع تناحرا حول الهوية في بلد شاسع متعدد الاثنيات والثقافات.

إن حصيلة هذا النزاع أسهمت سلبا في صياغة العقل الجمعي السوداني وفق معادلة تقوم على أن الشمال يعبر عن نفسه بصانع الاستقلال وباعث الدولة الوطنية الحديثة وبذلك يضع نفسه في إطار استعلائي. هذه النظرة أدت إلى رفض الطلب الجنوبي الخاص بالحكم الفدرالي عشية الاستقلال الأمر الذي أدي إلى انهيار أولي قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب وتسبب في انهيار سقف الثقة وعزز دور العقل الجنوبي الذي توقفت عقارب ساعته الفكرية عند تجارة الرقيق. فانهيار الثقة بين أبناء الوطن الواحد وفشل النخب السياسية في صياغة جسور الاتصال والتواصل أدي إلي تفكك المجتمعات المحلية ونزوح الآلاف من السكان إلي غير أماكن تواجدهم الطبيعي مما خلق لهم هوية جديدة داخلية. هددت النسيج الاجتماعي، والوحدة الوطنية ووجود السودان نفسه.

إن الاقتراب من قضايا النزاع في السودان يعكس بجلاء أن قضية الهوية الوطنية تشكل المحور الفكري والايدولوجي في الصراع القائم بين الشمال

والجنوب بينما تمثل قضـايا قسـمة السلطة والثروة القضـايا الموضـوعية في هذا النزاع.

لقد ظلت الدولة في السـودان تعاني ضـعفا نسـبيا نتيجة لما خلفته الحرب من آثار ســالبة أحدثت اختلالات كبيرة على المســتويات كافة الســياســية والاجتماعية والاقتصـادية أدت لعدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة وخلقت حالة من عدم الاسـتقرار السـياسـي نتج عنها تغيرات مسـتمرة في أشـكال ونظم الحكم. مما شكل ظاهرة فريدة في الإقليم تطرح عدة أسئلة حول طبيعة الصراع وأسـبابه وغاياته، وهل للتركيبة الاجتماعية والثقافية والتعدد الاثني في السـودان دور في هذا الصـراع وأثر ذلك كله على الهوية الوطنية وعلى مسـتقبل السـودان ووحدة أراضيه.

العوامل الجغرافيـة والتاريخيـة للنـزاع

الســودان أو بلاد الســود هو الاســم الذي أطلقه المؤرخون والجغرافيون العرب منذ القرون الوسـطى على المنطقة التي تمتد على حزام السـافنا والمحيط الأطلســي غربا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي شـرقا، وتشـمل الصـومال، إثيوبيا، اريتريا في الشـرق إلى السـنغال غربا، وجمهورية السـودان هي الدولة الوحيدة التي احتفظت بهذا الاسم التاريخي1.

يقــع السودان بين دائرتي عرض (4 – 22) شمال خط الاستواء وخطي طول (22 – 38) تحيط بها تســعة دول منها دولتان عربيتان هما جمهورية مصــر العربية والجماهيرية الليبية وســبعة دول افريقية هي تشــاد، إفريقيا الوســطى، الكونغو الديمقراطية (زائير)، أوغندا، كينيا، إثيوبيا واريتريا2. يمثل موقع الســودان الجغرافي عاملا هاما من عوامل التكوين، فالســودان يقع بين

1 – محمد سليمان محمد، السودان حروب المواد والهوية، دار كمبردج للنشر، لندن، 2000، ص113.

2 – السودان القطر القارة، مجلة السودان 2000، وزارة الثقافة والاعلام، الخرطوم، 2000، ص17.

مصر بجوها الصحراوي واعتمادها الكامل على النيل وأوغندا ومناخها الاستوائي كثير المطر، كما أنها تقع بين المرتفعات الاثيوبية والاريترية الشاهقة والسهل الافريقي الممتد من تشاد إلى السنغال. أدى هذا الموقع الاستراتيجي الوسيط لأن يكون السودان ملتقى للعديد من موجات الهجرة من داخل القارة الأفريقية وخارجها مما جعل عدداً من الكتاب يطلق عليه (افريقيا ألمصغرة) ويعتبر السودان منطقة تماس واتصال جغرافي وحضاري، بل هو دائرة تفاعل كبرى بين شعوب وقبائل القارة الافريقية. كما أن السودان يتميز بخصائص القطب المركزي الجاذب لشعوب القارة السمراء إذ تلتقي السلالات السودانية الغربية مع الأجناس الحامية والسلالات العربية1. ففي شمال السودان كما في منطقة شمال افريقيا يقطن بشكل غالب السكان المنحدرون من أصول عربية أما الجنوب المداري فيقطنه السكان المنحدرون من أصول زنجية. ويعتقد علماء الانثربولوجيا (علم الإنسان) أن ما يزيد عن مائة لهجة مختلفة يتم استعمالها للتخاطب في مختلف أنحاء السودان. كما أن هناك ما يربو على الخمسين مجموعة عرقية تنقسم إلى أكثر من ستمائة مجموعة صغيرة. ويرى بعض علماء الأجناس أن خمسة من الأجناس المعروفة وهي البشمن، المنغول، القوقاز، الزنوج والأقزام عاشت في أفريقيا خلال تاريخها الطويل. ويري البعض أن أربعة من هذه الأجناس على الأقل قد سكنت بعض أجزاء السودان في وقت من الأوقات، فقد تعرض السودان بحكم موقعه عبر تاريخه الطويل لموجة من الهجرات[2].

---

1 – محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار بن حزم، بيروت، 1996، ص33.

2 – محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز دراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 1998، ص ص 32-33.

يقدر عدد السكان في السودان بحوالي 39 مليون نسمة تقريبا حسب تعداد العام 2008م يقيم معظمهم في المناطق الريفية. وتبلغ مساحته 2.5 مليون كلم مربع حيث تحتل المرتبة العاشرة بين بلدان العالم الأكبر مساحة1. يقع السودان بأكملها في المنطقة الحارة ويحتل الجزء الأوسط والأكبر من حوض نهر النيل إذ يبلغ طول النيل وروافده الرئيسية داخل السودان ما يزيد عن 2258 كيلو متر من حدود السودان الجنوبية وحتى حدوده مع مصر شمالا، حيث يلتقي النيل الأزرق القادم من مرتفعات الحبشة بالنيل الأبيض المتدفق من بحيرة فيكتوريا في أوغندا في العاصمة القومية الخرطوم يشكل في منظر يعكس تلاقي الحضارات والسلالات البشرية العربية والافريقية والتي تمثل خليطا يكون الشخصية السودانية ذات الخصائص المتفردة2.

يتدرج الطقس في السودان طبقا لخطوط العرض ويتراوح مستوى هطول الأمطار من الصفر شمالا إلى 1200 ملم في العام جنوبا في مناطق السافنا الغنية. عند خط العرض 4 شمال إلى الانعدام التام في الصحراء النوبية وعند خط 22 شمالا في المنطقة الاستوائية.

السودان بموقعه الاستراتيجي وغنى موارده وثرواته الطبيعية وتعدد أجناسه جعله أحد أهم محاور التنافس الاستعماري القديم والحديث وقبلة للطامعين.

يعتبر المكون الجغرافي أهم المكونات التي أسهمت في تشكيل الشخصية السودانية بكل خصائصها المتفردة. كما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس عوامل النزاع بين مكوناته وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدوده الواسعة المترامية الأطراف أو التكيف مع بيئته وتضاريسه المختلفة لا سيما

1 – محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 113.

2 – المرجع نفسه، ص113.

في جنوبه ذي المناخ الاستوائي الذي تنمو فيه الأشجار والحشائش بكثافة وارتفاعات عالية تعيق السيطرة على حركات التمرد والحركات الانفصالية، فضلا عن الامتدادات السكانية للقبائل التي تقطن في حدود التماس مع دول الجوار والتي تشكل غطاء جيدا لنشاطاتها المعادية.

يشغل جنوب السودان نحو 700 ألف كيلومتر مربع من مساحة السودان أي ما يعادل 28 % من المساحة الكلية للبلاد، وتمتد حدوده لألفي كلم. من الناحية التاريخية فقد كان جنوب السودان جزءا من السودان بعد أن افتتحه الخديوي اسماعيل عام 1867 ويعتبر صمويل بيكر أول حاكم عينه الخديوي على المنطقة التي حملت اسم مديرية خط الاستواء ثم تلاه كل من رؤوف بك فتشارلز جوردون فأمين باشا الذي عمل على مقاومة أطماع البلجيك من الجنوب الغربي والتصدي لمحاولات المهديين في ضم الجنوب إلى السودان في عهد الخليفة عبد الله. وقد نجح الخليفة عبد الله في السيطرة على قسم كبير من الجنوب الأمر الذي أدى إلى تقليص مساحته كثيرا حتى وصل كتشنر وسيطر البريطانيين مجددا على المنطقة التي حملت اسم جنوب السودان والتي صارت جزءا من جمهورية السودان الحالية[1].

ينقسم جنوب السودان من الناحية الإدارية إلى عشرة ولايات هي أعالي النيل، جونقلي، الوحدة وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى سابقا باقليم أعالي النيل وكذلك ولايات البحيرات، واراب، شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وتشكل هذه الولايات ما يعرف بإقليم بحر الغزال. أما الولايات الثلاث الأخرى فهي غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية.

---

1 – عبد القادر اسماعيل، مشكلة جنوب السودان، الدار السودانية، الخرطوم، ب ت، ص11.

ويعتبر جنوب السودان هو ذلك الجزء الواقع جنوب خط 10 شمالا[1] ويجمع كثير من المراقبين للنزاع في السودان بأن المشكلة التي تواجهه مشكلة معقدة ترجع لأسباب طبيعية تتعلق بجغرافية القطر نفسه وتكوينه البشري من جهة ثانية وكذلك لأسباب تاريخية مهمة منها السياسية الانفصالية التي اتبعتها بريطانيا قبل الاستقلال، وأسباب سياسية معاصرة على رأسها الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة والنخب السياسية. فالسودان نظرا لموقعه كجسر تواصل بين أفريقيا والشرق الأوسط يعتبر من أكثر بلاد افريقيا تنوعا في المناخ والثقافة والأعراق. ومعلوم أن هذه الاختلافات الطبيعية والثقافية موجودة في جميع أقاليمه وأجزائه المختلفة، لكنها أقل حدة في الأقاليم الشمالية بسبب انتشار الإسلام واللغة العربية بين سكانه، بينما تلاحظ الاختلافات أكثر وضوحا في الأقاليم الجنوبية التي تغلب عليها الوثنية والديانات الروحانية المحلية واللهجات المتعددة بين ساكنيه، الأمر الذي يعكس انطباعا مبسطا وصورة سالبة مفادها أن الشمال عربي مسلم والجنوب افريقي مسيحي[2].

يبدو ان هذه الطريقة العرقية في التعبير عن الفروق القائمة بين شمال السودان وجنوبه إن صلحت لإعطاء فكرة سريعة عامة عن طبيعة الوضع في السودان، إلا أنها تنطوي على كثير من التعميمات والفروض التي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل وسليم. كما أن هذا الوصف يعرض صورة مشوهة لواقع السودان، يستنتج منها انه ليس ثمة ما يجمع بين أطرافه. وهذه الصورة مجافية للواقع إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة أن الاتجاه العام لشمال السودان سياسيا وثقافيا يميل للارتباط بالشرق الأوسط فيما يشعر المواطن في الجزء

---

1 – المرجع نفسه، ص12

2 – مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص14.

الجنوبي بانتماء أكبر نحو افريقيا[1]. فإذا نظرنا إلى مفهوم العروبة التي يتصف بها السودان الشمالي والأفريقية التي يتصف بها الجنوب والشمال معا وعن طبيعة الصلة بينهما فإن عروبة سكان السودان الشمالي ليست صفة عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر، بقدر ماهي رابطة ثقافية لغوية تجمع بين من يسكنون تلك النواحي. كما أن الافرقانية أيضا هي رابطة جغرافية سياسية تجمع بين سكان المنطقة على اختلاف أجناسهم وألوانهم وكنانتهم. فالعروبة والأفريقية يمتزجان تماما في الأقاليم الشمالية يصعب التميز بينهما حتى من الناحية النظرية بيد أن الاختلافات السياسية التي تطورت إلى نزاعات مسلحة أسهمت في تعميق الخلافات بين العناصر الزنجية والعناصر التي تدعي انها من أصول عربية إلى نزاعات حول الهوية، والتي يرجع كثير من المراقبين للشأن السوداني جذورها إلى السياسات الاستعمارية البريطانية في السودان. وتدفع ذلك النوع من النزاع في مناطق التماس بين الجنوب والشمال لاسيما في جنوب كردفان وجنوب النيل الزرق، ودارفور .

اعتمدت الإدارة البريطانية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله عن بقية أجزاء القطر الأخرى، إذ قامت بسن قوانين عرفت بقوانين المناطق المقفولة لجنوب السودان ومنطقة جبال النوبة ومنطقة النيل الأزرق. وقد شمل التطبيق ابعاد الموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب واقصاء التجار العرب والمسلمين واستبدالهم باليونانين (الإغريق) وغيرهم من الجاليات الشامية، وكذلك منع تعليم اللغة العربية أو استخدامها في الدوائر الرسمية واستبدالها باللغة الانجليزية كلغة رسمية في جنوب السودان مع تشجيع اللغات المحلية. إضافة إلى ذلك منعت السياسة البريطانية ارتداء اللباس العربي التقليدي المعروف

---

1 - المرجع نفسه، ص16.

بـ (الجلابية) وأصبح من الواجب على كل مواطن سوداني يرغب في السفر إلى الجنوب الحصـول على إذن رسـمي[1]. بمعنى آخر أصـبح الجنوب يعامل كبلد مستقل بالنسبة للمواطنين السودانيين القادمين إليه من الشمال. وكانت الإدارة البريطانية قد سبقت تلك السياسات بسياسة أخرى تمثلت في منح حق احتكار التعليم في الجنوب للارسـاليات المسـيحية، حيث قسـم الجنوب إلى اقطاعيات منحت كل كنيســة من الكنائس الغربية منطقة محددة في الجنوب وأصــبحت المســيحية الديانة الرســمية واللغة الانجليزية لغة التخاطب بين الصــفوة في المجتمع الجنوبي.

النتيجة الكلية لهذه الســياســات أخذ الجنوب يتطور في اتجاه معاكس للشـمال العربي والإسـلامي[2]. وهذا التوصـيف رغم أهميته إلا أن هناك أسـبابا أبعد سـاعدت كذلك في اضـعاف الثقة بين الشـمال والجنوب، ذلك أن الصـراع بين القبائل العربية مع جيرانها الجنوبية سـبق حقبة الاســتعمار البريطاني فقد شهد هذا العصر تصعيدا كامنا منذ قيام محمد علي باشا باحتلال السودان عام 1821 والذي كان من بين أهداف احتلاله للســودان هو جلب المال والرجال لدعم حكمه في مصر وكانت غارات الاسترقاق معهودة من قبل، بيد أن دخول الدولة الحديثة بامكانياتها المهولة طرفا في هذه التجارة أدى إلى خلق وضــع جديد، حيث كان لدخول الأسـلحة النارية دور هام في التصـعيد غير المسـبوق لهذه التجارة. وقد نتج من كل هذا تعرض المجتمعات التقليدية في الجنوب لكوارث هددت وجودها وشــكلت الوعي الجمعي لســكان الجنوب تجاه العداء للعروبة والإسلام باعتبارهما مصدر للخطر الجديد الماحق. ومما لا جدال فيه

---

1 – مدثر عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 32–46.

2 – عبد الوهاب الافندي، السـلام الصـعب في السـودان، المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، العدد 286. ديسمبر 2002، ص25.

فإن عهود الرق والاسـتعباد خلقت شـعورا كثيفا من الحقد والكراهية وعدم الثقة في نفوس كثير من الجنوبيين كانت مدخلا سهلا للدعاية الاستعمارية المغرضة في تشـويه التاريخ وغرس بذور الفرقة والشـقاق بين أبناء الوطن الواحد. تلك الأسـباب البعيدة أما العوامل المباشـرة في اشـعال فتيل النزاع بين الشـمال والجنوب فإنها ترتكز حول تعامل النخبة السـودانية في الشـمال مع هذا الإرث السيئ من عدم الثقة والتوجهات السياسية التي وضعها الاستعمار التي وصلت إلى درجة أن شـملت القرارات الإدارية البريطانية إلحاق جنوب السـودان بشـرق إفريقيا. وفشـلت في تلك الخطة لأن الجنوب لم يحقق قدرا من الاعتماد على الذات، وكان يحق له الاستقلال التام أو الانضمام الي دول شرق أفريقيا. فكان قرار الإدارة البريطانية دمج الجنوب مع الشـمال في مؤتمر جوبا المنعقد سـنة 1947 والذي قبلت فيه القيادات الجنوبية الاندماج مع السـودان الموحد لدى اسـتقلاله. ولكن مالبث أن بدأ التمرد تمد الانفصـال منذ اليوم الأول للاسـتقلال بعدما رفض الشمال فكرة الفدرالية.

تداخلت عدة أسـباب ومعطيات أدت إلى اشـتعال الحرب الأهلية في دورتها الثانية الفترة من (83–2005) في السـودان بشـكل مباشـر وغير مباشـر تمثلت في القصـور الذي صـاحب تنفيذ بعض بنود اتفاقية أديس أبابا خاصـة المتعلقة بالمسائل الأمنية إذ لم يتم اسـتيعاب كل جنود حركة التمرد في الجيش الوطني خلال الفترة من 72 – 1982 باسـتثناء مائتين وسـبعين جنديا، فضـلا عن تجاهل لوائح القبول بالكلية الحربية واسـتيعاب 30% من الجنوبيين إذ لم يتم اسـتيعاب أكثر من 5 % من الجنوبيين كما أن اتفاقية المصـالحة الوطنية التي تم التوصل إليها مع الجبهة الوطنية (التي كانت مكونة اساسا من الاحزاب الشـمالية التقليدية) **في العام 1977 نصـت على بنود تتعارض مع اتفاقية أديس أبابا من بينها: –**

- قيام ثلاثة أقاليم في الجنوب بدلا عن اقليم واحد الذي نصت عليه التفاقية.
- إعادة النظر بالترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاقية أديس أبابا.
- تعيين رؤساء الأقاليم بدلا من انتخابهم.
- زاد عليها الدعوة الي التمسك بالدستور الاسلامي والذي لم يكن سببا مباشرا.

أدت هذه الاتفاقية لنوع من التغيير السياسي تجاه الجنوب وولدت قدرا من الخوف لدى الجنوبيين معتقدين أن المصالحة الوطنية تمت على حساب الجنوب[1].

أما السبب المباشر في اشعال فتيل الحرب فقد تمثل "في نظر السياسي الجنوبي أبيل ألير" في القرار الصادر من الحكومة المركزية في ديسمبر 1982 القاضي بنقل القوات المسلحة المستوعبة في الفرقة الجنوبية الأولى التي تتكون من الكتيبة رقم 105 بمدينة بور والكتيبة رقم 110 بمدينةأويل والكتيبة رقم 111 بمدينة رمبيك إلى الشمال ما نتج عنه توتر وتمرد، إذ تم نقل الكتيبة رقم 110 إلى دارفور وكان يفترض أن تلتحق بهما الكتيبتان الأخريان اللتان كانتا على أهبة الأستعداد للعصيان احتجاجا على قرار النقل حتى وصول وفد من الحكومة الإقليمية إلى منطقة بور بقيادة نائب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى أدور أشولي وجيمس لورو الذي تمكن من تهدئة الأمور2. وفي مارس 1983 أرسلت رئاسة الفرقة الأولى بمدينة جوبا خطابا إلى رئاسة الكتيبة 105 بمدينة بور تستوضحها بعض الأمور المالية المتعلقة بزيادات رواتب الجنود وقد

---

1 – أبير ألير ، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 1992، ص26.

2 – المرجع نفسه، ص27.

رد عليها القائم بأعمال الكتيبة النقيب بولين ألير، ولكن الرئاسة لم تثق في رده ووجهت إليه انذارا بعدم ارسال رواتب الكتيبة لشهر إبريل من ذلك العام الأمر الذي أدى إلى توتر الموقف من جديد وقد تم تعيين الرائد كربينو كوانين قائدا جديدا للفرقة إلا انه انضم إلى التمرد فور وصوله مع رجال الكتيبة الذين سيطروا على المدينة وأعلنوا تمردهم.

كان جون قرنق العقيد في الجيش السوداني يقضي إجازته في مسقط رأسه في مدينة بور فطلبت إليه السلطات الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم حول إنهاء التمرد وقد سافر إلى اثيبويا التي فر إليها المتمردون والتحق بهم بدلا من العمل على اقناعهم بالعودة وعمل على قيادة التمرد بنفسه وما لبس أن اتسع التمرد وأعلن عن أهدافه.

حركة التمرد الجديدة التي أطلقت على نفسها الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت منذ البداية تتشكل من قوات حسنة التدريب معظمهم جنود وضباط سابقين في الجيش السوداني تلقوا مثل العقيد جون قرنق دورات تدريبية في الولايات المتحدة. وكانت أيضا حسنة التسليح والإعداد فقد وجدت دعما قويا من بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي محور عدن / أديس أبابا التي كانت تريد اتخاذ التمرد وسيلة للضغط على السودان، وكان للدعم الاثيوبي الأثر الواضح على التوجه السياسي والأيديولوجي للحركة في بداية تكوينها والذي مثل اختلافا جذريا عن التجربة الأولى. فبينما كانت حركة التمرد الاولي حركة انفصالية تستمد دعمها من الغرب والكنيسة وبعض الدول الإفريقية إلا أن حركة قرنق أعلنت في بيانها التأسيسي عن توجهاتها الاشتراكية وأهدافها الوحدوية التي ترمي إلى إعادة صياغة السودان كجمهورية اشتراكية متعددة

الأعراق والأجناس وإنهاء غلبة الطابع العربي الإسلامي على هوية البلاد لصالح الهوية الإفريقية[1].

لقد ساعد إعلان الرئيس السابق جعفر نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983 على غلبة للتوجه العربي والإسلامي لا سيما في الخطاب الرسمي للحكومة ووسائل الإعلام.

وقامت الحركة خلال سنواتها الأولى بتطوير خطابها وتوجهاتها الأيديولوجية فخففت من راديكاليتها واقتربت من الغرب، بل عقدت صلة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ثم سقوط النظام الاثيوبي الموالي لموسكو عام 1991. وتزامن ذلك بدوره مع وصول الحركة الإسلامية للحكم في السودان عبر انقلاب عسكري في العام 1989 أدى إلى زيادة شدة العداء للعروبة والإسلام في خطاب الحركة الشعبية لتحرير السودان. في مقابل ذلك وجدت الحركة تجاوبا كبيرا في أوساط فقراء الريف بسبب تبنيها لمخاوفهم وآمال المهمشين. وشكل كل ذلك تحولا جوهريا في الانقسام التاريخي للبلاد شمال وجنوب. بيد أن انقسام الحركة نفسها في العام 1991 يشير إلى أن الولاءات القبلية والعرقية ما زالت عوامل فاعلة بالرغم من أن الخطاب السياسي قد لا يتطابق أحيانا مع الواقع.

يبقى ما أكدته الأحداث من أن الحرب في جنوب البلاد في المقام الأول حربا سياسة مسلحة من أجل الحفاظ على هويته وكينونته الثقافية والروحية[2]، حيث أثرت الحرب في كل نواحي الحياة في السودان بدء بالاقتصاد الذي عانى نزيفا مستمرا وانتهاء بالعلاقات الاجتماعية جراء النزوح الواسع للمواطنين حيث هاجر الملايين من الجنوب ومناطق القتال إلى الشمال أو خارج البلاد.

1 – منصور خالد مرجع سابق، ص19.

2 – محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص164.

وبالتأكيد فقد شـوهت الحرب صـورة السـودان وأظهرته على أنه كيان عنصـري قمعي ونموذج للاضطهاد الديني والعرقي.

إن الأزمـة السـودانيـة التي أدت إلى تفجر الحرب الأهليـة عام 1955 وتم إعادة انتاجها مرة أخرى عام 1983 كانت دائما ازمة معقدة تتداخل فيها عدة معطيات. فقد كان مطلب الجنوبيين في بداية الأمر يقتصـر على قيام أو تاسـيس نظام فيدرالي يراعي خصـوصـية الجنوب في إطار السـودان الواحد، ولكن الاستجابة لهذا المطلب تأخرت كثيرا حسب رأي الجنوبيين إلا عام 1972 حين قبل الرئيس الأسـبق النميري منح الجنوب الحكم الذاتي. إلا ان الحكم الذاتي لم يأت في إطار نظام ديمقراطي يعترف بالتعددية والتنوع الأمر الذي أدى إلى فشـل التجربـة وجعل القيادات الجنوبيـة تتطرف في مطالبها التي تراوحت بين فصـل الجنوب أو فرض الهويـة الإفريقية غير العربية على كل السـودان كشرط للوحدة حتى جاءت اتفاقية السـلام الشـامل لتجيب بوضـوح تام عن كافة التسـاؤلات والشـكوك التي اعترت السـاسـة الجنوبيين ومنحت الجنوب أكثر مما تمناه حق تقرير المصير.

النزاع في ظل تعاقب النظم الوطنية:

تعتبر فترة حكم الرئيس جعفر نميري والتي تعرف بـالفترة المـايويـة هي من أطول فترات الحكم الوطني منذ الاسـتقلال إذ امتدت لسـتة عشـر عاما (1969 – 1985) شهدت هذه الفترة تطورات هامة بالنسبة للنزاع السوداني بين الشمال والجنوب خاصـة، حيث شهدت هذه الحقبة توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972 كما أندلعت الحرب مجددا خلالها تلك الحقبة السياسية وتحديدا في مايو 1983م.

بدأ نظام مايو محاولات البحث عن الحل السلمي للنزاع في منذ الأشهر الأولى، أي بعد انهيار اتفاقية أديس أبابا. وكانت المحاولات في أول الأمر داخلية الطابع ــ حيث كان من أبرزها قيام الرئيس السابق جعفر نميري بتشكيل لجنة من الشخصيات المرموقة لقيادة الجهود السلمية في حل النزاع، في مارس عام 1984. وكبادرة حسن نية، تم إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، بيد أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة منها مما أدى إلى تدخل وسطاء أجانب، كان من أبرزهم رجل أعمال بريطاني يدعى تايني رولاند والذي نقل مبادرة من الرئيس النميري للعقيد جون قرنق كانت تقترح تعيين الأخير نائبا لرئيس الجمهورية وإعطاءه صلاحيات واسعة لإدارة الجنوب وله الحق في ترشيح ستة من وزراء الحكومة المركزية ولكنه رفض هذا العرض، وأصر على استقالة الرئيس النميري نفسه وإنهاء حكمه كشرط لأنهاء الحرب[1].

وفي ظل هذه الظروف ساد شعور وسط الجنوبيين بأنهم وإن استطاعوا الحصول على حقهم في إدارة أمورهم إلا أن تأثيرهم على اتخاذ القرار في المركز سيكون محدودا للغاية. ويقول جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان أنه في ظل الأوضاع السائدة لم يعد المواطن الجنوبي يفقد شيئا إذا ما تمرد على الحكومة[2].

إلا أن الحرب شهدت في فترة وجيزة (83 – 1985) تصاعدا خطيرا عم معظم أجزاء جنوب السودان وانتقلت الحرب إلى مناطق في الشمال وجبال النوبة ومنطقة النيل الأزرق وراح ضحاياها المئات بل الألوف سواء كان ذلك في ميادين القتال أو بسبب المجاعة ونقص الغذاء الناتج عن عدم الاستقرار والأمن لنقل المواد الغذائية إلى الجنوب. كما شهدت ذات الفترة نزوح الملايين

---

1 – عبدلوهاب الافندي، المرجع السابق، ص32.

2 – منصور خالد، مرجع سبق ذكره، ص147.

من أبناء الأقاليم الجنوبية إلى الدول الإفريقية المجاورة وإلى شـــمال الســـودان واتخذ الجيش الشـعبي لتحرير السـودان داخل الأراضـي الأثيوبية قواعده للهجوم على المراكز الحكومية في الإقليم الجنوبي. وتشـــير بعض المعلومات إلى أن الجيش الشـــعبي بلغ عدد مقاتليه أكثر من أربعين ألف مقاتل يتلقون تدريباتهم داخل معسـكرات في أثيوبيا بدعم من الحكومة الأثيوبية ومسـاعدة بعض الدول الشيوعية[1].

وفي الاتجاه السـياسـي كان الجيش الشـعبي لتحرير السـودان يعمل على بناء جمعية سـياسـية تضـم الجنوبيين والشـماليين المتواجدين في الخارج أطلق عليها اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (Sudan Peoples Liberation Movement) وتعرف اختصـارا (S P L M) لدعم ذراعها العسكري. الحركة والجيش يعملان في تنسيق دقيق بهدف واضح يقوم على بناء ما سمي بالسودان الجديد، الذي يهدف إلى صياغة الهوية السودانية إلى الهوية الأفريقية بدلا عن الهوية العربية الإسلامية.

كان قرار الرئيس جعفر نميري الإعلان في سـبتمبر سـنة 1983 تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية بمثابة صب الزيت على النار في الصراع بين الجنوب والشـمال. إذ اتخذ المتمردون من هذا الإعلان ذريعة لمواصـلة الحرب وأصـبح مطلب إلغاء القوانين الإسـلامية شرطا محوريا للقبول بعودة أي نوع من الحوار. وقد خلق هذا الأمر توترا وصـراعا داخل السـاحة السـياسـية الشـمالية نفسـها. وقد اسـتفادت حركة التمرد من هذا المناخ وبدأت في شـن هجوم على أهداف استراتيجية مثل الشـركة الفرنسـية التي كانت تتولى حفر قناة جونقلي كما قامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضـد شـركة شـيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن

---

1 – محجوب الباشا، مرجع سبق ذكرهن ص148.

البترول في الجنوب، الأمر الذي أدى إلى توقف عمليات التنقيب عن البترول في جنوب السودان[1].

تلك الأهداف كانت عبارة عن رسـائل موجهة إلى دول بعينها من بينها الولايات المتحدة ومصـر خاصـة وأن نظام الرئيس نميري أقرب حليف إلى الولايات المتحدة في القارة الإفريقية انذاك. وكان يتلقى أكبر دعم تتلقاه دولة افريقية بعد مصـر. بيد أن موقف الحركة بدأ يتغير من حليفها الاسـتراتيجي النظام الماركسـي في أثيوبيا. وكان هناك على ما يبدو ميل من جانب الولايات المتحدة نحو الحركة الشـعبية لتحرير السـودان، اتضـح ذلك في عهد الرئيس الأمريكي رولاند ريغان الذي أرسـل في مارس 1985 نائبه إلى الخرطوم ليطلب من النميري تخفيف توجهاته الإسـلامية، وإبعاد الإسـلاميين من السـلطة وتقديم تنازلات للمتمردين. إلا من تدهور الأوضـاع الاقتصـادية والسـياسـية والبيئية والأمنية وتسارعها أدى إلى انتفاضـة شعبية في إبريل سنة 1985 وسقوط نظام النميري.

تولت حكومة عسـكرية برئاسـة المشـير عبد الرحمن سـوار الذهب إدارة البلاد لفترة انتقالية وتقدمت بمبادرات عديدة لحركة التمرد لكنها قوبلت بالصـد والرفض من قبل رئيس الحركة الشعبية الذي اعتبر حكومة المشير سوار الذهب امتدادا لحكم النميري باعتبارها حكومة عسـكرية. حيث أمهل سـوار الذهب سـبعة أيام للاسـتقالة أو اسـتئناف الحرب، وكانت الآمال كبيرة بأن تقوم الحركة الشـعبية بإلقاء السـلاح والمشـاركة في العملية الديمقراطية خاصـة وأن الدعاية السـياسـية للحركة كانت تركز بصـورة واضـحة على ضـرورة الإطاحة بالنظام المايوي كواحد من أهم أهدافها. وفي تلك الفترة تقدمت الأحزاب والقوى السياسية

---

1 – هاني رسلات، مرجع سبق ذكره، ص237.

وقوى المجتمع المدني بمبادرات عديدة باتجاه الحل الســـلمي. وكان من أبرز تلك المبادرات (إعلان كوكادام) الموقع في مارس 1986 والذي اتفقت بموجبه الأحزاب السـياسـية باسـتثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسـلامية القومية على خطوط عريضـة لاستئناف الحوار. وتضـمن الإعلان العمل على الدعوة لسـودان جديد متحرر من العرقية والقبلية والطائفية وكل أشـكال التمييز والتفرقة. وتبع ذلك تحديد الخطوات المطلوب اتخاذها للســير في هذا الطريق وأهمها إلغاء قوانين الشـريعة الإسـلامية. وعقد مؤتمر دسـتوري في الخرطوم في يونيو 1986 وحددت الأجندة في عدة قضايا شملت المسألة القومية وقضية الدين[1]. ولكن تلك الجهـود لم تحقق نتيجة لرفض الحركة الشعبية التفـاوض مع الحكومة الانتقالية.

عقب انتهاء الفترة الانتقالية وتسـلم السـيد الصـادق المهدي زعيم حزب الأمة رئاسـة الحكومة بعد انتخابات عامة في 1986 تواصـلت الجهود السلمية في ظل رفض مستمر من قبل الحركة الشـعبية للدخول في مفاوضـات مباشـرة مع الحكومة. وفي يوليو 1986 اجتمع رئيس الحركة الشعبية العقيد جون قرنق مع السـيد/ الصـادق المهدي في أديس أبابا بصـفته الحزبية لا الحكومية (رئيسـا لحزب الأمـة) ولم يحقق ذلـك اللقـاء أيـة نتـائج ايجـابيـة2. كمـا أن الاتصـالات بين الطرفين قطعت بعد قيام الحركة باسقاط طائرة مدنية في جنوب السودان مما زاد التوتر وتصـعيد نذر الحرب. استمر هذا الوضـع على ما هو عليه حتى تم التوصـل لاتفاق بين السـيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحـادي الـديمقراطي وجون قرنق رئيس الحركـة الشـعبيـة في أديس أبـابـا

1 – عبد الرحمن عبد الله، السـودان الوحدة أم التمزق، رياض الريس للكتب والنشـر بيروت، مارس2002، ص81.

2 – عبد الوهاب الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص32.

في نوفمبر عام 1988 عرف بمبادرة الســـلام الســـودانية. نص الاتفاق على اســتئناف المفاوضــات بعد تجميد قوانين الشــريعة الإســلامية وإلغاء معاهدات الدفاع المشــترك مع ليبيا ومصــر، ولكن هذا الاتفاق واجه معارضــة واســعة من قبل شـــريكي الميرغني آنذاك في الائتلاف الحكومي وهما حزب الأمة والجبهة القومية الإســـلامية، الأمر الذي أدى إلى انســحاب الحزب الاتحاد الديمقراطي من الحكومة في ديسمبر 1988 تبع ذلك تقديم الجيش مذكرة شديدة اللهجة إلى الصادق المهدي رئيس الوزراء يطالب فيها بضرورة وقف الحرب نتيجة للانهيار الكبير في معنوياته وضعف الإمدادات العسكرية حتى وصلت هجمات الجيش الشـــعبي إلى منطقة النيل الأزرق وســـط الســـودان واحتلال مدينة الكرمك الاســتراتيجية على الحدود الأثيوبية، الأمر الذي أثار مشــاعر ســلبية واســعة مضــادة لتوجهات الحركة لا ســيما في الشــمال كانت ترمي الحركة لضــم كل المناطق المهمشة في الشمال.

خلقت هذه الحالة شعورا بأن تمدد الحرب في الشمال يشكل خطرا على هوية البلاد ووحدتها، فاستمرار الحرب في الجنوب قد يكون مؤسفا لكنه مقبول ســياســيا أما امتدادها للشــمال فإن ذلك لا يمكن الســماح به وقد انفجرت موجة عالية من الغضــب في أوســاط الشــماليين أدت إلى وصــف كل الذين يعملون للوصــول إلى تســوية ســياســية مع الحركة الشــعبية لتحرير الســودان بالخيانة العظمى والعمالة، وإلى توترات واســعة وأعمال عنف ضــد المجموعات الجنوبية المســتقرة في الشــمال. وامتدت التأثيرات الســلبية إلى ظهور مناقشــات مفتوحة حول حق الجنوبيين في العيش في الشمال وضرورة تقسيم السودان. وفي تلك الظروف أصــبح الحديث يتصــاعد حول هوية العربية والإســلامية مقابل طرح الحركة حول الهوية الأفريقية.

ومهما يكن فإن النزاع المسلح وبأسلوبه الجديد وطموحاته السياسية الكبيرة والدعم القوي الذي لقيه من دول الجوار ومن الغرب مثل تحديا كبيرا للدولة وساهم في انهيار التجربة الديمقراطية السودانية الثانية أدي إلى انقلاب ثالث في البلاد بقيادة الفريق عمر حسن أحمد البشير في يونيو 1989م ودعم مباشر من الجهة الإسلامية القومية التي تمثل الواجهة السياسية للحركة الإسلامية.

دخلت حكومة الانقاذ منذ أيامها الأولى في مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان دون شروط مسبقة، حيث عقدت جولة المفاوضات الأولى في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في أغسطس 1989م لكنها لم تسفر عن الوصول إلى اتفاق، وكان ذلك هونفس مصير الجولة الثاني التي عقدت في (نيروبي) في ديسمبرسنة 1989 تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"[1].

بعد انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في نيجيريا في يونيو عام 1991م تقدم رئيس المنظمة الرئيس النيجيري" إبراهيم بابنجيدا" بمبادرة قبلها الطرفان (الحركة- الحكومة) لعقد جولة مفاوضات جديدة في العاصمة النيجرية (أبوجا). وقبل أن تعقد هذه الجولة سقط نظام الحكم الماركسي في أثيوبيا بقيادة" منغستو هايل ماريام" الذي كان يمثل الحليف الاستراتيجي للحركة، وكان ذلك تطورا هاما لطرفي النزاع لاسيما الحركة الشعبية التي فقدت قواعدها هناك. وواجه جون قرنق ظروفا صعبة وبدأ الصراع داخل الحركة نفسها أدى إلى انشقاقها إلى جناحين وبدأ الفرز القبلي بين الدينكا والنوير والشلك، الأمر الذي أدى إلى قيام حركة استقلال السودان بقيادة" رياك مشار"[2] والتي دعت طرقه إلى تقرير المصير لجنوب السودان.

---

1 - المرجع نفسه، ص34.

2 - المرجع نفسه، ص34.

الحكومة من جانبها سـارعت إلى التفاوض مع جناح "مشـار" الذي كان يدعو إلى فصل الجنوب، وتوصلت معه في يناير 1992إلى اتفاقية في مدينة فرانكفورت بألمانيا منحت بموجبها حق تقرير المصير للجنوب لأول مرة في تاريخ الصراع من خلال إستفتاء يجري لسكان جنوب السودان. وكان ذلك تحولا هاما في مسار النزاع بين الشمال والجنوب. تجاوز المطالب الاعتيادية لجميع الحركات المتمردة في الجنوب والتي كانت غاية مطالبها الحصول على اللامركزية.

جاءت مفاوضات (أبوجا) في مايو عام 1992م والتي حضرها جناحا الحركة كوفدين منفصلين. ناقشت المفاوضات قضايا عدة أبرزها قضية الدين والدولة، والنظام الحكم، ووضع الجنوب، ولكن لم يتم التوصل لاتفاق وفي نهاية المفاوضات قرر وفد الحركة الاندماج من جديد في وفد واحد والمطالبة بتقرير المصير لجنوب السودان. أعقب هذا القرار تعليق المفاوضات لأجل غير مسمى. وبدأت الحكومة في الوقت نفسه حملة عسكرية مضادة مكنتها من الاستيلاء على مواقع عدة كانت تحت سيطرة قوات التمرد من بينها مقر الحركة في مدينة (توريت) على الحدود الأوغندية. في ظل هذه التطورات رفض زعيم الحركة جون قرنق فكرة توحيد جناحي الحركة على أساس المطالبة بفصل الجنوب، الأمر الذي دفع برئيس وفده" لام كول" إلى الانشقاق والانضمام إلى جماعة "رياك مشار"[1].

انعقدت جولة المفاوضات الثانية في مدينة (أبوجا) وبدورها لم تحقق نجاحا يذكر. وعقب انفضاض المفاوضات بفترة قصيرة أطيح بصاحب المبادرة الرئيس"بابنجيدا" في انقلاب عسكري، إنتهت على إثره الوساطة النيجيرية، وفتح الباب أمام مبادرات أخرى قبلت الحكومة من بينها مبادرة الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيقاد/ IGAD) في أواخر عام

1993م حيث طرحت (الإيقاد) إعلانا للمبادىء والذي يشـــكل مبادىء عامة كأســاس لحل النزاع الســوداني يؤكد على أن أي حل متكامل للنزاع الســوداني يتطلب من كل أطراف النزاع القبول والالتزام بالحل الســلمي العادل وحق تقرير المصير لمواطني جنوب السوداني بغرض تحديد وضعهم المستقبلي.

وافق المتمردون على إعلان المبادىء فيما رفضــته الحكومة لكونه يدعو إلى إقامة نظام علماني ديمقراطي مع حكم إقليمي واسـع للجنوب أو السـماح له بالانفصــال. رافق هذه التطورات تدهورا متصـــلا في علاقات الســودان بجيرانه والتي كانت تنعكس بشـكل مباشـر على النزاع، في أواخر عام 1994م تدهورت العلاقات مع إريتريا الدولة المستقلة حديثا والتي بدأت بدعم المعارضـة الشمالية المســـلحة[1]،وتلاها في مطلع عام 1995 إتهامات أوغندا للحكومة الســـودانية بدعم المعارضــة الأوغندية الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسـية بين البلدين. كما قامت أثيوبيا بتخفيض مســتوى علاقاتها مع الســودان على خلفية اتهام السودان بإيواء مطلوبين في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا، حيث وصــــل تدهور العلاقات مع البلدان الثلاثة حدا قامت فيه حكوماتها في أواخر العام 1996م بدعم حمل كبيرة للمعارضـــــة الجنوبية والشـمالية ترمي ترمي لإسـقاط الحكومة عبر الزحف من ثلاثة محاور من الحدود الأثيوبية والإرترية والأغندية. لكن هذه الحملة فشـــلت في تحقيق أهدافها باحتلال(جوبا) عاصمة الجنوب وإعلان دولة جنوب السودان التي كانت تخطط لها الحركة. كما فشـلت في قطع الطريق بين الخرطوم والميناء الرئيسـي في بورسـودان، أو الاسـتيلاء على (خزان الروصـيرص) الذي يمد العاصـمة السودانية الخرطوم بالامداد الكهربائي[2].

1 – هاني رسلات، مرجع يبق ذكره، ص239.

2 – محجوب باشا، مرجع سبق ذكره، ص 291.

بيد أن هذه الحملة ســـببت هزة قوية للحكم، وكان من الطبيعي أن تظل جهود الســلام متوقفة طوال تلك الفترة. قامت الحكومة باســتخدام اســتراتيجيتها البديلة وهي ما عرف (بالســلام من الداخل) حيث، بدأت حملة اسـتقطاب حادة وســـط القوى الجنوبية المناهضـــة لقرنق وتمكنت بالفعل من توقيع إتفاقية في أبريل 1997م عرفت بإتفاقية الخرطوم للســلام وقعتها مع " رياك مشــار" زعيم حركة اسـتقلال جنوب السـودان وقد شـملت الاتفاقية إعطاء الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات مع حكم إقليمي بصـلاحيات واسعة خلال الفترة الانتقالية وشملت الاتفاقية نصوصا تمنع التميز بسبب الدين أو العرق وتؤكد على احترام حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية.

تبع ذلك نشـــاط إعلامي وســـياســـي مكثف للدعوة للســـلام من الداخل وقد تمكنت الحكومة من تســـجيل اختراق آخر بتوقيع اتفاقية مع فصـــيل ثاني يتزعمه الدكتور " لام أكول " عرف بـــــ (الفصـيل المتحد) في مدينة الناصـر عرفت باتفاقية فشودة للسلام.

انعقدت منظمة الايقاد في يوليو1997م في نيروبي حيث دعت القمة الحكومة السـودانية العودة إلى مائدة التفاوض على أسـاس إعلان المبادئ الذي كانت الحكومة السودانية رفضـته في السـابق، وعقد في أعقاب ذلك عدة جولات للمفاوضـات ولكنها لم تحقق تقدما يذكر على الرغم من ضـغط مجموعة شركاء الايقاد وهي مجموعة الدول الصـــناعية الممولة، وتشـــمل الولايات المتحدة وبريطانيا- النرويج- إيطاليا إضـافة إلى الأمم المتحدة وبعض منظماتها العاملة في مجال العمل الإنســـاني جاء ذلك عقب إنشـــاء آلية (للإيقاد) هي عبارة عن ســـكرتارية دائمة تتولى ترتيب المفاوضـــات، فيما ظلت نقاط الخلاف المتعلقة بالدين والدولة وتقرير المصـير والحكم الانتقالي والمشـاركة في السـلطة وتوزيع الثروة أكثر القضايا تعقيدا.

إلى ذلك زادت المعارضة الشمالية من نشاطها في إطار (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي يضم الأحزاب الشمالية المعارضة وهي (حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي وبعض النقابات ومؤسسات المجتمع المدني). إضافة إلى الحركة الشعبية التي تعتبر عضوا في التجمع. حيث أصدر التجمع في يونيو 1995م ماعرف بوثيقة (مؤتمر القضايا المصيرية) والذي جدد الثقة في دول الإيقاد وأقرت إعلان المبادىء الصادر عنها كأساس للحل الشامل للأزمة السودانية كما أعطى الجنوب حق تقرير المصير بالإضافة لفصل الدين عن الدولة.

من جانب آخر عرضت القيادة الليبية مبادرة للحل السياسي الشامل للأزمة السودانية، تقوم على الآتي:

1- الوقف الفوري لكافة العمليات العسكرية من جميع الأطراف ووضع آلية لمراقبة ذلك

2- الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين جميع الأطراف

3- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني بهدف التوصل لحل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند لوحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والدين والثقافي للشعب السوداني.

4- تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين من كافة الأطراف المعارضة والحكومة برعاية الأخ العقيد معمر القدافي **تتولى الآتي:**

- تحديد مكان وتاريخ إنعقاد الملتقى
- تحديد المدعوين للمشاركة في الملتقى
- تحديد جدول أعمال الملتقى
- وضع الأسس التي يسند إليها الحوار

5- تتولى الجماهيرية الليبية الاتصـــال بالدول الآتية: مصـــر - ارتريا- أوغندا- كينيا للتنسـيق معها باعتبارها صــاحبة مبادرات تتعلق بالشـأن السوداني.

وقد تبنت مصـر مع ليبيا هذه المبادرة وسميت (بالمبادرة المصـرية الليبية المشـــتركة) وقد قبلتها الحكومة الســـودانية دون تحفظ وحددت ممثليها إلا أن حركة التمرد تحفظت عليها لعدم تضمينها لحق تقرير المصير الذي أصبح بندا أســاســيا لها، كما ان موقف المبادرة من قضـــية الدين والدولة لم يكن واضـــحا بالنسبة لها. تعتقد هذه الدراسة ان السبب الأقوى في رفض الحركة لهذه المبادرة هي عدم رغبتها في دخول العامل العربي الذي تعتبره في صــالح الحكومة، مما يؤكد ان المنطلقات الخلفية لقيادات الحركة حول الهوية الافريقية تعكســـه هذه التصرفات مما ادى إلى توقف المبادرة المصرية الليبية المشتركة.

يعتبر كثير من المراقبين للشــان الســوداني ان إتفاقية (مشــاكوس) تمثل فتحا كبيرا واختراقا هاما للأزمة السودانية لا سيما وان إشكالية الاندماج القومي التي ورثتها صـفوة ما بعد الاسـتقلال ظلت ذات الإشـكالية المتمثلة في التعددية الدينية والعرقية واللغوية والثقافية وقد تمكن الاتفاق الإطاري الموقع في 20 يوليو ســنة 2002م أن يعالج أهم قضـــايا الصـــراع المتمثلة في قضـــية الدين والدولة، حيث قبلت الحكومة الســودانية بنصــوص تعالج قضــية المواطنة على أســاس (المسـاواة بين المواطنين من دون النظر إلي الدين، وعدم إعطاء اعتبار للدين في حقوق المواطنة) مقابل قبول الجيش الشـــعبي بتطبيق الشـــريعة الإســـلامية في مناطق الغالبية المســلمة في الشــمال. كما قبلت الحكومة بحق تقرير المصـــير للجنوب، مقابل تعهد المتمردين بالدعوة إلى الوحدة والعمل على

تأكيدها1. وبالرغم من أن (إطار مشاكوس) جاء تحت مظلة (الإيقاد)وبحضور مكثف من أصـــدقاء (الإيقاد) وبشـــكل خاص بريطانيا والنرويج إلا أن الدور الأمريكي ظل مهيمنا على أجواء المفاوضـــات. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عينت مبعوثا رئاسيا للسلام في السودان هو" القس جون دانفورت" وقبل ذلك أصدر الكونغرس الأمريكي قانون سلام السودان، الذي يعتبر بمثابة العصى الغليظة والجزرة في ذلك الوقت لطرفي النزاع السوداني. فقد ظل الدور الأمريكي فاعلا ومهيمنا على أجواء التفاوض والموجه لها فيما كان الدور البريطاني مســاندا للرؤية الأمريكية وداعما لها باعتبار أن بريطانيا الأكثر خبرة ودراية بشأن السودان على خلفية التجربة الاستعمارية السابقة لها في السودان. لاسيما وان معظم هذه المشكلات نتاج لسياساتها السابقة في السودان.

كانت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنزاع تقوم على خلق (دولة واحدة بنظامين في الشـــمال والجنوب) وكان "دانفورت" قد نجح في توقيع إتفاق لوقف النار في منطقة جبال النوبة وسط البلاد كما نجح في حث الأطراف المتصارعة على ضرورة الوصول لاتفاق وانه لم يعد مسموحا الاستمرار في هذه الحرب في أجواء ما بعد 11 ســبتمبر وما تركته من متغيرات عميقة في الإســتراتيجية الأمريكية مؤكدا في تقريره على حق تقرير المصــير لجنوب السودان **وقد نص التقرير على مايلي:**

"عانى السودانيون الجنوبيون باستمرار من أشكال سوء المعاملة على أيدي الحكومات المتعاقبة في الشمال شملت التعصب الديني، وتقيد الحصول على الموارد القومية وان أي اتفاق للسلام عليه معالجة حالات الظلم التي عانى

---

1 – هاني رسلات جنوب السودان وحق تقرير المصير، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 150، أكتوبر 2002م، ص243.

منها شعب جنوب السودان ومنحهم حق تقرير المصير كوسيلة لحماية أنفسهم من الاضطهاد".

وقد صدرت تحفظات إقليمية على مبدا حق تقرير المصير للجنوب من مصر التي تنظر لحقوقها المائية كما انها ترى فيه تفريط لا مبرر له في وحدة السودان وانه من الممكن الحفاظ على حقوق الجنوبيين السياسية والدينية والثقافية وكذلك توفير تنمية عادلة لهم دون اللجوء لتهديد وحدة السودان الامر الذي سيؤثر على تشكيل منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا وسيكون له آثاره المستقبلية على الأمن القومي المصري وربما أيضا، ان التفكير المصري ذهب إلى أن القبول بمثل هذا الحق يعني في ما بعد قيام دولة مسيحية في الجنوب، الأمر الذي سيكون (سابقة) خطيرة في المنطقة، بمقتضاها يمكن ان يسمح مستقبلا بقيام دولة (قبطية) في مصر.

بيد أن إصرار الحركة الشعبية وكافة الفصائل الجنوبية على حق تقرير المصير واعتباره بندا أساسيا في مواثيقها وأدبياتها يؤكد على أن مسالة صياغة الهوية السودانية من أهم عوامل الصراع، وفي ذلك يؤكد القيادي الجنوبي البارز "بونا ملوال" **وزير الثقافة والإعلام السابق في تصريح له على ما يلي:**

"إن اتفاق السلام المرتقب يهدف إلى ترتيب انفصال جنوب السودان بشكل سلمي متفق عليه، ونحن مع الانفصال ولا اعتقد ان للجنوبيين في الوقت الراهن خيارا آخر نحن نستعجل السلام لأنه سيقود إلى تكوين دولة جنوب السودان وان معظم الجنوبيين يقفون إلى جانب الانفصال"[1]. وبذلك يعتبر مبدأ تقرير المصير الذي اجمع عليه طرفا النزاع وكافة القوى السياسية الأخرى قد أصبح هدفا استراتيجيا للحركة الشعبية لتحرير السودان حيث ينظر إليه من

---

1 – الصفحة الاولى، انفصال جنوب السودان قائم، صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، العدد 3804، 2003/12/28م.

خلال أدبياتها المختلفة وتصـريحات قيادتها باعتباره حق أسـاسـي وفق مواثيق حقوق الإنسـان والمواثيق الدولية. بيد أن خيار الانفصـال يبقى الخيار الثاني للحركة إذا ما فشلت في صياغة السودان الجديد القائم على الهوية الإفريقية ذي طبيعة كونفدرالية تفرغ فيه الدولة المركزية من محتواها ويتمتع فيه الجنوب باستقلال فعلي وقانوني ودستوري.

يمكن أن نخلص إلى أن النظم الوطنية المتعاقبة كافة قد أسـهمت بشكل أو بآخر في هذا النزاع من خلال اعتماد سـياسـة الحسم العسكري أو الأجندة الحربية الأمر الذي أدى إلى تعقيد الصراع ودخول مفهوم تقرير المصير كنتيجة حتمية لهذا السـياسـات، فضـلا عن فقدان الثقة بين الأطراف التي تقرأها من خلال الاتفاقات المتعددة التي جرى توقيعها خلال العشـرين عاما الماضـية. ولكن ما هو دور التركيبة الاجتماعية والثقافية في هذا النزاع؟

إن الناظر إلى الخارطة العرقية في السـودان يجد أن هناك إقليمين مختلفين في البلاد اتخذ كل منهما طريقا مختلفا للتنمية الثقافية والاجتماعية.

وقد زاد من تعقيد الأمور أن الاستعمار البريطاني سعى قدر المستطاع للتفريق بين الإقليمين، وتنمية كل منهما في اتجاه مخالف للآخر أملا في أحكام سـيطرته على القطر. وقادت هذه الحقيقة بالإضـافة إلى السـياسـات الخاطئة للحكومات الوطنية المتعاقبة إلى أضـعاف الوحدة الوطنية والشـعور الوطني المشـترك. ففي جنوب السـودان نجد على الأقل ثلاث مجموعات عرقية كبيرة تنقسـم إلى مئات القبائل الصـغيرة، مما يسـبب الكثير من القلق بان الانتماء للقبيلة لازال يمثل الأسـاس الذي تقوم عليه هوية المواطن في الجنوب. ولعل عدم ثقة بعض القبائل الصـغيرة في جنوب السـودان تجاه بعض القبائل الكبيرة زاد من تعقيد القضية.

ومما لا شـك فيه أن الإسـلام واللغة العربية قد أديا دورا كبيرا في تحقيق الوحدة في شـمال السـودان وذلك ليمنع بالطبع من ان يسـتمر التنوع الثقافي واللغوي في الإقليم بالدرجة التي تجعل بعض المجموعات العرقية تشعر بتفردها كالبجة في الشـرق والنوبة في الشـمال فلا يزاولون يحتفظون بلهجاتهم وتقاليدهم المحلية القديمة. وينطبق هذا على وجه مماثل في التمازج الذي حدث بين قبائل الانقسنا والفونج في جنوب والوسط وقبائل الفور والمساليت والزغاوة في منطقة درافور بغرب السـودان. وقد أشـار الإحصـاء السـكاني الذي جرى عام 1956م عقب الاسـتقلال بالنسـبة لتوزيع الأجناس والأعراق المختلفة في السـودان على النحو التالي 60% من الأفارقة و39% من العرب 1% أجناس أخرى[1].

لعل الصـورة السـائدة في أذهان كثير من المراقبين اليوم هي أن شـمال السـودان عربي مسـلم بينما جنوبه إفريقي غير مسـلم، والحقيقة هي أن هناك الكثير من التنوع داخل كل من الشمال والجنوب لذلك فان الصـورة أكثر تعقيدا، فلا الشـمال ولا الجنوب يمكن اعتبارهما وحدة متناسـقة عرقيا وثقافيا رغم ان الثقافة العربية تعتبر عامل توحيد هام للغاية في شمال السودان وحتى جنوبه إذ إن جميع القبائل في الجنوب نجد لغة التخاطب المشترك بينها هي اللغة العربية أو ما ليس محليا بـ(عربي جوبا).

التعددية العرقية في السودان

السـودان بلد متعدد الأعراق والأجناس ومتنوع الثقافات اتخذت كل مجموعة مسـاحة جغرافية موطنا لها بيد أن التسـاكن بين جميع المجموعات هو الظاهرة الملفتة للنظر إذ يقيم النوبيون في الوقت الحاضـر في المنطقة الواقعة شـمال السـودان وجنوب مصـر على شـريط النيل. ويقول بعض علماء الحفريات التي أجريت في منطقة وادي حلفا خلال الخمسـينات والسـتينات من

1 – أبيل الير، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان، دار الجيل، بيروت، 1993، ص 80–81.

القرن الماضي عند بناء السد العالي أن الإنسان النوبي قد أقام في تلك المنطقة منذ حوالي خمسين ألف سنة وانه استطاع ان يبتدع حضارة خاصة به تختلف عما جاورها من حضارات في ذلك الوقت، حيث كانت لهم مملكتان مسيحيتان هما مملكة المقرة ومملكة علوة، اللتان تمتدان من جنوب مصر إلى أواسط السودان1 ويختلف المؤرخون كثيرا حول أصول النوبيين خاصة وان المنطقة تعرضت للعديد من الهجرات خلال تاريخها الطويل غير أن "المستر آركل" في كتابه عن تاريخ السودان منذ أقدم العصور يقسم الأعراق السودانية إلى قسمين أساسيين هما ما يطلق عليهما العنصر المتوسط الأسمر والعنصر الزنجي الأسود. ويضع آركل النوبيين ضمن القسم الأول[2].

ظلت منطقة النوبة بسبب موقعها الاستراتيجي المميز ملتقى لعناصر من مختلف المناطق الأخرى مما أثر في التكوين العرقي والثقافي فيها، بيد أن أقوى العناصر تأثيرا على النوبة كان هو العنصر المصري بسبب الجوار والارتباط التاريخي الوثيق بين المنطقتين. ومما لا ريب فيه فان المناطق الجنوبية من ارض النوبة كانت تتعرض للعديد من المؤثرات الزنجية القادمة من الجنوب خاصة في حالة ضعف الدولة المصرية. ويري عدد من المؤرخين أن الحضارة النوبية كانت مصرية خالصة في عهد الأسرة الثامنة عشرة ويدعمون قولهم ذلك بان ملك النوبة "كاشا" عرف في التاريخ بأنه مؤسس الأسرة الخامسة والعشرين التي استطاعت أن تمد نفوذها شمالا حتى الدلتا3.

---

1 محجوب الباشا، مرجع سبق ذكره، ص35.

2 المرجع السابق، ص36.

3 حسن مكي، السودان ومخاض والولاءات، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، العدد الثالث2003، ص21

انتقلت عاصمة النوبة السياسية جنوبا إلى مروي وكان لهذا الانتقال اكبر الأثر في احتكاك النوبة بالعناصـــر الزنجية في الجنوب مما انعكس على حضارتها كما توضح آثارها الباقية إلي اليوم في منطقة البجراوية. فالباحث في آثار مملكة مروي يجد أن التحول واضـــح للغاية وان الاختلاف بينهما وبين الآثار الموجودة في مصـــر ماثل للعيان. ويمكن القول انه عندما تم الاتصـــال بين العرب وبلاد النوبة في النصف الأول من القرن السابع فإنهم وجدوا جنسا ذا سمات مميزة يقيم في تلك المنطقة لآلاف السنين[1].

وتعتبر قبائل البجة مجموعة عرقية متميزة تنتمي إلى العنصـــر الحامي تحتل المنطقة القاحلة الواقعة بين النيل والبحر الأحمر. ويعتقد أن البجة قد حلو محل جنس قديم يعتمد أفراده على الصـــيد وكانوا يقيمون في المنطقة قبل أربعة آلاف عام. يرى بعض المؤرخين أن التأثير الزنجي في البجة جاء في وقت متأخر إذ يظهر بصعوبة جلية في قبائل البجة الجنوبية.

وكان اكتشاف الذهب في ارض البجة سببا في ان تصبح منطقتهم قبلة للطامعين في اســتغلال هذا المعدن النفيس. وان المصـــريين هم أول من جاء للمنطقة لهذا الغرض[2]. وتقول الروايات ان الفراعنة كانوا يرســلون معارضـــيهم السياسيين والمساجين والمنبوذين للعمل تحت ظروف قاسية في استخراج الذهب بأرض البجة إلا أن أفراد قبائل البجة لم يختلطوا مع القوات المصـــرية وذلك لرهبتهم[3].

كما كانت هجرة السبائين من جنوب الجزيرة العربية (اليمن) إلى الساحل الإفريقي من أهم الهجرات التي تركت آثارا باقية على قبائل البجة. ويعتقد أن

---

1 المصدر نفسه، ص22

2 محجوب الباشا، سبق ذكره، ص37

3 المرجع نفسه، ص37

السـيائين الذين غادروا بلادهم بأعداد كبيرة لأسـباب طبيعية اسـتقروا في المرتفعات الاريترية، حيث وجدوا مناطق شـبه خالية من السـكان تتناسـب مع طبيعة بلادهم وتمكنوا عن طريق التزاوج مع العناصـر المحلية من سـكان البجة ترك آثار واضـحة على التكوين العرقي لقبائل البجة مما أدى إلى أن تتخذ قبائل البجة طريقا مختلفا للتطور عما اتخذته قبائل الشـمال الأخرى. ويمكن ملاحظة ذلك اليوم بأن قبائل البجة اسـتمرت في اسـتعمالها للغات السـامية التي جاء بها السـبائيون كما لم ينحصـر تأثير السـبائيين على قبائل البجة في مجال اللغة فحسب بل امتد ليشمل مجالات أخرى كالمعتقدات الدينية والنظام الاجتماعي والتأثير العرقي كذلك[1].

يقسـم علماء الاجتماع القبائل العربية في السـودان إلى قسمين قبائل الجعليين وقبائل جهينة وتضـم الأخيرة خليطا من القبائل مثل فزارة ورفاعة وغيرها. الجعليون هم قبائل نيلية يعتمدون على الزراعة بالإضـافة إلى قبائل الشـايقية والرباطاب كما أن هناك قبائل عربية ابتعدت عن النيل لسبب أو آخر واختارت حياة البداوة كالبطاحين والبديرية والجوامعة2 في الشمال والوسط.

أما قبائل جهينة اختارت الحياة التي كان يعيشـها اسـلافهم في شـبه الجزيرة العربية ووجدت في مراتع اواسـط السـودان وغربه الخصـبة خير مكان لممارسـة الحياة البدوية وفي مناطق السـافنا وتخوم الصـحراء الجنوبية، اعتمدت قبائل الشـكرية والكبابيش على تربية الإبل واختارت قبائل المسـيرية والرزيقات تربية الأبقار في مناطق السافنا الغنية الممتدة الجنوب.

---

1 المرجع نفسه، ص39

2 عباس محمد مالك، العرب العباسيون في السودان، دار الطابع العربي، الخرطوم، 1971، ص23.

تنقسم هاتان المجموعتان إلى مئات القبائل الصغيرة التي يصعب معها معرفة الطرق التي سلكتها كل قبيلة قبل استقرارها في موقعها الحالي داخل السودان. وأن الاعتقاد السائد بين الدارسين هو أن أغلب هذه القبائل جاءت عن طريق مصر وربما استقر بعضها في أرض النوبة والبجة قليلا قبل الانتشار في أنحاء السودان الأخرى. ويعتقد أن القبائل التي جاءت عن طريق بلاد النوبة إتجهت جنوبا واستقرت على ضفاف النيل منها الشايقية والمناصير والرباطاب والجعلين. اما القبائل التي جاءت عن طريق بلاد البجة فقد اتجهت إلى أواسط السودان عبر أرض البطانة في اتجاه الغرب إلى النيل[1].

ولما كان المفهوم الأنثروبيولوجي المعاصر حول الهوية هو تأويل ثقافي لمنشأ المرء البيولوجي فقد تشبعت الآراء حول هوية الجعليين فأوراق النسابة السودانيين أمثال البروفسير "يوسف فضل" ترجح هويتهم العربية الخالصة بوصفهم حاميون مهجنون بالعنصر السامي. اما البحاث الغربيون المستشرقون ومنهم "ماكمايكل" فقد ذهبوا الى ان الحعليين نوبة مستعربة فهم هجين بين العرب المهاجرين الى السودان مع العناصر النوبية المستقرة في شمال السودان كما ان المؤرخ سبولد ينغ وجماعته قالوا ان الجعبليين هم نوبة خلص[2].

إلى ذلك فان أصل الشايقية فيه العديد من الاراء التي نسبت اصولهم الى البوسنيين والالبان او الاتراك الذين قدموا في جيش السلطان التركي سليم الاول لدى غزوه السودان واستقروا حيث هم الان. وطبقا للمستشرق "هيكوك" فاصل الشايقية من العبابدة المستعربة والمتاسلمة كما وصفهم في وقت لاحق

1 – المرجع نفسه، ص 23.

2 – عبد الله علي إبراهيم، هوية الجعليين الكبرى، الشبكة الدولية للمعلومات، موقع سودنايل، يناير 2004، ص 7-8.

بأنهم ذوو أصـــل عريق رغم ازدرائهم للنوبة1. وبالنظر لهذا الخليط فقد مال الباحث الســـوداني "حيدر ابراهيم" الى اعتبارهم هجين من مجموعات شـــتى فبعضـهم من سـلالة قدماء المصـريين واخرين مغاوير مملكة نبتة وملوك جبل البركـل انـدمجوا في طور متـاخر بـالبجـة والعرب فهم النوبـة المســـتعربـة وهو الوصف الشائع لجماعات الجعليين المختلفة.

أما القبائل العربية التي وصــلت غرب الســودان دخلت عبر ثلاثة طرق مختلفة عن طريق صـــحراء بلاد النوبة والثاني عن طريق النيل الابيض قادمة من الجزيرة العربية والثلث عبر الممالك في غرب افريقيا قدوما من شمال افريقيا وأن أغلب الباحثين في الشــان الســوداني يؤكدون بان القبائل المســماة بالعربية في شـــمال الســـودان هم في الحقيقة خليط من العرب الذين اختلطوا بالقبائل النوبية المحلية فتولد عن ذلك العنصـر الموجود الان في اغلب انحاء الســودان الشمالي.

القبائل النيلية:

تعتبر القبـائـل النيليـة واحـدة من أكبر المجموعـات العرقيـة فـي إفريقيـا وتغطي مساحات واسعة تمتد من شرق إفريقيا لتشمل السودان أثيوبيا- اوغندا- كينيا وتنزانيا ويقســـم علماء الاجتماع هذه المجموعات إلي ثلاثة أقســـام هي القبائل النيلية الشـــرقية والغربية والجنوبية. تقيم الغالبية العظمى من القبائل النيلية الشـرقية والغربية على ضــفاف النيل في كل من الســودان وأوغندا بينما تقيم أكبر القبـائـل النيليـة الجنوبيـة وهي اللو(Lou) والمســـاي(Massai) والكالنجيين في كينيا وتنزانيا.

1 - المرجع نفسه، ص8.

يوجد الدينكا في منطقة بحر الغزال وأعالي النيل فيما يتركز النوير في بحر الغزال بينما يحتل الشلك أجزاء من أعالي النيل، أما القبائل الاستوائية الأخرى أو ما يعرف بالقبائل السودانية كالزاندي واللاتوكا والمونرى فإنها تقيم في المنطقة الاستوائية.

قامت بعض فرق التنقيب عن الآثار في المناطق التي تقطنها قبائل الدينكا والنوير وأجرت بعض الحفريات التي كشفت عن وجود بعض الحقائق تؤكد أن هذه المنطقة الحالية في جنوب السودان كانت مغمورة تماما بالمياه قبل أربعة آلاف سنة لذلك فإن أي نوع من الحياة البشرية فيها لابد أن يكون قد بدأ بعد ذلك التاريخ. كما تؤكد الحفريات التي أجريت في منطقة الخرطوم الحالية وجود آثار لبعض القبائل النيلية في جزيرة توتي عند ملتقى النيليين مما يؤشر بوجود هذه الأجناس في وقت مبكر في السودان الشمالي ونزوحهم الي الجنوب لاحقا وأنهم سبقوا الوجود العربي في هذه المنطقة[1].

قبيلة الدينكا تنتمي لمجموعة القبائل النيلية وتشكل جزء من المركب الثقافي والعرقي وهي من أكبر القبائل في جنوب السودان بل على نطاق السودان ككل يبلغ تعدادها حوالي ثلاثة مليون نسمة، وتنقسم على عدد كبير من القبائل الصغيرة. ويرى بعض الباحثين أن الدينكا في الحقيقة عبارة عن مجموعة من القبائل الصغيرة التي تحمل أسماء مختلفة يربط بينها شعور بالانتماء العرقي. ونسبة لشعورهم القوي بالانتماء العرقي الموحد واعتقادهم بسمو ثقافتهم على غيرهم من القبائل فإن الدينكا يعتبرون أقل القبائل وقوعا تحت التأثير الخارجي. يقول "فرانسيس دينق" أحد أبناء الدينكا أن تاريخ هجرة الدينكا إلى مناطقهم الحالية مبهم حتى بالنسبة للدينكا أنفسهم[2]. وأن معظم

---

1 – فرانسيس دينق، أفارقة بين عالمين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2001، ص 7.

2 – فراسيس دينق، دينامية الهوية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2001، ص ص 64–65.

هجرات الدينكا كانت نتيجة للبحث عن أراضـــي رعوية أغنى لإطعام ثروتهم الكبيرة من الماشــية كما أنها كانت في حالة هجرة مســتمرة جراء الحروب التي وقعت بينها وبين قبائل النوير نتيجة الصـراع حول المرعى وبسـبب الفيضـانات التي ضربت أراضيهم في مواسم الأمطار.

أما قبيلة النوير تعتبر من أقرب القبائل الجنوبية إلى الدينكا. ويرى بعض الباحثين أن القبيلتين لازالتا تحتفظان بالكثير من الظواهر الثقافية المشـــتركة. والاعتقاد الســـائد هو أن الشـــلك وهي القبيلة النيلية الكبيرة الثالثة في جنوب الســودان قد انفصــلت عن قبيلة الدينكا قبل أزمان طويلة من انفصـــال النوير، لذلك فإنه بالرغم من التشــابه العرقي والثقافي بينهما إلا أن لكل منهما ســمات ثقافية تختلف اختلافا بينا عن بعضـها البعض من خلال الطقوس والوشـم الذي تتخذه كل قبيلة عن الأخرى[1]. ومما لاشك فيه فإن التقارب الجغرافي بين الدينكا والنوير قاد إلى اتصـــال كثيف بينهما على مختلف المســتويات واتســم هذا الاتصـــال في بعض الأحيان بالعنف خاصـــة عند تنافس المجموعتين على الموارد في المنطقة وما تزال العلاقات بين القبيلتين تمثل واحدة من أهم العوامل المؤثرة على التطورات الســـياســـية في الإقليم الجنوبي في الوقت الحاضـــر وفي الصراع القائم اليوم[2].

المجموعة النيلية الثالثة في جنوب السودان هي الشلك التي تحتل الأجزاء الشمالية من أعالي النيل. والاعتقاد السائد أنها جاءت أصلا من اعماق الجنوب إلى الموقع الحالي الذي تحتله. وعلى غير العادة كما في مجموعات الدينكا والنوير الذين يعشـون في مجموعات صـغيرة فإن الشـلك استطاعوا إقامة نظام مركزي تحت قيادة ملك القبيلة الذي يســمى: "الرث" ولا يعتبر رث الشــلك ملكا

---

1 – فرانسيس دينفق، افارقة بين عالمين، مرجع سبق ذكره، ص66.

2 – محجوب الباشا، مرجع سابق، ص75.

عاديا بل هو في اعتقادهم الشـــخص الذي تحل فيه روح قائدهم الأســـطوري "نيكانغ" الذي يعتقد أنه المؤســـس الأول للمملكة، لذلك فإن " الرث" هو القائد الروحي للقبيلة. فهو يحتفظ بحق إجازة زعماء قبائل الشـــلك الذين يتم اختيارهم بواسـطة المواطنين مما مكن له السـيطرة على هؤلاء الزعماء فضـلا عن تمكنه من تكوين ثروة طائلة وقوة عسكرية خاصة به[1].

لقد عرض كتاب" حرب أيما" قصـــة زواج القائد الدكتور" مشـــار" زعيم حركة اسـتقلال السـودان الذي تزوج من عاملة الإغاثة البريطانية" أيما" مخالفا تقاليد قبيلته ثم تزوج مر أخرى من امرأة أمريكية بعد وفاة زوجته أيما وكلاهن من ذوي البشـرة البيضـاء. وقد ذهب في ذلك مذهبا يتوسـل بالأسـطورة والدين حتى يتقرب منها حيث سـأل" مشـار" أيما هل تعرفين شـيئا عن النبي "قونق دنيق" وتقاليد النوير في النبوءات؟ فأجابته بأنها تعرف القليل فقال لها هل نما إلى علمك أن هناك نبوءة تقول إنه سيأتي يوم يتزوج فيه زعيم نويراوي لا يحمل علامات النوير على جبينه ويستخدم يده اليسرى من امرأ بيضـاء؟ فأجابته أنها لا تعلم شيئا عن تلك النبوة فأمسك يدها وقال لها أنا ذلك الرجل فهل تقبلين أن تكونين تلك المرأة؟[2] وهذا ربما يعكس ما عرف عند النوير من ولع بعقيدة الأسطورة التي تمثل مدخلا رئيسيا في مقومات الحياة عندهم.

أما القبائل الســودانية التي تحتل الجزء الجنوبي في الحزام الاســتوائي وهي الزاندي والفرتيت، التبوســا، المونري وغيرها، فإن الأرجح أنها دخلت إلى السودان في ثلاثة موجات متتالية الأولى من منطقة بحيرة تشاد وقد جاءت إلى المناطق المأهولة بقبائل الأقزام في ذلك الوقت وكانت أعدادها صـــغيرة الأمر الذي أدى إلى لانصـــهارهم مع تلك الأجناس وانعكس على تكوينهم الجســماني

1 – المرجع نفسه، ص 75.

2 – بابكر فيصل، حرب أيما، الشبكة الدولية للمعلومات، موقع Sudanile، com، 2003/12/29

لاحقا"قصـــــار القامة"،أما الموجة الثانية للهجرة فهي التي قامت بها مجموعة المانفيقو التي يعتقد أنها وصـلت إلى السـودان من الجنوب الافريقي. وتمكنت من إقامة مملكة قوية. أما الموجة الثالثة والأخيرة وهي أهم الموجات وأبعدها أثرا هي التي قامت بها مجموعة قبائل الزاندي التي هاجرت إلى السـودان منذ القرن الثامن عشـــر، ولا يعرف الموطن الأصـــلي للزاندي بالتأكيد، بيد ان رواياتهم الشفهية تقول إنهم قد هاجروا من شواطئ إحدى البحيرات تحت ضغط متواصل من قوم يلبســـون ملابس بيضـــاء 1. وبالنظر على أنهم يتحدثوا إحدى اللغات السـودانية فإن المؤرخين ينسـبون هجرتهم إلى منطقة بحيرة تشـاد تحت ضـغط بعض القبائل العربية الإسـلامية. والواقع اليوم فإن الزاندي هم في الحقيقة خليط من القبائل الســودانية والمجموعات المحلية الذين تزوجوا وانصـــهروا في بوتقة اجتماعية واحدة تحت القيادة القوية لزعماء الأفونفارا الذين قاموا بتأسيس مملكة الزاندي في تلك المنطقة. وقد تميزت قبائل الزاندي بالتنوع العرقي والثقافي داخلها بســـبب اتجاه الملوك إلى اســـتيعاب القبائل المهزومة في المنظومة السـياسـية والاقتصـادية للدولة. كما ان ممالك الزاندي تميزت بنظام إداري جيد يحدد بوضوح الحقوق والواجبات.

القبائل الزنجية في غرب وســـط البلاد مثل الفور والنوبة والفونج بالرغم من عدم معرفة تاريخ لوجودهم في البلاد إلا أن هذه القبائل اســـتطاعت تكوين ممالك لها ذات صـلة بالثقافة العربية الإسـلامية فكانت مملكة الفور في غرب السودان ومملكة تقلي في وسط السودان ومنطقة جبال النوبة والسلطنة الزرقاء في منطقة النيل الأزرق يعكس التداخل القوى للبعدين العربي الإســـلامي

1 – محجوب الباشا، مرجع سابق، ص78.

والإفريقي إذ أن هذه القبائل لا زالت تعتز بتراثها وثقافتها الإفريقية وهويتها الإسلامية الأمر الذي يعكس واقع الهوية في عقل الإنسان وعواطفه[1].

يتضـــح مما ذكرناه آنفا أن شـــمال الســـودان وجنوبه قد اتخذا اتجاهين مختلفين في تطورهما فيما يتعلق بالتكوين العرقي والثقافي مما كان له أكبر الأثر في العلاقات بين الجانبين لاسيما في مناطق التماس التي شهدت تمازجا واضحا بين العناصر المختلفة. فتجربة دينكا انقوك مع جيرانهم عرب المسيرية (البقارة، الحمر) الذين عاشـوا وتفاعلوا معهم تعكس بجلاء العلاقة بين الشـمال والجنوب. فدينكا نقوك يعيشـون في ولاية جنوب كردفان إحدى ولايات الشـمال في منطقة (اب يي) بينما يعيش بشـكل رئيســي الدينكا في الولايات الجنوبية. ويجاور دينكا نقوك مباشرة في الشمال قبائل المسيرية الذين اختلطوا معهم ولكن نتيجة لتطور الصراع حول السلطة بين الشمال والجنوب بدا دينكا نقوك في ربط هويتهم وانتمائهم بالجنوب بينما ربط جيرانهم المسـيرية أنفسـهم بالشـمال، رغم التداخل الواضــح بين القبيلتين الذي بلغ إمتدادات واسـعة،وتتحدث السـجلات التاريخية عن زعماء نقوك كمســـتعربين يطلق عليهم ألقاب عربية مثل الملك والسلطان والناظر وذلك كانعكاس للتمازج الذي كان سائدا بين الطرفين، كما أن (المسـيرية الحمر) رغم أنهم يعتبرون من القبائل الشـمالية الأوضـح عروبة إلا أنهم أكثر ســوادا وأكثر افريقية في تعبيراتهم الثقافية مثل الرقص والموســيقى وأكثر ليبرالية في نظرتهم للمرأة ومرتبطون بالأبقار أكثر من الإبل ويلبســون ملابس خفيفة. كما أن إسـلامهم تشـوبه مظاهر وثنية عديدة ال يجانب تحدث

1 – عبد العزيز حسـين الصـاوي، السـودان حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسـات السـودانية، الخرطوم، 1994، ص 80-81.

كثير من دينكا نقوك عربية البقارة بطلاقة فيما يتحدث بعض البقارة لغة الدينكا[1].

من الواضح انه رغم مشكلة علاقات الشمال بالجنوب وصراع الانقوك والمسيرية، فهما يلتقيان في العديد من الجوانب المشتركة. لكن المتغير في العلاقة بين الطرفين هو سعي كل منهما نحو السيطرة على القوى الأخرى لتحقيق تحالف يغير موازين القوى في المنطقة، وهو رد الفعل الذي يؤدي إلى الصراع والحرب. وفي نفس الوقت فإن المشكلة تشير إلى أهمية الأسس لحل الصراع من خلال إعادة صياغة الهوية السودانية والانتماء وفتح قنوات التفاعل الثقافي والعرقي بين الشمال والجنوب. لا سيما وان التركيب العرقي في السودان إنما هو هجين بين المكونات المتساكنة، فإدعاء كل من الشماليين المستعمرين والجنوبيين الزنوج النقاء العرقي ينطوي على مغالطة واضحة، فالصراع يرتبط بالهيمنة السياسية والاقتصادية في الظاهر وأن قضايا التمايز العرقي تلعب دورا كبيرا فيه لكن السؤال هو هل الانتماء العرقي وحده يحدد الهوية؟ في ذلك يقول الكاتب فرانسيس دينق إن مفهوم الهوية في السودان ليس دائما وصفا للحقائق المحايدة بل أصبح معيارا لتحديد مكان الفرد في المجتمع، ويعتقد الكاتب أنه أصبح في السودان نقطة البداية لتحديد من يحوز على ماذا؟ ومن يشغل أي منصب؟ ومن هو جدير بالاضطلاع بهذا الدور أو ذاك في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد2. نتج عن هذه الرؤية ظهور مجموعة من السياسات المعقدة التي يرمي أصحابها من وراء ذلك التحكم في المجموعات العرقية التي ينتمون إليها وإدامة السلطة النسبية لتلك المجموعة على المجموعات الأخرى.

1 – د. فرانسيس دينق، مرجع سابق، ص 60-61.

2 – فرانسيس دينق، مرجع سابق، ص63.

وبســـبب هذا التكوين الهجيني وبروز دور المجموعات العرقية في الحياة السياسية أخذ مفهوم الهوية يشكل محور صراع فبدا سؤال الهوية السودانية أهي عربية أو افريقية؟ وبرزت في المواثيق والمعاهدات مفردات في هذا الســـياق حيث جاء في الدستور وصف السودان على أنه (بلد عربي إفريقي)[1].

وهو وصف يعبر عن الأهمية الإستراتيجية للسودان ولكنه هل يعبر عن الهوية كمنظومة متكاملة الخصـــاص المادية والروحية والوجدانية التي تميز مجموعة من البشر عن غيرهم. ويعكس الصراع الدائر حول منطقة (أبيي) التي يقطنها دينكا نقوك والمسيرية الحمر نموذجا لصراع الهوية الذي يشكله الانتماء العرقي والذي ربما يكون من الإشكالات المستقبلية لوحدة السودان رغم تمظهره السياسي.

يقول الدكتور منصور خالد السودانيون ليسوا قومية بالمفهوم الانثربولوجي أو السلالي وإنما هم شعب واحد بالمفهوم السياسي تمازجت عناصره في فضاء جغرافي محدد وأفق تاريخي معين ولكل واحد منهم مزاج خاص وفي القانون ترتكز المواطنة[2].

إن وهم النقاء العرقي التي اســتقرت في عقول بعض النخب الســـودانية هو نتاج لأفكار وتصـورات ذاتية تستخدم نظرية التفوق والتميز لتبرير السيطرة على الآخر. وما كانت هذه الأوهام لتصــــبح ذات بال لولا النتائج الاجتماعية التي ترتبت عليها، ومن أكثر تلك النتائج أضرارا بالمجتمع ظاهرة إسناد الأدوار في المجتمع تبعا لتقسيم ثقافي وعرقي مسبق، مما قاد بمرور الزمن إلى تعميق الظلم وعدم المســاواة3. فالمظالم الاجتماعية في الســـودان ارتكزت على بنية

---

1 – دستور الدولة، المادة (3).

2 – منصور خالد، السودان: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن، ط2000، ص341.

3 – المرجع نفسه، ص 344.

تحتية ثقافية معقدة لها أساطيرها الخاصة عن الذات وعن الأخر، وصحبها تواطؤ جماعي في باطن العقل وابتدعت لها أمثالا تكسب بها قدرا من المصداقية لدعواها بأن بعض البشر ما خلقوا إلا لأداء وظائف معينة. وأن هذه الأوهام لم تجد سياسات حازمة من الدولة لإزالتها الأمر الذي أدى لاحتقان وزيادة حدة الصراع وبروز الاستقطاب الجمعي. الأمر الذي سعر من نيران الصراع تطاوله ونبش الأعراض التي أدت لثقافة العبودية. وما خفف من وطأة الأمر جعل المواطنة أساسا للحقوق والواجبات في الدولة السودانية، لما فيها من رباط موضوعي لا ذاتي لقضايا مثل الدين والعرق. ذلك العقد الاجتماعي بطبيعته يرمي لتغليب الجوامع وتقليص الفوارق بين المواطنين. وبهذا الفهم تترسخ فكرة المواطنة في العقل الجمعي والاعتراف بالتنوع كحقيقة ثابتة وباقية تعكس الوجه الاصيل للسودان.

كما إن عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي بين الاقاليم والسياسات المتعاقبة لذلك خلق أنماطا من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تحت صفوة تقليدية كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر في تشكيل الواقع السوداني الماثل

ويمكن القول بأن اهم الطبقات الأساسية في السودان هم:

المزارعون والرعاة وتشكل هذه الطبقة 65% من السكان حيث يعيشون في الريف ويكسبون رزقهم من استغلال الموارد المتاحة في بيئته، من خلال التكامل بين مواردهم الطبيعية ونظمهم الاجتماعية المعقدة[1]. وتعمل هذه الشريحة في الزراعة والرعي وغالبيتهم من صغار المنتجين حيث الملكية الخاصة بالأراضي عرقية في معظم أجزاء السودان الأمر الذي أدى لحدوث صراع بين هذه الفئات نفسها وبين الرعاة والذين هم أيضا يشتغلون بالزراعة.

---

1 – عبد الغفار محمد احمد، السودان الوحدة في التنوع، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1992، ص53.

وتعتبر الأحداث التي يشهدها إقليم دارفور ومنطقة جنوب كردفان إحدى إفرازات هذا النمط من الصـــــراع القائم بين المزارعين والرعاة. كما أن الصـــــراع القائم في منطقة أبيي بين الدينكا والمسـيرية مصـدره المرعى. وكثيرا ما نجد النزاعات الطرفية قائمة على هذه الخلفية حيث يمتهن الســـكان المنحدرون من قبائل زنجية حرفة الزراعة فيما يمتهن الســكان المنحدرون من أصـــول عربية حرفة الرعي.

اما الطبقة العاملة تعتبر الطبقة العاملة في الســـودان من أكثر شـــرائح المجتمع تأثيرا على الأوضـــاع الســياســية في البلاد، وذلك من خلال أطرها التنظيمية المتمثلة في النقابات والاتحادات والمنظمات العمالية والمهنية، وقد لعبت دورا هاما في تنظيم الاضـــطرابات والمظاهرات الشـــعبية التي شـــهدها السودان خلال الفترات السابقة1، بالرغم من أن معظم هؤلاء العمال يعملون مع مستخدم واحد هو الحكومة إلا أن الولاءات الأثنية والطائفية والسياسية كثيرا ما تؤثر على دور هذه الطبقة.

طبقة التجار لها تاريخ طويل في التطور الاقتصادي والسياسي في البلاد فهي تشمل التجار وأصحاب المشاريع الزراعية والصناعية وكثيرا ما تلعب دور الوسيط في الحركة السياسية حتى أصبح لها دور سياسي يمثل ثقلا اعتمدت عليه كل النظم التي حكمت الســـودان. وينحدر معظم المنتمين لهذه الطبقة من شـمال السـودان ومن مجموعات اثنية تتمركز في الشـمال والوسـط. حيث ينظر الجنوبيون لها بأنها شـــاركت خلال حقبة ما قبل الاســـتقلال في تجارة الرقيق وقد عرفت باســـم الجلابة باعتبارهم يجلبون البضـــائع. وقد تطور هذا

---

1 – تيم نبلوك، صـــراع الســلطة والثروة في الســـودان، ترجمة الفاتح التجاني، دار جامعة الخرطوم للنشـــر، الخرطوم، 1994، ص107.

المصـــطلح إلى مفهوم ســـياســـي لتعريف فئة اجتماعية لعبت دورا تاريخيا في المجتمع السوداني[1].

طبقة القيادات التقليدية تشمل هذه الشريحة في تركيبة المجتمع السوداني قيادات الإدارة الأهلية وقيادات الطرق الصـــوفية وزعماء القبائل والعشـــائر. فقد عملت الإدارة البريطانية على استقطاب واستخدام القيادات الأهلية ومنحها ســلطات إدارية وأمنية لبســط ســيطرتها على مختلف أنحاء القطر[2]. ويعتبر الزعماء الدينيون جزءا من هذه الطبقة. فهنالك طائفتان دينيتان في الســـودان تركتا بصـــماتهما على الحياة الســياســية المعاصــرة منذ الثلاثينات من القرن الماضي وهما طائفة الأنصار وطائفة الختمية.

التنوع الثقافي والديني في السودان:

برزت عدة مفاهيم وتعريفات للثقافة بمعناها الشـــامل فقد عرفها الكاتب الأمريكي"تيلر" بأنها كل متكامل فحواه الآداب والتقليد الموروث والعادات والمعتقدات والأخلاق والقانون والمعرفة والمكتســـبات التي أنجزتها الأجيال المتلاحقة، وبمعنى آخر فانه المكون الذي نراه منعكســـا في الآثار والفنون والابتكارات والتقنية والفلوكلور والعلوم وحتى الفكر، تلك هي العناصـــر التي تضـــفي على كل مجتمع طابعه الخاص "[3] ويمكن تقســـيم الثقافة من حيث الممارســـة إلى ثقافة عمومية،وهي القاســـم المشـــترك الذي يجمع كافة الأفراد والجماعات والأمم والشـعوب، وثقافة خصـوصـية ذات لونية محددة تتميز بها مجموعة محددة داخل الجماعة الأم كاللغة الخاصـة والمعتقد والفنون المختلفة. فالثقافة لا تنشأ من فراغ بل هي نتاج خبرات إنسانية تراكمية متفق عليها نسبيا

---

1 – عبد الغفار محمد احمد، مرجع سابق، ص62-63.

2 – تيم نبلوك، المرجع السابق، ص62.

3 – عبد الرؤوف محمد ادم، مرجع سبق ذكره، ص39.

ومع مرور الزمن تصبح المرجع الأساسي للعقل الجمعي للمجتمعات وتتحكم في تصرفاتهم وسلوكهم وفقا للتطور التاريخي للحياة، يتم ذلك في ظل قناعات الجماعات الثقافية المعينة لذلك، فان فإن أي محاولات للمسخ الثقافي والتعالي والتهميش قد تؤدي إلى نشوء الصراعات والنزاعات، وتلعب مؤثرات تاريخية وجغرافية بيئية كالمناخ أو التساكن (كالتنشئة الاجتماعية) أو اقتصادية (كالزراعة أو الرعي أو الصناعة) أو سياسية (نوع الحكم والمشاركة والدولة) دورا في تشكيل السلوك الثقافي المتنوع[1].

إن موضوع التنوع الثقافي واحد من الموضوعات التي احتلت مكانا بارزا في برامج المؤسسات الدولية المعينة—ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نظمت اليونسكو في عام 1998 مؤتمرا لدراسة التنوع الثقافي في العالم وأصدرت تقريرها الذي أكد أن الثقافة هي مجموعة من الملامح الروحية والفكرية والوجدانية التي تميز مجتمعا ما أو مجموعة ما عن غيرها[2].

السودان بلد زاخر بالتنوع الثقافي والديني فهو يشكل فسيفساء تستوعب داخلها نحو 595 مجموعة قبلية تتحدث أكثر من مئة لغة ولهجة من غير العربية3. هذا الثراء الالسني يتبعه كذلك تنوع في أوجه الإبداع الثقافي الأخرى مثل الموسيقى والأغاني والأحاجي والأعمال اليدوية والحرفية، حيث يشكل الرقص والموسيقى عناصر فاعلة في تكوين الثقافي لأهل السودان إذ لا يخلو

---

1 – أمين زكريا، السودان بين صراع الثقافات وثقافة الصراع، الشبكة الدولية للمعلومات، موقع Sudannile.com، ب ت، ص2.

2 – منصور خالد، جنوب السودان الصورة الزائفة، دار التراث، القاهرة، 2000، ص383.

3 – محجوب الباشا المرجع السابق، ص 32–33.

منشـــط من مناشـــط الحياة الاجتماعية منها. كما تســـتخدم وبأشـــكال مختلفة في الأفراح والوفاة والأعياد والمناسبات القومية.

الثقافة العربيـة لعبت دورا مركزيا في تشـــكيل الهويـة الســـودانيـة في مجالين: الأول كوسـيط لغوي للتواصـل بين شـتى الأقوام، والثانية كوسـيلة للنفاذ على فضاء معرفي أوسع. فمركزية الثقافة العربية لا يمكن إنكارها بل كان يمكن أن تحقق وحدة السـودان المرتجاة لولا ما أشـير إليه سـابقا من سـياسـات استعمارية وقفت عائقا في تمددها وانتشارها، فضـلا عن النظرة القاصـرة لبعض النخـب الســـودانيـة تجـاه الثقـافـات الإفريقيـة التـي لا ترى فيهـا غير الجـانـب الفولكلوري انطلاقا من معايير قيمية ممعنة في التمركز حول الذات مما أدى إلى تصـــنيف الثقافة العربية من بعض المجموعات الإفريقية إلى أنها هرمية استعلائية في محاولة لاستدعاء رواسب ثقافة الاسترقاق وربطها بالصراع القائم اليوم وتصـــوير دعاة الثقافة العربية بأنهم يســـتحقرون الثقافة الســـودانية غير العربية واختزال الثقافات الإفريقية كلها في الجانب الفولكلوري الطقوســـي. وقد شـــهدت الســـاحة الســـودانية قيام العديد من التنظيمات التي كانت تهدف للاحتفاظ بتفردها وكينونتها الثقافية، ولعل أبرز هذه التنظيمات الاتحاد الفدرالي الذي يمثل ابناء الفور في الغرب، واتحاد أبناء جبال النوبة في وســـط البلاد ومؤتمر البجة في شـرق السـودان. وكان العامل المشـترك لدى هذه التنظيمات هو المطالبة بالمزيد من المشـــاركة في الســـلطة المركزية وإعادة بعث الثقافة المحلية وحماية الأقليات العرقية.

أدي الصـــراع القائم بين المركز والأطراف وإلي مصـــطلح التهميش إن المحاولات الرامية إلى تهميش الثقافات الســـودانية غير العربية هي في حقيقتها تعبير عن عصـبية ثقافية. وكان من حسـن حظ السـودان ان المظالم التي عبر عنها أبناء الجنوب وبعض المناطق المهمشة الأخرى كانت دوما مظالم سياسية

واقتصادية وكان يمكن معالجتها في هذا الإطار. ولكن السياسات الخاطئة التي سـادت خلال الحكم الوطني رأي فيها أنها البعض أضـفت إلى تلك الظلامات أبعادا ثقافية تتمثل في طرح اللغة العربية والحضـارة الاسـلامية كركائز اساسية للهوية السـودانية دون النظر الى الثقافات الافريقية الاخرى واتاحة الفرصـة الكافية لها لتعبر عن نفسها بشكل متوازن مع الثقافة العربية الاسلامية " فمثلا قامت وزارة الثقافة والاعلام بمراجعة التراث الفولكلوري لانتقاء ما وصـفته بالاغاني الخاصة وحجب الأغاني الموصوفة بأنها غير لائقة كتلك التي تتغزل في وصـف المرأة او التي يقسـم فيها الملحن بغير الله وهذه تمثل بعدا في ثقافة الجماعات الوثنية في بعض مناطق السـودان. كما ان تغيير العملة من الجنيه الى الدينار يرى فيه غير المسلمون صبغا للعملة الرسمية بالصبغة الاسلامية حيث ساد الدينار في العصر الاسلامي الاول، فضلا عن النزعة الإسلامية في عقيدة الجيش القتالية وربطها بالجهاد واتخاذ مسميات للكتائب"[1].

في تصـريح لمدير الهيئة القومية للاذاعة اشـار إلى حدوث تغيير في نوعية البرمجة والاشكال الاذاعية المستخدمة في الاخراج "والمراقب يلمس فيها الوجه الإسلامي خلال ما قدم من برامج دون ان نسمي ذلك ولذلك اسقطنا ما يسمى بالبرامج الدينية. ويبدو التوجه الاسلامي في كل البرامج وبشكل خاص الثقافية والمنوعات السياسية وعن النسب المعمول بها من ناحية تنويعات المادة الإذاعية يقول النسـب التي يعمل بها قبل الثورة كانت ضـعيفة جدا، الاخبار والسـياسـة كانت 25% والإرشـاد والتوجيه12% والثقافية البحتة 8% وبرامج تنمية المجتمع 5% فأجملنا كل هذه النسـب في الإدارة الثقافية والتي منحت

1 – عبد الرؤوف محمد ادم، مرجع سابق، ص40.

أكبر نسبة على مدى السنوات الماضية 33% وتضم الدين والتعليم والثقافة والآداب والتوعية والتوجيه والإرشاد"[1].

وفي جانب المنهج التعليمية طلب من الجامعات ودور العلم الأخرى توخي الحذر عند وضع المقررات الدراسية فعلى سبيل المثال لم تجعل وزارة التربية والتعليم رواية الطيب صالح موسم الهجرة إلى الشمال ضمن مناهج التعليم بدعوى أنها غير أخلاقية وتعكس الواقع السوداني بثوب خليع غير مكترث للحشمة والحياء. هذه السياسات جعلت بعض الجماعات غير العربية تعتبر أن هناك هيمنة من قبل المستعربين بغرض تغليب الهوية العربية ورفع شأنها على أساس أنها المكون الأوحد للثقافة السودانية وتهميش الثقافة الافريقية بدعاوي التحريم والبدائية وخلوها من القيم الأخلاقية. ولا تخلو قضية الهيمنة الثقافية من خلفيات تاريخية فالنخب السياسية السودانية قديما أخذتها الحماسة المفرطة في تسيد الثقافةالاسلامية العربية على البلاد فمثلا تصريح وزير المعارف علي عبد الرحمن في جلسة البرلمان الدورة الأولى عام 1958 يقول" إن السودان دولة عربية، ومن لا يشعر بأنه عربي فعليه مغادرة البلاد "[2] جاء ذلك ردا على طلب تقدم به عضو جنوبي في نفس البرلمان يلتمس فيه اتخاذ اللغة الإنجليزية كلغة رسمية لأهل الجنوب، هذا النوع من التصريح أعطى الساسة الجنوبيين ذخيرة لا تنفذ في حربهم الثقافية ضد الشمال. سيما وأن الاعتراف بأي لغة غير اللغة السائدة كلغة عمل حسبما تقتضي الضرورات أمر ليس بالغريب. وقد اعتمد البرلمان السوداني فيما بعد اللغة الإنجليزية كلغة عمل، كما اتفاقية نيفاشا مؤخرا، فاللغة ليست أكثر من وسيط رمزي للتواصل بين البشر وقد صرح المثقف الجنوبي"فرانسيس دينق" عقب اتفاقية أديس أبابا

1 – عبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص41.

2 – منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، دار تراث، القاهرة، ص 664.

مؤكد " ان الاعتراف بالبشـــر كما هم واحترام خصـــائصـــهم الثقافية كما هي يجعلهم أكثر رغبـة في تبني النموذج الثقـافي للمجموعـات التي يتفـاعلون معها على نحو أكبر "[1].

إن تجربة بعض مناطق التماس بين الشمال والجنوب تكشف بأن قضـية الانتماء أو الهويـة يمكن إعادة صـــياغتها إذا توفرت الشـــروط المناســـبة وفي مقدمتها الثقـة بين الأطراف وان الخوف من طمس الهويـة يزداد عنـدما يحمل معه آلية الســـيطرة والهيمنة فتجربة منطقة أبيي وجبال النوبة والأنقســـنا تعكس التلاقح الثقافي بين الثقافة العربية والأفريقية. فالشـــمال قاوم محاولات العرب عند دخولهم غزوا للســـيطرة على البلاد ولكن عندما جاءوا للعمل كتجار داخل الســودان ظل نفوذهم يتزايد ويتســع حتى تمكنوا من الســيطرة على مقاليد الأمور[2]، فالثقافات النوبية في الشـمال سـابقة للإسـلام والثقافات الجنوبية ذات جذور مشـتركة معها، فجميعها ترتكز في الميل الشـديد لنظام الأسـرة الذي يتخذ أشـــكالا متعددة من الاحترام والتقدير للأســـلاف وثقافاتهم. كما أن هناك العديد من العادات والثقافات ذات الطابع المسـيحي مازال سـكان الشـمال رغم مظاهر الاسـلمة يعملون بها فمثلا ظاهرة تعميد الأطفال لاتزال العديد من الأسـر حتى الآن تتبع تلك العادة الشائعة عند المسيحيين[3]. الوضـع في الجنوب تنطبق عليه التعريفات ذات الطابع السـيسـلوجي المرتبط بأوصــاف الاثنية القبلية أكثر من اوصاف القومية وشبه القومية، وذلك يعني أنه لا يزال في طور التكوين والتبلور ولم يســـتكمل مقومـات تكوينـه القومي بعـد، بيـدأن هـذا لا يقلـل من قيمتـه وخصوصيته الثقافية.

---

1 – فرانسيس دينق، مرجع سبق ذكره، ص23.

2 – المصدر نفسه، ص24.

3 – المصدر نفسه، ص26.

لقد ظل الجنوبيون التقليديون يحتفظون بثقافة تركز على الإنكفاء الداخلي وترفض أي نوع من الاستيعاب، بيد أنها تتبنى بشكل إنتقائي وتدريجي بعض جوانب الثقافات الاخرى التي تتكيف معها ودمجها في نسيجها الخاص. كما أن بعض المثقفين الجنوبيين ذهبوا لوضع الشمال كله في قائمة الاتهام بسبب أخطاء النخب الطبقة الحاكمة فنجد بعض التصريحات غير المحسوبة الصادرة عن مسئولين في القمة مثل " محمد أحمد المحجوب" المفكر السوداني المعروف ورئيس الوزراء السابق الذي تحدث عن الثقافة السودانية في إحدى المحاضرات التي القاها على النحو: " إن الثقافة السودانية المميزة لابد أن تعتمد على التراث العربي والاسلامي وتغذي نفسها بالفكر الاوروبي بهدف خلق فكر قومي حقيقي يعبر عن خصائص شعب السودان في صحاريه وغاباته"[1] الأمر الذي يؤشر على تغليب الثقافة العربية للسودان حسب تقديرات من يتبنون الثقافات الاخري.

مما لاشك ان عملية التفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب قد ولدت ثقافة سودانية في بعض مناطق التماس وكان يمكن ان تصبح منطقة لتلاقح ثقافات حيث لاحظ البروفسور "مزروعي" حين اشار إلى أن الانقسام العربي الافريقي في السودان لا يعبر عن تشعب ثنائي بقدر ما يعبر عن تواصل معقد، يرى مزروعي ان التكامل الوطني يتطلب تساميا فوق كافة الخصائص العرقية والثقافية للجماعات المتفرقة[2]. وقد تضمن دستور السودان[3] مادة تتحدث عن حرمة المجتمعات الثقافية. وتنص على ان يكفل لكل مجتمع أو جماعة من المواطنين حق الاحتفاظ بثقافتهم الاصلية ولغتهم، وممارسة شعائر دينهم

---

1 – منصور خالد، مرجع سبق ذكره، ص675.

2 -Ali Amazrui. The Muitiple. Marginality of Sudan. Universtiy of Khartoum. 1968.P112.

3- المادة 27.

ولا يجوز إجبارهم على طمس كل ما ســـبق أو التخلي عنه. مما يعكس تحولا في فكر السياسي الشمالي بضرورة قبـــول الآخر والتحول من الرؤية الأحادية للثقافة وطرح مفهوم جديد يقوم علي المواطنة.

يتضـــح مما ســبق أن هناك شــريحة كبيرة من النخب ترى بأن العروبة والاســـلام هما المحددان الوحيدان للهوية الثقافية الســـودانية. وهذا الافتراض الخاطىء قاد إلى استقطاب ثقافي حاد ساعد في تباعد الأطراف لربما لو أخذنا البعد العربي وحده كمحدد للهوية الثقافية لأصـبح الأمر سـهلا باعتبار أن اللغة العربية أصبحت لسان التواصل بين أهل السودان كافة حتى داخل المجموعات غير العربية، ولكن دخول الدين كمحدد للهوية الوطنية زاد المشـــكلة تعقيدا فالتعددية الدينية في الســـودان تلاحظ حتى في الاســـرة الواحدة. التي يكون من بين افرادها المســـلم والمســـيحي وصـــاحب المعتقدات المحلية، خاصـــة في مناطق التداخل بين الشمال والجنوب كجبال النوبة والأنقسنا كما ان الديانة المســـيحية بكافة تفريعاتها الكاثلوكية، البروتســـتانية والأرثوذكســـية والمارونية منتشرة في أرجاء البلاد فالدين حقيقة من حقائق الحياة في كل المجتمعات.

وقد تعايشت الديانات في السودان جنبا الى جنب منذ زمن سحيق. ولكن بروز موضـوع الدين في الحياة السـياسـية ظهر عقب الاسـتقلال عندما طالب الجنوبيين بالنظام الفدرالي مقابل تطبيق الشـريعة الاسـلامية. فأصـبح موضـوع الدين الشـعار الاسـاسـي في كل البرامج الانتخابية للاحزاب في الشـمال عدا أحزاب اليسار فحزب الامة نادى ببرنامج الصحوة الاسلامية والجبهة الاسلامية القومية دعت الى الميثاق الاســـلامي والحزب الاتحادي الديمقراطي نادى بالجمهورية الاسلامية.

وحقيقة الامر فان الاحزاب الشمالية في معالجتها لقضية الجنوب اقنعت نفسها منذ البداية بان القضية لا تحل الا عبر التعريب والاسلمة. وحسب منطق اهل هذا المفهوم فان ساسة الجنوب الذين تربوا في احضان الكنيسة لا يمثلون الا خميرة عكننه او عقبة كئود في سبيل توحيد السودان مما ادى الى ان يتبنى الساسة الجنوبيون الدعوة الى الفدرالية في نظام الحكم والمناداة بضرورة الاعتراف بالخصائص الثقافية لاقاليم جنوب السودان، وبحقيقة تعدد الاديان.

كل هذه الامور حسب اهل الشمال ذرائع جاء بها الاستعمال فقد كان الحكم البريطاني يشير الى هذه الامور ويصر على تأكيدها في مشروعات الدساتير التي صاغا بهدف رعاية مصالح الجنوب1.

أن أول بلاد دخلتها النصرانية في افريقيا كان هي مصر والسودان واثيوبيا منذ القرن السابع الميلادي قبل وصول العرب الى السودان. وانتقلت المسيحية لجنوب السودان في العهد التركي حيث انشات ابرشيتين رئاسة الاولى في الخرطوم والثانية في أم درمان لتشرف على الجنوب وأوغندا، وبعد انتصار الثورة المهدية غادر معظم القساوسة السودان خاصة الاقباط عائدين الى مصر مصطحبين معهم الالاف من اتباعهم. كما ان الكنيسة الكاثولوكية التي اقامت اول بعثة للكرسي الرسولي في الخرطوم اهتمت بايفاد ممثلين من الجنوب لدراسة اللاهوت وتوسعت في انشاء الكنائس حيث تم تشيد كنيسة اخرى في جونقلي في موقع يعرف حاليا باسم " كنيسة " كما شيدت كنيسة أخرى في مدينة فازوغلي على الحدود الاثيوبية ومن ضمن الذين تم ابعاثهم الى فيرونا "السيدة بخيتة" وهي فتاة من قبيلة الداجو بدارفور يعتقد انها بيعت كرقيق في منطقة الضعين فلجأت إلى الكنيسة وتنصرت. وكان لهذه الفتاة شأن كبير إذ عملت الكنيسة على تدريبها في مجالات الخدمة الانسانية وبلغت شأوا عاليا حيث تم تعميدها قديسة في أواخر الثمانينات. وتعتبر أول شخص أسود يحظى

بهذا الموقع المقدس في المنظومة الكاثلوكية1. وقد ظلت الحادثة تشكل علامة بارزة في التاريخ الكنسي في السودان. بيدأن التعايش بين الأديان في السودان مسالة يعترف بها الجميع ويتحسسها كل زائر إلى البلاد. وقد أعان على ذلك الاسلام الشعبي الصوفي حبث تأثر السودان به أبان قيام الممالك الاسلامية.

وانتشرت الطرق الصوفية التي نشأت في شمال افريقيا مثل التجانية والقادرية والسمانية. وقد برز الدين كفاعل في السياسة بعد إعلان الرئيس السابق جعفر نميري تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في العام 1983، الأمر الذي زاد من "الأجندة" الحربية لدى الجنوبيين بالرغم من أن تطبيق الشريعة جاء بعد قيام حركة التمرد بفترة وجيزة. فدخول الدين في الصراع في مجتمع كالسودان يشكل المسلمون غالبية فيه وله تجربة اسلامية عريقة تتمثل في الدولة المهدية التي حكمت السودان في ظل الشريعة الإسلامية لأكثر من عشرين عاما خلت تشكل محور الصراع بالنسبة للشمال والجنوب معا يصعب التراجع عن المشروع الاسلامي والانتقال للعلمانية مرة أخرى رغم الإغراءات التي تطرحها، لان القبول بالعلمانية خصوصا في سودان ما بعد الشريعة فيه كثير من الصعوبات والانتحار السياسي.

وفي ذلك يقول "على مزروعي" ان الشريعة الاسلامية بمجرد تطبيقها يكون من الصعب التراجع عنها2. فواقع السودان هو واقع الدولة الوطنية متعددة الاديان متنوعة الرؤى حول الدين الواحد وهذا ما ذهب إليه" إتفاق مشاكوس" حين أقرت مبدأ المواطنة والاعتراف بأن السودان وطن متعدد الأديان والأعراق. كانت فترة حكم الانقاذ من أكثر الفترات التي برز فيها الخطاب الاسلامي بشكل كبير وذلك عندما طرحت مشروعها الحضاري الذي يرتكز

---

1 - منصور خالد، المرجع نفسه، ص350.

2 - عبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص13.

على بعث الحضـــارة العربية والاســـلامية الأمر الذي أدي لردود فعل داخلية وخارجية واســعة، حيث اســتطاع خصــومها في الداخل تصــوير المشــروع الحضـاري على أنه يهدف لأسلمه الجنوب ومصـادرة حرية الاعتقاد ودللوا على ذلك بالشــعارات التي نادت بها وعلى رأســها الحملات الجهادية ضــد التمرد في الجنوب. أما خارجيا فقد أتهمها البعض بأن مشروع الإنقاذ يهدف لتصـدير الثورة الإسـلامية إلى دول الجوار لاسيما في منطقة القرن الافريقي الأمر الذي ادى لمحاولة عزل النظام وفرض عقوبات دولية عليه. ومهما يكن فإن الحقيقة الراسخة التي لا جدال حولها هي أن الخلفية الدينية لسكان الشمال قائمة على الإسـلام وقد تطور الإسـلام تاريخيا وأصـبح أسـاسـا للقيم المعيارية التي يحتكم إليها أهل الشمال قاطبة ولعب الاسلام الشعبي المتمثل في الطرق الصوفية دورا هاما في تكييف وتشكيل الوعي الجمعي لسكان الشمال خاصة على عهد الدولة المهدية التي شكلت الوجدان السـوداني وارسـت الأفكار الأسـاسـية التي قامت عليها الهوية السودانية وفق التعدد القبلي والاثني والديني. ومنذ المهدية لم يبرز الخطاب الديني بشـــكل حاد إلا بعد تبني الرئيس نميري لقوانين الشـــريعة الاســـلامية مطلع الثمانينات من القرن الماضـــي وقد أدت لان تتبني الأحزاب الســـياســـية في برامجها الخط الإســـلامي في صـــياغة الحياة الســـياســـية عبر الشعارات الدينية وأصبحت قضية الدين والسياسة واحدة من القضايا البارزة في برامجها.

وأصـبح هناك توافق لاحقا عام وسـط النخبة السـياسـية السـودانية حول قضـــية الدين والتنوع الاثني والثقافي في الســـودان، برز ذلك بشـــكل واضـــح في برنامج الأحزاب الســـياســـية والمواقف الرســـمية للحكومة وبعض القوى الجنوبية. ويتضـــمن هذا التوافق ضـــرورة إعادة النظر في المكونات التي تحدد الهوية القومية السودانية وعملية الاندماج الوطني داخل الكيان السوداني الموحد

بارتباطه بالثقافتين العربية والإفريقية في إطار تسوية وطنية تاريخية ترتكز على جعل الديمقراطية والمساواة وحقوق المواطنة وواجباتها هي الاساس. مع ذلك يبقى السؤال قائما ما هي حدود هذا التعدد والتنوع وماهي استحقاقاته المباشرة ودوره العملي في الحياة الوطنية وبناء الدولة الموحدة؟ لان الإجابة على هذه التساؤلات ظل سكوت عنها حتى قادت للحرب الأهلية وتدويل الازمة السودانية ودفعها في اتجاه تفكيك وحدة هذه البلاد وتمزيقها على اسس عرقية ضيقة مع غياب الديمقراطية واتساع مساحة النزاع تعقد الصراع وتحولت قضية الهوية من مجالها الثقافي إلى المجال السياسي واستخدامها في الإثارة والتحريض والاستقطاب وتصوير السودان كمجموعات قبلية وإثنية متصارعة تهدد وحدته. بيدأن الاعتراف بواقع التعدد الثقافي والديني والاثني يعني ان السودان ليس قومية واحدة حسب التعريف العلمي لمفهوم القومية أي ان هويته مركبة من عدة قوميات بعضها مكتمل والآخر لايزال في طور التبلور، فالهوية الوطنية بمعناها الحديث ظهرت مع بدايات الحركة الوطنية الحديثة في ظروف مواجهة الاستعمار البريطاني وبداية إحتكاكها بالحضارة الغربية وعملية التحديث ولذلك كان التركيز على اللغة العربية والاسلام بحكم دورهما الأساسي في بناء الدولة السودانية وتعزيز وحدته وقد ساعد على المفهوم وتطوره عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية تشمل نشؤ الطبقة الوسطى من التجار والأفندية والتي ارتبط نشاطها في المدارس والجامعات ومكاتب الدولة والأسواق حيث لعبت دورا هاما في نشر الوعي الجديد لمفهوم الوطنية السودانية،التي ترتكز على الحضارة العربية الاسلامية وتتكامل مع البيئة السودانية وفق ماتم في القارة الافريقية سواء كان ذلك في شرق افريقيا أو شمالها[1].

1 – محمد علي جادين، الهوية القومية في السودان بين العربية والافريقية، الشبكة الدولية للمعلومات، موقع سودانايل ب ت.

الأزمة الســـودانية في جوهرها ازمة فكرية اجتماعية تتعلق بفهم طبيعة التركيبة الاثنية الثقافية الدينية للشعب السوداني وكيفية تعايش هذه المجموعات مع بعضـها البعض لتشكيل هوية ثقافية مشـتركة تعكس كل هذا التنوع الواسـع. وقد ظهر ضــــوء في آخر النفق من خلال حركـة الحوار الوطني الدائر بين مختلف القوى السـياسـية والجهوية يركز على الاعتراف بالآخر وبالتعدد الاثني والثقافي والديني في البلاد من خلال مقررات أسمرا التي جسدت رؤية المعارضة الشمالية واتفاق مشاكوس الذي أبرز رؤية الحركة الشعبية والحكومة السودانية الأمر الذي يقود لإعادة النظر في المكونات الاســــاســـية التي تقوم عليها في الهوية القومية للســـودان وعملية الاندماج الوطني داخل الكيان الســـوداني الموحد بارتباطاته العربية والافريقية من خلال تســـوية ســـليمة ترتكز على الديمقراطية والمســـاواة وحقوق المواطنة وواجباتها، وهذا يقود لمناقشـــة إشـكالية الهوية ومالحق بها من تشـوهات فضـلا عن الدور العربي والافريقي في تشـكيل الهوية القومية السودانية.

الدور العربي والإفريقي في تشكيل الهوية السودانية:

إن التعريب بمعنى التمازج العرقي والثقافي والديني في الســـودان بدأت تأثيراته قبل ظهور الإســـلام في المنطقة إذ لم يكن الســـودان كله موحدا خلال تاريخه الوســـيط، حيث قامت في البداية ثلاث دويلات هي نوباتيا والمقرة في الشـمال وعلوة في الوسـط وعاصـمتها سـوبا جنوب الخرطوم، فيما بعد توحدت نوباتيا والمقرة في دولة واحدة عاصـــمتها دنقلا. لقد نعمت البلاد باســـتقرار ســياســي لفترة طويلة أثمر خلالها تلاحم الثقافات المحلية مع الديانة المسـيحية الوافدة وأحدثت رصـيدا حضـاريا مميزا كانت حصـيلته الأهرامات في شـمال الســـودان القائمة حتى اليوم والفنون الزخرفية واللوحات التي تزين الكنائس وفي الإنجيل المكتوب باللغة النوبية القديمة[1].

1-فرانسيس دينف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وعندما سـقطت الدولة المسـيحية نتيجة للهجرات العربية المتتالية إلى السودان ومصر، اعتنق سكان شمال السودان ووسطه الدين الإسلامي بشكل تدريجي وبمرور الوقت اتخذوا من العربية لغة تجمع بين فئات المجتمع المختلفة كما بدأت عمليات المصاهرة تلقي بظلالها في التركيب السكاني للسودانيين.

وتشـير المصـادر التاريخية إلى دخول العرب السـودان بأعداد قليلة منذ عهد حمير عبر البحر الأحمر أو عبر سـيناء جنوبا إلى السـودان الشـرقي. ولكن الأعداد الكبيرة منهم تسـربت من مصـر بعد الفتح الإسـلامي ثم جاءت أفواج أخرى من الشـمال الإفريقي. واجه العرب المسـلمون في البداية مقاومة شـرسـة من الدولة المسـيحية في دنقلا التي خاضـت ضـدهم حربا دفاعية قوية أدت إلى عقد اتفاقية سـلام مع المسـلمين تحفظ حقوق الطرفين في التنقل ودفع الجزية ووقف الاعتداء المتبادل وصـارت بلاد النوبة بموجب هذه الاتفاقية التي عرفت بالبقط خارج داري الحرب والإسـلام في آن واحد[1]. ولم يحسـم الأمر لصالح المسلمين إلا بعد ما دب الوهن في عضد الدولة المسيحية لأسباب كثيرة منها الأثر العربي الذي نتج من خلال توغل أعداد كبيرة من المهاجرين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حيث انهارت الدولة في 1371 وأسلم آخر حكامها وانفتح الباب واسعا أمام العرب والمستعربين لتأسيس الممالك والسلطنات الإسلامية مثل سلطنة سنار وسلطنة الفور[2].

لم تحظ الفترة الإسـلامية في السـودان بعمل آثاري كغيرها من فترات التاريخ السوداني. ففي المنطقة الشمالية الأوفر حظا في هذه الدراسات لم تعن البعثات العلمية الأجنبية إلا بعدد محدود جدا من المستوطنات الإسـلامية إذ لم

---

1 – يوسـف فضـل، مفهوم الامة السـودانية، دار جامعة الخرطوم للنشـر، الخرطوم، الجزء الاول، 1988، ص23.

2 – المرجع نفسه، ص24.

تكن ضـــمن اهتمام العلماء الأجانب. وقد أهملت تلك الآثار من منطلق أنها حديثة ولا تفيد في معرفة واقع يرونه ماثلا أمامهم، أما في بقية أقاليم الســـودان فظل العمل الآثاري في مجال الآثار الإســـلامية غير معروف ما عدا ما جمع من نقوش وشـواهد قبور إضـافة للوصـف العام لقباب ومدافن الفقهاء وشـيوخ الطرق الصـوفية ووصـف العمارة والآثار العثمانية في مدينة سـواكن في شـرق البلاد. فيما تشير الأبحاث إلى استمرار الاستيطان في المواقع المسيحية ولكن المباني تدهورت بعد ذلك ولم يجر ترميمها أو بناء مثيل لها. ويعتبر المقريزي وابن خلـدون من أهم المؤرخين للهجرات العربيـة إلى الســـودان[1]، ولم يكتـب السودانيون أنفسهم إلا القليل.

ومن أهم مـا عرف من مؤلفات محلية ومخطوطـة " ابن ضـــيف الله " المعروفة بالطبقات التي وضـــعها بلغة عربية محلية في مطلع القرن التاســـع عشـر وتحوي المخطوطة معلومات مفصـلة عن مشـاهير الفقهاء ورجال الدين كما تعد مصـدرا أوليا للحياة الدينية والاجتماعية والسـياسـية لفترة مملكة الفونج الإســلامية التي قامت وسـط السـودان مطلع القرن السـادس عشـر. ويذكر في هذا السـياق وثائق تمليك الأرض عند الفونج وشـجرات النسـب التي تؤرخ للأسرة السودانية وتحدد أصـولها العربية التي يراد لها دائما النقاء العربي بمدها إلى العباس عم الرسول (صلى الله وعليه وسلم)[2].

من جهة أخرى نجد أن تاريخ الممالك والمشـيخات الإسـلامية التي قامت في أقاليم السـودان الأخرى مثل العبدلاب شـمال الخرطوم وتقلي والمسـبعات في إقليم كردفان ومملكة الفور في الغرب يستمد من نفس المصادر المشار إليها والتي خطها أصحابها في مناخات تدعو لتأصيل النسب العربي القرشي وتهمل

1 - يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1975، ص109

2 - المرجع نفسه، ص114.

العنصــــر المحلي. وعلى الرغم من الحديث المتكرر عن التزاوج بين العرب والسكان المحليين فإن التاريخ القبلي يصر على ذكر الأب والجد العربي الأول، لهذا فإن المصادر المتوفرة لا تمكن من الحصول على معلومات تفيد في معرفة عمليات المزج السلالي أو تعريب السكان المحليين. ويبقى الحكم في ذلك من خلال النتائج فقط، لكن الواضـــح أن معظم الأنظمة التي تعاقبت على حكم الســودان ظلت تعمل بشــكل مســتمر على تكريس الهوية العربية الإســلامية وتعزيزها.

من أشهر مصادر التاريخ الشعبي السوداني الدارسة التي قام بها مكمايل أحد رجال الإدارة البريطانية في السودان حاول من خلالها وضع الأساس لتاريخ العرب في الســودان حيث ذكر ما لايقل عن مائة قبيلة يعود نســبها لأصــول عربية خالصة. وقد قسمت دراسة مكمايل السودانيين إلى طبقتين عرب وغير عرب. شكلت هذه الدراسة إطارا للدراسات التاريخية اللاحقة[1].

فيما يتعلق بوحدة أقاليم الســـودان فإن أيا من الممالك الإســـلامية آنفة الذكر لم تتمكن من بســط نفوذها على كل أو معظم أقاليم الســودان، ومع أن النظام كان اسلاميا في ظاهره، لكن كثير من العادات والطقوس المحلية القديمة ما زالت تجد تعبيراتها في حياة الأمراء ومساعديهم أو عامة الناس على الطريقة الوثنية أو المسيحية. بيد أن انتشار الإسلام وتزايد نفوذ رجال الدين كان عاملا فاعلا في انتشار اللغة العربية وربط أقاليم السودان الوسطى والشمالية في وحدة اجتماعية وسياسية كاملة[2].

عندما أكملت جيوش محمد علي باشـــا غزو البلاد وأقامت ما يعرف بالحكم التركي المصـــري كان من نتائج هذا الحكم الذي اســتمر ســتون عاما

1 – يوسف فضل حسن، المرجع السابق ص114.

2 – المرجع نفسه، ص116.

توحيد كل أقاليم السودان واخضاعها لحكم مركزي. وقد وضع الحكم التركي المصري أسسا حديثة للإدارات المحلية وربط السودان بالعالم الخارجي. انتهى الحكم بنجاح الثورة المهدية وهي أول ثورة تحررية في القارة الإفريقية تقوم على فلسفة دينية تهدف لتوحيد كلمة المسلمين وإزاحة الحكم الأجنبي وقد كتب لها النجاح ولكنها لم تستمر طويلا إلا أن آثارها الإسلامية العربية ظلت باقية إلى يومنا هذا.

إذن كيف ينظر السودانيون اليوم إلى ذلك التاريخ الثقافي؟ وكيف يقيمونه خاصة عندما يتصل الأمر بالهوية وتأصيل الشخصية الوطنية؟ وهل تعتبر الحرب القائمة اليوم واحدة من أدوات حسم الهوية السودانية؟ في ذلك يذهب عامة الناس وصفوتهم مذاهب شتى، فالتاريخ القديم بمعطياته الآثارية والحضارية لم يتسرب بدرجة كافية في الأدبيات المنشورة العامة وأن الموروث الثقافي الشائع في تناول هوية السودان يتوقف عند سؤال هل هوية السودان عربية أم إفريقية؟ لقد طرحت قضية الهوية السودانية في حوارات تتركز حول جدلية العروبة والأفريقانية مع اتخاذها أشكالا ومناحى متباينة، وفي ذلك يرى البروفيسور يوسف فضل (أن تكوين السودان بدأ في الإطار الجغرافي الحالي للبلاد منذ دولة كوش القديمة وما لحقها من حضارات في العصر الوسيط وأن السودانيين الحاليين يغلب في تكوينهم العرقي العنصر الأفريقي. كما أن عمليات التزاوج والانصهار مع العرب الوافدين أنتجت أجيالا من المستعربين. ويضيف إن عروبة السودان بالمولد وباللغة والوجدان ولكن الهجين الماثل للعيان لايجعل منهم عربا خلصا[1]).

---

1 – يوسف فضل حسن، مفهوم الامة السودانية، متطور تاريخي، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1988، ص 4-44.

وفي مجال آخر يناقش انتشـــار اللغة العربية وثقافتها في وســـط البلاد واضمحلال نفوذها كلما ابتعدنا عن مركز الوسط حيث لا تزال اللغات الأفريقية المحلية رائجة تقاوم تيار التعريب مما يؤكد قوة الثقافة الأفريقية ويقول (يبدو أن قلة من الســـودانيين قد أخطأوا عن جهل حينا تطرفوا في المبالغة بانتســـابهم للعرب دون سواهم ولعل في هذا التطرف من جهة والتمسك بالحضارة الإسلامية العربية من جهة أخرى محاولة لإيجاد سند حضـاري يتكئون عليه بعدد أن هزم الاســـتعمار الإنجليزي ثورتهم المهدية واغتصـــب بلادهم وكاد أن يحتويهم بحضـــارته الأوروبية)1 ويبدو أن مثل هذه الآراء تشـــجع الآن دعاة الأفريقانية وتمنحهم ذخيرة لمواجهة دعاة العروبة لاتخاذ مواقف متطرفة إلى حد الاقتناع لتغليب الهوية الأفريقية.

عند النظر لهذه الحوارات بشـــأن الهوية الســـودانية وعلاقاتها بالمكون التاريخي يجد المرء تباينا وغموضـــا في اســـتخدام المصـــطلحات مثل الهوية السـودانية والقومية الوطنية والشـخصـية السـودانية،فإذا نظرنا إلى الأوعية التي تحفظ الفكر والثقافة السـودانية لمعرفة أصـول الهوية السـودانية، تجد أنها تركز على الأدب السوداني بخاصـة الشـعر العربي الفصـيح، ثم القصـة والمقال ووجد أنها تؤرخ للهوية السودانية من خلال الموروث العربي الإسلامي غير عابئة بما قبله، كما أن هذه الإسـهامات تركز على بعض الأقاليم السـودانية مثل الشـمالية والإقليم الأوسط عندما يستدعي العودة على الموروث الثقافي القديم.

ولعل الأطروحة الأكثر رواجا في موضـــوع الهوية الســـودانية تقوم على التمازج والانصـــهار بين القبائل العربية الإســـلامية والســـكان المحليين الذين إسـتوعبتهم الثقافة العربية الإسـلامية. وأول ما يلاحظ عليها إنها نادرا ما تناقش

1 -يوسف فضل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

عمليات التغيير الثقافي ولا تطرح تفسيرا موضوعيا للتنوع في مستويات التعريب أو الاسلمة للمجموعات الأثنية المحلية.

يذكر الكثير من الكتاب عمليات مزج العنصر العربي مع الإفريقي وفق طريقة ميكانيكية تؤدي في النهاية إلى عنصر بيولوجي جديد وبعد ذلك تحدث معادلة أخرى غير واضحة تربط بين البيولوجي والثقافي. وفي ذلك يقول الباحث محمد المكي إبراهيم (من خلال هذا التلاقح ظهر للوجود مخلوق جديد هو السوداني الحديث الذي لايشكل دما عربيا خالصا أودما زنجيا خالصا ولكنه بالتأكيد يجمع في أنسجته بين ذينك النوعين من الدماء، ويحمل في دماغه نتائج الثقافة الأقوى والأكمل)[1]. وفي نفس السياق ينظر الباحث عبد الغفار محمد أحمد إلى هذا المزج بأنه (نتج عن كل هذا عنصر مميز في شخصيته وثقافته وانتمائه فهو عربي اللسان والثقافة أفريقي التقاطيع، مزيج عرقي وسط يمكن أن نطلق عليه عربي أفريقي"أفرواعرب" كما يقول الفرنجة)[2] وعلى الطرف الأخر هناك من يرى وجود مجموعات عربية خالصة في الشمال والوسط وأخرى أفريقية خالصة كما هو الحال في جنوب السودان الذي لم يتأثر بالثقافة العربية ولم يحدث أي اختلاط بها وظل خارج دائرة التأثير والتأثر الثقافي واستمر جنوب السودان بصفة عامة متميزا اثنيا وثقافيا، بالرغم من أنه لا توجد دراسات في الانثربولوجيا في حالة السودان تسمح بالخوض في ربط جنس معين بثقافة معينة.

لقد استمر الفكر العربي والإسلامي الأكثر وضوحا من غيره في الحركة الأدبية التي عبر السودانيون خلالها عن هويتهم الثقافية حيث برزت حركات إقليمية في العاصمة القومية تعبر عن طموحات ومطالب مجموعات إثنية

---

1 – محمد المكي ابراهيم، الفكر السوداني أصوله وتطوره، وزارة الثقافة والاعلام، الخرطوم، 1976، ص2.

2 – عبد الغفار محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص31.

وقبلية. تتمثل في حق الاعتراف الثقافي والمســـاواة في الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية وما لبثت أن تحولت إلى منظمات سياسية تناضل يفرض تحقيق تلك المطالب من مدخل الاختلاف والتنوع الثقافي ثم تطور الأمر إلى العمل العسكري المسلح كما هو في منطقة جبال لنوبة والانقسنا والبجة في الشرق وأخيرا الزغاوة والفور في الغرب. وهكذا تحول حوار الهوية إلى صـــراع مســـلح هدد وحدة البلاد.

إلى ذلك ظهرت حركات تمثل تيارات فكرية مختلفة في تناولها لقضـــايا الثقافة والهوية الوطنية،عبرت عن وجهات نظرها من خلال المســـرح والشـــعر والمقال الصـــحفي حيث قدموا أطروحاتهم لمعالجة الواقع الســـوداني من خلال الأدب محتوياته واتجاهاته وأساليبه، كما ظهرت الأراء نفسها في دراسات نقدية للفنون التشـــكيلية تبحث في موضـــوعاتها في الجوانب التاريخية لتعبيراتها المختلفة. وقد تميزت هذه الأعمال بأنها ركزت على الأصول والصفات الأفريقية للثقافة السودانية في محاولة لجعلها ندا للثقافة العربية أو متفوقة عليها مما أوجد ثنائية ربما هي غير ضرورية في تناول موضوع شائك مثل الهوية السودانية. كما أنها طرحت بقوة فكرة التنوع العرقي والثقافي في الســـودان وأحقية الأقليات في إبراز هوياتها الثقافية كمدخل للتمتع بحقوقها الطبيعية وذاعت في وســـائط الإعلام مصـــطلحات لم يتم تحديد معانيها بدقة مثل (الغابة والصـــحراء) التي ترمي إلى تحالف بين الغابة التي يمثلها العنصر الإفريقي والصحراء التي تؤشر للعنصر العربي يقصد بها الأقليات الطرفية التي تسكن على تخوم البلاد والمدن من العناصر والأفرقانية.

إن عمليات التغير التي أحدثتها التطورات الاقتصادية والتعليمية والإدارية في السودان أثرت في تماسك الكيانات الصغيرة كما أن نتائج الهجرات والنزوح الداخلي الذي تمخض عن النزاعات القبلية وموجات جفاف، أدت إلى أن تلتحق

بعض المجموعات الأثنية بمجموعات أخرى وتندمج فيها ثم تكتسب طريقة حياتها من حيث اللهجات والعادات وغيرها وفي مثل هذه الظروف تتبدل الهويات وتتشكل غيرها[1].

لقد كان انضمام السودان للجامعة العربية عقب الاستقلال أمرا طبيعيا لم يشكل عقبة أمام الطبقة السياسية التي قادت حركة المقاومة والتي شكلت من الأحزاب الوطنية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، إذ كان أغلبهم من الطبقة الوسطى التي حظيت بالتعليم والتدريب في دواوين الحكومة وكان جلهم ينحدر من المجموعات السكانية ذات الأصول العربية. ظلت معظم أقاليم السودان بعيدة عن التعليم الحديث لفترة طويلة بل أن بعضها ظل خارج مجريات الأحداث بفضل سياسات العزل التي فرضتها الإدارة الأجنبية والتي سبق الإشارة إليها. كان التوجه العربي الإسلامي بارزا لدى النخب الاستعمارية للاستقلال التي كانت وثيقة الصلة بالحركة الوطنية المصرية تميز خطابها في المقاومة بتوجيه عربي إسلامي في لغته ووسيلته في الاتصال والإعلام من خلال المقال والبيان الجماهيري حيث نجحت القطاعات الشعبية ذات الأصول العربية في التمدد اجتماعا وسياسيا واقتصاديا كما نجحت بدرجات متفاوتة في استقطاب المجتمعات غير العربية. وبمرور الوقت ترسخ تيار العروبة والإسلام في شكل إيديولوجيا للنخب وإنتاج ثقافي يتمثل في الكتابات التاريخية والاجتماعية.

إن قبول السودان كدولة وشعب في منظومة البلدان العربية كان حصيلة أوضاع تاريخية وثقافية تعود لفترات طويلة وذلك لأمر له مزاياه الحسنة بطبيعة الحال كما له استحقاقاته، ومما لا خلاف عليه فإن غالبيته أهل السودان يدينون

---

1 - يوسف مختار الامين، تحولات الهوية السودانية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 2001، ص82-85.

بالإســـلام ويتحدثون العربية بالرغم من تنوعها العرقي الواضـــح، فقد ســـاعد انضمام السودان للمنظومة العربية في تقوية الثقافة العربية ومكنها من استيعاب الجميع رغما عن التباين الإثني، وبمرور الوقت أصـــبحت الثقافة العربية تلقائيا هي السائدة في الأوساط الرسمية والشعبية ووسيلة التواصل الثقافي والاجتماعي في كافة أرجاء السودان المختلفة[1].

وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضـي تعقدت الأزمة السودانية وامتد النزاع إلى أقاليم البلاد الأخرى وأطرافها من غير الجنوب مثل دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشـــرق الســـودان. ومعظم ســـاكنة هذه المناطق تنحدر من أصـول غير عربية ولكن ليس من السـهل إرجاع تفاقم الأوضـاع إلى العوامل الداخلية فحســب وإنما أيضـــا عوامل خارجية ذلك لأن معطيات النظام العالمي الجديد ليست ببعيدة عن مجريات الأمور في السودان[2].

لا يختلف اليوم اثنــان عن محوريــة التنوع الثقــافي والأثني في النزاع الســوداني وضــرورة البحث عن حلول جذرية لمشـكلات ظلت عالقة لسـنوات طويلة وأســـهمت في إعاقة تقدم البلاد وإزدهارها فأدبيات الأحزاب الســـياســـية ومنظمات المجتمع المدني كلها تدعو إلى إعادة صياغة الأوضـاع في السودان في أفق مفهوم مشــترك يصــطحب ذلك التنوع الأثني والثقافي. وصـــار الجدل صـــريحا وجريئا يتناول التفاصـــيل التي قام عليها المجتمع الســوداني الحديث، وإنتبه البعض إلى أن الحوار الجاري الآن بين فئات المجتمع لم تشـــاركهم فيه الدول العربية بصـــورة ترقى للتحدي الذي يواجه الســـودان باعتباره المفوض للمنظمة العربية في الوقت الذي تحتفى فيه الدول الإفريقية مثل كينيا وأوغندا

---

1 - عاطف عبدالله الســـيد، ثقافة أما مثاقة: الســـودان وحروب الهويات، الشـــبكة الدولية للمعلومات، موقع www.orkamani.org، ص 2-3.

2 - المرجع نفسه، ص3.

ودول الجنوب الإفريقي بقيادات الحركة الشـــعبية لتحرير الســـودان حيث ظل الســـودان وحيدا في معركته. وإن كانت ثمة مشـــاركة فهي من منطلق مفهوم الأمن القومي العربي والحفاظ على وحدة الســـودان باعتباره بوابة العرب نحو إفريقيا ومعبر للثقافة العربية. ويرى بعض الصـــفوة في ذلك شـــعارا ضـــارا بالعلاقات الداخلية بين اثنيات الســـودان المختلفة، ناهيك عن كونها معبرا عن مفاهيم قديمة غير مناسبة حتى من منطلق الحرص على انتشار الثقافة العربية الإسلامية نفسها. وفي ذلك يقول الدكتور محمد عمر يشير (أن عدم مشاركة العرب الإيجابية في مشكلات البلاد تعود إلى هامشية عاشها السودان في علاقته العربية منذ فترات طويلة تترســـخ تلك الهامشـــية في قلة الإلمام بخصوصية التكوين الإجتماعي للسودان كما أن المعطيات التاريخية والثقافية السودانية غير معروفة بدرجة كافية)[1].

رغم أن دور المنظومة العربية الإسلامية كان الأسبق في تشكيل الهوية السودانية فقد ظلت عملية الأسلمة والتعريب التي تمتد جذورها إلى فترات طويلة تجد الحماية والتشجيع طوال مختلف مراحل التاريخ السوداني من كافة الأنظمة كما ســـبق الإشـــارة إلى ذلك بما فيها الحكومة الاســـتعمارية البريطانية، غير المســـلمة التي كانت تثير العداوة والكراهية بين الجنوب والشـــمال وتعمق من الانقسام بين شقي البلاد في ثنائية تقوم بين الشمال والجنوب من خلال سياسة فرق تسد مما أدى إلى اتساع الفجوة جراء تلك السياسات وسياسات الأسلمة والتعريب التي اتخذت منهج العنف والعمل العســـكري المســـلح لحل مشـــكلة الجنوب2. يعكس ذلك كله رئيس حكومة الجنوب المؤقتة في المنفى السيد أقرى

---

1 – محمد عمر بشـــير، الســـودان بين التجمعات الاقليمية وتجمع دول حوض النيل، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ط1991، ص ص84-85

2 – عاطف عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص6.

جادين خلال حديثه في مؤتمر المائدة المستديرة الذي يؤكد أنه مع انقسام السودان إلى مجموعتين عرقيتين عربية "هجين" في الشمال ومجموعة إفريقية خالصة في الجنوب. وأن هذا الواقع يكرس قيام دولتين مستقبلا وأنه ليس هناك أي أساس لتوحيدهما لعدم وجود قواسم مشتركة حسب زعمه فلا يوجد عقيدة مشتركة أو سمات موحدة وفوق كل هذا فشل السودان في أن يشكل مجتمعا موحدا وأن مطالبة الشماليين بالوحدة مبنية فقط على حدث تاريخي تم بالصدفة وفرض هيمنة سياسية على جنوب السودان. لهذا فإن أي حالة استقطاب للجنوبيين لا يحالفها الحظ لأن تجربة التعايش بين العرب والأفارقة قد فشلت ولا بد من الاعتراف بذلك1. يعكس حديث جادين الذي يمثل طليعة المثقفين الجنوبيين وأحد القادة الوضع النفسي الذي يعيشه أبناء الجنوب جراء السياسات الخاطئة التي أدت إلى فقدان الثقة وتحولت الثقافة العربية الإسلامية التي كان يأمل أن تكون عامل توحيد وتكامل وطني إلى عنف ومواجهة وانقسام.

وهكذا ارتبطت هوية السودان بالإسلام والثقافة العربية باعتبار أن السياسة والدين في السودان مترابطان لا ينفصلان في معظم الأحيان. وكانت الاعتبارات الدينية تجد القدح المعلى، أصبح الإسلام مرتبطا بالمجتمع وملأ حياة الأهالي واكتسب موقفا متماسكا، وقد برز ذلك عند مناقشة قضية العاصمة القومية في اتفاق مشاكوس حيث اعتبرت الحكومة قضية الشريعة الإسلامية إحدى الخطوط الحمراء التي لا يمكن المساس بها أو التنازل عنها.

التوظيف السياسي لمفهوم الهوية:

في ظل التباين في المواقف بين الشمال والجنوب حول هوية البلاد بدأت العديد من القوى السياسية والجماعات الاثنية في توظيف مفهوم الهوية لصالح أجندتها. فقد بدأت الحركة الشعبية في جبال النوبة في عقد بعض المؤتمرات

1 - فرنسيس دينق، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

تؤكد خلالها الهوية الأفريقية للبلاد بل حددت في توصـــياتها ضـــرورة تعديل المناهج التعليمية واعتماد اللغة الإنجليزية بدلا عن اللغة العربية في المراحل الدراسية وأبرز المظهر الإفريقي بالنسبة لشعب جبال النوبة. كما بدأت الأحزاب السـياسـية في أبرز مواقفها حول مســألة الهوية. وقد صــدرت مواقف متطرفة في الشـمال تدعو إلى فصـل الشـمال عن الجنوب للحفاظ على الهوية الوطنية العربية والإسلامية للسودان في خطوة إستباقية لمعركة الهوية القادمة التي يرمز إليها الدكتور جون قرن بالسودان الجديد[1].

الواقع ليس المطلوب تخيير الســودان بين عروبتـه وإفريقيتـه بقـدر مـا هو التعـامـل مع حقائق الواقع في التركيز على المداخل التي توحد البلاد وتمكنها من القيام بدورها، فقد تتعرض مســألة الهوية إلى فكرتين متناقضـــتين ومتشـــابهتين في نفس الوقت، الأولى تقوم على جعل الدين في مواجهة الهوية الوطنية وتســتند إلى الإســلام واللغة العربية ومعاداة الثقافات الأخرى وفرض مفهوم البقاء للأقوى أما الفكرة فهي تعاكس الأولى وتجعل من الإنتماء السوداني للهوية الإفريقية، الأمر الذي يتناقض مع الإنتماء العربي الإســلامي في الهوية الســودانية. وهو توجه أحادي يعمل على نفي الهوية العربية لمصـــلحة هوية إفريقية مرتجاة[2].

النزاع ومحاولات تشويه الهوية

ارتبطت عملية ايجاد أســس جديدة للهوية الســودانية بمنطق إعادة إنتاج الهوية الوطنية وفق منظور جديد للسودان وهذا المفهوم برز في أدبيات اليسـار

1 – محجوب التجاني، نحو تأصـــيل أفريقي للحضـــارة الشـــمالية، الشـــبكة الدولية للمعلومات، موقع www.orkamani.org

2 – المرجع نفسه، ص7.

الســـوداني الحركة الشـــعبية. هذا المصـــلح الذي ظهر في الحياة الســـياســـية السودانية مع تجدد النزاع المسلح بين الشمال والجنوب في العام 1983م.

وإذا كانت المظالم الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية وتهميش الآخر وعدم الاعتراف به شـــكل الوقود الذي أشـــعل نار الصـــراع، فإن الوجه الآخر مرتبط بحقوق الأساسية والاعتراف بالتعدد الديني واللغوي والثقافي والإثني يمثل ذلك مكونا رئيسا من مكونات إعادة إنتاج الهوية.

إن ما يميز الإنســان عن ســائر المخلوقات الأخرى هو العقل، الذي من خلاله يستطيع الإدراك والتميز والانتماء، والإنسان بطبعه كائن اجتماعي حيث تبدأ الجماعة من الأسرة ومن ثم القبيلة فالأمة والإنسانية جمعاء، وهذا ما يجعل مســـألة الانتماء لجماعة ما أمرا مفروغا منه. وفي ذلك يعرف الأســـتاذ "طه إبراهيم" الهوية بأنها شـــعور بالإنتماء إلى جماعة محددة أو مجتمع معين وهو ما يحدد وطنيته. أما الوجه القانوني للهوية فقد تبلور فيما يعرف بالحق في الجنســية حيث تتطابق الهوية هنا مع معنى الجنســية[1]. ويعتبر البعض بأن الهوية هي خصائص مادية وروحية ووجدانية تميز قوما عن غيرها، أما "روسو" فقد اعتبر الهوية نوع من احترام الذات[2]، واحترام الذات معناه التقرير الذي يقرره الفرد لنفســه في علاقاته الاجتماعية بمقتضــى تميزه ومقامه بين أفراد مجتمعه، ويرى أرسطو في تعريفه للهوية أنها فعل ارتباط المحمول بالموضوع (هو) يؤشر فعل التطابق والتماهي وهو فعل يجيء عقليا وقد يجيء حســـيا، وربما ذوقيا، بمعنى أن له قدره إجرائية شـــاملة في الوجود والموجود على حد الســـواء، وفعل المماهة أو التطابق عند أرســطو يجد الفاعلية المعرفية المطلقة فالشـــيء هو.. هو (الرجل هو الرجل، المرأة هي المرأة... الكتاب هو كتاب) وبعكس

1 – طه ابراهيم، الهوية السودانية وعلاقة الذين بالدولة، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، 1992، ص7.

2 – عبدالرؤوف محمد آدم، حوار الثقافات وثقافة الحوار، دار الحكمة، الخرطوم، 1999، ص47.

منطق أرسطو فإن تكريس الاختلاف في الهوية عبر نموذج هيغل يؤكد ميلاد الكينونة القائمة على الاختلاف[1]، كما أن الفكر الماركسي منذ ماركس عبر عن الهوية، ولكن على أساس وحدة الطبقة العاملة، بدعوى أن الدعوة إلى هوية ثقافية بعينها، إنما هي دعوة شوفينية أطلقتها البورجوازيات الأوربية للحفاظ على مصالحهم، عبر الهيمنة على الشعوب لذلك بدأوا في تسويق هويتهم الجديدة وفق شعار يا عمال العالم اتحدوا[2].

هناك تيارات يسارية، تنامت بشكل قوي في دعوتها للهوية، أبرزها التيار التفكيكي، ذو الخطاب المعادي للخطاب الكولنيالي الاستعماري الذي قام بنقض خطاب المركز الثابت وبتأسيس الخطاب النقيض الذي يكشف الأقنعة الإيديولوجية لخطاب الهيمنة، والتسلط، والقمع، وأبرز تيارات التفكيك ضد الهيمنة يتمثل في فكر الفيلسوف الفرنسي المعاصر (ميشيل فوكو) وكذلك المفكر الفلسطيني الأصل (إدوارد سعيد) والمفكر الهندي (إعجاز أحمد) وتبدو الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تأثرت بهذ الاتجاه[3].

من جهة أخرى يعرف قاموس ويبستر للغة الإنجليزية الهوية باعتبارها تماثل الخصائص الجينية الأساسية في عدة أمثلة أو حالات، أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعي للشيء المعين: تماثل الذات الواحدية، تماثل تلك الأشياء التي لا يمكن التميز بين آحادها إلا بخصائص عرضية أو ثانوية، شمولية الحياة، أو الشخصية أو حالة التوحد مع شيء موصوف، مزعوم أو مؤكد أو حيازة شخصية مدعاة، فإذا شئت تحديد هوية الشخص فربما تحتاج

---

1 – عبدالرؤوف محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص47.

2 – المرجع نفسه، ص48.

3 – المرجع نفسه، ص49.

لمعرفة إســـمه، لونه، خلفيته الأثنية، أو الثقافية، أو الموقع الذي يحتله وســـط الجماعة[1].

هناك إذن وجهان للهوية، أحدها أصلي، بدائي، والآخر موضوع ومختار، فالهوية في ذات الوقت ذاتية وموضوعية، شخصية واجتماعية، ومن هنا تتأتى طبيعتها المتفلتة العصية على التحديد.

وبهذا المفهوم يملك الأفراد تشكيلة واسعة من الهويات الممكنة، إذا يمكن أن تكون لهم هويات عرقية أو إثنية، قومية أو دينية، أو حتى هويات خاصـــة بالمدن التي يقيمون فيها.

ويرتبط الحديث حول الهويات الشـــخصـــية إرتباطا وثيقا بمجال الخطاب الجينوي، ومع الخصائص البيلوجية هي خصائص موضوعية، إلا أن الهويات الفردية التي تعنى شـــيئا أكثر من ذلك، فهي تشـــتمل على دلالة ذاتية لوجود مستمر وذاكرة منسجمة ومترابطة منطقيا.

الدلالة الذاتية هي الإحساس بالوحدانية والاستمرارية الشخصية الإحساس بالإنتماء إلى منظومة راســـخة من القيم، والأخلاق للإنســـان، وتعطي الأفراد خصائصهم المتفردة[2].

ويعرف قاموس العلوم الاجتماعية "التماهي Identifcation " باعتباره الميل للتقليد، أو عملية تقليد ســـلوك شـــيء ما، وربما يدل على عملية التمازج العاطفي، أو في حالة هذا التمازج الناجز مع هذا الشيء ذاته، وقد استخدم هذا المصـــطلح (فرويد) في علم النفس (إن التماهي هو التعبير المبكر عن الرابطة العاطفية مع شـــخص آخر) حيث يتماهى الفرد مع شـــخص آخر (كمثال مع

---

1 – المرجع نفسه، ص49.

2 –حسن موسى، شبهات حول الهوية، مجلة كتابات سودانية، ب د ن، الخرطوم العدد الثالث، أبريل 1993، ص ص 17–18..

الذات) بوصفه شخصا يريد أن يكون، أكثر مما يريد أن يمتلكه، وهذا ما يجعله مهما في ســـلوك المجموعات، ويفســـر حاجة الفرد ومقدرته على الارتباط، وقوة الروابط العاطفية المشـار إليها كخصـائص جوهرية للبشـر، وهو يذكر في نفس الوقت الأصل الطفولي لعملية التماهي، ويفترض أن هذا الأصل الطفولي هو الذي يفسر بقاءها على مستوى اللاوعي وقوتها كعامل تحفيزي، وتظاهراتها اللاعقلانية والنكوصية في بعض الأحيان[1].

ولكن التماهي بالنســبة لفرويد ليس مجرد محاكاة بل هو بالأحرى تماثل يستند إلى سلسلة سببية متشابة.

فالمفهوم الكلاســيكي للتماهي يرى أن الذوات الاجتماعية تمثل معطيات أصــلية، أو بيئية موروثة مثل الخصــائص البيلوجية، ولكن هذا المفهوم يخلى السـاحة الآن لمفهوم آخر هو أن الهويات تتكون وتصـنع إختياريا وهي حالة مســتمرة من التكوين، ولكن اختيار الناس لهوياتهم محكومة ومحدودة بالعوامل المعطاة مثلا ملامحهم، أسرهم، جماعتهم، تواريخهم، ثقافتهم...إلخ.

ويمكن لأزمة الهوية أن تحدث على المستويين، الشخصـي والاجتماعي، فعلى المســتوى الشــخصــي تنشــأ الأزمة عندما تحين لحظة إحداث التوافق بين التماهات الطفولية وبين تعريف جديد وعاجل للذات وأدوار مختارة لا يمكن النكوص عنها، يضـاف إلى ذلك أن الهوية الشـخصـية تقوم على جهد يسـتمر في كل الحياة، كما يقول (أريكس) والفشــل في تحقيقها يســبب أزمة ربما تكون لها نتائج مدمرة على الأفراد[2].

---

1 – المرجع نفسه، ص18.

2 – آدم قلاديوس، الهويـة وفقـدان المركز، الشـــبكـة الـدوليـة للمعلومـات، موقع www.gabeel.com أبريل 1994، ص4

أما على المستوى الاجتماعي، فتنشأ الأزمة عندما يفشل الناس وهم يصنعون هوياتهم في العثور على نموذج يناسبهم تماما، أو عندما لا يرغبون في الهوية التي إختاروها أو أجبروها على تبنيها. ولأن الهويات الاجتماعية يتم تكوينها عادة من التشكيلة المتاحة من التصنيفات الاجتماعية، فإن ظهور المانحين يكون حتميا، كذلك أن تحدث الأزمة عندما يسود الغموض نظرة الناس إلى هويتهم، أو يفتقرون إلى هوية واضحة، وفي حالة أخرى يمكن أن تنشأ أزمة الهوية عندما يكون هناك تناقض بين هوية الشخص ونظرة الآخرين إلى الهوية ذاتها، تنشأ أزمة الهوية إذا كان مركز الهوية، أي الجهة التي تملك صلاحيات إصباغ الشرعية، لا تعترف بإدعاءات الآخر، وهو ما ينطبق على الإشكالية السودانية.

إذا كانت الأمة المبنية على فكرة التجانس النوعي للشعب الذي هو ركن من أركان تكوين الدولة، فالأمة هي التجمع البشري الذي في إطاره يستشعر الأفراد بارتباطاتهم بعضهم مع بعض، بروابط مادية، وروحية في آن واحد، ويعتبرون أنفسهم مختلفين عن الأفراد الذين يكونون المجموعات الوطنية الأخرى.

ونظرا لتعقيد العناصر التي بتأثيرها تتكون الأمم، برزت إلى الوجود عدة مفاهيم خلال القرن التاسع عشر، تعنى بالأهمية النسبية المعطاة لهذه العناصر، من بين هذه المفاهيم المختلفة يوجد مفهومان رئيسان لتعريف الأمة: مفهوم ألماني وآخر فرنسي.

يرتكز المفهوم الألماني على العناصر السلالية فقط، العرق، اللغة، الدين، مع التركيز على العنصر العرقي[1].

---

1 – عبد العزيز حسين الصاوي، السودان وحوارات الهوية الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرةن 1994، ص59.

أما المفهوم الفرنســـي فيعتبر أن تكوين الأمم هو أكثر تعقيدا وأنـه إلى جانب العناصـر السـلالية، يجب إدخال الأحداث التاريخية، المصـالح المشـتركة وخصوصا الروابط الروحية[1].

في الوقت الحـالي لم يعد المفهوم الألماني معمولا بـه، ولكن هذا المفهوم للأمـة كـان لـه أهمية بـالغة في الإيدولوجية الألمـانيـة، فمنذ الرايخ الثـاني وإلى الرايخ الثالث، تبلور هذا المفهوم حتى أصـبح أسـطورة فاعلة، رغم عدم صـحة نظرية العرق النقي لتكوين الأمة، إلا أن الإشـــارة إليه هنا من باب التأكيد على مدى التعقيدات التي تنتج عن تكوين أمة ما[2].

أما فيما يتعلق بالنظرية الفرنســية لتعريف الأمة (إرادة العيش الجماعي) فهي أقرب إلى الواقع منها إلى النظريـة الألمـانيـة، وتتلخص بـأن الأمم تتكون تحت تأثير عوامل مختلفة، لاشـــك أنـه يجب أن تؤخذ العوامل العرقية بعين الاعتبار كالقرابة العرقية، اللغة، الدين، إنما هناك مجال أيضا لإدخال العناصر الروحية في إعداد الأحداث التاريخية، كالحروب والنوازل وبعكســـها، الازدهار والانتصـــارات الوطنية، كذلك وحدة المصـــالح، وبصـــورة رئيســية ذات الطابع الاقتصــــادي، وحدة تنتج في معظمها عن التعايش على أرض واحدة، وأخيرا الإحساس بالقرابة الروحية، وواقعة التصرف الموحد تجاه نفس الأحداث.

ويجدر بالمرء هنا إضـــــافة أن عامل القرابة الروحية ا يلعب دورا داخل الأمة، يعطي للمواطنين الإحساس بأنهم داخل مجموعة مغلقة، مجموعة تختلف عن التكوينات أو الأشكال الوطنية الأخرى.

ويعتقد كثير من المراقبين للشأن السوداني أن مشكلة الهوية في السودان مردها لانعدام إيديولوجية فوقومية supra – national حســــب تعبير جاك

---

1 – المرجع نفسه، ص 60.

2 – المرجع نفسه، ص60.

دوبنيل وهذا الفراغ الإيديولوجي تنبه إليه منذ عقود طويلة جماعة مؤيدة لقضـــية تعرف بـــ (إعادة التسليح الخلقي moral reamament) وتعرف اختصار ب M R A حيث زارت السـودان عقب الاسـتقلال وطرحت فكرتها المنادية بخلق إيديولوجية أخلاقية للقضـاء على مشاكل الصـراعات الإثنية والكراهية والبغضـاء والظلم بين القوميات المتصـارعة إلا أنها لم تجد سـوى التكريم الشـكلي والحفاوة دون الالتفات لأفكارها[1].

ومنذ أن رفض السـياسـيون الشـماليون مطالب الجنوب قيام نظام فدرالي أصـــبح صـــراع الهوية يتخذ منحيين متعارضـــين قوى تدعو إلى النظام مركزي قابض وأخرى تنادي بنظام لا مركزي يتيح لها عكس معتقداتها وثقافاتها على مسـتوى محيطها الخاص وعلى المسـتوى المركزي، هذا الصـراع أدى إلى خلق إدراك جمعي حول ضـــــرورة قيام نظام يســـتوعب مطامح كل الفئات ويحقق مصـالحهم المشـروعة وقد عبر بروتوكول مشـاكوس واتفاق القضـايا المصـيرية الذي وقعت عليه الأحزاب المعارضـــة في أســـمرا مع تجمع الأحزاب الوطنية الإفريقية عن تلك المصالح.

عندما كانت حركات التحرر الوطني في أوج عنفوانها برزت مجموعات ثقافية عديدة أســـست رؤيتها على ما يعرف بالأفروعربية كمشـروع حضـــاري يشـــكل الهوية الســـودانية يمثل التصــالح بين الثقافة العربية والثقافة الإفريقية. وقد كانت مجموعة أبادماك(*) إحدى إفرازات هذا المشـروع بالإضـافة للعديد من التنظيمات الأدبية المشـــابهة مثل رابطة ســـنار التي تنادي بالعودة إلى فكرة السـلطنة الزرقاء التي نشـأت كتحالف بين العنصـرين العربي والزنجي. وكحل لأزمة الهوية الثقافية في السـودان. كما برزت مدرسـة الغابة والصـحراء كرمزية

1 – عبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص10.

(*) أبادماك تعني الإله الاسد إله الحرب والصحراء في الحضارة المروية والنوبية القديمة.

دلالية للعنصر الإفريقي الذي تمثله الغابة والعنصر العربي الذي تمثله الصحراء، وهي مماثلة للواقع الجغرافي السوداني حيث تجد الصحراء الممتدة من الشمال حتى تخوم الوسط وجنوب الوسط إذ غالبية السكان من العنصر العربي، وكلما توغلنا جنوبا تبدأ السافنا المعتدلة ثم السافنا الغنية والغابات المدارية بحيث تجد الغلبة للعنصر الزنجي.

وجدت جماعةالأفروعربية ضالتها في نموذج دولة سنار تلك السلطنة السوداء التي قامت بتحالف العبدلاب مع الفونج أي تلاقي العنصر العربي والعنصر الإفريقي الذي شكل نواة السودان القائم الآن.

ظهرت فكرة الأفروعربية كمصطلح لغوي وسط الأدباء حيث ردها الشاعر الدكتور محمد عبد الحي إلى سودنة الشعر التي نادى بها الناقد حمزة الملك طمبل والتي تقوم على استحداث رؤية نقدية مميزة للأدب السوداني بعيدا عن مفاهيم الأدب الغربي التقليدي، وكانت دعوته للشعراء السودانيين ليعبروا عن البيئة السودانية والطبيعة السودانية بكل التنوع والتمايز الذي تحمله. وما لبث هذا المصطلح أن دخل عالم السياسة في السودان.

وقد تم نقد هذه المدرسة بأن شعرائها وأدبائها لم يجدوا ما يشفي غليلهم من شغف التعبير سوى الهروب إلى الفردوس الإفريقي، عرف الباحث الدكتور عبد الله علي إبراهيم الأفروعربية (بأنها مدرسة فكرية لا تهدف إلى تحجيم الانتماء العربي الصريح وحسب بل إلى إجراء تحسين جذري في المكون العربي الإسلامي من الذاتية السودانية، فاستعادة التراث الإفريقي في نظر الأفروعربية ليست مجرد تصحيح لمعادلة مختلفة، وإنما المقصود منها هو تهريب أجندتهم الاجتماعية والفكرية إلى الثقافة العربية الإسلامية الغبشاء المتشددة بقصد

حملها على التلطف والسماحة)[1]. ويصف الأفروعربية بأنها تحالف الهاربين. وقد كان قمة في الشفافية عندما أشار في نقده إلى أن خلع أو تحجم الهوية الثقافية العربية هوغش ثقافي أو يأس، فالطريق فيها أدى إلى إطمئنان الجنوبيين وغيرهم من حملة الثقافة الإفريقية إلى أن أمنهم الثقافي يمر عبر تصدي العرب للنعرات وأنواع التحريم التي تفضي بها ثقافتهم تصديا بالأصالة عن أنفسهم لا نيابة عن أحد، ويستلزم ذلك وقفة مستنيرة إزاء الذات وقدرة على تحدي النقد)[2] وأصدق تعبير لمدرسة الغابة والصحراء أو الأفروعربية جنوبيات الشاعر **محمد المهدي المجذوب التي يقول فيها:**

- وليتني في الزنوج ولي رباب تميد به خطاي وتقسم.
- وفي حقوقي من خرز حزام وفي صدغي من ودع نظيم.
- وأجترع المريسة في الحواني وأهزر لا ألام ولا ألوم3.

وهذه النزعة للتخلل والتفكك من قيد الزواجر والنواهي التي تحيط بالثقافة العربية الإسلامية.

إن مدرسة الغابة والصحراء أو الأفروعربية كانت تهدف إلى تمازج الثقافات العربية والإفريقية وإزالة العوائق بين الشمال والجنوب والدعوة للقاء في وسط الطريق، لكن هذه الدعوة وجدت الرفض من المثقفين الجنوبيين الذين رفضوا إعادة إنتاجهم كطبعة لاحقة لإنسان دولة سنار ويعتبرون ذلك نوعا من الخداع السياسي والغش الثقافي[4].

---

1 – عبدالله علي ابراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان، الافروعربية او تحالف الهاربين، دار الامين، القاهرة، 1999، ص15.

2 – المرجع نفسه، ص22.

3 – المرجع نفسه، ص22.

4 – عبدالهادي الصديق، السودان والافرقانية مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 1998، ص54.

يرى آخرون أن بنية الهوية الثقافية في المجتمع السـوداني تجد مرجعيتها من مصـدرين أساسيين هما مؤسسة المسيد التي تمثل المرجعية الدينية وبيئة المرعى، فالثقافة الشـــمالية مصـــدرها المســيد والمرعى بينما الثقافة الجنوبية مصـدرها المرعى فقط. فالمسيد انحدرت منه قيم وسمات شخصـية محددة تعد من مميزات السلوك السوداني ومن ذلك التواضـع والتسامح والزهد وتمجيد الفقر والانحياز الضـعيف وعدم الاعتراف بالتمايز وبساطة الطعام والملبس وتواضـع العمران وغير ذلك من مما كان يتلقاه الفرد من أخلاقيات وقيم تحولت مع مرور الأيام إلى أعراف ومحددات ســـلوكية تعرف عند الأنثروبولوجيين بالثقافة، وطورتها الأجيال حتى تجد تمظهراتها عند من لا صلة له بالمسيد مباشرة[1]، أما بنية المرعى فقد طبعت الشخصـية السودانية بمعظم السمات السلوكية الأخرى على المســتوى الفردي أو الجماعي مثل اعتماد الشـفهية بدل التوثيق التشــبث بالحرية رفض السـلطة من حيث المبدأ والضـجر والرسـوخ والاسـتمرارية وعدم التكيف مع روح المؤسـسـية لنظام2. لهذا ترى مدرسـة العودة إلى المرعى بأنها تحمل الإجابة الشافية لجذور الهوية السودانية وبنية التفكير السوداني ومرجعية الثقافة وأسباب عدم الاستقرار السياسي وعدم النمو وفشل التجارب الديمقراطية واستمرار الصراع والتناحر كلها مردها على ثقافة المرعى.

يلاحظ أن هذه المدرسـة الرعوية حصـرت مكونات الشخصـية السـودانية في إطار المســيد والمرعى وهو ما ذهبت إليه بشــكل أو بآخر مدرســة الغابة والصحراء أو الأفروعربية.

1 – يوسف مختار، تحولات الهوية السودانية العصور الجديدة، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 2001، ص82

2 – المرجع نفسه، ص83.

إلى ذلك برز مصــطلح الســودانوية (sudanism) كمصــطلح لتعريف الهوية الســــودانية وهو مرادف إلى مفهوم المواطنة، طرحته الحركة الشـــعبية ضــمن أدبياتها في إعلانها الصــادر في ديســمبر 1983 (منفســتو الحركة)، وفي ذلك يعرف الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشـــعبية لتحرير الســـودان الســـوداناوية بأنها البوتقة التي ســـتأتي نتيجة انصـــهار التنوع التاريخي أي التركيبات القديمة للسكان الأصـليين منذ ما قبل التاريخ والتنوع المعاصـر دون المؤثرات الخارجية والتداخل الثقافي العالمي ولخص الدكتور قرنق الســـودانوية بطريقة معادلات حســـابية وذلك وفق المعادلة التالية (س = (أ + ب + ج)) حيث أن (س) هي السـودان أو الهوية السـودانية وهي دالة مرتبطة بتغيرات أ، ب، ج حيث (أ) تمثل التنوع التاريخي و(ب) تمثل التنوع المعاصر و(ج) تمثل تأثير الحضـــارات الأخرى عليها، أما المتغير الثابت (س) الذي يمثل الهوية السودانية فهو المحصـلة النهائية لهذه المتغيرات أو المكونات وتعد السـودانوية كهوية ثقافية أكبر من مجموع الأجزاء المكونة لها[1].

فهي تعريفه لماضـــي الســودان التاريخي لم يتجه قرنق إلى ممالك غانا وبنين ومـالي، وإنمـا ذهـب إلى إســـهـام الســـودان الإفريقي القـديم المتمثـل في الحضـــارة النوبية والكوشـــية في إثراء القيم الإنســـانية وانعكاس ذلك على السـودان المعاصـر، وقد كانت دعوة قرنق إلى اسـتعمال مفهوم السـودان الجديد أو الســـودانوية وتطويرها، ليس فقط كســـلاح إيديولوجي في الصـــراع من أجل البناء الوطني وتعميق وحدة أقوامه والاعتراف بثقافتهم المتنوعة، بل أيضـــا لبث الوعي بحضـــارات السـودان القديم واسـتبطان أمجاد الماضـــي[2]. ويرى قرنق أن الخطاب السياسي الشمالي بشأن الهوية ما هو إلا غطاء تتوارى خلفه سياسات

1 – جون قرنق، قضايا االوحدة والهوية، تحرير الواثق كمبر، ن د ن، القاهرة، ب ت، ص39–40.

2 المرجع نفسه، ص40

تكرس الاضطهاد السياسي والتعصب الديني الأعمى حيث يقول (لم تنشأ الأمة السودانية عبر مسار حكمته الوقائع التاريخية والحقائق الماثلة وإنما عبر أوهام اضطهاد النفعيين الذين لا تحركهم إلا المصالح الذاتية الضيقة)[1]. ويبدو أن اهتمام زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتاريخ النوبي القديم لم تكن فيه رغبة في إحياء ذلك التاريخ بقدر ما كان المقصود به حث السودانيين على ألا يحرموا أنفسهم من التنوع الذي زين حضارتهم منذ القدم. تلك كانت رسالته إلى أهل الشمال، أما رسالته إلى أهل الجنوب فيفهم منها دحض الثنائيات الخاطئة التي ما انفكت تسيطر على أذهان الجنوبيين الذي يربطون بين الإفريقية والزنوجية في السودان ويحرمون أنفسهم من الانتماء إلى ثقافة واسعة للجميع بسبب أنها نشأت وازدهرت في الشمال.

في أوائل التسعينات من القرن الماضي روج جون قرنق لفكرة لواء السودان الجديد كواحد من وسائط التغيير السياسي والاجتماعي ودعا إلى تنظيم منتدى عام للحوار حول فكرة السودان الجديد ماهيتها والأدوات المتاحة لها كما أن هناك سببا عسكريا هدف إليه هو تكون قوة محاربة في الشمال بالقرب من مركز الحكم بعدما فشلت فكرة الانتفاضة المحمية بالسلاح. بيد أن الأهم في تكوين لواء السودان الجديد هو تعميق مفهوم السودانوية في مواجهة المشروع الحضاري الذي دعت إليه ثورة الإنقاذ والذي يرتكز على البعدين العربي والإسلامي، وقد لاقت فكرة لواء السودان استحسانا كبيرا لدى بعض العناصر المعارضة في الشمال وانخراط بعضهم فيها على الجبهة الشرقية من البلاد. واستطاع قرنق أن ينقل الصراع من الجنوب إلى شرق السودان بهدف زعزعة الأمن في مدن الشرق مثل كسلا وأحتل محافظة همشكوريب وهدد الطريق

---

1 منصور خالد، مرجع سبق ذكره، ص716.

القومي الذي يربط العاصـــمة القومية الخرطوم بالميناء الرئيســـي على البحر الأحمر[1]، على أن الأمور في السودان ليست بالسهولة التي كان يتوقعها قرنق في مشــروعه لأن أي تمدد للحرب تجاه الشـمال من شـأنه أن يكرس لعملية الصراع الجنوبي الشمالي بشكل واضح مما أفقد مشروع السودان الجديد بريقه خاصة وأن النخبة السياسية في الشمال لم تنجذب نحوه ذلك لعدة أسباب منها الإيماءات العسكرية والمجاهرة بمساندة حركة عسكرية مسلحة يعتبر ضرب من الفتنة والخيانة، كما أن الإحساس الذاتي بالتفوق الذي تحس به النخبة المسيسة يصـعب عليها قبول فكرة السـودان الجديد من قائد جنوبي كان ينبغي أن يكون في أحســن الأحوال حليفا لها لا قائدا عليها، وفي هذا لا يختلف الوحدويون الشماليون عن الانفصاليين الجنوبيين الانغلاقيين، هؤلاء أيضا كانوا سيشعرون بكثير من الراحة لو أبقت الحركة على الأفكار التي خبروها حول طبيعة صـراع الشمال والجنوب الذي يفسر على أنه صراع بين العرب ضد الأفارقة والمسلمون ضد غير المسلمين. على كل فإن مفهوم السودان الجديد والسودانوية في تقديرنا مماثلا لفكرة الأفروعربية من حيث دعوتهم إلى معادلة وســطى بين العروبة والإفريقية فالباحثون في حقل الهوية السودانية ينظرون إلى السودانوية على أنها الحل المناسب باعتبارها بوتقة لصهر الثقافات السودانية المتنوعة.

باعتبار إن القاع الاجتماعي للوطنية الســودانية ليس هو الاســتعراب أو التزنج وإنما هو خليط من هذا وذاك لهذا فإن الاوفق لمسألة الهوية السودانية يكمن في المواطنة لأن الســودانيين ليســوا قومية واحد بالمفهوم الأنثروبولوجي أو السلالي وإنما هم شعب واحد بالمفهوم السياسي تمازجت عناصره في فضاء جغرافي محدد وأفق تاريخي معين ولكل واحد منهم مزاج. وفي القانون ترتكز

1 – منصور خالد، المرجع نفسه، ص715.

المواطنة على عمدتين حق الدم وحق الأرض والولاء لدســـتور واحد يؤطر هذه العلاقة وهذا ما ذهب إليه دســـتور 1998م حيث جعل المواطنة هي المرجعية في الحقوق والواجبات[1].

لقد لحقت تشـــوهات عديدة بمعنى وجوهر الهوية الســـودانية جراء هذا الصراع الذي عمق أزمة البلاد حيث تمظهرت هذه التشوهات في محاولات طمس الحقائق التاريخية والمعطيات المعاصـــرة من خلال فرض الهيمنة أأأباســـتعمال القوى لتحقيق الطموحات الفكرية لبعض النخب الســـودانية حتى جعل السودانيين عاجزين عن إدراك هويتهم السودانية ذات التنوع المتعدد، علي ان بروز أطروحة الســـودان الجديد التي نادت بها الحركة الشـــعبية قادت إلى استقطاب حاد بين المشروعين العربي الإسلامي والإفريقي الزنجي وقد عبر جون قرنق عن ذلك بقوله "مشـــكلتنا الحقيقية تكمن في أن الســـودان ظل دائما ومازال يبحث عن روحه عن هويته الحقيقية، وعندما فشـــل في ذلك اتخذ الســودانيون من العروبة ملجأ لهم وعندما فشلت العروبة اتخذوا الإســلام ملاذا كعنصر موحد للأمة. نتيجة لهذا أصيب السودانيون بالإحباط لأنهم عجزوا عن إدراك حقيقة أنفســـهم لهذا آثروا الانفصـــال"[2]. وإذا نظرنا إلى رؤية الحركة الإســلامية في الســودان والتي هي جزء من برنامج الدولة في مسألة الهوية نقرأ كلمات المفكر الإســـلامي د.الترابي " لا تنشـأ حياة ســياســية إلا بقيام جماعة توحدها أواصـــر الموالاة ويعينها من دون الناس بذاتية مســـتقلة ثم تقوم عليها ســـلطة مركزية ترعى شـــئونها وترتب علاقاتها العامة بمقتضـــى نظام جامع ولكن نماء العاطفة الموحدة واســـتتباب النظام الحاكم تطور عســـير يكلف كثيرا من الرهق والإضـــطراب في مرحلة بناء الأمة إذ تكون الوحدات الاجتماعية

1 – المرجع نفسه، ص718.

2 – منصور خالد، المرجع نفسه، ص724.

الأولية التي تأتلف في تكوين الأمة لا تزال مشـــربة بروح العصـــبية الاعتزالية ومقيمة على حال الحرية الساذجة التي تستعصي على الانضباط "[1]. ويضيف الكاتب" إن الامة الهرم بعدم تمام التكوين تطرأ وســـطها نزاعات التجزئة التي تهدد سـلطانها الواحد "[2]. تنطلق النظرية الإسـلامية من تكوين هوية الامة من المشروع السياسي الاسلامي المرتكزين على الدين والايمان كمصدر أساسي للحكم وانتشار اللغة الواحدة، ويبدو في حالة السودان عامل الدين يشكل نقطة خلاف في نظر الحركة الشـعبية وليس عامل توحد وربما السـبب في ذلك كون الدين اتخذ مدخلا سياسيا فاعلا وكان الأحرى ان يكون المدخل اجتماعيا تربويا للتباين الواضـح في بيئة السودان المتعددة الثقافات والديانات واللهجات. لقد بلغ التشـويه بمفهوم الهوية السـودانية حد التطرف إذا نظرنا لمطالب مؤتمر أبناء غرب كـادوقلي المنعقـد في الفترة من 15-17فبراير 2004م والـذي جـاء في قراراته تفكيك هياكل السودان القديم وإحلالها بهياكل السودان الجديد القائمة على التوازن الاجتماعي والثقافي والسياسي تدريس اللغات المحلية واعتماد اللغة الانجليزية كلغة اسـاسـية بدلا عن اللغة العربية في المدارس وان يكون المظهر العم للنوبة مظهرا افريقيا.

لعل تغيير الحركة الشـــعبية للغة التعليم والتخاطب من العربية إلي الانجليزية في مناطق إدارتها بإقليم جبال النوبة هو أكبر مؤشـــر على أن اشـكالية الهوية أصـبحت تتقدم على أجندة الصـراع الاخرى الدائر بين المركز والاطراف وأن قضية الاستعلاء السلطوي الذي أبرزته الحركة الشعبية والتيارات المهمشة في سياق يماثل الاسترقاق من خلال إبرازها لمصطلح (الجلابة) الذي

---

1 - حســن عبدالله الترابي، الايمان وأثره في حياة الإنســان، منشــورات العصــر الحديث، بيروت، 1986، ص219.

2 - المرجع نفسه، ص219.

اتصــف به التجار المنحدرين من الشـمال والذين يجلبون البضــائع إلى مفهوم سـياســي جديد مشـوه والجلابة قطاع منظم وسـريع التأقلم وذلك بحكم شـبكة علاقاتهم التجارية وانتشــارهم الجغرافي في كل أنحاء السـودان، فقد كانوا على مر العصـور الوسـيط لعمليات التبادل التجاري الأجنبي داخل البلاد وتصـريف إنتاج الموارد المحلية مثل ريش النعام والصـمغ العربي وسـن الفيل وأخشـاب الأبنوس والرقيق في العهود ما قبل الاسـتقلال. ولم يعط الباحثون بعدا لمواهبهم السياسية التقدير الكافي في احيان عديدة خاصة بعدما تحولت مراكزهم التجارية إلى دوائر وارتكاز إدارية لأنظمة الحكم المتعاقبة[1].

لعبت سياسات البنك الدولي ومشاريعه في السودان وسياسات الدولة دورا واضحا في توسيع عضوية شبكة الجلابة لتضم ركب التجار مجموعات متميزة من الأجيال الجديدة من عائلات الإدارة الأهلية والفئات المهيمنة وقيادات التنظيمات السـياسـية الحاكمة في الولايات. ومن أوسـاطهم خرجت القيادات الاجتماعية والدينية للمجتمع السوداني ويبدو ان فهم الحركة الشعبية والفصائل التابعة لها لهذه الطبقة يشـوبه كثير من الخلط في ربط دور هذه الطبقة بدور التجار الشـوام والأقباط والأرمن الذين سـاندوا المسـتعمر البريطاني إبان حقبة الاستعمار.

وعلى الرغم من جريان مياه كثيرة تحت جسـور السـياسـية في السـودان إلا ان المفهوم الأيدولوجي للسـودان الجديد الذي تتبناه الحركة الشـعبية لتحرير السودان تشوبه كثير من المخاوف خاصة عند تطبيقه على الأرض في مناطق نفوذها الحالية في جبال النوبة حيث أعلنت الحركة من شـعار الوحدة على أساسا للتنوع والتعدد. وقد وقع بالفعل تطور هائل في الأداء السياسي لها مما

1 – محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص118.

أكسبها خبرات واسعة خلال العقدين الماضيين. ورغم انتشار الوعي في أطراف السودان إلا أن السمة المميز نزاع الهوية الذي يعتبر بمثابة الجمر الكائن تحت رماد الحرب. هو اختلاط المعاني وتعارض المفاهيم حول الهوية المشـــتركة أو الجامعة والولايات الاخرى لدوائر الانتماء المختلفة كالقبيلة وهي الدائرة الأضـيق ثم الحزب والجهة (الإقليم) فالكيان الاوسـع هو الإنتماء للدائرة العربية والافريقية والاسلامية.

وفي المركز تلتقي الهوية الســودانية الجامعة لكل ابناء الســودان إلا أن النزاع عمل علي تشـــويه هذه الحقيقة وجعل من الدائرة الأضـــيق وهي القبيلة والإقليم هي الأبرز في قضــية الانتماء وحتي المشــاركة الســياســية والوطنية، فالأحداث الأخيرة في دارفور كشـفت عمق الأزمة السـودانية وإعادة إنتاج النزاع حول الهوية من جديد، وأن أسـباب بنيوية لا تشـمل فقط الثروة والسـلطة وإنما تطرح إشكالية الانتماء بعمق رغم التجانس الذي يعيشـه الاقليم من حيث قواسم الدين واللغة سـيما وأن عملية الانتماء العرقي والثقافي شـكلت وقود للنزاع القائم وانتشرت حمى العرقية أو الاستعلاء في غياب المشروع الثقافي الكبير للسودان المتعدد الأعراق والثقافات الذي يمثل المرآة العاكســة الثقافات كافة وتشــاهد من خلالها القوميات المختلفة صــورتها بشـكل مواز للآخر. فالانتماء للوطن الكبير لا يلغي بالضـــرورة الانتماء للقبيلة والعشـــيرة بل يعزز دورها ولكن في إطار البوتقة الوطنية[1].

أرادت الحركة الشـعبية بمشـروع السـودان الجديد الذي طرحته ان تحجم إنتماء السودان العربي والاسلامي وإعلاء الثقافة الافريقية وتكرس هوية الأفريقية وقد اســتطاعت خلال جولات المفاوضـــات المســتمرة مع الحكومة منذ العام

1 – منشـــور خالد، النخبة الســـودانية وإدمان الفشـــل، دار الأمين للنشـــر، القاهرة، الجزء الثاني 1983، ص 361–362.

1983م ان تقصـــي الدور العربي والإســـلامي فرفضـــت جميع المبادرات مثل المبادرة الليبية المصـــرية المشـــتركة ومبادرة الجامعة العربية بل لم تســـمح حتى بوجود مراقبين عرب اثناء المفاوضـــات مما يؤكد عدم ثقتها في الجانب العربي الذي تعتبره امتدادا للحكومة وســـندا لها. كما يلاحظ الإدعاءات التي تطلقها بشأن هيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوبي المسيحي الافريقي في معظم المحافل الاقليمية والدولية.

يعتقد بعض النخب الســـودانية في الحقل الســـياســـي ان الدولة الوطنية تجاوزت الهويات الاجتماعية المتعددة المكونة بحيث تســـود فقط الهوية الاجتماعية للمكون الأقوى أو الأكثر عددا وأن هذا يمكن أن يقود إلى ذوبان الهويات الأخرى في الهوية الكبرى او على الأقل هامشيتها وعدم تاثيرها بفضل قوة الدولة وتمكنها من عدم تحقيق هذا الدمج، عندئذ تدخل الهوية الســـياســـية في تناقض مع الهويات الاجتماعية ويزدوج الولاء فيســـود الدولة الاضـــطراب وعدم الاســـتقرار وهذا ما يماثل الحالة الســـودانية إذا ما أســـقط النص على ما يجري حاليا.

فقضـــية الانتماء للوطن أخذت بعدها الســـياســـي دون النظر إلى البعد الاجتماعي لان الهوية في المحصـــلة تراكم عدة عوامل ثقافية ودينية وعرقية وتاريخية وســـياســـية واجتماعية تتمازج مع بعضـــها البعض لتحقق الشـــخصـــية الوطنية التي تعبر عنها الهوية الوطنية الجامعة.

إن الوعي الانســـاني المعاصـــر يوجب الاعتراف بتباين الهويات الدينية والثقافية والبعد بها عن الصراع والاتجاه نحو التكامل والتعايش. ورغم ان التباين ســـنة كونية فحقوق الانســـان تعترف للبشـــر بحقوق غير قابلة للنقض تشـــمل الحقوق الدينية والثقافية أو ما يسمى بحقوق الأقليات.

بالرغم من ان مبادرة الايقاد وما تمخض عنها من اتفاقيات حول إقتسام السلطة والثروة لم تضع قضية الهوية كبند قائم لذاته إلا أن مسالة الهوية السودانية كانت الأبرز في النقاش يلاحظ ذلك من خلال الاتفاقات الموقعة والاعتراف بحق المواطنة على أساس الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي. **وأن هذه الاتفاقيات في محصلتها النهائية أمام ثلاثة خيارات بعد انتهاء الفترة الانتقالية على النحو التالي:**

قيام دولة سودانية اتحادية ذات هوية عربية افريقية (سودانية) أوانفصال جنوب السودان الذي سيؤدي إلى قيام دولتين عربية اسلامية في الشمال وافريقية في الجنوب وأما الخيار الثالث هو قيام دولة سودانية ذات هوية افريقية خالصة بمعنى أن يكون رئيس الدولة من غير الشمال العربي وهو ما ستتنصرف إليه استراتيجية الحركة الشعبية كخيارها الأول أما خيارها الثاني والأخير هو الانفصال وقد عبر عن ذلك العقيد جون قرنق في أكثر من موقف.

وقد راهن كثير من المحللين السياسيين على خيار وحدة السودان بعد الفترة الانتقالية المحددة بست سنوات تنتهي في 2011م يعقبها استفتاء سيجري للجنوبيين حول رغبتهم في الوحدة أم الانفصال، ويعتقد كثير من المثقفين الجنوبيين أن خيار الانفصال هو الأوفق لهم لعدم إمكانية تحقيق الاندماج الكامل مع الشمال ويرى آخرون ان الجنوب نفسه لا توجد رابطة بين سكانه ولا يوجد أي أساس يوحد القبائل التي تسكن الجنوب او عناصر مشتركة بين قبائله فالجنوب مازال يضم قبائل وثنية تعيش حياة بدائية وجدت نفسها في منطقة جغرافية واحدة. وأن التخاطب لا يتم الا بما يعرف بعربي جوبا وهي لغة عربية محلية تستخدم للتخاطب بين القبائل ويستخدمها السياسيون في خطاباتهم ولقاءاتهم الجماهيرية والإذاعية.

يلعب البعد الاقليمي والدولي دورا هاما في الازمة الســـودانية بالنظر الى موقعه الجغرافي ومساحته الهائلة والامكانات الاقتصـادية الكبيرة التي يتمتع بها مما ادى الى تدخل بعض الدول بشكل مباشر وغير مباشر في الصـراع القائم بين الشمال والجنوب وإذا كان الدور العربي ممثلا في المبادرة المصـرية الليبية غير خاف على أحد فان دول الجوار الافريقي المساندة لمشروع السودان الجديد الذي تدعو له الحركة الشـــعبية قد لا يكون بارزا من الناحية الاعلامية. الا انه من الناحية الواقعية والعملية يعتبر مؤثر بشكل واضح. حيث نلاحظ ذلك الدور من خلال مجموعة من دول الايقاد والمجموعة الاوربية الممولة التي تعرف بشـــركاء الايقاد. لعل أبرز الادوار في هذا الصــــراع الدور الاوغندي والكيني والارتيري الامريكي[1].

يعد العاملان الجغرافي والســـياســـي من اهم العوامل التي دعت اوغندا للتدخل في الازمة الســـودانية حيث ان اوغندا بلدا مغلقا ليس امامها منفذ للوصـــول للشـــواطئ الســـاحلية ســـوى كينيا الى المحيط الهندي او الســـودان عبر البحر الاحمر الامر الذي يجعلها دولة حبيسـة رهينة لهاتين الدوليتين. من ثم تحاول دائما التغلب على هذه القضية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، كما انها تلعب دور الشرطي الوسيط للقوى الكبرى ذات المصـالح في منطقة البحيرات العظمى ذات الاهمية الاســـتراتيجية، خاصـــة انها منطقة تماس بين الامن القومي العربي والامن القومي الافريقي ومن هنا شـــكلت قلقا بالغا للســـودان بدعمها المباشـــر لحركة التمرد التي يتزعمها جون قرنق رفيق

1 – هاني رسـلات، السـياسـة الدولية، جنوب السـودان وحق تقرير المصـير، مركز دراسـات الاهرام، القاهرة، العدد 150، اكتوبر 2002، ص232.

الدراســة وزميل للرئيس الاوغندي "موســفيني"[1] فضــلا عن حركات التمرد التي تعرف بجيش الرب في شــمال اوغندا والتي تتخذ في بعض الاحيان من جنوب الســـودان ملاذا لها. كما ان اوغندا تعارض بشـــدة عملية تطبيق الشـــريعة الاســلامية في الســودان كونها دولة مســيحية وتؤكد على حق تقرير المصــير لجنوب السودان.

يمكن القول بوجود عدة اسـباب تدعو كينيا للاهتمام بالقضـية السـودانية إذا ما تم التســـليم بالواقع الجغرافي والتدخل الاثني مع قبائل الجنوب. فهناك اسـباب اخرى داخلية وخارجية، فداخليا ضـعف الاداء السـياسـي والاقتصـادي للحكومة الكينية يجعلها تبحث عن دور خارجي تعزز به الوضع الداخلي.

كما أن كينيا تشـــكل احدى القواعد الهامة لحماية المصـــالح الامريكية المشـتركة في المنطقة. ولعل هذا يفسـر دورها البارز في منطقة القرن الافريقي فهناك تنافس محموم بين دول المنطقة (كينيا–اثيوبيا–اوغندا–ارتيريا) في كسـب ود الغرب والكنيسـة واسرائيل الامر الذي جعل كينيا تفتح صـدرها لحركة التمرد حتى يحصل على أكبر مكاسب من القوى الغربية واسرائيل حيث يوجد مقر دائم لحركة التمرد في كينيا يتيح لها الاتصـــال بالعالم الخارجي. كما انها تؤيد فكرة تقرير المصــير لشـعب جنوب السـودان باعتبارها دولة مسـيحية تقف مع مبدأ فصل الدين عن الدولة.

لا يبعد الدور الإرتيري كثيرا كما هو الحال بالنســـبة لاوغندا وكينيا في كون القوى العظمى هي العامل الاســاســي في تحريك هذه الانظمة فالموقع الاستراتيجي لاريتريا، مدخل بابا المندب يجعل قيمتها الاستراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة واسـرائيل كما انها تشـكل حاجزا للمد الاسـلامي بين السـودان

---

1 – بدر حسن شافعي، السياسة الدولية، دور أوغندا وكينيا في ازمة السودان، مؤسسة الاهرام، العدد 151، ينلير 2003، ص242.

والصومال لذلك لعبت ارتيريا دورا بارزا في دعم حركة التمرد والقوى المعارضة في مواجهة المشروع العربي الاسلامي الذي تتبناه الحكومة السودانية[1].

يصلح أن يطلق على الولايات المتحدة مقولة الحاضر الغائب في النزاع السوداني، فالبرغم من انها كانت بعيدة عن هذا الصراع الا انها في اللحظات الاخيرة تدخلت بشكل مباشر من خلال مبعوثها للسلام في السودان "جون دان فورت" وتتلخص الرؤية الامريكية في قيام دولة واحدة ونظامان. هذه الرؤية التي شاعت في ادبيات السياسة الامريكية.

وفيما يتعلق بحق تقرير المصير والتي تم التعبير عنها في تقرير جون دان فورت اوضح التقرير انه لا يجيز حق تقرير المصير الذي تضمن حق الجنوبيين في العيش تحت حكم يحترم دياناتهم وثقافاتهم مع اعطائهم الضمانات الكافية لذلك2. كما أن مصالح الولايات المتحدة في السودان المتمثلة في البترول الذي اكتشفته شركة شيفرون الامريكية في خلق الاستقرار في السودان.

---

1 – محمد أبو الفضل، السياسة الدولية، الخلاف بين ارتيريا والسودان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد15، يناير 2003.

2 – هاني رسلات، مرجع سبق ذكره، ص236.

الفصل التاسع
مشاكل الجفاف وندرة المياه العذبة
في دول القرن الأفريقي

الأسباب، التداعيات، الحلول:

تعتبر المياه من العناصر الرئيسية للحياة ولكل نشاط اقتصادي، فهو يشكل حجر الزاوية لكل تنمية زراعية واجتماعية واقتصادية، لذا تنال دراسات وأبحاث المصادر المائية في الوقت الحاضر اهتمامًا كبيرًا في معظم دول العالم وعلى وجه الخصوص المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني من ندرة في مصادر المياه المتجددة.

وإذا كنا نتحدث عن المياه وأهميتها فإنه ما يشكل تهديد للحياة، هو ندرة المياه فالتصحر والجفاف من أخطر المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة، والقارة الأفريقية بصفة خاصة؛ ولذلك خصصت الأمم المتحدة اليوم العالمي ضد التصحر والجفاف في السابع عشر من يونيو من كل عام. ولعل استعراض بعض الأرقام والإحصائيات يكون كفيلاً بإلقاء الضوء على فداحة المشكلة، فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثرًا على حياة بليون شخص في العالم، أما ثلث الأراضي الجافة في العالم قد فقدت بالفعل أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية، كل عام يفقد العالم 10 ملايين هكتار من الأراضي للتصحر. وفي عام 1988 فقط كان هناك 10 ملايين لاجئ بيئي، ويكلف التصحر والجفاف العالم 42 بليون دولار سنويًا.

وتتمثل المشكلة فيما يتعرض له دول القرن الأفريقي من موجات الجفاف والفيضانات في دول مثل أثيوبيا، ولكن الصفة الغالبة بين دول المنطقة هو تعرضها للتصحر والجفاف والتي تجلب لها الكثير من المآسي والأحزان

ولعل أكثرها مأساة هو ما تعرض له الصومال مؤخرًا في أوائل صيف 2011 مما تسبب في إضرار مادية كبيرة ومزيد من اللاجئين والنزوح سواء داخل الصومال أو لدول الجوار بل امتد اللجوء إلى عرض البحر الأحمر إلى اليمن في موجات هجرة كبيرة بالرغم مما يتعرض له اليمن من صراعات وتوتر مما زاد من الأعباء الملقاة على الدولة.

وفي هذا الإطار نستعرض دراستنا هذه في أربع نقاط رئيسية:

الأولى: المياه في الدول العربية في القرن الأفريقي.

الثانية: ونستعرض فيها التصحر والجفاف: التعريف، الأسباب، المكافحة.

الثالثة: كارثة التصحر والجفاف في القرن الأفريقي (يوليو 2011).

الرابعة: استراتيجية التخفيف من آثار الجفاف.

وتختتم الدراسة بخاتمة عن مستقبل دول المنطقة.

أولاً: المياه في الدول العربية في القرن الأفريقي:

جيبوتي: تقدر مساحتها بـــ 23.4 ألف كم2 وعدد سكانها يقترب من مليون نسمة (تقدير عام 2009) وتقع على الساحل الأفريقي تطل على البحر الأحمر عند ممر باب المندب وتحدها من الجنوب الشرقي الصومال ومن الجنوب والغرب أثيوبيا وشمالاً أريتريا.

المناخ في جيبوتي يقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة والجو حار جدًا في الصيف ومعتدل نسبيًا في الشتاء، وأبرد شهور السنة هو يناير.

الأمطار: تسقط بصورة متفرقة وأحيانًا تكون غزيرة لفترة معينة وقد تصل إلى 90مم / ساعة وعقب تساقط الأمطار يحدث جريان للمياه السطحية بمجموعة الأودية إلا أن هذا الجريان محدود بفترات قصيرة تبلغ أحيانًا من يوم إلى 4 أيام.

وتقدر كمية الهطول السنوي للإمطار من 50 . 300مم.

المياه السطحية:

في جيبوتي لا توجد أنهار أو وديان مســـتديمة بل كل الوديان تجرى مياهها بعد هطول الإمطار لفترات مختلفة.

أن جريان الأودية الموسمية ينتهي إما إلى:

1- **النظام المقفل:** أي الأحواض المقفلة الداخلية التي تترســـب فيها المياه (مثل بحيرة أبى المالحة والبارا الكبير والصغير ومنخفض حنلى).

2- **النظام المفتوح:** تصـــل فيه المياه إلى البحر نتيجة للعوامل الطبيعية أي طبوغرافية المنطقة شديدة الانحدار وكذلك لعدم وجود أي عوائق طبيعية، أو صناعية (مثل السدود) تمنعها من ذلك.

ومن أمثلة النظام المقفل:

أ . وادي شاخيتي:

يقع هذا الوادي في جنوب البلاد بمحافظة دخل ويعتبر أهم وادي داخلي وينتهي في منخفض حنلي ويبلغ نسبة تكرار السيول السنوي فيه من 4 ـــــ 5 مرات إلا أنه أحيانًا أقل من ذلك.

ب . وادي جوبعد:

هو مورد مائي متوسط ويغذي ما بين 30 ـ 40 بئر أو تستعمل في سقي الحدائق من منطقة عيســـى عيلا والتي تعتبر من المناطق الصـــالحة للزراعة وتقدر نسبة تكرار السيول السنوي فيه من 2 ـــــ 4 مرات وهو يجرى بمنحدر قبل وصوله ببحيرة أبى وتمخضه فيها.

نوعية المياه:

تعاني جيبوتي في بعض المناطق وبالأخص في الآبار المحفورة حول العاصمة والموازية للشواطئ من ارتفاع ملوحة المياه الجوفية.

مشكلة الريف:

يعاني المواطنون شبه الرحل والتجمعات الصغيرة من مشكلة المياه حيث لا تتوفر لهم المياه في مقر تواجدهم إذ يتم نقل المياه من مسافات متفاوتة وتصل عدة أميال والتي لا يحتملها الإنسان وتستغرق رحلة العذاب هذه أكثر من 4 ساعات مشيًا على الأقدام وكل ما يستطيعوا توفيره هي مياه للشرب فقط مما يستحيل معه الاستحمام وغسل الملابس ويعيش المواطنون في حياة شديدة القسوة.

أما التجمعات السكانية التي تقع على الطرق الرئيسية أو الجانبية فتزود بمياه الشرب عن طريق عربات نقل المياه.

أن محنة الريف كبيرة ويستحيل إيجاد حل سريع لها حيث تتطلب تلك الحلول وجود مساعدة ومشاركة عملية عربية.

وبصفة عامة تتجه دولة جيبوتي إلى:

1- تطوير إدارة المياه الوطنية التي تمد العاصمة بالمياه من الآبار المحفورة.

2- التفكير في تحلية مياه الآبار المالحة.

3- معالجة مياه المجاري والصرف وإعادة استعمالها في الري أي لإغراض زراعية.

السودان:

يتمتع السودان بإمكانيات مائية كبيرة ويمثل مستودعًا وفيرًا لكل وسائل المياه التقليدية سطحية وجوفية كانت أو مطرية.

السودان الذي يقدر مساحته حاليًا بـ 1.8 مليون كيلومتر مربع بعد استقطاع مساحة جمهورية جنوب السودان وطول سواحله 870 كيلومتر على البحر الأحمر.

الأقاليم المناخية:

يقسم السودان إلى 4 مناطق مناخية تبعًا لتدرج هطول الإمطار:

1 – **منطقة المناخ الصحراوي:** تمتد شمال خط عرض 18 شمالاً حتى حدود السودان الشمالية حيث لا يتعدى معدل المطر السنوي 50مم.

2 – **منطقة المناخ شبه الصحراوي** بين خط عرض 15 و18 شمالاً ويتراوح معدل سقوط الإمطار بين 50 ـ 300مم.

3 – **منطقة مناخ السافنا** وتقع بين خطى عرض 5 و15 شمالاً ويتراوح معدل سقوط الإمطار السنوي بين 300 ـ 800مم.

4 – **منطق المناخ الاستوائي** وتقع جنوب خط عرض 5 شمالاً حيث يتراوح معدل المطر السنوي بين 800 ـ 1600 مم.

المواد المائية (مرتضي وصالح: 1990، ص 243):

- المياه السطحية.
- المياه الجوفية.
- مياه الإمطار.

1 ـ **المياه السطحية ولها مصدران:**

أ ـ نهر النيل وفروعه:

ويضم حوضه أجزاء من تنزانيا وكينيا وإثيوبيا وأوغندا ورواندا وبورندي والكونغو وأفريقيا الوسطى وإريتريا وجنوب السودان ومصر والسودان.

يقدر متوسط الإيراد السنوي المتاح (الكلي ـ الفاقد) عند بحيرة النوبة بنحو 84.5 مليار متر مكعب موزعه على روافده **كما يلي:**

النيل الأزرق	48 مليار م3
النيل الأبيض	24 مليار م3
نهر عطبره	12.5 مليار م3

ويتوقف كمية المياه الواردة تبعًا للتغيرات الموســـمية والظروف الطبيعية والمناخية في أحواض الهضبة الإثيوبية.

ونتيجة لهذه التغييرات ثم إنشاء العديد من السدود بطاقة تخزينية مناسبة لتجميع مياه الفيضـــانات الذي كان له الأثر في تخفيف حدة الجفاف على مصر.

ب . إيراد الأنهار غير النيلية:

والتي يصل إيرادها حوالي 6 مليار م3 أهمها نهرا القاش وبركه في شرقي السودان اللذان ينبعان من الهضبة الإثيوبية.

خصصت اتفاقية مياه النيل للسودان كمية تساوى 18.5 مليار م3.

2 . المياه الجوفية:

وأهم هذه الطبقات:

- . الحجر الرملي النوبي.
- . طبقات أم روابه.
- . الطبقات الرسوبية الضحله.
- . تكوينات الصخور الأساسية.

يقدر حجم مخزونها من المياه 561 مليار م3 والتغذية الســنوية لها 1.6 مليار م3 والسحوب منها 231 مليون م3 فقط.

3 . الإمطار:

يتراوح معدل ســـقوط الإمطار كما ســـبق من صـــفر إلى 1600 مم في أقصي جنوبي غربي السودان ويقدر الإيراد الكلي للإمطار بالسودان بحوالي 950 مليار م3 وتشـكل أكبر الموارد المائية المتاحة بالسـودان ولكن الاسـتفادة من مياه الإمطار محدودة جدًا وتتركز بمناطق الزراعة المطرية إذ لا توجد مشروعات لحصاد مياه الإمطار والاستفادة منها.

متوسط إيراد الإمطار السنوي

الإقليم	المساحة 1000كم2	متوسط المطر السنوي مم	الإيراد مليار م3
الصحراوي	730	50 . 5	20
شبه الصحراوي	500	300 . 50	88
السافنا	1000	800 . 300	550
الاستوائي	240	1600 . 800	288

الزراعة المطرية:

تفوق نشـــاطات الزراعة المطرية بالســـودان نشـــاطات الزراعة المروية بكثير جدًا إذ تقدر المســـــاحة المزروعة حوالي 22.5 مليون فدان **وهي تتكون من شقين:**

- قطاع آلي حديث: وتبلغ مساحته 5.75 مليون فدان.
- قطاع تقليدي: وتبلغ مساحته 16.75 مليون فدان.

وتغطي الزراعة المطرية احتياجات السودان من نسبة كبيرة من احتياجاته الغذائية.

استعمال المياه للشرب:

يتوفر المياه للشرب والخدمات والصناعة في مناطق الحضر والريف من **مصدرين هما:**

- مياه سطحية.
- مياه جوفية.

خطط تنمية الموارد المائية في السودان:

بالنسبة للمياه السطحية فإن تنفيذ مشروعات الاستفادة من الفواقد المائية فإن نصيب السودان سيرتفع إلى 29.3 مليار م3.

ـ مياه الإمطار.

تشـكل المسـاحة المسـتغلة للزراعة المطرية حوالي 10% فقط من جملة المساحات الصالحة لهذا النوع من الزراعة وبالتالي فإن هناك وفرًا هائلاً ومجالاً واسعًا لاستغلال هذا المورد.

- **المياه الجوفية:** المسـتخدم منها نسـبة ضـئيلة لا تتكافأ مع إمكانيات المياه الجوفية الهائلة.

وبصـفة عامة تتوفر المياه في السـودان ونتيجة اعتماد نسـبة كبيرة من الزراعة على الإمطار فإن تأثر السـودان بالتغيرات المناخية وسـقوط الإمطار يؤثر على الزراعة في السودان.

الصومال:

يقدر مساحة الصومال 637.657كم2 ويقدر تعداد سكانه بـ 10.4 مليون نسمة طبقًا لتعداد عام 2009.

مظاهر السطح:

يقع سـهل سـاحلي في الشـمال على الحدود مع خليج عدن ويوجد بالجزء الشمالي للبلاد سلسلة من الجبال يتراوح متوسط ارتفاعها من حوالي 915 إلى 2013 متر.

أما في الجنوب فيوجد هضـبة في الداخل يتراوح ارتفاعها من 500 متر إلى أقل من 183 متر.

على الحدود مع المحيط الهندي في الجنوب يوجد سـهل سـاحلي واسـع يتكون من كثبان رمليه.

أهم أنهار الصومال هما نهر شبيلي وجوبا في الهضبة الجنوبية وينبعان من هضبة أثيوبيا في الغرب.

يسود الصومال مناخ استوائي جاف ترتفع درجة الحرارة أحيانًا لتصل إلى 47ْ مئوية على الساحل.

الأنهار في الصومال:

يصـــب نهر جوبا في المحيط الهندي بالقرب من كســـمايو، ولكن نهر شبيلي لا يصل إلى المحيط بسبب وجود كثبان رملية تحول دون وصوله ولذلك ينتهي في بعض المســـتنقعات أو في منطقة رمليه بالقرب من جلب على بعد 300كم من المحيط جنوب غرب مقديشيو.

يتســـم مناخ الصـــومال بأنه مداري حار جاف وشـــبه جاف والتغير في درجات الحرارة بين فصول السنة قليل.

ففي الأرض المنخفضـــة يتراوح المعدل الحراري ما بين 30 ـــــ 40ْم في شمالي الصومال وما بين 18 و40ْم في جنوبي الصومال والمعدل السنوي العام للإمطار يصـــل إلى 28ســـم / الســـنة ونادرًا ما تزيد كمية الإمطار عن 50سم/ السنة.

ويمكن تمييز أربعة فصول مناخية سنويًا بالصومال اثنان منهما ممطران هما الربيع وهو فصـل المطر المهم ويسـتمر من شـهر مارس إلى مايو وأحيانًا إلى يونيو وفصـل الخريف وهو أقل مطرًا من الربيع ويسـتمر من سـبتمبر إلى نوفمبر وتقدر نسبة أمطاره بنحو 30% من كمية المطر السنوية.

المجموعة الرئيسية من الأنهار:

تتضـمن هذه المجموعة نهرين هما جوبا وشـبيلي وهما أكثر الأنهار فائدة للإنسان والحيوان والنبات.

نهر شبيلي:

يبلغ طوله نحو 1500كم ويســـير النهر في اتجاه مواز لنهر جوبا منذ منابعه ومتوسط تصريف النهر في الربيع يصل إلى 180م/ مكعب/ الثانية عند بلدة جوهر و100م/م/ ثانية عند بلدة جينالي.

أما الموسم الثاني في فصل الخريف فيصل إلى الجفاف تمامًا في شهري فبراير ومارس.

نهر جوبا:

أقصر من نهر شبيلي من حيث الطول إذ يبلغ 1030كم.

وينبع من جنوبي هضـــبة الحبشـــة من ثلاث روافد تلتقي عند بلدة دولو ويتجه جنوبًا ويلتقي بنهر شبيلي ويصب بالمحيط الهندي ولنهر جوبا فيضانان:

أحدهما: في الخريف وهو الغزير بالمياه ويبدأ من أبريل إلى سـبتمبر ومتوسـط تصريف النهر ما بين 800 . 1000 م/م/ ث.

الثاني: فيكون أقل من شـــهر ســـبتمبر وأكتوبر ويقل أواخر يناير حتى مارس، ومياه نهر جوبا أقل ملوحة من مياه نهر شـــبيلي كذلك فإن أكثر الأراضي الزراعية ومشروعات التوسع الزراعي تقع على نهر جوبا.

العوامل المؤثرة على توفير المياه في الصومال:

1 – تعاني التربة في الصـــومال من مشـــاكل الجفاف المميت وجرف التربة بالإمطار الغزيرة أو بعوامل التعرية الهوائية التي تعمل على مســح التربة وإضعاف الإنتاج الحيواني والنباتي.

كما تعاني من ميل السكان لقطع الأشجار من أجل الوقود.

2 – الوضـــع الجغرافي وأثره المناخي؛ حيث تعتبر الصــومال امتدادًا لصــحراء العرب نحو الجنوب في شــرق أفريقيا وتتعرض الصــومال للرياح المتربة دائمًا في الفصل الجاف.

3 – درجة الرطوبة والتي تعتمد على التبخر من المحيطات والبحيرات والأنهار والزراعة.

وعلى هذا تختلف كمية الإمطار المتســاقطة على الصــومال من مكان لآخر ومن فترة لأخرى.

ونتيجة لذلك يعتمد توفر المياه في الصـــومال على الإمطار والتي يتم تخزين مياهها في التربة ويعاد استخراجها من الآبار ولذلك يعتمد درجة الملوحة للمياه في هذه الآبار على كميات المياه المتساقطة.

ثانيًا: التصحر والجفاف:

التصحر:

هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشـــبه القاحلة والجافة شـــبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصـحر تأثيرًا مفجعًا على الحالة الاقتصـادية للبلاد، خاصة الإنتاج الزراعي.

في كل سنة يفقد العالم حوالي 691 كيلومتر مربع من الأراضـي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، ويؤثر التصحر على القارة الإفريقية بشكل خاص، حيث تمتد الصـحاري على طول شـمال أفريقيا تقريبًا. كما أنها أصـبحت تمتد جنوبًا، حيث إنها اقتربت من خط الاســـتواء بمقدار 60 كم عمًا كانت عليه من 50 سـنة، وفي أكثر من 100 بلد من بلاد العالم يتأثر ما يقارب البليون نسـمة من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 بلايين نسمة بعملية تصحر أراضيهم؛ مما يرغمهم على ترك مزارعهم والهجرة إلى المدن من أجل كسب العيش.

يخلق التصـحر جوًا ملائمًا لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضـــغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية ألا وهو الماء. وحســـب

تقرير الصـــندوق العالمي للطبيعة فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين سنتيّ 1970م و1995م.

حيث تثير الرياح الأتربة في الصـــحراء والأراضـــي الجافة وتدفعها حتى تصل إلى الكثير من مدن العالم، وتصل الأتربة من صحاري إفريقيا إلى أوروبا من خلال رياح الباسات حتى أنها تصل إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم استنشاق تلك الأتربة التي قد ثبت أنها تزيد من معدلات المرض والوفاة.

يحتفل العالم يوم 17 يونيو من كل عام باليوم العالمي لمواجهة التصـحر والجفاف.

التصحر في أفريقيا:

وإذا كان هذا هو وضـــع المشـــكلة عالميًا، فإن القارة الســـمراء تأتي في مقدمة قارات العالم من حيث التأثر بالمشكلة؛ **حيث إن:**

- 32% من أراضي العالم الجافة موجودة بالقارة الأفريقية.
- 73% من الأراضـــي الجافة بأفريقيا المســـتخدمة لأغراض زراعـــــــــــــــــيـــــــــــــــــة قد أصابها التآكل أو التعرية.

أكثر الأراضـــي تأثرًا في القارة الأفريقية موجودة في ســـيراليون، ليبيريا، غينيا، غانا، نيجيريا، زائير، جمهورية أفريقيا الوســـطي، إثيوبيا، وموريتانيا، النيجر، الســـودان، والصـــومال أي أن بها ثلاث دول في القرن الأفريقي هي: الصومال، إثيوبيا، السودان.

مشكلة التصحر بالقارة الأفريقية مشكلة متداخلة ومعقدة لعل أهم عواملها الفقر، والذي يؤدي إلى سوء اســتخدام الأراضــي الزراعية من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة من المحصــول، وهو ما يؤدي إلى تدهور التربة، وبالتالي تعريتها، والتي تمثل بداية عملية التصـــحر. هذا، وبالتالي يؤدي إلى هجرة أصـــحاب

الأراضـي المتصـحرة داخليًا وعبر الحدود، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضـغط على الأراضــي الزراعية في البلاد المسـتقبلة، وهو ما يزيد من الضـغوط الاجتماعية والسياسية والنزاعات العسكرية، وبالتالي دخلت القارة في حلقة مفرغة لا تنتهي.

أسباب التصحر:

بالإضـافة إلى تأثير عوامل الطقس على عملية التصـحر فإن الكثير من العوامل البشـرية أيضًـا تؤدي إليها منها الاسـتغلال المفرط أو غير مناسـب **للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة منها:**

1 . إزالة الغابات التي تعمل على تماسك تربة الأرض.

2 . الرعي الجائر يؤدي إلى حرمان الأراضي من حشائشها.

3 ـ أساليب الري الرديئة بالإضافة إلى الفقر وعدم الاستقرار السياسي أيضًا كل هذا يؤثر سلبًا على الأراضي الزراعية.

أثار التصحر:

للتصـــحر في الأقطار العربية العديد من النتائج أبرزها: النتائج البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

فبالنســبة للأولي وهي البيئية تتمثل في تدهور الحياة النباتية والحيوانية (بعض فصـائل النباتات والحيوانات انقرضـت فعلاً) وفي تدهور التربة والمراعي وتقلص مســاحة الأراضـــي الزراعية ونقص في الثروة المائية وتدهور نوعيتها وبالأخص ارتفاع نسبة الملوحة فيها. كل ذلك يعود إلى الاسـتخدام غير السـليم والجائر لهذه الموارد. وفي النهاية يمكن أن يكون تدهور البيئة عاملاً رئيســيًا في تغير المناخ.

أما النتائج الاقتصــــادية المباشـــرة فتتمثل بما حددته الأمم المتحدة في مسـحها لحالة البيئة في العالم 1972 ـــــ 1992 حيث ورد: يؤثر تدهور الأرض وتصـــحرها في قدرة البلدان على إنتاج الأغذية، وينطوي بالتالي على

تخفيض الإمكانيات الإقليمية والعالمية لإنتاج الأغذية، كما أنهما يسببان أيضًا في إحداث العجز الغذائي في المناطق المهددة، مع ما لذلك من أثار على الاحتياطات الغذائية وتجارة الأغذية في العالم.

التصحر أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية ويزيد بدوره من المشاكل الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان وهذه المشاكل حالة البيئة لا يمكن فصلها عن حالة الاقتصاد. ومن هنا يتبين لنا أن التخلف الاقتصادي والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر لتكريس التخلف في كثير من الأقطار العربية.

أما النتائج الاجتماعية للتصحر فتتمثل في تزايد هجرة سكان الريف والرعاة نحو المدن طلبا للعمل ولحياة أفضل. وينتج عن هذه الهجرة ضغوط متزايدة، على إمكانيات المدن المحدودة، وتساهم في زيادة معدل نمو سكانها أسرع من معدل نمو سكان الريف (بلغ المعدل السنوي لنمو سكان المدن 3.9% ولسكان الريف 1.3% في أقطار شمال إفريقيا للفترة 1990 . 1995)، معدلات النمو العالية في المدن تشكل عبئًا على الحكومات لتوفير الخدمات الاجتماعية المكلفة على حساب الهياكل الارتكازية المنتجة. ويولد ضغط الهجرة الريفية ـــ الحضرية الكثير من المشاكل الاجتماعية في المدن مثل: انخفاض المستوى المعاشي، البطالة، قلة الخدمات الصحية والتعليمية، قلة السكن، التوترات والنزاعات الاجتماعية، الإخلال بالأمن ... إلخ، ثم إن إفراغ الريف من سكانه وترك الأرض يساهم هو الآخر في استمرار التصحر.

مكافحة التصحر ووسائل الحد من انجراف التربة وتصحرها:

وخصوصًا ذلك في المناطق الجافة وشبه الجافة، المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، **ومن أهم هذه الوسائل:**

1 . المسح البيئي للوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى تدهور النظم البيئية.

2 . تثبيت الكثبان الرملية **ويشمل:**

أ . إقامة الحواجز الأمامية والدفاعية كخطوط أولى أمام تقدم الرمال.

ب . إقامة مصدات الرياح الصغيرة.

ج . تغطية الكثبان الرملية بالآتي:

- المواد النباتية الميتة.
- المشتقات النفطية والمواد الكيميائية أو المطاطية.
- تشجير الكثبان الرملية بنباتات مناسبة لوسط الكثبان الرملية.

3 . الحفاظ على المراعي الطبيعية وتطوير الغطاء النباتي الطبيعي.

4 . وقف التوسع في الزراعة المطرية على حساب المراعي الطبيعية.

5 . استغلال مياه السيول في الزراعة.

6 . وقف قطع الأشجار والشجيرات لاستخدامها كمصدر للطاقة.

7 . ضبط الزراعة المروية وإعادة النظر في وسائل الري والصرف الحالية.

8. الزراعة الجافة؛ حيث يتم استزراع النباتات التي تحتاج لمياه قليلة وتمتاز بشدة مقاومتها للجفاف.

9. تحسين بنية التربة بإضافة المادة العضوية إليها وحرثها مع النباتات التي تعيش فيها.

10 . القضاء على ميل الأرض بإنشاء المصاطب (المدرجات).

11 . حرث الأراضي في أول فصل الأمطار.

12 . إنشاء البرك والبحيرات في الأخاديد لوقف جريان المياه.

13 . إقامة السدود للتقليل من قوة السيول.

14 . الحفاظ على الغطاء النباتي والابتعاد عن الرعي الجائر.

15. إحاطة الحقول والأراضي المعرضة للانجراف بالمصدات من الأشجار والشجيرات.

الجفاف:

هو فترة ممتدة من الوقت قد تصل إلى شهور أو سنوات، وتحدث نتيجة نقص حاد في الموارد المائية في منطقة معينة. وبشكل عام، يحدث الجفاف عندما تعاني منطقة ما بشكل مستمر من انخفاض الهطول عن المعدل الطبيعي له. ومن الممكن أن يكون للجفاف تأثير كبير على كل من النظام البيئي والزراعة في المنطقة المتضررة. وعلى الرغم من أن فترات الجفاف قد تستمر لسنوات عديدة، فإن فترة قصيرة من الجفاف الشديد كفيلة بإلحاق أضرار هائلة، وإنزال خسائر بالاقتصاد المحلي. ولهذه الظاهرة العالمية تأثير واسع النطاق في مجال الزراعة. فوفقًا لإحصائيات الأمم المتحدة، تعادل مساحة الأراضي الخصبة التي يتم إهدارها كل عام بسبب الجفاف وإزالة الغابات وعدم استقرار المناخ مساحة دولة أوكرانيا (600 ألف كيلومتر مربع). هذا، ومن المعروف أيضًا أنه لطالما كانت فترات الجفاف الطويلة الدافع الرئيسي للهجرة الجماعية؛ فهي تلعب دورًا رئيسيًا في حدوث عدد من الهجرات المستمرة والكوارث الإنسانية الأخرى في منطقتي القرن الأفريقي والساحل الأفريقي.

أسباب الجفاف:

يرتبط بشحة سقوط الأمطار فيحدث الجفاف ومن ثم تنشأ المناطق **الجافة أو الصحاري للأسباب الآتية:**

1- هبوط الهواء من طبقات الجو العليا إلى سطح الأرض أو بالقرب منه.

2- الموقع القاري والحواجز الجبلية.

3- مرور تيارات مائية بحرية باردة بجوار السواحل.

4- سوء استخدام الإنسان للأراضي الهامشية أو انتقالية المناخ.

وقد يؤدى النشاط البشري بشكل مباشر إلى تفاقم بعض العوامل مثل الزراعة الجائرة والري الجائر وإزالة الغابات وتعرية التربة والتي تؤثر بشكل سلبي على قدرة الأرض على امتصاص الماء والاحتفاظ به وبالطبع فإن الدخول في فترات من الجفاف سيكون له تأثير خطير على الزراعة وخاصة في الدول النامية.

الآثار المترتبة على الجفاف:

يعد الجفاف إحدى الظواهر المناخية الطبيعية التي تحدث بشكل متكرر في معظم أنحاء العالم. ويعد كذلك من أوائل الظواهر المناخية التي سجلها التاريخ في العديد من أحداثه، كما ارتبط أيضًا بالكتاب المقدس والقرآن في قصة وصول نبي الله يوسف إلى مصر الفرعونية وكذلك سِفْر الخروج من مصر القديمة فيما بعد. لقد ارتبطت بهذه الظاهرة المناخية أيضًا هجرات الصيد والجمع التي حدثت في مناطق عدة، تمامًا كسابق ارتباطها بخروج الإنسان الأول من أصل إفريقي إلى باقي أنحاء العالم منذ ما يقرب من 135000 عام مضت. أما فيما يتعلق بالعصور الحديثة، فتستطيع الشعوب أن تخفف من حجم الأضرار الناجمة عن الجفاف بشكل فعال، وذلك من خلال تنظيم الري والدورة الزراعية. وفي الواقع، فقد أضحى الفشل في وضع استراتيجيات مناسبة لتخفيف حدة الآثار المترتبة على الجفاف يكبِّد البشر الكثير من الخسائر في العصر الحديث، وهو الأمر الذي تتفاقم حدته في ظل الزيادة المطرّدة في الكثافة السكانية. فقد أدت فترات الجفاف المتكررة التي نجم عنها حدوث تصحر في منطقة القرن الأفريقي إلى وقوع كوارث بيئية خطيرة؛ أدت إلى حدوث المجاعة التي استمرت في أثيوبيا منذ عام 1984 إلى عام 1985 ونقص حاد في الغذاء نتج عنها أزمة الغذاء في منطقة القرن الأفريقي لعام 2006، وفي الشمال الغربي من منطقة القرن الأفريقي، نجد أن السبب في إشعال فتيل الأزمة في الصراع الدائر في إقليم دارفور غربي السودان والذي

تأثرت به أيضًــا جمهورية التشــاد يعود إلى ما مر بالإقليم من عقود عديدة من الجفاف. فهناك عدة عوامل ســـاهمت معًا في اشــتعال أزمة دارفور، ومنها الجفاف والتصــحر والزيادة الســكانية. ويرجع ذلك إلى أن العرب وقبائل البقارة والبدو في بحثهم عن المياه كانوا يأخذون دوابهم إلى أقصـــى الجنوب حيث الأراضي الآهلة بشعوب غير عربية في المقام الأول يعملون في مجال الزراعة. ولعل أحدث ظواهر الجفاف كانت المجاعة التي تعرضـــت له الصـــومال في أغسطس 2011.

ولعل التغيرات المناخية التي يتعرض لها العالم خلال عامي 2010 و2011 كانت سببًا في المجاعات والتغيرات في مناطق عدة.

النتائج: (ويكيبيديا الموسوعة الحرة)

إن المرور بفترات طويلة من الجفاف قد يكون له عواقب وخيمة على المســتوى البيئي والزراعي والاقتصــادي والصــحي والاجتماعي. ويختلف تأثير هذه الظاهرة وفقًا لمدى حساسية المنطقة المتضررة وسرعة تأثرها، فعلى سبيل المثال، نجد أن المزارعين الذين يعتمدون على زراعة الكفاف أكثر اســتعدادًا للهجرة خلال فترات الجفاف لأنهم لا يمتلكون أي مصادر بديلة للحصول على الطعام لذا، نجد أن المناطق التي يعتمد فيها الســكان على زراعة الكفاف كمصدر رئيسي للحصول على الغذاء أكثر قابلية للتأثر بالمجاعات التي تنتج عن فترات الجفاف، ولكن نادرًا ما يكون الجفاف هو الســبب الوحيد لحدوث المجاعات؛ حيث تلعب العوامل السياسية والاجتماعية ـ كانتشار الفقر ـ ويؤدي الجفاف أيضًــا إلى التقليل من جودة المياه؛ وذلك لأن انخفاض منسوب المياه يساعد في زيادة تركيز المواد الملوثة، ومن ثم زيادة نسبة التلوث في المصادر المائية المتبقية.

وفيما يلي بعض الآثار الشائعة المترتبة على الجفاف:

- تضــاؤل معدل نمو المحاصــيل أو إنتاجيتها، وعدم القدرة على تنمية الثروة الحيوانية.
- تعتبر كرات الغبـار إحـدى علامـات تعريـة التربـة التـي تؤدي فـي النهـايـة إلى الإضرار بجمال المنظر الطبيعي وإفساده.
- العواصــــف الترابيـة التي تحـدث عنـدمـا يصـــيب الجفـاف منطقـة تعـاني من التصحر والتعرية.
- المجاعة الناجمة عن نقص مياه الري.
- تدمير الموطن الأصـــلي للحيوان أو النبات، الأمر الذي يؤثر على الحياة في كل من النظم الأيكولوجية في اليابس والنظم الأيكولوجية في الماء.
- أمراض سوء التغذية والجفاف وبعض الأمراض الأخرى ذات الصلة.
- الهجرة الجماعية التي تؤدي بدورها إلى حدوث تهجير داخلي ووجود لاجئين على المستوى الدولي.
- انخفـاض إنتـاج الكهربـاء نظرًا لعـدم توفر المـادة المبردة بـالكميـات الكـافيـة في محطات الطاقة؛ وكذلك انخفاض تدفق المياه عبر ســـدود توليد الطاقة الكهرومائية.
- حالات نقص المياه المتوفرة للعاملين في المجال الصناعي.
- اضطراب اجتماعي.
- اندلاع الحرائق الهائلة مثل حرائق الغابات وهي الأكثر شـــيوعًا في أوقات الجفاف.

مراحل الجفاف

يمر الجفاف بثلاث مراحل أساسية قبل انتهائه:

1- يحدث الجفاف من منظور علم الأرصـــــاد الجوية عندما تنخفض كمية الأمطار الســـاقطة على منطقة ما عن المعدل الطبيعي لها لفترة طويلة. وعادةً ما يسبق هذا الجفاف الأنواع الأخرى من الجفاف.

2- أما الجفاف الزراعي فيتمثل في فترات الجفاف التي تؤثر على إنتاجية المحاصيل أو النظام البيئي في نطاق جغرافي معين. وقد يحدث هذا النوع من الجفاف أيضًا بمنأى عن أي تغير في كميات الأمطار الساقطة؛ وذلك عندما تتعرض التربة لعوامل التعرية التي تحدث نتيجة اســتخدام أســاليب زراعية غير ســـليمة تؤدي إلى نقصـــــان كمية الماء المتوفر لزراعة المحاصـــيل. ومع ذلك، يحدث الجفاف بمفهومه التقليدي نتيجة انخفاض كميات الأمطار عن المعدل الطبيعي لها واســـتمرار ذلك لفترة طويلة من الوقت.

3- يحدث الجفاف الهيدرولوجي عندما ينخفض احتياطي المياه في مصـــــادر مثل الطبقات الصخرية المائية والبحيرات، وغيرهما من أماكن تخزين المياه الأخرى، عن المعدل الطبيعي الإحصـائي له. وكما هي الحال مع الجفاف الزراعي، يمكن أن يحدث هذا الجفاف نتيجة زيادة انخفاض كمية الأمطار الساقطة.

ثالثًا: كارثة التصحر والجفاف في القرن الأفريقي (يوليو 2011):

القرن الأفريقي هي شــبه جزيرة تقع في شــرق أفريفيا في المنطقة الواقعة على رأس مضـيق باب المندب من السـاحل الأفريقي، وهي التي يحدها المحيط الهندي جنوبا، والبحر الأحمر شـــمالا، وتقع بها حاليا: جيبوتي والصـــومال واريتريا ويجاورها كينيا وأثيوبيا وتتحكم بمضيق باب المندب.

الصومال:

مشكلة المناخ (الجزيرة نت في 2011/9/28):

يضـــرب الجفاف أوصــــال الصـــومال ومجاعته تتكرر؟ ويعود ذلك إلى مشـكلة مناخ البلاد الصــحراوي والذي يتنوع من مداري إلى شــبه مداري ومناخ استوائي جاف في بعض الأحيان ومناخ شبه استوائي شبه جاف.

يكون متوســــط درجات الحرارة غالبا 28 درجة مئوية إلا أنه في بعض الأحيان تصـل درجات الحرارة إلى الصـفر في المناطق الجبلية، وترتفع لتصـل إلى 47 درجة مئوية على الساحل.

كما يتســـبب هبوب الرياح الموســـمية في فصــــل جاف خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر/ كانون الأول، وفصل ممطر من مارس إلى مايو.

هذا المناخ "القاتل" قلص نسبة الأراضـي الصـالحة للزراعة إلى نحو 2% من مساحة بلد يبلغ عدد سكانه زهاء عشرة ملايين، ناهيك عن تعرضـها لمواسم متكررة من الجفاف.

فضلاً عن هبوب العواصف الترابية على السهول الشرقية، في الصيف، إضافة إلى الفيضـانات في الموسم المطير، كما تعاني مشـاكل صـحية ناجمة عن اسـتخدام المياه الملوثة وإزالة الغابات، وتجريف التربة وتآكلها، إضافة إلى التصحر.

إضـــافة على ذلك تفاقم الأزمة الغذائية جراء موجة الجفاف الاســـتثنائية التي تضرب منطقة القرن الأفريقي.

ويجمع المراقبون الناشـــطون في المنظمات غير الحكومية وتقارير أممية على أن منطقة جنوب الصـــومال هي التي تعاني أكثر من ســـواها من تركيبة مهلكـة من الجفـاف، ومـا يترتـب عن ذلـك من ســــقوط كـل منـاطق الجنوب في براثن المجاعة الشــاملة، حيث تفشــت المجاعة في يوليو 2011 في باكول وشبيلي السفلي وهي المرة الأولى التي تشهد فيها البلاد مجاعة في 19 عامًا.

وتعتبر مناطق جنوبي الصـــومال، مناطق كارثية بامتياز، حيث تراجعت المحاصـــيل الزراعية إلى نســـبة متدنية جدًا، والتي قادت إلى موجة من زيادة

أســعار المواد الغذائية بنحو 270% للقمح والذرة الصــفراء، خاصـــة وأن هذه المنطقة المنكوبة تعد من أغني المناطق الصومالية وأخصبها وتشكل سلة غذاء الصومال كله ويعتمد أهلها على الزراعة.

تاريخ المجاعات:

ويتذكر التاريخ أن المجاعة ضربت الصومال عام 1974، ورغم تواضع الإمكانيات لدى الحكومة العســكرية حينها، إلا أنها اســتطاعت الســيطرة على الأزمة، بعدما تمكنت من إجلاء مئات الآلاف من المناطق التي ضـربها القحط إلى المناطق الجنوبية وأغاثتهم، لكن اليوم الحكومة ضـــعيفة جدا إلى حد أنها لا تستطيع توزيع المواد الإغاثية على المحتاجين.

كما مر الصـــومال والقرن الأفريقي بمجاعة ســـببها قلة الأمطار فى ثمانينيات القرن الماضي.

فالمجاعة في الصومال ليست بسبب الجفاف وحده، بل هي نتيجة لمسار طويل من التدهور، يجمع بين الهجمات العدوانية المتكررة للطبيعة "الجفاف والكوارث الطبيعية" والعادات الاجتماعية والصـــراعات الأهلية المســـتمرة منذ عشرات السنين.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 166 ألف صومالي فروا من بلدهم إلى كينيا أو أثيوبيا بخلاف الفارين إلى اليمن شرق البحر الأحمر.

هذا إضافة إلى: (BBC News في 2011/7/20)

- 30% من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد.
- 4 أطفال من بين كل 10.000 يموتون يوميًا.
- ما يقرب من نصف سكان الصومال 3.7 مليون شخص هم في أزمة من بينهم 2.8 مليون شخص في الجنوب تسيطر عليه حركة الشباب.

جيبوتي (المركز الصحفي UNICEF في 1432/11/4هـ)

على غرار بلـدان منطقـة القرن الأفريقي تعـاني جيبوتي من تـأثيرات الجفاف المتكرر وهي واحدة من أكثر البلدان جفافًا والتي تعاني من ندرة المياه في العالم حيث يسقط على أرضها 150مم فقط من الإمطار في المتوسط سنويًا ولا يستطيع نصف السكان تقريبًا في المناطق الريفية الحصول على مياه الشرب المأمونة بل أصبح حوالي 120 ألف شخص في حاجة إلى مساعدات عاجلة.

ويعاني طفل واحد من أصل 5 أطفال من سوء التغذية مما يجعل جيبوتي البلد الثاني الأكثر تضــررًا من الأزمة في منطقة القرن الأفريقي بالنســبة لعدد ســكانـه ويوجد حوالي 35 منطقـة في جيبوتي تصـــل إلى حوالي 70% من مساحتها لا تستطيع الحصول على مياه صالحة للشرب.

دول القرن الأفريقي الأخرى:

ويمتد الجفاف الذي يصـــيب دول القرن الأفريقي في نفس اللحظة باقي دول منابع النيل خاصــة أثيوبيا وكذلك يمتد آثاره إلى كينيا ويؤكد ذلك تصــريح وزير الموارد المائية المصــري في أوائل شــهر أكتوبر 2011 من أن موارد نهر النيل خلال هذا العام أقل من المتوســـط عقب تأثر أثيوبيا بموجة الجفاف مما وصل آثاره إلى السودان وتأثر بها مخزون مياه السد العالي في مصر.

ولعل أكبر الأثر من تداعيات مشـــاكل الجفاف لدول القرن الأفريقي ندرة المياه العذبة الصـــالحة للشـــرب وللاســـتخدام الآدمي اللازم للحياة بين دول المنطقة.

رابعًا: نحو استراتيجية التخفيف من آثار الجفاف:

يوجد عدة طرق وأســـاليب للتخفيف من أثار الجفاف منها العالي التكلفة **وهو ما لا يمكن تحقيقه لدى الدول الفقيرة ومنها ما يحتاج إلى تنظيم ودعم خارجي ومن هذه الأساليب:**

1- تلقيح السحب من الأساليب الاصطناعية المتبعة للمساعدة في سقوط الإمطار، وأن كان يصعب تنفيذ ذلك لقلة الإمكانيات.

2- تحلية مياه البحار لاستخدامها في الري أو في الأغراض الاستهلاكية.

3- رصد الجفاف ـ من الممكن أن تساعد الملاحظة المستمرة لمستويات سقوط الأمطار ومقارنة ذلك بمستويات الاستخدام الحالية للمياه في الحماية من الجفاف.

4- استخدام الأراضي . يمكن أن تساعد الدورة الزراعية المخطط لها بشكل جيد في تقليل تعرية التربة كما أنها تتيح الفرصة أمام المزارعين لزراعة محاصيل أقل استهلاكًا للمياه في السنوات الأكثر جفافًا.

5- تجميع وتخزين مياه الأمطار من الأسطح أو غيرها من أماكن التجميع المناسبة.

6- المياه المعالجة يقصد بها مياه الصرف المتخلفة عن الأنشطة الصناعية (مياه الصرف الصحي) التي يتم معالجتها وتنقيتها.

7- القيود المفروضة على استهلاك المياه حيث يمكن ترشيد استهلاك المياه (خاصة في الأماكن المفتوحة).

دور منظمة التعاون الإسلامي: (الرياض في 2011/10/6: 9)

عقدت منظمة التعاون الإسلامي في إطار حملة إغاثة الشعب السوداني مؤتمر (المياه من أجل الحياة) في القاهرة في الخامس من أكتوبر 2011 للمساهمة في وضع الحلول المناسبة لشح المياه في الصومال بهدف تنفيذ المشروعات العاجلة لتخفيف المأساة بمشاركة المملكة العربية السعودية للعمل الإنمائي والإنساني.

وفي ختام الاجتماع تعهد المجتمعون حفر 582 بئر ماء للصومال (تعهدت المملكة حفر 150 بئرًا منها) في إحدى عشر إقليمًا من أقاليم الصومال بتكلفة أولية تقدر بـ 82 مليون دولار في فترة زمنية تستمر عامًا واحد.

وقال الأمين العام للمنظمة أهمية حفر الآبار تتمثل في كونها عاملاً أساسيًا لتشجيع النازحين واللاجئين على العودة إلى قراهم، كما تشكل أساسًا لإعادة بناء الثروة الحيوانية، وتأهيل الزراعة، وتمهيد الطريق نحو مشاريع تنموية أخرى مثل الصحة والتعليم. (الأهرام في 2011/10/6).

الخاتمة:

ظاهرتي التصحر والجفاف هي تحويل مساحات واسعة خصبة وعالية الإنتاج إلى مساحات فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية وهذا يعود إما لتعامل الإنسان الوحشي معها أو للتغيرات المناخية، فإن حالة الوهن والضعف التي تشكو منها البيئة تكون إما بسبب ما يفعله الإنسان بها أو لما تخضع له من تأثير العوامل الطبيعية الأخرى والتي لا يكون لبني البشر أي دخل فيها. والجزء الذي يشكو ويتذمر كل يوم من هذه المعاملة السيئة من الأرض هو "التربة".

ولاشك أن الدول التي تتعرض لمثل هذه المتغيرات المناخية في أشد الحاجة للدعم والمساعدة من الدول الشقيقة خاصة وأن هذه الدول في الغالب الأعم هي من الدول النامية والفقيرة ويلزم لها معالجة هذه التداعيات خاصة وأن هذه المعالجة تحتاج لفترات طويلة لتحقيق المواجهة الفاعلة.

المراجـــع

1- الهوية السودانية وعلاقة الدين بالدولة **طه إبراهيم**

2- السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل **محمد أبو القاسم**

3- خطي السلام خلال عشرة أعوام **محمد الأمين**

4- التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان **محجوب الباشا**

5- مشكلة جنوب السودان **عبد القادر إسماعيل**

6- قضايا الحرب والسلام في الجنوب السودان **ابيـل اليـر**

7- الفكر السوداني أصوله وتطوره **محمد المكي**

8- السودان حوارات الهوية والوحدة الوطنية عبد العزيز حسين

9- جون قرنق يتحدث منصور خالد

10- جنوب السودان في المخيلة العربي الصورة الزائفة والقمع التاريخي منصور خالد.

11- السودان أهوال الحروب وطموحات السلام قصة بلدين منصور خالد.

12- النخبة وإدمان الفشل منصور خالد

13- أفارقة بين عالمين دينق فرانسيس

14- دينامية الهوية أساس التكامل حيدر ابراهيم مركز الدراسات السودانية

15- صراع الرؤى دار جامعة الخرطوم

16- السودان حروب الموارد والهوية سليمان محمد

17- أوهام الهوية داريوش شايفات

18- السودان والافريقانية عبد الهادي صديق

19- مسالة الهوية العروبة والإسلام والغرب محمد عايد

20- مشكلة جنوب السودان طبيعتها ة تطورها مدثر عبد الرحيم

21- الإيمان وأثره في حياة الإنسان حسن عبد الله
22- السودان الوحدة أم التمزق عبد الرحمن عبد الله
23- السلطة والثروة في السودان فتح الرحمن عبد الله
24- مناهج وأساليب البحث السياسي مصطفي عبد الله
25- الثقافة والديمقراطية في السودان الافروعربية أو تحالف الهاربين عبد الله علي
26- السودان المأزق والأمل فضل الله علي
27- السودان بين التجمعات الإقليمية وتجمع دول حوض النيل محمد عمر
28- دراسات في الفلكلور السوداني فرح عيسي
29- جنوب السودان وسلام القوة أبو الحسن فرح
30- مفهوم الأمة السودانية منظور تاريخي يوسف فضل
31- دراسات في التاريخ السوداني.
32- قضايا الوحدة والهوية جون قرنق
33- من ضيع السودان عبد الرحمن محمد
34- العرب العباسيون في السودان عباس محمد
35- السودان الوحدة والتنوع عبد الغفار محمد
36- حوارات الثقافة وثقافة الحوار مشكلة الهوية في السودان عبد الرؤوف محمد
37- تحولات الهوية السودانية العصور الجديدة يوسف مختار
38- السودان بيم إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة تمام مكرم
39- صراع السلطة والثروة في السودان تيم نبلوك
40- السودان الدولة المضطربة بيتر ودوارد
41- د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومى العربى، القاهرة، دار الموقف العربى، 2014
42- د. حسن العبد الله، الأمن المائى العربى، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2015.

43- د. رفعت سيد أحمد، التطبيع من الصراع الى المقاومة، سوريا، دار الفكر، 2001
44- لواء د0 زكريا حسين أحمد، السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات، القاهرة، هيئة الاستعلامات، 2016.
45- د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999.
46- د. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومى العربى المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربى، بدون تاريخ.
47- فريق (م) عمر محمد الطيب، الأمن القومى لوادى النيل، القاهرة، النهار للنشر والتوزيع، 2016.
48- د. عراقى الشربينى، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى، كلية الاقتصاد، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1999.
49- د. محمد قدرى سعيد، الأمن القومى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000.
50- لواء د. محمود محمد خليل، أزمة المياه فى الشرق الأوسط، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 82918.
51- د. هندى محمد عبد المولى، السياسة الاسرائيلية فى أفريقيا وتأثيرها على الأمن القومى المصرى (1990 – 2000)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، 2003.
52- لواء د. أحمد عبد الحليم، برنامج ملفات مفتوحة، التليفزيون المصرى، 2015.
53- صحف الأهرام والجمهورية المصرية اليومية.
54- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم – التنسيق والتعاون العربي الأفريقي تجاه الشراكة الأوربية المتوسطية – السياسة الدولية – العدد 184 – ابريل 2002- ص 8-9 .

55- مصطفى عبد العزيز- مرجع سبق ذكره - ص 196 .
56- أحمد يوسف القرعي - قضية العلاقات العربية الأفريقية - السياسة الدولية - العدد 98 - اكتوبر 1986 - ص 128 .
57- يوسف فضل حسن - العلاقات العربية الأفريقية - ورقة قدمت ضمن البرنامج الأفريقي المصاحب لقمة الخرطوم - 2006م .
58- سامية بيبرس - نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي - السياسة الدولية - العدد 145- يوليو 2001 - ص 125 .
59- مجدى حماد-مرجع سابق -ص524
60- مجدي حماد - مرجع سبق ذكره - ص 516 .
61- نبيه الأصفهاني - التضامن العربي الأفريقي - القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الإهرام - 2015 - ص 10 .
62- أحمد يوسف القرعي - مصدر سبق ذكره - ص 129 .
63- نفس المصدر - ص 129 .
64- سامية بيبرس- مرجع سبق ذكره - ص 129 .
65- عبد الملك عوده - قضايا العلاقات العربية الأفريقية واستراتيجية مقاربتها - السياسة الدولية - العدد 148 - ابريل 2000 - ص 31 .
66- التقرير الاستراتيجي الأفريقي - جامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - مركز البحوث الأفريقية - 2002 - الإصدارة الثانية 247 .
67- صالح أبوبكر علي أحمد - دور المنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية - دراسة على العلاقات العربية - دار النهضة العربية - القاهرة - 2006 - ص 33 .

68- يحيى حلمي رجب – الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية – دراســة قانونية ســياســية – دار الفكر العربي – القاهرة – 2013م – ص 111 .

69- صالح أبوبكر علي أحمد – مرجع سبق ذكره – ص 35 .

70- محمد عبد الغني سعودي – العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة – مركز البحوث والدراســات العربية – القاهرة – 2012 – ص 354 .

71- نفس المصدر – ص 401 .

72- قرار مجلس الجامعة رقم 63/3239/ د ع /1975/4/26م .

73- محمد رؤوف عباس – العرب في أفريقيا – الجذور التاريخية والواقع المعاصر – دار الثقافة – القاهرة – ص 392 .

74- Ambassadeur Albert Shingiro ،Secrétaire Permanent ، Ministères des Relations Extérieures et de la Coopération Internationale

75- Mr. Apollinaire Ndayisenga ،Charge d’Affaires a.i. Burundi Embassy

76- Mr. Alexandre Mirindi ،Charge d’Afffaires a.i. Ambassade de la République Démocratique Congo près la République de Zambie

77- Mr. Mwamba Ngoy ،Directeur ،Ministère de l’Intérieur ، Décentralisation et Sécurité ،

78- Mr. Bosulu Mongo Ipanza ،Ministre Conseiller ،Ambassade de la République Démocratique du Congo a Lusaka

79- Mr. Dongo Mibindo Francis ،Conseiller ،Ministère de l’Intérieur ،Décentralisation et Sécurité ،Kinshasa ، République Démocratique du Congo

80- Mr. Kihilu Louis ،Premier Secrétaire d’Ambassade ، Ambassade de la République Démocratique du Congo près de la République de Zambie

81- Mr. Sadiki Kilongwe ‹Premier Secretaire d’Ambassade ‹ Ambassade de la République Démocratique du Congo près de la République de Zambie
82- H.E. Salah El Sadek ‹Ambassador of Egypt and Permanent Representative to COMESA
83- Mr. Ashraf Moussa ‹Second Secretary ‹Embassy of Egypt in Lusaka ‹ashraf.moussa@gmail.com
84- Mr. Hicham Ezzat ‹Diplomatic Attaché ‹Egyptian Embassy ‹ Lusaka ‹Zambia
85- H.E. Ambassador Beyene Russom ‹Ministry of Foreign Affairs ‹Embassy of the State of Eritrea to the Republic of Kenya
86- Mr. Filmon Mihreteab Kifle ‹Unit Head for Regional Organisation ‹Ministry of Foreign Affairs ‹P. O. Box 12910 ‹Asmara ‹Eritrea ‹
87- Mr. Dawit Yirga Woldegerima ‹A/ Director for Peace and Security ‹Ministry of Foreign Affairs
88- Ambassador Purity W. Muhindi ‹Director Africa and AU Directorate ‹Ministry of Foreign Affairs ‹H.E. Prof. Ruthie Rono ‹High Commissioner and Permanent Representative at COMESA ‹Kenya High Commission
89- Mrs. Catherine B. Onyoni Mogaka ‹Minister Counsellor ‹ Deputy Head of Mission ‹Kenya High Commission ‹
90- Mrs. Flora Karugu ‹Minister Counsellor ‹Kenya High Commission ‹Lusaka ‹
91- Mrs. Lydiah O. Ojiambo ‹Assistant Director/First Counsellor ‹Kenya High Commission ‹5207 UN Avenue ‹ Lusaka ‹Zambia
92- Mr. Eugene Makokha ‹Second Secretary ‹Kenya High Commission ‹Lusaka ‹Zambia
93- H.E. David Chisala Bandawe ‹Malawi High Commissioner and Permanent Representative to COMESA ‹Bishops Road ‹ Kabulonga ‹Lusaka
94- Mr. Warren Gunda ‹Deputy Director (Political) ‹Ministry of Foreign Affairs